الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة بـاتنـة1
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري

دراسة مسحية تحليلية لنشرة أخبار الثامنة خلال رئاسيات 2014

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال

تخصص : إعلام واتصال

الطالبة :

* قوراري صونية

إشراف

* أ.دصحراوي مقلاتي

لجنة المناقشة:

01-بن أحمد الطاهر	أستاذ	جامعة باتنة 1	رئيسا
02-صحراوي مقلاتي	أستاذ	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
03-سيدهم خالدة	أستاذ محاضر –أ-	جامعة باتنة 1	عضوا
04-نور الدين مبني	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سطيف	عضوا
05-ضيف ليندة	أستاذ محاضر –أ	جامعة أم بواقي	عضوا
06-عواج سامية	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سطيف	عضوا

السنة الجامعية :2017 -2018

شكر وتقدير

التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير

من لم يشكر الناس لم يشكر الله والجماعة بركة وفرقة عذاب. (رواه النعمان بن بشير المحدث الألباني صحيح الجامع).

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله تعالى الذي أعانني بقدرته على قطع مسيرة العلم ،وسخر لي من يعينني عليها فله الحمد والمنة.

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان الجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل بقبول الإشراف الأستاذ الدكتور"صحراوي مقلاتي"فكل عبارات الشكر لا توفي حقك على رحابة صدره وبشاشة وجهه وكرمه الزائد أدامك الله زخرا للأمة الإسلامية....شكرا....شكرا....شكرا

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل العلمي.

الشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين شرفوني بتحكيم الاستمارة وكذلك أشكر الأساتذة الذين ساعدوني من قريب أو بعيد الأستاذ جابر نصر الدين ،الأستاذ زمام نور الدين ،الأستاذة جفال سامية ،الأستاذة عبداوي نوال.

وأخيرا وليس آخرا أتقدم بالشكر لصرحين علميين كانوا سببا في نجاحي الجامعة التي درستني جامعة بسكرة والجامعة التي احتضنتني جامعة باتنة لكم مني عبارات الشكر وعظيم الامتنان.

الطالبة:صونية قوراري

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد.

إلى روح من فارقني في الحياة ولم يفارقني في القلب روح والدي الطاهرة...

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من أرضعتني الحب والحنان والتي لا أرى الأمل إلا من عينيها...إلى من ركع العطاء أمام قدميها....وكان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى رمز الحب أمي الحبيبة....أدام الله عليها الصحة والعافية.

إلى والدين أهدتهم لي الحياة فكانوا سببا في وجود رفيق دربي والدا زوجي الكريمين أطال الله عمرهما :أمي ياسمينة وأبي الصالح.

إلى أغلى وأعز ما أملك في الدنيا إلى نصفي الثاني وقرة عيني، زوجي العزيز لمين فكان نعم السند بتشجيعه وصبره وتقديره لكل ما بذلت من جهد ومن قاسمني أفراحي وأحزاني حفظه الله ورعاه.... إلى قطعة من كبدي ابني الغالي محمد الصالح إسماعيل.

إلى أجمل رفقة في الحياة الشقيقتين الحبيبتين سعاد وحنان رعاكم الله.....

إلى أخوتي زوجي كل باسمه نريمان ومنال ،إسماعيل علي شكري، أنور.....

إلى أخت لم تلدها أمي بصدق كانت نعم المعين صولي عائشة شكرا على كل شيء.

إلى كل من ساعدني وسهل درب نجاحي من رفاق وأصدقاء وزملاء نبيلة ،دليلة ،حليم ،زبيدة،مسعود....

أهدي إليكم هذا العمل

بسم الله الرحمان الرحيم

"قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ"

صدق الله العظيم

سورة الصافات الآية 105.

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة مضمون الرسائل الإعلامية من خلال استخراج مؤشرات مفهوم الحكم الراشد والتنمية وقياس حجم اهتمام نشرة أخبار الثامنة في التلفزيون الجزائري بالموضوع وآليات تطبيق المفهومين، كذلك تحديد اتجاه التلفزيون الجزائري من مفهوم الحكم الراشد، وعلاقته بالتنمية وذلك بضبط بعض النقاط والقيم التي يجري تكرارها في الخطاب الإعلامي لهذه القناة وتحديد ملامح الصورة التي تحققت أو التي سيتم تحقيقها في المستقبل،كما تهدف الدراسة أيضا إلى استخراج ابرز المواضيع الأكثر تناولا عن الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون المحلي،بالإضافة إلى الكشف عن الشخصيات الفاعلة – المسئولين- في الأحداث التي ظهرت خلال فترة الرئاسيات والتي لها دور فاعل في تجسيد المفهوم.

ورصد أهم الأهداف ووسائل تحقيق الأهداف من تطبيق مقاربة مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية،وأخيرا الوصول إلى أهم المصادر المعتمدة لمعالجة وتغطية الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري ومعرفة العناصر الفنية والتقنية المستخدمة.

وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالاعتماد على أسلوب تحليل المضمون ،ذلك أن الدراسة تنتمي للدراسات الوصفية التحليلية،وشملت عينة الدراسة 12 عددا تم اختيارها بطريقة قصدية طيلة فترة الانتخابات الرئاسية لسنة 2014.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان أهمها :

أكثر مؤشرات الحكم الراشد والتنمية والأكثر بروزا في هذا الموضوع هو مؤشر آليات تطبيق الحكم الراشد ومعوقاته،وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد ركز على الجانب الايجابي ليسهل تحقيق هذا الأخير ،كما أن مؤشر حقوق المرأة مثل نسبة كبيرة ،فكان التلفزيون الجزائري مركزا على هذا الجانب بالإضافة إلى مؤشر مراقبة قوانين الانتخابات خاصة ،فلهذا المؤشر

دور كبير في تجسيد مفهوم الحكم الراشد والتنمية ،كما نجد أن النسبة الكبيرة كذلك كانت للمساءلة السياسية لأن الإصلاح يبدأ من الفاعلين السياسيين ،أما مؤشر الفساد فجاء بنسبة ضعيفة جدا ،فيبتعد التلفزيون الجزائري عن معالجة قضايا الفساد وكان التركيز على مؤشر الشفافية .

ونجد نسبة مفهوم التنمية تجاوزت بكثير مفهوم الحكم الراشد وجاءت التنمية السياسية كأعلى نسبة وأقل نسبة كانت لمؤشر الأمن والسلم على الرغم من نجاح الجزائر في تجربة مكافحة الإرهاب.

نستنتج من خلال النسبة المرتفعة للأخبار المركبة والطويلة،بأن مفهوم الحكم الراشد والتنمية لاقى اهتماما كبيرا ،ذلك أن حجم الاهتمام بموضوع التنمية مثل 55.74 %وبذلك فاق كثيرا حجم الاهتمام بموضوع الحكم الراشد 44.25% وهذا يعتبر أكبر معوقات لتطبيق الحكم الراشد.

شكل الاتجاه المؤيد بشدة أعلى نسبة ،وهذا يدل على الاتجاه الايجابي الذي تبناه التلفزيون الجزائري في معالجته لموضوع الحكم الراشد والتنمية ،وهذا يعكس تأييد التلفزيون الجزائري لسياسة الحوكمة في إطار تحقيق التنمية .

كما أظهرت الدراسة بأن الأخبار السياسية المتعلقة بالحملة الانتخابية قد مثلت أعلى نسبة في المواضيع المتعلقة بالحكم الراشد والتنمية ،أما الأخبار الاقتصادية فركزت على التنمية من جانب الصناعة والتجارة ،وبالنسبة للأخبار الاجتماعية سلط الضوء على قضايا الشباب بالدرجة الأولى وهذا بالرجوع إلى برامج المرشحين في الانتخابات.

من خلال تناول التلفزيون الجزائري الكبير لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تم الإعتماد على أسلوب التكرار ،بالإضافة إلى تنوع ظهور الوزراء الذين مثلوا رئيس الجمهورية في أغلب التظاهرات المختلفة وحتى المشاريع والمحافل الدولية.

كشفت الدراسة أن أهداف القائم بالاتصال أعلى نسبة فيها كانت للتوجيه ،أما أهداف الجمهور يهدف إلى الحصول على الأخبار لتكذيب كل الشائعات ،فمفهوم الحكم الراشد لا يأتي إلا بتحقيق مبدأ الشفافية والمصداقية ،وأهداف الشخصيات كانت الأهداف التنموية والتي تخدم مباشرة مفهوم التنمية .

نجد أن أكبر وسيلة يتم الاعتماد عليها لتحقيق الأهداف هي عرض البرامج الانتخابية للمرشحين وآخر الوسائل هي التكرار أي تكرار البرامج المقترحة.

أبرزت الدراسة أن أهم مصدر لمصادر الأخبار يتمثل في المصادر الداخلية خاصة الصحفيين، فموضوع الحكم الراشد والتنمية من المواضيع التي يحرص التلفزيون الجزائري أن تكون مصادره من التلفزيون،أو مصادره الخاصة أكثر من الشخصيات السياسية ،كما ينخفض الاعتماد على وكالات الأنباء.

إن أكثر الأنواع الصحفية المعتمدة في تغطية نشرة الأخبار هو التقرير ،الذي يتلاءم وطبيعة الوسيلة على عكس الصحافة المكتوبة التي تعتمد على التحليل والتفسير ،فإن التلفزيون يقدم الأخبار بشكل مختصر .

نجد أن أغلب أماكن تصوير المشاهد الإخبارية كانت داخلية ،وعدم الاعتماد الكبير على الأرشيف ،كما أن اللغة المختلطة بين الأمازيغية والعربية والعامية والفرنسية مثلت أكبر نسبة ،أما تطابق الصورة مع الموضوع فأغلب المواضيع فيها تطابق وهذه أهم العناصر التقنية والفنية البارزة.

Abstract:

The point of this study was to identify the nature of the content of the media messages by extracting the indicators of the concept of good governance and development, measuring the size of the interest of the eighth edition in Algerian television on the subject and the mechanisms of applying the two concepts. The study also aims at extracting the most prominent topics related to good governance and development in local television, in addition to To reveal the active figures - officials - in the events that emerged during the presidency and have an active role in the embodiment of the concept.

And monitoring the most important goals and means of achieving the objectives of the application of the concept of the concept of governance and its relationship to development, and finally access to the most important sources adopted to address and cover the governance and development of Algerian television and know the technical and technical elements used.

The social survey method was used based on the method of content analysis. The study belongs to descriptive analytical studies. The study sample included 12 numbers that were deliberately chosen throughout the presidential elections of 2014.

The study reached a number of results, the most important of which were:

The most prominent indicator of governance, development and the most prominent in this subject is the indicators of the mechanisms and the constraints of the application of good governance. This indicates that the media representation of the concept of good governance focused on the positive side to facilitate the achievement of the latter, and the index of women's rights such as a large proportion, Algerian television focused on this aspect in addition to the monitoring of the electoral laws especially. This indicator plays a major role in the embodiment of the concept of good governance and development, and the large percentage was also politically accountable because reform starts with the political actors. Its very, Veptad Algerian television to address the issues of corruption and the focus was on the transparency index.

The percentage of the concept of development far exceeded the concept of good governance. Political development was the highest and lowest percentage of the index of security and peace despite the success of Algeria in the experience of combating terrorism.

We conclude from the high rate of long and complex news that the concept of good governance and development has received great attention. The level of interest in the subject of development is 55.74.

The positive trend was the highest, indicating the positive trend adopted by Algerian television in addressing the issue of good governance and

development. This reflects the support of Algerian television for the policy of governance in the context of development.

The study also showed that the political news related to the electoral campaign represented the highest percentage of issues related to governance and development. The economic news focused on development by industry and trade, and social news highlighted the issues of young people in the first place.

Through the Algerian television, the great personality of President Abdelaziz Bouteflika concludes that the latter is the person to consolidate this figure in the minds of the public through the method of repetition, in addition to the diversity of the emergence of ministers who represented the President of the Republic in most demonstrations and even international projects and forums. The goal of the public is to obtain news to discredit all rumors. The concept of good governance comes only through the realization of the principle of transparency and credibility, and the objectives of the characters were the developmental goals that directly serve the concept of development.
We find that the most reliable means to achieve the goals is to present the candidates' electoral programs and the last means is the repetition, ie, the repetition of the proposed programs.

The study highlighted that the most important source of news sources is the internal sources, especially journalists. The subject of good governance and development is one of the topics that Algerian television is keen to have its sources on television, or its sources more than political figures.

The most widely accepted press coverage is the report, which fits the nature of the medium, unlike the written press, which relies on analysis and interpretation.

Most of the places in which the news scenes were filmed were internal, and there was not much reliance on the archive. The mixed language between Amazigh, Arabic, Amami and French represented the largest proportion.

مـــــقدمـــــة:

شهدت السنوات الأخيرة تغييرات في طريقة عمل بعض الحكومات العربية، فقد بدأت النظم السياسية فيها بالانفتاح بطرق تبشر على ما يبدو بالانتعاش للممارسة الديمقراطية في بعض الحالات؛ أو تبنيها في حالات أخرى .

و قد اتخذت هذه الخطوات المشجعة أشكالا جديدة، تمثل بعضها في المشاركة السياسية و تعديل السلطة داخل مؤسسات الحكم ، و تمثل بعضها الأخر في زيادة نشاط المجتمع المدني في توزيع الحيز المتاح للشعب و الدفاع عن الحريات الأساسية، ففي الوقت الذي يشهد العلم فيه تغيرات جذرية و سريعة على أثر بروز العديد من التغيرات على ساحة العلاقات الدولية ؛ يقترب مفهوم الحكم الراشد – أو الديمقراطي أو الصالح – لأن يصبح طموحا و شاغلا إنسانيا و دوليا على الصعيد العالمي .

ولقد أعطى هذا المفهوم بعدا جديدا في عصر العولمة باعتباره يعزز و يصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات و خيارات الدول من خلال ترشيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها و في هذا السياق وانطلاقا من النظر إلى الحكم على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما – أو حتى منظمة أو مؤسسة –على جميع المستويات من خلال الآليات و العمليات والمؤسسات والأطر و الإمكانيات المتاحة و ذلك لأجل الوصول إلى الهدف الذي يخدم الصالح العام، وكأحد الشروط الأساسية و الآليات للقضاء على الفساد .

وبالاعتماد على متغير الفساد كمتغير تفسيري لتحليل ظاهرة الحكم الراشد مع وجود متغيرات أخرى لا تقل أهمية عن هذا المتغير إلا أن تحليل ظاهرة الفساد تعتبر كمدخل أو مقترب لفهم ارتباط الحكم الراشد بموضوع التنمية.

على أساس أن الفساد يمثل سوء استخدام السلطة والنفوذ لغايات شخصية والانتفاع على حساب الآخرين، كما أنه يرتبط بالعديد من المستويات والأصعدة كالمستوى الوظيفي و البيروقراطي ناهيك عن المستوى السياسي و المالي والاقتصادي.

ومن منطلق افتراض أنه لا يمكن التحكم في عملية التنمية دون الحكم الراشد ، كما أن محاولة تكييف الحلول الخارجية المستوردة مع طبيعة المشاكل الداخلية المرتبطة بمنظومة قيمة معينة يؤدي إلى التصادم بين المصالح و الغايات داخل المجتمع.

وعليه أصبح لزاما على الدولة أن تجند كافة وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون المحلي بإرادة سياسية قوية لتجسيد مفهوم الحكم الراشد. ومن خلال هذه الدراسة والموسومة با"التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري" والتي أردنا من خلالها تسليط الضوء على مدى تجسيد مفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري ،واتجاه هذا الأخير نحو الموضوع ،والوقوف على أهم أهداف النشرة الإخبارية من خلال برامج المرشحين أثناء فترة الانتخابات الرئاسية ووسائل تحقيق هذه الأهداف.

ولقد عالجنا في هذا الموضوع ثلاثة جوانب علمية فالجانب الأول خصص للإطار المنهجي للدراسة وتضمن ثلاثة فصول :

أما الفصل الأول فهو بعنوان إشكالية الدراسة ومنهجيتها ويضم كل من إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية والتي تمحورت حول أهم مؤشرات مفهوم الحكم الراشد والتنمية وحجم اهتمام نشرة أخبار الثامنة بأهمية مفهوم الحكم الراشد والتنمية ،واتجاه الطرح المتعلق بهذا الموضوع والمواضيع الأكثر تناولا ،والشخصيات الفاعلة التي ظهرت في النشرات الإخبارية وكذلك الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف ،وتحديد المصادر المعتمدة لمعالجة وتغطية المفهوم والأشكال الإعلامية المستخدمة لمعالجة وتغطية الموضوع ،بالإضافة إلى العناصر الفنية والتقنية المستخدمة لمعالجة الموضوع.

وعرجنا على أسباب اختيار موضوع الدراسة _الذاتية والموضوعية - وأهدافها ،كما تم تحديد مفاهيم الدراسة إجرائيا ،نوع الدراسة ومنهجها ومجتمع البحث وعينة الدراسة ،وأدوات جمع بيانات الدراسة،كما تم تحديد فئات تحليل الموضوع ووحدات التحليل وتم اختبار صد ق وثبات التحليل وأخيرا صعوبات الدراسة.

أما الفصل الثاني حمل عنوان :الدراسات السابقة ويتكون بدوره من ثلاثة مباحث مبحث خاص بدراسات التلفزيون ،ومبحث خاص بدراسات التنمية والمبحث الثالث خاص بدراسات الحكم الراشد وكل مبحث يتكون من ثلاثة مطالب مقسمة بين الدر اسات الأجنبية والعربية والجزائرية.

أما الفصل الثالث فخصص للمداخل والمقاربات النظرية للدراسة،وتم تقسيمها بين مدخل لنظريات تأثير وسائل الإعلام كمبحث أول أما المبحث الثاني فتحدث عن الأسس النظرية للحكم الراشد وعلاقته بالتنمية ،وأخيرا المبحث الثالث حمل عنوان النظرية التنموية للإعلام .

وبالمرور على الجانب الثاني الذي خصص للإطار النظري للدراسة أي مفاهيم وأدبيات الدراسة ذلك أن الفصل الأول حمل عنوان :مفهوم التلفزيون ويتكون هذا الفصل من مبحثين المبحث الأول بعنوان تطور التلفزيون وينقسم بدوره إلى ثلاثة مطالب،المطلب الأول يتعلق بتعريف التلفزيون والمطلب الثاني نشأة التلفزيون والمطلب الثالث خصص لخصائص وأهمية التلفزيون،أما المبحث الثاني يتعلق بواقع التلفزيون الجزائري ويتكون من مطلبين المطلب الأول تعريف التلفزيون الجزائري والمطلب الثاني النشرات الإخبارية.

أم الفصل الثاني فكان بعنوان ماهية التنمية ويتكون من مبحثين المبحث الأول مفهوم التنمية يتكون من ثلاث مطالب مقسمة بين تطور مفهوم التنمية وخصائصها وأنواعها ،أما المبحث الثاني بعنوان أساسيات التنمية ويتكون من ثلاثة مطالب المطلب الأول أبعاد وأهداف التنمية والمطلب الثاني معوقات التنمية والمطلب الثالث التنمية في الجزائر.

وآخر الفصول النظرية خصص للحكم الراشد بعنوان:الحكم الراشد وينقسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان مدخل مفاهيمي للحكم الراشد ،وينقسم إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول يتعلق بمفهوم الحكم الراشد ،أما المطلب الثاني فجاء بعنوان خصائص وأهداف الحكم الراشد،والمطلب الثالث أبعاد الحكم الراشد ،والمبحث الأخير الذي يتكون من مطلبين جاء بعنوان واقع الحكم الراشد ومطلبه الأول العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية أما المطلب الثاني بعنوان واقع الحكم الراشد في الجزائر ومعوقات تطبيقه.

وفي كل فصل من الفصول تم افتتاحه بمقدمة تمهد لموضوع الفصل ،وفي نهاية الفصل يختم بخلاصة تضم حوصلة ما تم جمعه من مادة علمية.

أما الجانب الثالث والأخير والذي خصص للإطار التطبيقي للدراسة فتم تقسيمه إلى:

ثلاثة فصول ،أما الفصل الأول جاء بعنوان تحليل فئات الموضوع ومجالات العناوين ،وتم افتتاح هذا الفصل بمقدمة تمهد لأهم العمليات الإحصائية المستخدمة في الجانب التطبيقي ،وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول جاء بعنوان فئة الموضوع في النشرات الإخبارية ،ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب تم عنونة المطلب الأول بفئة الموضوع حسب تاريخ النشرة ،والمطلب الثاني فئات الموضوع حسب مجالات العناوين والمطلب الثالث فئة حجم الاهتمام بالموضوع،أما المبحث الثاني جاء بعنوان تحليل فئات الاتجاه والشخصيات الفاعلة وينقسم بدور ه إلى ثلاثة مطالب أما المطلب الأول خصص لفئة الاتجاه والمطلب الثاني فئة المواضيع الأكثر تناولا ،والمطلب الثالث فئة الشخصيات الفاعلة ،آخر مبحث المبحث الثالث سمي ب تحليل فئات الأهداف والمصادر والأشكال الصحفية ،خصص المطلب الأول لفئة الأهداف ووسائل تحقيق الأهداف،أما المطلب الثاني مصادر الأخبار والمطلب الثالث الأشكال الصحفية ،أما الفصل الثاني جاء بعنوان تحليل فئات الشكل ويتكون من المبحث الأول فئة العناصر الفنية والتقنية ويقسم إلى المطلب الأول تحليل العناصر الفنية والتقنية حسب تاريخ النشرة،أما المطلب الثاني تحليل فئة العناصر الفنية والتقنية حسب الأشكال الصحفية ،أما المبحث الثاني فخصص لنتائج الدراسة،وقسمت إلى مطلب النتائج المتعلقة بفئات الموضوع ،والمطلب الثاني نتائج متعلقة بفئات الشكل والمطلب الثالث والأخير تعلق بالنتيجة العامة للدراسة،وأخيرا الخاتمة وقائمة المراجع والمصادر.

الفصل الأول

إشكالية الدراسة وا ٍجراءاتها المنهجية

الباب الأول:الجانب المنهجي

الفصل الأول: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

1- إشكالية الدراسة

2-تساؤلات الدراسة

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة

4- أهداف الدراسة

5-الجدوى العلمية والنظرية للدراسة

6-تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة

7-نوع الدراسة ومنهجها

8-مجتمع البحث وعينة الدراسة

9-أدوات جمع بيانات الدراسة

10- تحديد فئات التحليل

11- تحديد وحدات التحليل

12- صدق ثبات التحليل

13- صعوبات الدراسة

1- إشكالية الدراسة:

في البداية ليكن حديث النهاية من خلال تشكيل فسيفساء رمزية لثلاثية من النهايات والما بعديات، فنهاية المسافة أوجدت لنا تعليما بلا معلمين فقلنا أننا نعيش في عصرن بعد الحداثة ، ونهاية المكان أوجدت لنا مكتبات بلا رفوف، فأدركنا بأنه عصر ما بعد المعلومات،ونهاية الزمان أوجدت لنا قرية كونية فأنتجت لنا مجتمع إفتراضي. فكل من السجل الحافل لنهايات عصر المعلومات يمكن النظر إليه من الطرف النقيض على أنه إعلان لبدايات جديدة، فتكنولوجيا المعلومات ما أن تغلق بابا حتى تفتح بابا أكثر اتساعا ورحابة، حيث كادت تكنولوجيا الواقع الخائلي أن تسقط الحاجز بين الواقع والوهمي وبين الحاضر والغائب وبين التقليدي والعصري فجعلت العالم يشبه ضاحية صغيرة في مدينة كبيرة، إذ ولأول مرة صارت البشرية وحدة واحدة في تخيلها للوجود - أحادية النضرة واختزالية الفكر- وهذا الوجه الجديد للتطور التكنولوجي غير وطور من وظائف وسائل الإعلام خاصة التلفزيون.

فكان لزاما على هذا الأخير أن يقوم بتحرير طرق معالجته وتناوله للقضايا المختلفة لينافس هذه التكنولوجيا مما زاد من تأثير وسائل الإعلام على الأفراد والجماعات والحكومات والدول في عالمنا الإعلامي المعاصر، وبما أن هذا التطور الحاصل الذي يمثل نتاج الجهود الإنسانية وقضاياه المصيرية وتحقيق طموحاته وتطلعاته ظاهرا فان لهذا التطور شأن آخر في تفعيل العلاقة بين الحكام والمحكومين، والتي تجمع بين طرفين هما أساس المجتمع وقاعدته المواطنين والسلطة السياسية في إطار ما يسمى بالاتصال السياسي، الذي يعتبر دعامة أساسية من دعامات المجتمع الديمقراطي، أين يتميز هذا المجتمع بفسح المجال للمواطنين أو الهيئات السياسية بكل حرية من أجل طرح انشغالاتهم واهتماماتهم فلوسائل الإعلام وبالخصوص التلفزيون دور فاعل في تنشيط عملية الاتصال السياسي وترتيب أولويات الجمهور، إذ أن المناقشات والمواقف الخاصة حول المسائل السياسية تأخذ مؤشراتها من عرض وسائل الإعلام لها إلى جانب تأثيرها على الآراء السياسية للفرد فهي تؤثر على الطريقة التي تدار بها السياسة وعلى تنظيم نشاطاتها الرئيسية، فهي

بمثابة همزة وصل داخل الهرم المشكل من ثالوث السلطة والإعلام والر أي العام، لذلك قيل يمكن تصور صحافة بدون شعب لكن لا يمكن تصور شعب بدون صحافة.

وهناك عدة تقنيات مستخدمة في تبادل وتناقل المعلومات بين – الحاكم والمحكوم-كالانتخابات واستطلاعات الر أي العام والأحزاب السياسية والجمعيات ووسائل الإعلام،وعلى ر أسها التلفزيون الذي سينصب التركيز عليه على اعتبار أنه أكثر انتشارا وسرعة وشعبية في عصرنا الحديث والذي تميز بغياب الثقة بين السلطة والشعب، حيث تم اعتماد وسائل الإعلام لتجسيد آليات مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فقطاع الإعلام بصفة عامة والتلفزيون بصفة خاصة أحد أبرز الأوات ونلجعها و أكثرها فعالية في لعب دور الوسيط بين المجتمع بمختلف شرائحه والنظام السياسي بمختلف هيئاته ومؤسساته.خاصة و أن التلفزيون الجزائري وبعدما تعرض له من تبعات الأزمة الأمنية بدأ يعرف استقرارا نسبيا فأصبح الدور المنوط به هو طرح قضايا الإصلاحات بشدة وهذا في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالجزائر مطالبة اليوم – وقبل أي وقت مضى – بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها المتمثلة في التمكين ، أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم، العدالة في التوزيع: التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، التعاون: كمصدر أساسي للإشباع الذاتي، الأمن الشخصي، المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيد عن أي تهديدات، و أخيرا الاستدامة ، التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش بكرامة.

ولهذا المفهوم أهمية كبيرة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول والذي أصبح له معايير تقيم على أساسها مدى تقدم الدول من تخلفها، فالآليات التي توفرها الدولة لتحقيق الحكم الراشد تمكننا من الحكم عليها في مدى توفير التنمية المستدامة لهذه الأخيرة، ذلك أن الحكم الراشد يسير جنبا لجنب مع مفهوم التنمية والتي تعني

بالأساس توسيع خيارات الناس نحو تحقيق مطامحهم ومداركهم ولذلك لا تستقيم تنمية شاملة ومستديمة بدون توفير الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها مفهوم الحكم الراشد.

وعليه كان على الدول أن تحمل على عاتقها مسؤولية تجنيد التلفزيون المحلي بإرادة سياسية قوية لتجسيد مفهوم الحكم الراشد، من مشاركة سياسية مطعمة بمناخ مفعم بالحرية والشرعية والتعبير عن الر أي وحكم القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية وشفافية خاصة إذا تعلق الأمر بمراقبة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية ، وتقريب المواطن من الإدارة ، وتسخير للمجتمع المدني ومحاسبة للمسؤولين على إدارتهم للموارد العامة ومكافحة للفساد، والحكم الراشد بدوره سينهض باقتصاد البلاد ويحقق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المستدامة، خاصة أن الجزائر تحاول أن تخطو خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يتعلق بتوسيع المشاركة السياسية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وإيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة .

ومن خلال هذه الدراسة سيتم قياس مدى نجاعة التلفزيون العمومي الجزائري في تجسيد المفهوم الحقيقي للحكم الراشد والتنمية وذلك في الفترة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية كحقل خصب تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق التنمية وكذا محاولة التعرف على درجة الاهتمام بهذا الموضوع من خلال طبيعة المعالجة والتحليل المنتهجة لإيصال الرسالة الإعلامية لجمهور المشاهدين من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

كيف ساهم التلفزيون الجزائري في تجسيد[1] مفهوم الحكم الراشد والتنمية في الجزائر خلال فترة الانتخابات الرئاسية؟

2-تساؤلات الدراسة:

- ما هي مؤشرات مفهوم الحكم الراشد والتنمية الأكثر بروزا من خلال هذه المعالجة؟
- ما هو حجم اهتمام نشرة أخبار الثامنة في التلفزيون الجزائري بمقاربة أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية؟

[1] تجسيد : ترسيخ الحكم الراشد من خلال الخطاب الإعلامي المترجم في التلفزيون المحلي الجزائري

- ما هو اتجاه الطرح المتعلق بموضوع الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون المحلي؟
- ما هي المواضيع الأكثر تناولا عن الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري محل الدراسة؟
- ما هي أهم الشخصيات الفاعلة التي ظهرت في النشرات الإخبارية ؟
- ما هي الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بموضوع الدراسة في التلفزيون الجزائري؟
- ما هي أهم المصادر المعتمدة لمعالجة وتغطية الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري محل الدراسة؟
- ما هي الأشكال الإعلامية المستخدمة لمعالجة موضوع الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري (الأنواع الصحفية)
- ما هي العناصر الفنية والتقنية المستخدمة لمعالجة موضوع الحكم الراشد والتنمية؟

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن تحديد الباحث لأسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة يساهم إلى حد كبير – ضمنيا- في ضبط إشكالية الدراسة، وتحديد المسار السليم للبحث للوصول إلى النتائج المرجوة ، ومن أبرز الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلت الباحثة تختار التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري كموضوع بحث ملخصة فيما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

1-رغبة الباحثة كمواطنة جزائرية في تسليط الضوء على مفهوم الحكم الراشد والتنمية خاصة في ظل الشكاوي المتكررة جراء انعدام الثقة بين المواطن والمسئول والتي كانت كمطلب جماهيري لاستقبال العهدة الرئاسية، وكذلك تعود المواطن الجزائري على سماع قضايا الفساد بمختلف أشكاله الأمر الذي بات يؤرق كل الجزائريين.

2-اهتمام شخصي بموضوع التنمية في مختلف القطاعات والتي لا تتأثر إلا بتوفير مناخ سياسي يتميز بالحكامة ومحاولة التعرف على أجندة السياسات التنموية الوطنية ومدى قابلية الجزائر في تبني تجارب الدول المتقدمة.

3-توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تم تلقيها في تخصص الإعلام لتفسير مفاهيم سياسية وتنموية من خلال التناول الإعلامي لهذه المفاهيم.

ب- الأسباب الموضوعية:

- الوزن العلمي لموضوع الحكم الراشد والتنمية فهو موضوع حديث نسبيا تعود تسميته إلى أجهزة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع قلة الدراسات الإعلامية التي تدرس هذا الموضوع، وكثرة التطرق لهذا المفهوم في مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية بما فيها التلفزيون الجزائري.
- الاهتمام البالغ الذي يحظى به موضوع الحكم الراشد سواء عند خبراء الاقتصاد والرأي العام المحلي والدولي وخبراء التنمية والسياسة لما له دور في إرساء الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص تحقيقا للتنمية المستدامة.
- اعتماد الجزائر على مقاربة الحكم الراشد خصوصا في جانبها الإداري والاقتصادي وهذا ما تجلى في الخطابات الرسمية والبرامج الانتخابية، كما أن الموقع الذي تحظى به الجزائر بصفتها طرف فاعل وذات وزن إقليمي في المنطقة سواء على المستوى الإفريقي أو المتوسطي، جعلها تحمل على عاتقها مسؤولية القضاء على الفساد والوصول إلى التنمية.

4- الجدوى العلمية والنظرية للدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع رغم عدم اكتمال ملامحه نظرا لدراسته من الجانب الإعلامي كمفهوم سياسي، الأمر الذي يمكننا من التعرف على مفهوم الحكم الراشد والتنمية وأبرز آلياته ورصد اتجاه التلفزيون الجزائري تجاه التحول السياسي والديمقراطي الذي تشهده الجزائر ، فدور التلفزيون لم يعد مقتصرا على كونه أداة للتسلية ونقل الأخبار بل وأكثر من ذلك قدرته على تكوين الرأي العام الذي أصبح يتفاعل فكريا وسلوكيا مع ما يقدمه، بالإضافة إلى مطالبة المواطنين في الآونة الأخيرة بالمشاركة السياسية واتخاذ القرار وتسيير الشؤون العامة والشفافية، كما أن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى إلى وجود حالة عدم الرضا وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف

هذه المؤسسات الدولية وهو ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد، ولعلى التعرض للتناول الإعلامي لهذا المفهوم يوصلنا إلى العلاقة بينه وبين التنمية.

5- أهداف الدراسة:

- التعرف على طبيعة مضمون الرسائل الإعلامية من خلال استخراج مؤشرات مفهوم الحكم الراشد والتنمية وقياس حجم اهتمام نشرة أخبار الثامنة في التلفزيون الجزائري وآليات تطبيق المفهومين .
- تحديد اتجاه التلفزيون الجزائري حول مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية وذلك بضبط بعض النقاط والقيم التي يجري تكرارها في الخطاب الإعلامي لهذه القناة وتحديد ملامح الصورة التي تحققت أو التي سيتم تحقيقها في المستقبل.
- استخراج ابرز المواضيع الأكثر تناولا عن الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون المحلي
- الكشف عن الشخصيات الفاعلة – المسئولين- في الأحداث التي ظهرت في خلال فترة الرئاسيات والتي لها دور فاعل في تجسيد من المفهوم.
- رصد أهم الأهداف ووسائل تحقيق الأهداف من تطبيق مقاربة مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية.
- الوصول إلى أهم المصادر المعتمدة لمعالجةوتغطية الحكم الراشد و التنمية في التلفزيون الجزائري ومعرفة العناصر الفنية والتقنية المستخدمة.

6- تحديد المفاهيم الإجرائية الدراسة:

عرفت المفاهيم عدة محاولات لتعريفها، فيعرفها معين خليل عمر بأنها: " الصورة الذهنية الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث"[1] وبما أن الدراسة متعلقة بتجسيد مفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري وبالتحديد في فترة الانتخابات التشريعية ، فالباحثة بصدد ضبط التعريفات الإجرائية دون الاصطلاحية للكلمات المفتاحية التالية: الحكم الراشد،

[1] فضيل دليو وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 223

التنمية، التلفزيون الجزائري ،التمثيل الإعلامي حتى لا نقع في دائرة تكرار التعريف الاصطلاحي في الجزء النظري.

أ- الحكم الراشد: أسلوب أو طريقة إدارة شؤون الدولة وهذه الطريقة تعتمد على التسيير الجيد لشؤون الدولة ليكون الهدف من ذلك تحقيق الفعالية والنجاعة والتنمية الشاملة، فهو الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة من اجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بالبنية التحتية وبهذا نقصد كل ما يتعلق بمقاليد الحكم في الجزائر بالتحديد، فهو العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومة ومسائلتها ومراقبتها وتغييرها لإدارة مواردها وتموين الخدمات وصياغة ووضع تشريعات جديدة وتعديل للدستور خاصة في ضل الفساد الذي تتخبط فيه الجزائر على كل الأصعدة وذلك للقضاء على هذا الفساد واستدامة التنمية وتحقيق العدالة.

ب- التنمية: لا يقتصر المفهوم على التنمية الاقتصادية والنهوض بمختلف قطاعاتها الحيوية بغية دفع التقدم فحسب، بل تعداه إلى شمولية التنمية الاجتماعية والبيئية والبشرية بشتى أبعادها. حيث كانت التنمية في الجزائر مقتصرة على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلعة وخدمات مادية بل أصبح من المقبول محليا وعالميا بل من المطلوب أن تشتمل أية خطة تنموية إلى إفادة الشعوب منها على أوسع نطاق ممكن واستعدادهم ومشاركتهم، فبات الإنسان المحور الأساسي لقضايا التنمية فهو من أسباب فشل المشاريع التنموية التي ترجع في الأساس لعدم إشراك الفرد في هذه الأخيرة خاصة في ضل هذا الانفتاح الإعلامي الحاصلمن قنوات متخصصة لإعلام إلكتروني زادت رغبة المواطنين الجزائريين في السنوات الأخيرة في مشاركتهم واطلاعهم على مجريات الحكم.

ج_التلفزيون الجزائري:

على اعتبار أن التلفزيون الجزائري العمومي المحلي هو أهم منبر إعلامي ووسيلة سوسيولوجية داخل المجتمع الجزائري فهو يعمل على الربط بين السلطة والمجتمع ومابين الدولة ورعاياها بالخارج و وسيطها ما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة في شتى الميادين وذلك من خلال بث مختلف الر يبورتاجات والحصص والبرامج

المصورة التي لها علاقة بالحياة الوطنية ، الجهوية، الدولية، المتعلقة بالقضايا الآنية، والتي تشمل الر أي العام والمساهمة في التربية بمختلف أشكالها، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على نشرة أخبار الثامنة كأبرز نشرة يلتف حولها الجماهير الجزائرية، وبالتحديد فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014 أين تقدم برامج المرشحين بكل حياد وتعرض على المواطنين.

د_التمثيل الإعلامي:هو عبارة عن صورة مبسطة لما هو موجود في عالم الواقع ببناء مشابه للواقع وذلك في وسائل الإعلام وقد يكون هذا التمثيل عن رأي أو فكرة أو جماعة أو أيديولوجية وقد يكون تمثيلا للسلطة .وهو التحدث باسم مجموعة لممارسة عمل سياسي أو اجتماعي أو ثقافي .

7- نوع الدراسة ومنهجها:

أ- نوع الدراسة ومجالاتها: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية في المجال الإعلامي وذلك من حيث مؤشرات الموضوع وحجم الاهتمام وطريقة المعالجة وذلك بالاعتماد أساسا على العرض الكمي والكيفي للبيانات التي يتم توفرها.

إن الحديث عن حدود البحث الخاصة بموضوع الدراسة يقتضي بنا التطرق إلى المجال الذي يصنف في إطاره البحث، وصنف الباحث" هارولد لاسويل" بحوث الاتصال الجماهيرية المعاصرة إلى خمس مجالات هي[1]:

المجال الأول: بحوث القائم بالاتصال وحراسة البوابة أو من قال؟

المجال الثاني: بحوث المضمون أو الرسالة ماذا قال؟

المجال الثالث: بحوث الوسيلة أو القناة أو كيف قيل؟

المجال الرابع: بحوث الجمهور أو مستقبلين أو لمن قيل؟

المجال الخامس: بحوث التأثير أو بأي تأثير على الفرد أو المجتمع؟

وتتبعا لهذا التعريف تتموقع الدراسة في المجال الثاني أي بحوث المضمون أو الرسالة التي تعني بالإجابة على السؤال ماذا قيل في النشرة الإخبارية

[1] JUDIT LAZER ,la science de la communication, édition dahlab, Alger,1992

ب- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة المعنونة " التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري" وعلى اعتبار أن الدراسة تنتمي للدراسات الوصفية التحليلية التي تنطلق من تصوير وفحص موضوع من المواضيع بهدف الحصول على معلومات كافية حول الكيفية التي تناولت من خلالها النشرات الإخبارية عنصرا بارزا من قضايا الأمة، فالوصف يقوم على رصد وتسجيل الظواهر وما بينها من علاقات وتصنيف لخصائصها.

فكان لزاما اختيار منهج المسح الاجتماعي لمعالجة موضوع هذه الدراسة وذلك بهدف تصوير وتحليل وتقديم خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، و عن طريق منهج المسح الذي يعتبر جهدا علميا منظماللحصول على بيانات ومعلومات و أوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث[1] وفي إطار تطبيق منهج المسح تم استخدام أسلوب تحليل المضمون أو المحتوى الذي يركز على الرسالة كمنتوج معنوي فوضوح الرسائل ليس دائما آنيا فوريا لأننا قد نستقر عن معناه كمستقبلين ونقدم توضيحات حولها كمرسلين.

وتحليل المضمون " أسلوب بحثي للوصف الموضوعي النفسي المعنوي الظاهر لعملية الاتصال" وباعتباره أيضا الأسلوب المناسب الذي يمكن الباحث من جمع وتحليل مختلف المعلومات الخاصة بالبحث. و المقصود هنا مجموع الموضوعات والأخبار التي تناولت مفهوم الحكم الراشد والتنمية في الجزائر من خلال عينة نشرات أخبار الثامنة للتلفزيون الجزائري خلال فترة رئاسيات 2014 وتم استخدام وحدة الموضوع كوحدة للتحليل باعتبار الموضوع إحدى أهم وحدات تحليل المضمون، وذلك من خلال الوقوف على العبارات والأفكار المتعلقة بمسألة الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون فضلا عن أن وحدة الموضوع تعد إحدى أهم الوحدات عند دراسة أثار الاتصال وتكوين الاتجاهات[2] ويعد المنهج المسحي: " أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم كما يعد الشكل الرئيسي والمعياري"[3]

[1] سمير محمد حسين: بحوث الإعلام (الأسس والمبادئ)، عالم الكتب، القاهرة، ص137
[2] غريب سيد احمد:تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص151
[3] محمد عبد الحميد:البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص157

إن هذه الدراسة باستعمالها الأساليب الإحصائية الرياضية تهدف إلى فهم وتفسير طبيعة وكيفية تأثير النشرات الإخبارية في التلفزيون الجزائري في ترسيخ فكرة الحكم الراشد والتنمية وتجسيدها في الواقعللجز ائري، وهذا التكوين لا يكون اعتباطيا للإجابة على الإشكالية المطروحة وإنما سبيل تفسيرات عن كيفية المساهمة في الكشف عن معنى النتائج الكمية في سياق علاقتها بمضمون النشرة الإخبارية.

فيجد الباحث دائما صعوبة في تطبيق تحليل المضمون الذي يعد من أكثر الأساليب البحثية التي قد يساء استخدامها ويساء فهمها، وتحليل المضمون على الرغم في حداثته في الدراسات العربية وقلته في الدراسات الجزائرية وخاصة ندرته فيما يتعلق بتحليل مضمون الأخبار الإذاعية ومنها الأخبار التلفزيونية فانه يقوم على مداخل متعددة وقد صنفت دراسة Giorge Gerfner 1978 نظاما أطلق عليه نظام جربنر Gerbner system ويقترح فيه تحليل الأخبار وفقا لعدد من الأسئلة الرئيسية التي تؤدي إلى استخلاص النتائج والتقارير الضرورية التي تخدم أغراض البحث ويعبر كل من تساؤل عن مدخل من مداخل دراسة الأخبار، وهذه المداخل يمكن تحديدها فيما يلي : [1]

- **مدخل تحليل الانتباه** attention analisis:

يجيب هذا المدخل على تساؤل ماهي الأخبار التي تقدمها الخدمة الإذاعية (الراديو والتلفزيون) بوجه عام ؟ what is؟ والدراسات التي تتناول نوعية الأخبار التي تقدمها الإذاعات، معدل ترددها وتوزيعها في نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية هي التي تستخدم هذا المدخل .

- **مدخل تحليل الأخبار الأكثر أهمية** Emohasis analysis: ويجيب هذا المدخل على تساؤل ما هي الأخبار الأكثر أهمية القائم بالاتصال what is important? وتهدف هذه الدراسات إلى عزل الجوانب الهامة في نظام الرسائل والتأكيد عليها في التحليل .

[1] محمد شطاح: النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم مقدمة إلى جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام ،الجزائر،2004.

- **مدخل تحليل اتجاه الأخبار** Tendency analysis: ويجيب على تساؤل ما هو الصحيح والايجابي what is right؟ وتهدف هذه الدراسات إلى التعرف على الاتجاهات السلبية والايجابية في الأخبار.
- **مدخل التحليل البنائي** Structural analysis : ويبحث عن علاقة الأخبار بالمتغيرات الأخرى في النظام الأشمل أي يهتم بشرح علاقة الارتباط بين أجزاء الرسائل في المحتوى الإخباري وبين بناء النظام الإذاعي وما يتم إذاعته أو عرضه من الأخبار بعملية صناعة القرار في المنظمة الإاعية و أحيانا يتم دراسة الأخبار التي لم تحظ بالنشر في ضوء تمييزات المنظمة الإذاعية ومن أهم الباحثين الذين اهتمو ا بهذا المدخل نجد Enstein 1979، Altheid 1973، Ganz 1976 وتندرج الدراسات التي تهتم بتحليل الصورة التلفزيونية ضمن مدخل التحليل البنائي، ومن أبرز الدراسات في هذا المجال دراسة tirmens 1978 التي اهتمت بتحليل الاختلافات في مكونات الصورة ونوع اللقطة المستخدمة وزوايا الكاميرا ولقطات الفعل أثناء جملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1976 بين هيرالد فورد وجيمي كارتز وقد أشارت الدراسة إلى ظهور صورة " كارتز" بشكل أفضل من صورة " فورد"

لكن من الصعوبة أن تلم هذه الدراسة التي بين أيدينا بكل من المداخل وسيتم التركيز على المدخل الثاني الذي يدرس الاتجاه في التناول فاسحة المجال لدراسات في المستقبل قد تركز على مدخل واحد.

8- مجتمع الدراسة وعينتها:

إن مجتمع الدراسة يتكون من بعض النشرات الإخبارية التي يبثها التلفزيون الجزائري والتي تحتوي على مجال العينة محل التحليل، و يتمثل في هذه الدراسة في مجموع النشرات الإخبارية وبالتحديد نشرة أخبار الثامنة والتي ستعرض طيلة فترة الانتخابات الرئاسية أي خلال فترة الحملة الانتخابية التي امتدت 21 يوما قبل موعد الانتخابات أي من 23 مارس 2014 إلى غاية 2014/04/10، كما تم إجراء تحليل مبدئي لبعض النشرات

الإخبارية التي سبقت هذه الفترة وكذلك فترة ما بعد الانتخابات أي دراسة عينة إختبارية عشوائيا ومقارنتها بالعينة المحددة للدراسة .

يتم الانطلاق في تحديد العينة من التعريف القائل بأنها " جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته ممثلة بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية وطبيعة مشكلة البحث ومصادر بياناته[1] ويعرفها سمير محمد حسين: " مجموعة من وحدات المعاينة تخضع للدراسة التحليلية أو الميدانية ويجب أن تكون ممثلة تمثيلا صادقا ومتكافئ مع المجتمع الأصلي ويمكن تطبيق نتائجه عليه"[2] وقامت الدراسة على أساس تحليل مضمون نشرة أخبار الثامنة في التلفزيون العمومي الجزائري وقد كان وراء هذا الاختيار ما يبرره ومنه:

- التلفزيون الجزائري أقدم المحطات التلفزيونية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا الأمر الذي جعله أكثر متابعة خاصة في الفترة المسائية وبالتحديد نشرة أخبار الثامنة حين تلتف الأسر ة الجزائرية حول هذا المنبر الإعلامي فهو توقيت مناسب بالنسبة للجميع.
- في فترة الانتخابات الرئاسية الحدث بارز، وهو نقل البرامج الانتخابية للمرشحين وبالتالي لا توجد أحداث أخرى يتم التركيز عليها وقد تعيق مسار تحقيق الحكم الراشد والتنمية كالإضرابات والاحتجاجات.
- الخطاب الإعلامي والسياسي في فترة الانتخابات الرئاسية موجه لخدمة الإصلاح وبناء الجزائر كدولة قانون والنهوض بالتنمية وبالتالي فهو شبه موحد.
- نشرة أخبار الثامنة يفضلها الكثير من المواطنين فهي تنقل الحدث أول بأول خاصة ما يتعلق بالمشاريع التنموية في مختلف الولايات وحقائب الحكومة السياسية والدبلوماسية وغيرها، في أغلب الأحيان قد تكون مصدر للأخبار في كثير من الصحف.
- كما أن نشرة الثامنة هي النشرةالرئيسية في التلفزيون الجزائري و أخبارها تعرض على القنوات الثلاث في نفس الوقت وبذلك فهي تستهدف جماهير واسعة في داخل الوطن وخارجه وبالنسبة لعينة الدراسة نوعها

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص217
[2] سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص293

- التلفزيون الجزائري خلال فترة الانتخابات يتميز بوحدة الخطاب الإعلامي والسياسي، الأمر الذي أدى إلى وحدة في طرح معالجة مختلف قضايا التنمية بين مختلف وسائل الإعلام ولاسيما التلفزيون .

وكما ذكر سابقا فان عينة الدراسة شملت21 نشرة أخبار طيلة مدة الحملة الانتخابية، كما تم الاطلاع على النشرات الإخبارية التي سبقت الحملة الانتخابية بأسبوع وبعد الحملة الانتخابية بأسبوع وبعد التحليل المبدئي الذي شمل هذه النشرات وبعد مراجعتها،تم حصر العينة في 12عينة بطريقة عمديه امتدت من 30 مارس 2014 إلى غاية 10 أفريل 2014، ففي هذا الأسبوع تعمق الحديث عن برامج الحملة الانتخابية لكل مرشح من المرشحين كما أن بعض الدراسات السابقة اكتفت بتحليل أسبوع إخباري، بل اكتفت إحدى الدراسات بالعرض الإخباري السنوي لأهم الأحداث الوطنية والدولية و أكدت أن هذا الاختيار يمكن أن يعوض سنة إخبارية ([1]) ووفقا للقاعدة العلمية التي يرى من خلالها Stemple أن زيادة حجم العينة فيما يخص تحليل المضمون عن 12 عددا في السنة (بالنسبة للصحف السنوية) لا يخلق اختلافات معتبرة في النتيجة عند تصنيف الموضوعات ويعتبر ستامبل أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا قد يكون استثمارا فقيرا لوقت الباحث . ([2])

لقد كانت الدراسة التي قام بها ستامبل لتحديد حجم العينة في البحوث الاجتماعية والإنسانية عامة وفي بحوث الاتصال والإعلام على وجه الخصوص لاسيما إذا كانت الدراسة تتبع منهج تحليل المحتوى ، يرى بان زيادة حجم العينة عن 12 عددا لا تقدم تفاوتا ملموسا في النتائج ويقول في هذا الصدد " إن عينة صغيرة تنتقى بعناية سوف يترتب عليها

[1] Rodolphe Ghigliore Benjamin (M) ,les enquetes sociologiques,edit armond colin,paris ,1980,p155.

[2] -محمد عبد الحميد :تحليل المضمون في بحوث الإعلام ،مرجع سبق ذكره ،ا،ص96.

نتائج صادقة تماما مثل تلك التي تترتب على استخدام عينة كبيرة بالإضافة إلى ما توفره من وقت وجهد " [1]

تم استخدام أسلوب العينة القصدية من خلال حصر العينة عموديا في فترة زمنية ومضمون محددين، فتم اختيار محطة تلفزيونية محددة وهي التلفزيون الجزائري وفترة زمنية محددة وهي فترة الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 ومضمون محدد وهو الحكم الراشد التنمية فهذه الفترة بالتحديد أثيرت فيها هذه القضية فيكثر الاهتمام بمفهوم الحوكمة في فترة الانتقال من عهدة رئاسية إلى أخرى وبالتالي سيتم التطرق لمفهوم التنمية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فتكون هذه الفترة الأكثر تعبيرا عن أي فترة أخرى .

إضافة ثلاثة نشرات على الأسبوع الأول للحملة الانتخابية حتى يصبح العدد 12 نشرة أخبار ليتم تمثيل مجتمع البحث أحسن تمثيلا وهناك مجموعة من الخصائص أو الاختبارات التي تم الاعتماد عليها لتحديد العينة بطريقة قصدية والمتمثلة في :

- أن مضامين نشرة الأخبار خلال هذا الأسبوع تصدرت عناوينها الحديث عن الحملة الانتخابية في أسبوعها الثاني، حيث تضاعفت جهود المرشحين لمحاولة التعريف والإقناع ببرامجهم المقترحة .
- عدم بروز أحداث وطنية ولا دولية خاصة الأمر الذي يسمح بتكثيف الحديث عن مخططات الحكم الراشد والتنمية خلال السنوات القادمة .
- إن هذه العينة كثرت فيها المؤشرات الدالة عن مفهوم الحكم الراشد والتنمية سواء من خلال العناوين أو التغطية الإعلامية لبرامج المرشحين في الانتخابات أو باقي مواضيع نشرة الأخبار.

[1] رشيد طعيمة:تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، أسسه، مفهومه، استخداماته، ط1، دار الفكر العربي، ، القاهرة، 2004.ص135.

أيام الأسبوع / تاريخ النشرات	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
2014/03/30	X											
2014/03/31		X										
2014/04/01			X									
2014/04/02				X								
2014/04/03					X							
2014/04/04						X						
2014/04/05							X					
2014/04/06								X				
2014/04/07									X			
2014/04/08										X		
2014/04/09											X	
2014/04/10												X

جدول رقم (01) يوضع توزيع العينة

9 أدوات جمع بيانات الدراسة:

وتمت الاستعانة باستمارة تحليل المضمون كأداة لجميع البيانات، وهي مكونة من مؤشرات يمكن من خلالها استكشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي أي إجراء التحليل الكمي للنشرات الإخبارية التي يبثها التلفزيون الجزائري.

ويتم استخدام استمارة تحليل المضمون خلال عملية الملاحظة، ورصد أو تسجيل البيانات، والوحدات التي يتم عليها العد أو القياس وتعتبر هذه الاستمارة في حد ذاتها إطارا متكاملا للرموز الكمية بكل وثيقة من عينة وثائق التحليل.

وتماشيا مع تساؤلات الدراسة تم تصميم استمارة تحليل المضمون بما يتفق وأغراض الدراسة و أهدافها واشتمل بناء الاستمارة على بيانات أولية عن النشرة الإخبارية رقم النشرة وتاريخها ومدتها الزمنية.

وبيانات تتضمن فئات تحليل المحتوى بداية بفئة الموضوع وفئة الشخصيات الفاعلة، وفئة اتجاه التلفزيون الجزائري وفئة حجم الاهتمام، بالإضافة إلى بيانات كمية تتعلق بالموقع الجغرافي للموضوع والمدة الزمنية وفئة الأهداف ووسائل تحقيق الأهداف فئة الأنواع الصحفية.

بالإضافة إلى احتواء هذه الاستمارة على ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكمية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا.

بعد عملية تحديد فئات التحليل التي تعتبر أهم الخطوات في مجال تحليل المضمون، وعليها يتوقف نجاح التحليل أو فشله، وعليه فان الإعداد الجيد لاستمارة تحليل المضمون وحصر فئات التحليل يمكن الباحث من الوصول إلى نتائج جيدة، ولا يحدث ذلك إلا من خلال التمرن على هذا الأسلوب، وتحديد الاستمارة بطريقة تضمن الإجابة العملية على الأسئلة التي تهدف الدراسة التوصل إليها، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على صياغة وإعداد استمارة تفي بأغراض الأسئلة التي انطلق منها البحث.

10- تحديد فئات التحليل:

هي التقسيمات، التصنيفات، الفصائل، الأركان، التي يوزع الباحث على أساسها العناصر المكونة لمادة التحليل بعد تجزئتها إلى وحدات، وهذا بناءا على ما تختلف فيه هذه الوحدات أو تتجانس فيه من صفات. ويشترط ربط التساؤلات بالفئات أو الفرضيات، و أن تكون هذه الأخيرة تعبيرا عن المتغيرات التي تحملها الأولى فبقدر ما تحتويه الفرضيات من متغيرات بقدر ما يكون عدد الفئات ومؤشراتها[1] وهذا التحديد يتوقف بدوره على دقة المتغيرات في إطار فئات واحدة.

وعليه تم الاعتماد في بناء فئات الدراسة على التساؤلات المشار إليها في هذه الدراسة وتحتوي على المتغيرات التالية متغير خاص بالتركيز على تجسيد مفهوم الحكم الراشد أو مدى تمثيله الإعلامي من خلال مؤشرات هذا المفهوم وذلك باستعمال تحليل المضمون للبحث عن طبيعة وكمية ونوع واتجاه هذا الموضوع في التلفزيون الجزائري ،ومتغير خاص بعلاقة هذا التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد بمفهوم التنمية بكل أبعادها.و أقدر الفئات على بلوغ هذا الهدف هي فئة الموضوع التي تتناول مضمون المواد الإعلامية والاتصالية، أي ماذا قيل من كلمات ومعاني، وباعتبار أن فئة الموضوع وحدها لا تكفي لضبط أهمية هذه المواضيع وترتيبها، فقد تم الاستعانة بفئات الشكل أي كيف قيل ،بمعنى العناصر الفنية والتقنية المتعلقة بالصوت والصورة والإخراج التلفزيوني والأشكال الصحفية الفنية من خبر وتحقيق وتعليق، وعلاقتها بعناصر أخرى كالسلطة، المجتمع المحلي وهناك بعض المؤشرات لفئة الموضوع:

الحكم الراشد، مكافحة الفساد، دولة القانون، المساءلة، الشفافية، الديمقراطية، الحريات، إدارة الحكم...

ومؤشرات للتنمية: المشاريع الاقتصادية، البني التحتية، النهوض بالاقتصاد، اقتصاد المعرفة .

[1] يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر، ط1، 2007، الجزائر، ص18

أ-فئات المضمون :ماذا قيل :

- **فئة الموضوع** : يمكن تحديد فئة الموضوع كما يلي :

1-**مؤشر الحكم الراشد** : ونقصد به العناوين والمواضيع التي تعالج مفهوم الحوكمة الرشيدة أو الحكم الصالح سواء من خلال التعريف به أو استعراض آليات تجسيده على المستوى المحلي أو الدولي أو الإقليمي وواقع هذا الأخير في الجزائر ومعوقات تطبيقه وطرق ممارسة السلطة .

2-**مؤشر الديمقراطية والحريات**: ونقصد بها كل المواضيع التي تجسد حق الشعوب في صنع القرار وتوفير الحريات. من خلال احترام الفكر وتقبل النقد والرأي المعارض وترقية حرية التعبير الإعلامية والسياسية والاقتصادية ومحاسبة المسئولين (المشاركة السياسية).

3-**مؤشر حكم القانون**: ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية . يهدف منع تعارض مهام المسئولين فيما بينهم وبين المواطنين، ووضوح هذه القوانين وانسجامها وذلك من خلال تجسيد مبدأ المساواة واستقلالية القضاء وفصل السلطات وتأمين العدالة والمساواة. يمكن تقسيم المؤشر إلى (استقلالية القضاء، مراقبة القوانين، العدالة)

4-**المساءلة** : نقصد بها المواضيع التي تتناول الإجراءات القانونية التي تساعد في عملية محاسبة المؤسسات والهيئات والمسئولين. ومدى فعالية القوانين المطبقة وكذلك مراقبة مدى تنفيذ المهام الموكلة للمسئولين ومحاسبتهم عن الأموال العمومية يمكن تقسيم المؤشر إلى (مساءلة سياسية، مساءلة قانونية ، مساءلة المجتمع المهني)

5-**مكافحة الفساد** : أي كل المواضيع التي تعالج ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة والمجتمع المتمثلة في الرشوة والمحسوبية وتبيض الأموال من اختلاس ومن جهة أخرى تمكين المواطنين من معرفة كل ما يتعلق بشؤون بلادهم وتقريب الإدارة من المواطن لإرجاع الثقة بين المواطن والمسئول لإصلاح الجهاز القضائي وحق وسائل

الإعلام في الوصول والإفصاح عن مصادر للخبر ، و الشفافية في تسيير أموال الدولة (الاختلاس ، الرشوة ، الشفافية)

6- **مؤشر التنمية** : نقصد بها المواضيع التي ترصد جهود الدولة في انجاز المشاريع المختلفة والنهوض بمختلف القطاعات والمتمثلة في تحسين المؤشرات الصحية ومحاربة الطبقية والبديل الاقتصادي، ولرفاه الاجتماعي وإصلاح المنظومة التربوية والاستثمار في الطاقة البشرية ومحاربة أزمة السكن وشق الطرقات وتوفير الماء والكهرباء والغاز وحماية البيئة واستغلال الثروات الطبيعية وتحقيق الجوارية في الإعلام والاهتمام بالسياحة ودخول الجزائر منظمة التجارة . يمكن تقسيم المؤشر إلى (تنمية اجتماعية، تنمية اقتصادية، تنمية بيئية)

7- **مؤشر الأمن والسلم والاستقرار** : وهي المواضيع التي تغطي مدى سيطرة الجهاز الأمني على استقرار البلاد ومحاربة الفتن وتدعم مبادئ الهوية الوطنية والتماسك الوطني ورصد كل عدو يهدد أمن الدولة ويزعزع استقرارها بتحقيق اللحمة الوطنية و الاستقرار السياسي وفعالية الحكم والتداول على السلطة ويمكن تقسيم المؤشر إلى (السلم ، المصالحة، الاستقرار)

- **فئة حجم الاهتمام** : تهدف هذه الفئة إلى التعرف على مدى اهتمام التلفزيون الجزائري وبالتحديد نشرة أخبار الثامنة بمفهوم الحكم الراشد والتنمية والتعرف على حجم الاهتمام بهذا الموضوع يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية :
  - مؤشر أنواع الأخبار (أخبار بسيطة ، أخبار مركبة)
  - مؤشر طول الخبر أخبار طويلة دقيقتان فأكثر، أخبار قصيرة أقل من دقيقة، أخبار متوسطة دقيقة .
  - مؤشر عدد الأخبار التي تناولت موضوع الحكم الراشد والتنمية حتى وإن صدرت في العناوين .

- **فئة اتجاه الطرح**: تهدف إلى التعرف على اتجاهات المعالجة للمضمون الذي يعرض خلال نشرات الأخبار، وإذا كان الاتجاه يقسم إلى قطبين مزدوجين (رافض و موافق)، (معاكس ومناسب) ويمكن أن يكون الطرح إيجابيا أو سلبيا، وديا أو مستهجنا، مؤيدا أو مناقضا ، متفائلا أو متشائما .

- اتجاه ايجابي : وتم حصره في الموضوعات والأخبار التي تعكس الآفات الايجابية لإمكانية تجسيد الحكم الراشد وتحقيق التنمية بكل جوانبها، فهي تؤيد السلم ودعم المشاركة السياسية وطرق مكافحة الفساد والبناء والتشييد، ودعم التنمية الشاملة و احترام القانون وتحقيق السلم والأمن والاستقرار من خلال العمل الجاد من أجل الوصول إلى حوكمة راشدة (مؤيد بشدة ، مؤيد معتدل)

- اتجاه سلبي : وتم حصره في الموضوعات والأخبار التي تناولت الإهمال والرشوة والفساد والأزمات الاجتماعية والصراعات السياسية والسلبيات في مجال التسيير وعدم انجاز المشاريع المختلفة وغيرها من المشاكل التي تحول دون تحقيق الحكم الراشد والتنمية (معارض بشدة ، معارض معتدل، محايد)

- **فئة المواضيع الأكثر تناولا**: نقصد بها مجالات الحديث عن الحكم الراشد والتنمية بمعنى اصح أكثر المجالات التي كان واضحا فيها الاهتمام بالحكم الراشد التنمية وفي مجالات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية ومن أهم المواضيع الذي يتجسد من خلالها الحكم الراشد والتنمية(الحملة الانتخابية، القضاء، الفلاحة والتجارة، السياحة، الشباب) والتي تعتبر بمثابة مؤشرات تعكس كل مجال من مجالات المعالجة.

- **أهم الشخصيات الفاعلة** : فيمكن تقسيم الشخصيات إلى شخصية محورية في الحدث، في الحملة الانتخابية أو الأخبار الوطنية والمحلية ويمكن تناول هذه الشخصيات كل حسب تدرجه في سلم المهام : رئيس الجمهورية، الوزير الأول ، رئيس مجلس الأمة ، رئيس المجلس الشعبي الوطني، رؤساء الأحزاب، الوزراء(يقسمون كل ووزارته ومهامه الخارجية والداخلية).

- **فئة الأهداف ووسائل تحقيق الأهداف**: يوجد أهداف من جهة القائم بالاتصال أي القناة وأ التلفزيون الجزائري و أهداف أخرى يمثلها المرشحون في الانتخابات و الفاعلون السياسيون، ورؤساء الأحزاب والجمعيات..... و أهداف أخرى من جهة الجمهور المستقبل لهذه الأخبار ما الذي يهدف إليه المتلقين من خلال تناول موضوع الحكم الراشد ومشاريع التنمية، فيمكن تقسيم الأهداف إلى (أهداف المرسل، أهداف المتلقي، أهداف الشخصيات) ، أما وسائل تحقيق هذه الأهداف تتمثل في مخططات تنموية وبرامج سياسية وقوانين ومشاريع اقتصادية ومن بين المؤشرات التي تعكس وسائل تحقيق الأهداف يمكن تقسيمها إلى ثلاثة (مشاريع تنموية، قوانين برامج انتخابية).

ب -فئات الشكل: كيف قيل ؟

فئة مصادر الأخبار : ونقصد بمصادر الأخبار كل هيئة أو شخصية معنوية أو مادية قامت بتزويد التلفزيون بالأخبار اللازمة، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر رسمية وغير رسمية ، مصادر حكومية أو شهود عيان أو مراسلين أو وكالات الأنباء في هذه الدراسة سيتم الاعتماد والتركيز على المصادر التالية (هيئات حكومية ، هيئات قضائية، شخصيات سياسية، وكالات الأنباء، مراسلون).

فئة الأشكال الصحفية : تهدف هذه الفئة إلى التعرف على الأنواع الصحفية التي تستخدم في النشرات الإخبارية في التلفزيون الجزائري، وقد تم تحديد فئات القالب أو الشكل أو النوع الصحفي الآتي: تقرير ريبورتاج، خبر ، حديث، تعليق، تحقيق، غير محدد.

فئة العناصر الفنية والتقنية: وهي كل العناصر المدعمة والمساعدة في تقديم الموضوع بالشكل المناسب وغالبا ما تتجسد في طريقة الإخراج، الإضاءة وضوح الصورة هذا فيما يتعلق بالبرامج التلفزيونية وبما أن المادة المدروسة تتمثل في نشرات أخبار فيمكن تقسيم هذه الفئة إلى (أماكن التصوير داخلي خارجي أرشيف) ، (اللغة عربية فرنسية أمازيغية

مختلطة)، (تطابق الصورة مع الموضوع مطابق غير مطابق).: فوحدة العد أو التسجيل هي أصغر .

11-تحديد وحدات التحليل:

إن تقسيم المضمون إلى فئات فقط لا يلبي متطلبات البعد الكمي له ذلك أن الفئات كوحدات كبيرة لا يمكن قياسها إلا بعد إدخال نوع آخر من التقسيم وهو تقسيم المضمون إلى وحدات تحليلية. والوحدة التحليلية هي الشيء الذي نقوم بإحصائه وعده[1] وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون، وعليه تم اتخاذ الموضوع كوحدة للتحليل، وهو أكثر تعبير ا عن الاتجاهات الرئيسية في المضمون. وبذلك تتشابه فئة الموضوع مع وحدة الموضوع كوحدة للعد فطبيعة الدراسة فرضت التعامل بنفس الفئة عندما يكون رصد تكرار الظهور هو الوسيلة الوحيدة للعد والإحصاء.

وسيتم استخدام وحدة الزمن وهو مقياس يهدف إلى التعرف على المساحة الزمنية لنشرات الأخبار بشكل عام ومقارنتها بالمساحة المخصصة لموضوع الدراسة أي حجم الاهتمام، والتعرف على المساحة الزمنية يتم باستخدام وحدة الدقيقة وهي الوحدة التي استخدمتها جميع الدراسات التي تناولت البرامج التلفزيونية.

تم الاعتماد على وحدة العد لفئات تحليل المحتوى ، فإن رصد التكرار هو الأسلوب المناسب للتكرار، عن طريق رصد تكرار ظهور الفئات الخاصة بالموضوع أو الشكل أي فئة الشخصيات أو المصدر أو ظهور إحدى وحدات التحليل المختارة كالكلمة أو الجملة أو الفقرة، وبما أن بناء المحتوى بدأ بالفكرة ثم يتم اختيار الوحدات اللغوية للتعبير عنها، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار الفكرة الواردة سواء وردت في كلمة صريحة عن المعنى المراد، أو وردت في جملة أو فقرة بحيث لا يتم فهم معنى الفكرة المراد توصيلها إلا من خلال قراءة الجملة أو الفقرة التي وردت فيها.

وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة موضوع البحث، إن وحدة التسجيل تتخذ شكلا وطبيعة مختلف وهناك غموض يحيط بتحديدها ذلك أن بعض الباحثين في تحليل

[1] يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص48

المضمون يغلب على تحليلهم الطابع اللغوي في التحليل، مما يجعلهم خلال تقسيم النصوص يلجئون إلى مستوى التمييز بين " الكلمة" و " الجملة" غير أن هذا التقسيم يصدق في الحقيقة بالنسبة للنصوص العلمية أكثر ما يصدق بالنسبة للنصوص الأدبية، ينبغي الاهتمام بالمستوى الدلالي قبل كل شيء وصرف النظر عن الكلمة أو الجملة .[1]

والموضوع أو الفكرة le theme كوحدة عد موظفة في هذه الدراسة تمثل أكبر و أهم وحدات تحليل المضمون، و أكثرها استعمالا، ويحدد " برلسون" [2]وحدة الموضوع بأنها عبارة مختصرة محددة تشمل مجموع الأفكار التي يدور حولها التحليل. وتستخدم وحدة الموضوع في عدة مجالات من تحليل المضمون كمجال الإعلام والدعاية وتأثيرها على تغيير اتجاهات الر أي العام، وبهذا يهتم تحليل المضمون بدراسة الشكل الذي تقدم به الأفكار التي يناقشها الناس، كما تستخدم وحدة الموضوع في دراسة الاتجاهات والآراء والدوافع والقيم والميول، وخلال القيام بتحليل المضمون باستخدام وحدة الفكرة أو الموضوع فان تقسيم النص المحلل لا يخضع إلى التقسيم اللغوي وإنما يتم التحليل والقراءة والتقسيم حسب الفكرة أو الموضوع أي المعنى وليس الشكل اللغوي.

وترى " ماري كريستين دونروك" أن وحدة الموضوع أو الفكرة عبارة عن وحدة المعنى لها طول مختلف، وطبيعتها الحقيقية ليست طبيعة لغوية، وإنما سيكولوجية فقد تكون الفكرة أو الموضوع في تحليل المضمون على شكل فكرة مثبتة أو قد يكون على شكل تلميح كما يمكن أن تكون الفكرة قابلة للتحليل لتستخلص منها عدة أفكار كما أن العبارة الناقصة نفسها يمكن أن تستبدل منها عدة أفكار وقد يحدث أحيانا أن تكون الفكرة أو الموضوع معقدا، وهذا يحدث في حالة غموض الأفكار وتداخله فيما بينها، ولتسهيل التحليل يوصي " برلسون" أن نقسم في هذه الحالة الفكرة المحللة إلى عدة عناصر حتى يسهل دراستها

(1) أحمد آوزي: تحليل المضمون ومنهجية البحث، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، المغرب، 1993- ص 58.
(2) المرجع نفسه، ص 59.

وتحليلها مثلا تقسيم الفكرة إلى الموضوع أو الأساس الذي تستند إليه ثم الجوانب التي تتناولها هذه الفكرة ثم القيم التي تتضمنها.

وفي هذه الدراسة التي بين أيدينا سيتم تحديد وحدة الموضوع لأن التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية يمكن أن يكون متضمن داخل أفكار أو الموضوع ، فلا يكون فقط عن طريق وحدة للكلمة ،أما وحدة الزمن فهي عبارة عن مقياس مادي يلجأ إليه المحلل خلال بحثه للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة الإعلامية حول موضوع معين والتعرف على حجم اهتمام نشرة الأخبار بموضوع الحكم الراشد والتنمية يتم قياس زمن الخبر ومقارنته بخبر أو موضوع آخر وفي هذه الدراسة تكون الوحدة عبارة عن الدقيقة للتفرقة بين الأخبار الطويلة والمتوسطة والقصيرة.[1]

12-صدق وثبات التحليل:

يهدف صدق التحليل إلى اختبار مدى ملائمة الأسلوب المستخدم في قياس الظواهر التي يريد الباحث تحليلها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة.

وعليه يتم صياغة دليل الاستمارة وتوزيعه على مجموعة من المختصين في تحليل المحتوى وأ في موضوع الدراسة، قصد النظر فيها وإبداء الملاحظات التي يمكن أن تزيدها وضوحا ودقة عملية[2] وتم اللجوء إلى مجموعة من الأساتذة ومن خلال إبداء أرائهم وملاحظاتهم والقيام بتصحيح بعض الأخطاء، والتجريب على عينة مبدئية.

أما ثبات التحليل يستعمل قياس الثبات قصد التأكد من وجود اتفاق شامل في النتائج وقد عرف مارشال marchal[3] الثبات " نفس الدرجة التي يصل عندها الباحث على نفس الدراسة وباستخدام نفس المنهج ، فإذا ما أشارت نتائج الدراسة إلى تفسيرات أو استدلالات معينة خرج بها الباحث فان الوصول إلى نفس التفسيرات بواسطة باحث مستقل

([1]) أحمد أوزي: مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] أسماء المحكمين:الدكتور جابر نصر الدين ،الدكتور زمام نور الدين ،الدكتور رضوان سلامن ،الدكتورة جفال سامية

[3] محمد عبد الحميد :تحليل المضمون في بحوث الإعلام ،مرجع سبق ذكره ،ا،ص213

قام باختبارات الثبات على نفس المادة وبالأساليب والأدوات التي استخدمها الباحث، يعني أن هناك ثبات في التفسير يتخطى مرحلة ثبات النتائج التي تشير إلى اتفاق بين نتائج الاختبارات ونتائج الدراسة الأصلية[1] ولذلك يتم اللجوء أو الاحتكام إلى مجموعة من المحكمين الذين يقومون بتميز مؤشرات الفئة وتعريفاتها الإجرائية وتتم ترجمة الرموز إلى معادلة " هولستي" لقياس درجة التجانس بين المحللين: 0.94 درجة الثبات. وهي درجة مناسبة جدا تم حسابها بنظام SPSS .

- **قياس الثبات** : من الشائع في بحوث تحليل المضمون أن من معاملات الثبات المستعملة بكثرة معادلة هولستي Holsti للاتفاق بين محللين (عدد الفئات الذي اتفق عليها المحللان على مجموع الفئات التي توصلا إليها) ليكون الحكم على ارتفاع ثبات تحليل المحتوى إذا كان المعامل مساويا أو يفوق 0,85 وهناك تصنيفات أخرى لثبات التحليل (بما في ذلك تطويرات حديثة لمعادلة هولستي).

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره ، ص213

13- صعوبات الدراسة:

إن أبرز الصعوبات التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة بشكل عام ندرة الدراسات العربية والجزائرية وحداثتها بصفة خاصة في مجال التلفزيون، فدائما نجد تحليل المضمون في الدراسات التي تشمل الصحف أو المجلات والكتب والمسرحيات ونادرا ما نجد تحليل المضامين السمعية البصرية في الإذاعة والتلفزيون وخاصة إذا تعلق الأمر بدراسة التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون أي تجسيده وتناوله بصفة موسعة، خاصة في فترة الانتخابات وهي فترة تعتبر قصيرة لكن مدلولها كبير كما تبدو قلة الدراسات خاصة في تجسيد مفاهيم معينة في التلفزيون الجزائري بالتحديد واضحا في شح المراجع فإذا وجدت دراسة عن مفهوم الحكم الراشد والتنمية فإننا نجدها في الصحافة الوطنية المكتوبة .

نقص الدراسات والكتب والمراجع فتم الاعتماد بالدرجة الأولى على دراسة الدكتور محمد شطاح الذي درس مضامين التلفزيون الجزائري بشكل عام وضمنها بدراسة مسحية ميدانية فلم يكتفي فقط بدر اسة نشرة الأخبار لما وجد من صعوبات في تحليل مضامينها كما أن العينة تم الحصول عليها بصعوبة من أرشيف التلفزيون الجزائري بعد زيارة قامت بها الباحثة إلى العاصمة ، وكان من الضروري أن تشاهد الباحثة العينة من نشرات الأخبار عدة مرات والتركيز في الكلمات والأفكار وهذا تطلب مجهودا كبيرا.

و من الصعوبات أنه تم توظيف تقنية جديدة في تحليل البيانات من خلال التفريغ الآلي للبيانات SPSS المجموعة الإحصائية الاجتماعية ، هذه الأخيرة على الرغم من المزايا التي توفرها من السرعة واختصار الجهد والدقة الكبيرة إلا أن الصعوبة تكمن في عامل اللغة خاصة إذا حاول الباحث بنفسه الاستعانة بهذه الأداة الإحصائية في العلوم الإنسانية والتي يتقنها الرياضيون ذلك أن كل الجهد سيكون في محاولة ترجمة لبقيم والمتغيرات حتى يسهل التعامل معها. كما أن هذه الأداة حديثة بالنسبة للباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية .

وجود صعوبة في ضبط مصطلح مفهوم الحكم الراشد كونه مصطلح جديد قديم كما انه متشعب المعاني وله صلة وثيقة ولصيقة بمفهوم التنمية فظهور هذا المصطلح كان قديما خاصة أثناء الحكم الإسلامي لكن فكرة تبنيه في الجزائر حديثة البروز فكان من الصعب حصر هذا المصطلح في مؤشر واحد فقط .

الفصل الثاني

تقييم ونقد الدراسات السابقة

الفصل الثاني:تقييم ونقد الدراسات السابقة

تمهيد

المبحث الأول: دراسات عن التلفزيون

المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية

المطلب الثاني:تقييم ونقد الدراسات العربية

المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية

المبحث الثاني: دراسات عن الحكم الراشد

المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية

المطلب الثاني:تقييم ونقد الدراسات العربية

المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية

المبحث الثالث: دراسات عن التنمية

المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية

المطلب الثاني:تقييم ونقد الدراسات العربية

المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية

خلاصة

الفصل الثاني : تقييم ونقد الدراسات السابقة

المبحث الأول:دراسات عن التلفزيون :

تمهيد:

تشكل الدراسات السابقة أهمية كبرى لأي بحث علمي، بل أن توفرها من عدمه أساس استمرار البحث العلمي فيتم اختيار ها من مشكلة وبذلك فهي تزود الباحث بالنتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة ومن ثم يبني عليها الباحث دراسته وهو الهدف الأساسي من الدراسات السابقة، وتكمن أهمية تحديد ومراجعة الدراسات السابقة من توفير الخلفية العلمية والمناخ المناسب والمصادر اللازمة لإجراء البحـث ، حيث تكشف عن جذور المشكلة وتؤدي إلى فهم ما تم بخصوصها وفي هذه الدراسة تم توظيف العديد من الدراسات السابقة وتم تقسيمها حسب الكلمات المفتاحية للدارسة أي دراسات عن التلفيزيون وثانية عن الحكم الراشد و أخرى في التنمية، وكل هذه الدراسات تنوعت بين دراسات أجنبية وعربية وأخرى محلية.

المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية :

1-محمد شطاح :" النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري دراسة تحليلية وميدانية ،أطروحة دكتوراه دولة في الإعلام [1]

سعت الدراسة إلى تناول موضوع النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري – دراسة تحليلية وميدانية –وذلك من خلال مسح إعلامي للدراسات السابقة التي تناولت الأخبار ونشرات الأخبار المقدمة في التلفزيون في العديد من البلدان بهدف المقارنة والوقوف على بعض الخصائص التي تميز النشرة الإخبارية في تلفزيونات هذه الدول، ثم استعراض الأخبار فيه ، وسعت الدراسة إلى تناول نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري من خلال تحليل مضمون النشرة الإخبارية والتعرف على موضوعات النشرة والقوالب الصحفية

[1] محمد شطاح :النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري (دراسة تحليلية وميدانية)، أطروحة كتوراه دولة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ،2004

المستخدمة ،ووظيفة الموضوعات و اتجاهات المعالجة ثم دراسة اتجاهات وموقف مشاهدي النشرة نحو الشكل والمضمون من خلال شريحة من المشاهدين بمدينة عنابة – الجزائر

و الهدف من الدارسة هو محاولة علمية تتناول النشرة الإخبارية في قناة عمومية تؤدي إلى جانب الوظيفة الإخبارية وظيفتي التثقيف والتسلية .

وتهدف إلى إيصال المعلومة والخبر إلى جمهور يتميز بتنوع خصائصه الاجتماعية والثقافية وبشدة تعرضه إلى مصادر أخرى قصد إشباع حاجته إلى الأخبار

إن المنافسة الكبيرة بين القنوات التلفزيونية في المجال الإخباري تضع التلفزيون الجزائري أمام رهانات في مقدمتها العمل على تقديم خدمة إخبارية مميزة نحو اهتمام الجمهور وخاصة نشرة الأخبار الرئيسية وعلى ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث على القائمين على نشرة الأخبار ما يلي: [1]

-قياس اتجاهات الجمهور وتشجيع البحوث في هذا الجانب

-الاهتمام بنتائج الدراسات الأكاديمية خاصة في مجال تحليل المضمون وقياس الاتجاهات والمشاهدة

-ضرورة الاهتمام بتطوير القوانين التي تهتم بالقائم الإعلامي(الصحفي) قصد تحديد حدود العمل الإعلامي وتطوير الخدمة الإعلامية

-الاهتمام بالتكوين وا ٍعادة التكوين بالعاملين في التلفزيون الجزائري وخاصة بقسم الأخبار من صحفيين ومصورين وتقننين ومخرجين

-الاهتمام بجانب المصداقية والموضوعية في التناول الإخباري لأن ذلك عنصر هام في جلب المشاهد وربطه بالقناة وأخبارها

-تنويع الخدمة الإخبارية وتنويع الاهتمام بين الأخبار الوطنية و الأخبار الدولية من خلال تنويع المصادر والتوسع في إقامة شبكة للمراسلين الخارجيين

[1] محمد شطاح ، مرجع سابق

2-رحال حسينة :" متابعة النشرات الإخبارية التلفزيونية الجزائرية والفرنسية – دراسة حالة نشرة المساء –" [1]

انطلقت الباحثة في دراستها من كون أهميتها تكمن في الجوانب الآتية :

-طبيعة النشرات الإخبارية التلفزيونية الفرنسية وقدرتها على جلب انتباه المشاهد

-النشرات الإخبارية التلفزيونية هي أقوى وسيلة يمكن أن تستعملها أية دولة لإحداث تأثير سياسي في مشاهدي دولة أخرى

-ظهور معالم منظومة إعلامية جديدة ، إذ ظهرت هيمنة المجموعات الإعلامية الأنجلوسكسونية خلال العشرية (فترة الدراسة) وعلى رأسها قناة CNN والقنوات الإنجليزية BCC

-سهولة تغلغل الأخبار إلى أذهان المجتمعات المستهلكة لسياسة الدولة المرسلة في شكل إشهار مباشر وغير مباشر، في المقابل تزداد حدة هذا السلاح في غياب تلفزيون وطني يعتمد على المعايير المعترف بها مما يسهل التغلغل التلفزيوني الأجنبي داخل المجتمع

وحددت الباحثة أهداف الدراسة في كونها تهدف إلى الإجابة على ما يلي :

- ما هي عادات المشاهدين الجزائريين في اقتناء الأخبار الخاصة بمواضيع وطنية – عربية – دولية ؟
- هل يقتني المشاهد الجزائري أخباره من القناة الوطنية أم القنوات الفرنسية أم القنوات الأخرى؟
- ما هي أسباب تفضيل متابعة نشرة الأخبار قناة تلفزيونية أخرى ؟
- ما هو ترتيب القنوات التلفزيونية فيما بينها من حيث نسبة متابعتها من قبل المشاهد ؟

وأكدت الباحثة على أن نتائج الدراسة يمكن أن تستغل من طرف القائمين على قطاع الإعلام وخاصة في التلفزيون وبالخصوص نشرة الثامنة.

[1] رحال حسينة، :متابعة النشرات الإخبارية التلفزيونية الجزائرية والفرنسية ،–دراسة حالة نشرة المساء –، رسالة ماجيستر (غير منشورة)،قسم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ،1999

كما اعتمدت الباحثة في الجانب الميداني على المنهج الوصفي لاعتقادها أنه المنهج الملائم لمثل هذه الدراسات ،وذلك بهدف وصف الخصائص العامة المشبعة في نشرة أخبار الثامنة في التلفزيون الجزائري والقنوات التلفزيونية الفرنسية وأشارت إلى أن البحث تخطى عملية المسح إلى تفسير السلوك وعلاقته بالخصائص والسمات

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

للمشاهد الجزائري ترتيب دقيق فيما يتعلق بمواضيع التي تلقى استحسانه، إذ يتابع الأخبار الوطنية أولا ثم العربية الدولية

ارتباط المتابعة والمشاهدة بطبيعة الموضوع ، حيث إن متابعة حدوث وطني مثل "الانتخابات التشريعية في الجزائر "فضل فيه مشاهدة نشرة الأخبار الوطنية كمصدر رئيسي لانتقاء معلوماته، بينما حظيت نشرة أخبار التلفزيون الفرنسي بنسبة أقل وهذا ما يؤكد مبالغة الفرضية القائلة بأن المشاهد الجزائري يعتمد أساسا على نشرات الأخبار في التلفزيون الفرنسي.

أكدت الدراسة تأثير بعض المتغيرات في عملية المتابعة والمشاهدة مثل متغير النوع ، حيث أكدت الدراسة متابعة الذكور أكثر لنشرة الأخبار من الإناث إلى جانب مستوى التعليم فيما يتعلق بكثافة المواضيع وتنوعها حيث أن بعض المتغيرات ثبت عدم تأثيرها في الموضوع كمتغير الإقامة.[1]

3-أحسن خشة :" النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية –دراسة ميدانية – " [2]

وضع الباحث جملة من الاعتبارات لتأكيد أهمية الدارسة خاصة أهمية الأخبار وضرورة الاهتمام بدراسة ثنائية الجمهور والبث التلفزيوني المباشر إلى جانب الإشكالات التي يطرحها انخراط الجزائر في نظام البث القضائي المباشر إرسالا واستقبالا.

كما حدد أهدافا تتمحور حول :

[1] رحال حسينة :مرجع سابق

[2] أحسن خشة :النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية –دراسة ميدانية في أولويات المشاهدة لدى أساتذة جامعة عنابة ، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة عنابه ،2002،2001

-هدف معرفي ، وهو الإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة

-معرفة موقع الإعلام الجزائري وخاصة السمعي البصري ضمن الواقع الإعلامي الجديد الذي أفرزته التطورات الحاصلة في مجال البث القضائي

-إثراء البحوث المتعلقة بثنائية الجمهور والبث الفضائي .

وسعت الدراسة إلى الإجابة على جملة التساؤلات أهمها :

-ما هي القنوات المفضلة كمصدر للأخبار لدى أفراد العينة ؟

-هل هناك تأثير نشرات أخبار القنوات الفضائية لدى أفراد العينة ؟

-هل هناك تأثير نشرات أخبار القنوات الفضائية على متابعة نشرة أخبار الثامنة الفضائية الجزائرية ؟

ومن خلال مراجعة نتائج الدراسة الميدانية .[1]

لاحظنا أن إجابات العينة المبحوثة حول سؤال المتابعة للنشرة من عدمها تؤكد أن المتابعة موجودة وا ٍن تفاوتت بيت المشاهدة الدائمة وغير المنظمة وبلغت فيه المشاهدة85،771 وخلصت الدراسة بخصوص متابعة نشرة أخبار الثامنة إلى نتائج تؤكد أن العينة لا تهتم بنشرة الأخبار الفضائية وبرر الباحث عدم اهتمام هذا بعد انتظام المشاهدة وهو تبرير في اعتقادنا غير منطقي لأن الانتظام وعدم الانتظام لا يمكن أن نحكم من خلاله على ضعف المشاهدة أو قوتها

توصلت الدراسة أيضا في هذا المحور تبدوا منطقية وهي عدم رضا العينة المبحوثة عن موضوعات النشرة وكذا بقائها أو ترتيب الأخبار فيها ومنها: [2]

1-المبالغة في تغطية النشاطات الرئاسية

2-بث مقاطع طويلة من الخطابات الرسمية

3-النشاطات الوزارية

[1] أحس خشة، مرجع سابق ذكره

تضمنت الدراسة مبحثا تناول تقييم الأداء الإعلامي و الإخباري وتناول فيه نشرة الأخبار في الفضائية الجزائرية (نشرة الثامنة)

إلا أن هذا التقييم كان عاما ولن يتطرق سوى للإجابة عن سؤال الموقف من نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري وجاءت نسبة المعارضة 33،53% مقابل نسبة 67،46% من التأييد ولم يقدم الباحث تبريرا أو تقريرا أو تفسيرا علميا لذلك وربط الإجابة بانتظام المشاهدة وعدم انتظامها .

وعموما فإن الدراسة قد سلطت الضوء على بعض الجوانب في نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري و قد جاء ذلك ضمن المقارنة بين الفضائية الجزائرية والفضائيات الملتقطة بالجزائر

*** تقييم ونقد الدراسات الجزائرية :**

ما يمكن ملاحظته من خلال الدراسات المحلية المقدمة عن التلفزيون الجزائري ، وبالتحديد نشرة أخبار الثامنة أن أغلبها دراسات ميدانية ركزت على الجمهور ، كما أن هذه الدراسات ليست حديثة و أغلبها أجريت أثناء العشرية السوداء أو بعدها مباشرة ففي تلك الفترة تميزت الجزائر بالاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية والسياسية كما أن التلفزيون الجزائري كان يعمل وفقا لما تمليه عليه ظروف حالة الطوارئ، وكذلك يمكن حصر أهم الملاحظات في النقاط التالية :

-أغلب هذه الدراسات ركزت على جمهور المشاهدين لنشرة لأخبار الثامنة أي عنصر و احد من عناصر العملية الاتصالية فهذه الدراسات تناولت متابعة النشرات الإخبارية من طرف الجمهور عن طريق مسح عينة منه مثلا في دكتورا (محمد شطاح) تم حصر العينة في منطقة محددة من القطر الجزائري وهي ولاية عنابة من الشرق الجزائري فلم تكن عينة متنوعة فمنطقة الشرق تختلف عن الوسط والغرب والجنوب وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لدراسة (أحسن خشة) اقتصرت العينة على أساتذة الجامعة وفي عينة متجانسة لها أحكام معينة وموحدة عن محتوى نشرة الأخبار

-الدراسة الوحيدة التي اعتمدت على تحليل المضمون ركزت على موضوعات النشرة و اتجاهات تناولها والقوالب الصحفية وأهملت مصادر الأخبار وظروف القائم بالإعلام

خاصة بعد خروجه من مرحلة صعبة وهي العشرية السوداء ، كما تم إهمال الجوانب الإخراجية للصورة والصوت ودراستها دراسة سيميولوجية .

-تكمن أهمية الدراسة التي أجراها الدكتور محمد شطاح في المزاوجة بين دراسة جمهور نشرة الأخبار وتحليل مضمون هذه الأخيرة ، كما ركزت هذه الدراسات على عنصر المقارنة بينها وبين النشرات الإخبارية في تلفزيونات دول الأخرى كما نجد المقارنة في دراسة رحال حسينة التي حاولت المقارنة بين النشرات الإخبارية التلفزيونية الجزائرية والفرنسية .

-قلة الدراسات الحديثة عن التلفزيون الجزائري خاصة بعد الانفتاح الذي حدث في القطاع السمعي البصري وكذلك ظهرت متغيرات حديثة ، فأغلب هذه الدراسات تناولت التلفزيون الجزائري من جوانب اجتماعية بحتة ولم تهتم بالجوانب السياسية .

- دراسة رحال حسينة وقفت في محاولة ترتيبها للقنوات التي يلجأ إليها الفرد الجزائر ي لإشباع حاجاته نحو الأخبار الوطنية والمحلية والدولية خاصة في ظل تعدد القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية فجاءت الدراسة في التوقيت المناسب لأن المجتمع الجزائري يميل إلى اللغة الفرنسية بحكم الاستعمار ويتقنها مما يدفعه للمشاهدة قنوات فرنسية .

-الدراسات التي بين أيدينا أهملت التلفزيون الإلكتروني وركزت على الطريقة التقليدية في التلقي ، فالتلفزة الوطنية في فترة هذه الدراسات كان لها موقع إلكتروني يمكن المشاهد من الرجوع إلى فيديوهات نشرة الثامنة وكذلك من الأحسن تناول التلفزيون الجزائري من جانب تحليل المضمون .

المطلب الثاني تقييم ونقد الدراسات العربية :

1-هشام محمود مصباح: "فهم وتذكر الأخبار في التلفزيون المصري في إطار نظرية تمثيل المعلومات"[1] رسالة دكتورا 1996حاولت هذه الدراسة تناول الموضوع من خلال اختيار جملة من الفروض منها :

- تأثير التذكر المرتفع

[1] محمد شطاح: دراسات عربية وأجنبية في الإعلام التلفزيوني ، نشرات الإخبار، درا الكتاب العربي ، القاهرة، 2007،ص47

- مستوى الفهم تبعا لمواقيت الأخبار
- مقارنة تأثير البداية بتأثير النهاية على التذكر
- مقارنة تأثير البداية بتأثير النهاية على الفهم
- تأثير عامل التطابق والتلخيص على التذكر وفهم الخبر
- أثر الصورة مع التلخيص على التذكر
- أثر الكتابة مع التلخيص على التذكر والفهم
- أثر عوامل الإنتاج على إجمالي تذكر وفهم النشرة
- علاقة الخلفية المعرفية بالتذكر

و انطلقت الدراسة قصد اختيار الفرضيات من إطار نظري ،سعى فيه الباحث إلى شرح نظرية "تمثيل المعلومات "وخصص فصلا للدراسات السابقة في الموضوع وتناول في هذا الإطار دراسة hoijer، findhal السويديات عام 1985، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أنماط أخطاء التذكر والفهم هي نتيجة التعرض للأخبار .

وبعد عرض الدراسات السابقة في هذا الجانب أكد الباحث على أن العوامل المرتبطة بتذكر وفهم الأخبار يمكن حصرها فيما يلي:

بالإضافة إلى ظروف المشاهدة و الاختلافات الفردية سواء كانت جغرافية أو معرفية أو نفسية يمكن إضافة:

- عوامل خاصة بالجمهور
- عوامل خاصة بالوسيلة
- عوامل الإنتاج
- عوامل خاصة بالمضمون
- عوامل سياقية

و انتهت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات في ضوء الدراسات السابقة أهمها:

- ضرورة انتباه القائمين على الاتصال إلى أهمية عامل التلخيص في تحسين التأثير المعرفي للأخبار
- ضرورة الاتفاق بين نص الخبر والصورة ، لأن تنافر كلا العنصرين يشكل عبئا على الجهاز الإدراكي للمشاهد
- يفضل استخدام الكلمات السهلة المجردة أو تلك التي يمكن تصورها
- ضرورة الاهتمام بالإطار المعرفي للخبر الذي يجعله مفهوما بالنسبة للمشاهد
- الاهتمام بالتكرار مع تفادي الرقابة
- ترتيب الأخبار في النشرة

2-محمد محمود المرسي: "النشرات الإخبار ية في التلفزيون المصري "المحتوى والشكل – دراسة تحليلية – 1991 [1]

و انطلق الباحث من جملة من الملاحظات خلص منها إلى ضرورة وضعها موضع التحليل ، وعمد الباحث إلى إجراء هذه الدراسة التي تتناول تحليل مضمون ما يقدمه التلفزيون المصري من نشرات إخبارية ، وذلك بهدف التعرف على شكل ومضمون ما يقدم بالإضافة إلى مقارنة ما يتم التوصل إليه من نتائج بنتائج الدراسات والبحوث التي أجريت في فترات زمنية معينة ماضية ، وذلك للتعرف على التطور الحاصل على مستوى الشكل والمحتوى ، بهدف تحقيق هدفين أساسين هما :

أولا : التعرف على شكل ومضمون ما يقدمه التلفزيون من نشرات إخبارية من خلال مضمون عينة من النشرات الإخبارية المقدمة على شاشة التلفزيون.

ثانيا : التعرف على التطور الحاصل في شكل ومضمون النشرات الإخبارية مع مقارنة ذلك ببحوث ودراسات سابقة .

وقد تناول الباحث في ذلك نشرات الأخبار بشكل عام ونشرات الأخبار المحلية ، أما بالنسبة للمنهج فقد اعتمد الباحث على منهج المسح باعتباره جهدا علميا يستهدف الحصول على

[1] محمد شطاح:مرجع سابق ذكر،ص39.40

بيانات ومعلومات تتضمن وصف وتحليل عدد من المفردات خلال فترة زمنية بهدف الوصول إلى دلالات مفيدة .

أما فيما يتعلق بعينة البحث فقد برر الباحث اختياره للعينة بكبر مجتمع البحث وصعوبة التحليل لكل النشرات التي تعرض على القنوات التلفزيونية الثلاث يوميا خلال جميع أيام الأسبوع وعلى مدار السنة وعليه حدد الباحث الإطار الزمني لدراسته في الفترة من 1991/07/10إلى1991/07/31وحاول الباحث تبرير اختيار هذا الشهر ،كما اختار القناة الأولى وبرر ذلك علميا وخرجت الدراسة بنتائج نوجز منها :

- اهتمام التلفزيون بعرض الأخبار القصيرة التي يستغرق عرضها أقل من دقيقة
- الأخبار المحلية تأتي في مقدمة الأخبار
- الأخبار المحلية تركز على أخبار العاصمة مع نسبة من التجاهل للمحافظات الأخرى
- تصدر الموضوعات السياسية المركز الأول من موضوعات نشرات الأخبار المصورة هي النسبة العالية فيما يقدم من أخبار في التلفزيون المصري
- الأخبار الإيجابية تمثل الصدارة إلا أن الاتجاه الإيجابي يتجه نحو التناقض مقارنة مع دراسات سابقة ذكرها الباحث

3-سامية أحمد علي: " الصحافة التلفزيونية والمجتمع المصري "انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:[1]

- ما فئات المضمون الإخباري في الصحافة التلفزيونية خلال فترة الدراسة ؟
- ما هي القيم الإخبارية المتعارف عليها في الدراسات الصحفية الذي اتسم بها المضمون الإخباري خلال فترة الدراسة ولأي القيم كانت الأولوية ؟
- ما هي الأساليب الفنية التي تفتقدها الصحافة التلفزيونية لتكون أكثر نجاحا في أداء رسالتها الإعلامية ؟

[1] سامية أحمد علي: الصحافة التليفزيونية والمجتمع المصري ، الطباعي العربي ، القاهرة ،1989

ما مدى ارتباط القيم الإخبارية التي ركزت عليها الصحافة التلفزيونية بالمقومات الاجتماعية للمجتمع المصري ؟ و انطلقت الدراسة من جملة من الفروض وهي :

المضمون السياسي هو المضمون السائد في الأخبار التلفزيونية .

نسبة الأنباء الأجنبية والعسكرية السياسية و الاجتماعية أعلى من الأنباء العلمية والتعليمية

النسبة المئوية للأنباء الإيجابية أعلى الأنباء السلبية .

نسبة أنباء علاقات مصر مع الدول العربية أكثر من علاقاتها بالعالم

نسبة أنباء مصر (القاهرة) أعلى من أية منطقة أخرى تماثل القيم الإخبارية مع مقومات المجتمع المصري (نشرة أخبار ، برامج الندوات ،البرنامج الإخباري الخاص)

تبنت الدراسة قصد اختيار الفرضيات السابقة على الأسئلة المطروحة أسلوب تحليل المضمون ، ولعلاج صعوبة الاتساع الزمني كما ترى الباحثة اقتصر مجتمع الدراسة على أسبوع صناعي يمثل الدورة الأخيرة من عام 1988من القنوات الثلاث .

والدراسة كما نلاحظ حاولت الاهتمام بموضوع الفرضيات المطروحة كما جاء ذلك في فرضية أن نسبة الأنباء الأجنبية والعسكرية والسياسية والاقتصادية أعلى من الأنباء العلمية والتعليمية ، فالأنباء الأجنبية المقصود منها الأنباء التي تقع خارج مصر وقد تتضمن الجانب العسكري السياسي وكذلك العلمي والتعليمي ، وعليه فإن النتائج المتعلقة بهدف الفرضية قد تكون غير مضبوطة في ضوء هذا التصنيف .

تقييم ونقد الدراسات العربية :

من الملاحظ زخم الدراسات العربية المصرية بالتحديد، فجمهورية مصر العربية تحتل الصدارة في بحوث الإعلام على مستوى المنطقة العربية ، كما تنوعت الدراسات لتشمل مختلف جوانب العملية الاتصالية من ناحية التلفزيون فهي بمثابة المرجع العملي والإعلامي لبحوث الإعلام والاتصال ولذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

-استخدام موسع لتحليل المضمون التلفزيوني وبالتحديد نشرات الأخبار، حيث يمكن توظيف تحليل المضمون من التوصل إلى نتائج جد دقيقة ، فدراسة سامية أحمد حاولت استخراج

القيم الإخبارية وربطها بالمجتمع المصري فهي من الدراسات النادرة والتي تواجه صعوبة كبيرة في التحكم في القيم الإخبارية وربطها بالقيم الاجتماعية وما يعيب على هذه الدراسة أن أغلب الأحوال القيم الإخبارية لا تراعي المجتمع الذي ستوجه له الأخبار فصناعة الأخبار أصبحت أجنبية وترتيب أولويات الأخبار يخضع لاعتبارات سياسية متعلقة بنظام الحكم قد لا يكون للمجتمع المصري دخل فيها

-ما يلاحظ عن هذه الدراسات أنها دراسات طولية لم تقتصر على فترة زمنية محددة ، بل هي امتداد لدراسات سبقتها هذا نتيجة لتطور البحث العملي في مجال الإعلام في مصر و استخدام التلفزيون جاء في مرحلة متقدمة عن باقي الدول العربية ، وهذا ما مكن من تنوع هذه الدراسات

-التوظيف الجيد والمحكم لنظرية تمثيل المعلومات التي تقيس جوانب نفسية معقدة لجمهور نشرات الأخبار ،حيث وفق الباحث لحد كبير في توظيفها ، لكن هذا لا يعني خلو الدراسات من نقائص مثل تأثر الباحث التام والكبير بالدراسات الأجنبية ونتائجها في مجتمع يختلف عن المجتمع المصري .

المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية :

1-Stephen kline « les informations télévisées .structure de intrprétation de l'actualite » [1]

حاولت هذه الدراسة تحليل الأخبار التلفزيونية تحليلا أيديولوجيا من خلال ثلاثة اعتبارات أو جوانب هي:

1-الجانب التجاري

2-الجانب القانوني

3-الجاني المتعلق بمهنة الصحافة

و استهدفت الدراسة تناول الجوانب الآتية :

1-طرق العمل في الوسط الصحفي الأنجلوفوني والتعامل مع الأحداث

[1] محمد شطاح : مرجع سابق ذكره ، ص61.60

2-معرفة – عن طريق المقارنة –نظرة الدول وشبكات التلفزيون (الدول المعنية) بالدراسة للأحداث الدولية الهامة .

3-معرفة ومقارنة طرق المعالجة والتغطية

وحددت الدراسة المجال في تحليل نشرات الأخبار المسائية في الفترة من 14 جانفي 1980إلى 04 فيفري للشبكات التلفزيونية لكل من BBC1 وITV البريطانية و CTVو CBC الكندية وNBCالأمريكية و انطلقت الدراسة في تحليل النتائج من خلال فكرة أكدتها الدراسات السابقة في البلد الواحد أقل عنه بين بلد وأخر وركزت النتائج على فكرة اختلاف بين الدول وقدمت النتائج التالية :

الجانب الثقافي :

-متوسط الوقت (الزمن) الأخبار في محطات البريطانية أكثر بحوالي 09 ثواني عن نظيرتها في الولايات المتحدة .

-الشبكات البريطانية BBC1 وITV والكنديةCTV و CBC تمنح عادة وقتا أقل الأحاديث الصحفية ،ووقتا أكبر للأخبار والتقارير

-التشابه في الديكور والتقديم كل المحطات محل الدراسة

-تقديم بعض الأخبار بنفس الصور والصوت في قنوات أخرى مثل:

①BBCالتي تبنت أخبارها مصدرها الشبكة الأمريكية CBS كما هي دون أي تغيير

②في المحتوى : لاحظت الدراسة أو خرجت بنتيجة

-الشبكات الكندية : تهتم بالموضوعات ذات الطابع السياسي

-الشبكات الأمريكية تهتم بالموضوعات ذات الطابع الإنساني مثل (الجرائم والكوارث) والتوجه أقل نحو soft nens

③المصدر :خلصت الدراسة الآن إلى أن المصادر الرسمية للشبكات التلفزيونية في هذه البلدان(بريطانيا ، كندا ، الولايات المتحدة)هي الأحزاب والنقابات ،وأرباب العمل و ولا تخصص للخبراء والجامعيين سوى نسبة 9%من مجموع التداخلات

④الخطاب الإعلامي خلصت الدراسة

-هيمنة التحقيق الصحفي على الأنواع الصحفية الأخرى (صحافة التحقيقات)

-هيمنة التحقيق المبني على إعطاء الرأي والتعبير عن موقف في المحطات الأمريكية في حين تميل المحطات البريطانية إلى الاهتمام بالتحقيقات و " الموضوعية "دون إقحام رؤية المرسل الصحفي في الموضوع

-الشبكات البريطانية تجعل من رأي الشخصية المستوجبة خاتمة للموضوع أو للتحقيق على عكس المحطات الكندية التي تمنح ذلك الصحفي ، وتقف المحطات الأمريكية في الوسط بخصوص هذه القضية

إن هذه الدراسة تعتبر من أهم الدراسات ، لأن الهدف منها كان تأكيد إمكانية دراسة الأخبار التلفزيونية ضمن " مقاربة إيديولوجية من خلال تحليل الجوانب و الأبعاد المرئية والأسلوبية للصحافة التلفزيونية ومن خلال الاهتمام بشكل أكبر بطريقة العرض أكثر من الاهتمام بنوعية الأحداث والوقائع ، كما حاولت الدراسة الكشف عن طبيعتها الخطاب الإعلامي وطرق تأويله بدلا من القيم الظاهرة فيه

①jean de bonvile. Jacques vermette Le journal télévise .propositaion d'une inéthode d'analyse de la télévisuallsation[1]

انطلقت الدراسة من كون كل القنوات والمحطات التلفزيونية تنطلق من فكرة المنافسة أو المهنية قصد دفع أكبر قدر ممكن من الجمهور لمتابعة برامجها ،من هذا فضلا عن أن البث التلفزيوني أصبح منفصلا تماما عن البث الإذاعي الذي ظل الصوت فيه يسحر الكثير من الجماهير وظل التلفزيون لفترة طويلة يقوم بوظيفة عرض الأخبار وتقديمها فقط وعليه فإن الدراسة تنطلق من السؤال الآتي :

Qu'est ce que la télévision fait vois et comment la fait voir ?

ماذا يعرض التلفزيون ،وكيف يجعل ما يعرض مشاهدا من قبل الجمهور ؟

وهذا السؤال له هدفين من خلال :

أولا: القيام بدراسة وظيفية للصوت والصورة

ثانيا : كل المحطات التلفزيونية لا تعرض الأخبار بنفس الفعالية

و اقترحت الدراسة منهجا لتحليل محتوى الأخبار التلفزيونية يقوم على عناصر :

[1] محمد شطاح :مرجع سابق ذكره ، ص 65

أولا : طريقة تحليل للقائم بالاتصال من خلال تقييم البرامج وكذا طريقة جمع ومعالجة وتقديم الأخبار

ثانيا :تحليل الأخبار والمعلومات من خلال الشقيقات الخمس .

ثالثا:تحليل الدعائم البصرية للمعلومات من خلال مصطلحات تقنية يستخدمها القائم بالاتصال .

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تقدم للباحثين تصورات حول طرق تحليل الأخبار وخاصة التلفزيون بالتركيز على طريقة العرض والعناصر المرئية التي تعاظم دورها في المحطات التلفزيونية ، وأصبحت أداة جاذبة للمشاهد خاصة مع اتجاه المحطات إلى استعراض في المجال الإخباري ،و اعتمادها

بدرجة كبيرة على فكرة أن العمل التلفزيوني يقوم على تحقيق معادلة صوت +صور ة +أداء .

2Caroline Mauriat.le presseaudiorvisulle [1]

هذه الدراسة اهتمت بموضوع الأخبار في الإذاعة والتلفزيون بفرنسا وركزت على الجوانب الآتية :

1 – الإذاعة : ترى الدراسة أن فرنسا بتشريعاتها تمنح فظاءات واسعة لانتشار الإذاعات ولا تخضع لسيطرة المجلس الأعلى السمعي البصري ماعدا المحطات الوطنية مثل Rfo .radio farance

2 –التلفزيون : تخضع القنوات الست إلى القانون الصادر عام 1986والمعدل عام 1989 الذي يحدد الشروط الواجب احترامها .

وترى الدراسة أن كل المحطات يجب أن تهتم بالأخبار طبقا للقانون فالقناتان .TF1 Antenne تقدمان جريدتين يوميا FR3 نشرة وطنية ونشرتين جمهوريتين أما محطات M6،+CANAL،LA5 لا تهتم كثيرا بموضوع الأخبار وهذا مرتبط بطبيعتها وخصوصيتها الإعلامية ثم تناولت الدراسة الأخبار في الراديو والتلفزيون ،وتناولت المعدل اليومي

[1] محمد شطاح : مرجع سابق ذكره ، ص 69.68

للاستماع للراديو و أوقات الذروة بالنسبة للاستماع والتي تمثل عادة الفترات الصباحية فيما يستحوذ التلفزيون على الفترات المسائية ، إذ تمثل نشرة المساء 20H " مؤسسة حقيقية " وتؤكد الدراسة أن 70% من العائلات الفرنسية تتابع نشرة أخبار الثامنة ، ثم قارنت بين القنوات فيما يتعلق باستحواذها على جمهور المشاهدين خاصة TF1. Antenne

أيضا تناولت الدراسة ،اتجاهات الفرنسيين نحو أخبار الراديو والتلفزيون وأكدت أنه من خلال 1988 أكدت الإحصاءات أنه بالنسبة للراديو فإن 53%من العينة المستوجبة تمنح ثقة أكبر للأخبار الإذاعية و 26%ترى أن هناك فراقا بينما يقع من أحداث وطريقة التناول من قبل الراديو أما بالنسبة للتلفزيون فإن 54%من العينة المستوجبة تثق فيما يقدمه التلفزيون أو متابعة الوقائع

وحول سؤال عن حياة الصحفيين فإذن الدراسة ترى أن 59%غير حياديين و 27%يرون أن الصحفي حيادي

أما فيما يتعلق بالثقة التلفزيونية كمصدر ثقة نجد أن القناة الثانية تتقدم ب39% في حين أنTF1 لا تتحول سوى على 33%

وعموما فإن هذه الدراسة ومن خلال النتائج المعبر عنها تقدم صورة عن الأخبار في مجتمع صناعي و اتجاهات الجمهور نحوها

تقييم ونقد الدراسات الأجنبية :

من خلال استعراض بعض الدراسات الأجنبية التي أجريت عن النشرات الإخبارية، نجد أن هده الدراسات تختلف تماما على الدراسات العربية والأجنبية فهي متطورة جدا بحكم أن الدول الأجنبية مثل فرنسا كانت السباقة في بث نشرات إخبارية متلفزة منذ فترة الربعينيات من القرن الماضي ، هذا ما جعل الدراسات تختلف وكذاك الجمهور ومحتوى هذه النشرات ، فهي متقدمة جدا حيث شهدت النشرات الإخبارية الأجنبية تنوعا ملحوظا منذ فترة السبعينيات في إطار ما يسمى بالتلفزيون الاستعراضي ، فلم تعد الأخبار تقتصر على الجوانب السياسية فحسب بل أصبحت تتخللها صورة و استعراضات وأخبار إنسانية فالجمهور الأجنبي يختلف

عن الجماهير العربية والجزائرية ، فلديه منابع إعلامية متعددة فقد لا تقتصر المشاهدة على التلفزيون فقط ولذلك يمكن الإدلاء ببعض الملاحظات

- أن الدراسات الأجنبية تميزت باتساع رقعة البحث ، فلم تقتصر على مناطق وقنوات محددة ، وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير بمثل هذه الدراسات وتمويلها تمويلا كاملا يسهل إلى الباحث التنقل إلى عدة مناطق على عكس الدول العربية والجزائرية

كما تميزت هذه الدراسات بالعمل الجماعي المشترك الذي يزيد من دقة البحث في إطار فرق البحث التي تدرس وسائل الإعلام

-تنوع واضح في نتائج هذه الدراسات مثل دراسة stephen kline التي طالت نتائجه جوانب أيديولوجية وتجارة قانونية (جانب ثقافي ، المصدر ، خطاب إعلامي) حيث حاول الباحث دراسة مجتمعات مختلفة بريطانية وأمريكية وكندية " وأظهرت الدراسة تمكن الباحث من تحليل المضمون ، لكن محاولة تسليط الضوء على الخطاب الإعلامي في هذه الدراسات لم يكن موفقا فالخطاب الإعلامي لقناة واحدة يحتاج دراسة مستقلة على الجوانب الأخرى ولذلك فإن هذه الدراسة لم تعطي الخطاب الإعلامي حقه من البحث

-ركزت الدراسات الأجنبية على العناصر المرئية أي الصوت والصورة فتحليل المضمون في الدراسة Jean de Bonvile .J accques Vernette شمل القائم بالاتصال ، والأخبار ثم الدعائم البصرية للمعلومات (الصوت والصورة) وهذا نادرا ما يجتمع في الدراسات العربية وقد لا يتوفر إطلاقا في الدراسات الجزائرية

-التشابه بين الدراسات الأجنبية والعربية والجزائرية أن هذه الدراسات ركزت على الفترة المسائية لبث النشرات الإخبارية ،فهي فترة الذروة التي تناسب الجمهور المشاهد ، لكن الأمر الذي لم نجده في الدراسات العربية والأجنبية المقارنة بين الأخبار الإذاعية والتلفزيونية من جانب القانون والمحتوى والجمهور فأغلب الدراسات العربية والجزائرية ركزت على المقاربات السوسيولوجي كما أهمت القائم بالاتصال .

المبحث الثاني: دراسات عن الحكم الراشد

المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية

1-عبد الكريم قلاني[1]: دور الصحافة المستقلة في ترسيخ مفهوم الحكم الراشد في الجزائر" أطروحة دكتوراه على اعتبار أن قطاع الإعلام بصفة عامة والصحافة المستقلة بصفة خاصة، احد ابرز الأدوات وأنجعها وأكثرها فعالية في لعب دور الوسيط بين المجتمع بمختلف شرائحه والنظام السياسي بمختلف هيئاته ومؤسساته. ولكنه تعرض في بدايته إلى أزمة كبيرة ووجد نفسه أمام وضعية صعبة جدا خلال ما اصطلح على تسميته بالعشرية السوداء، وبحلول سنة ألفين واستقرار الوضع الأمني والسياسي في البلاد، تغيرت معالم الصحافة المستقلة واتضحت أكثر الرؤية بخصوص مجالات نشاطها والأدوار المنوط بها، فأصبحت السلطة تتعامل مع الصحافة المستقلة بطريقة مغايرة، خاصة بعد زوال المبرر الأمني الذي كانت تستعمله في محاولة التحكم في الصحافة المستقلة وفي خضم هذه الأوضاع الجديدة تجاوبت الصحافة المستقلة مع هذه التحولات باكتسابها خبرة وتجربة في مجال حرية التعبير والتعامل مع الوضع الاجتماعي والسياسي الجديد وذلك بالتعرض إلى كثير من المواضيع والمسائل الجوهرية التي يمكن من خلالها التأثير ولعب الدور الأهم في تغيير الأوضاع مع إبراز الحقائق وتقديم المعلومات من خلال إستراتيجية جديدة تتمثل في عدم المواجهة مع النظام وباستعمال أساليب تسمح في تفادي التعرض بشكل مباشر للمواضيع الحساسة، وبذلك تم التطرق الإشكالية تتمحور حول السؤال التالي:

كيف ساهمت الصحافة المستقلة من خلال الخطاب الإعلامي في ترسيخ مفهوم الحكم الراشد في الجزائر؟

وتمثلت التساؤلات الفرعية للدراسة فيما يلي؟

- ما مدى تعرض جريدتي الخبر والوطن لموضوع الحكم الراشد؟
- كيف تم طرح هذا الموضوع في صفحات هاتين الجريدتين؟
- ما هي الإشكال الإعلامية التي تم بها معالجة موضوع الحكم الراشد؟
- ما هو اتجاه الطرح الخاص بموضوع الحكم الراشد؟
- ما هي الجريدة الأكثر تعرضا للموضوع

[1] عبد الكريم قلاني: دور الصحافة المستقلة في ترسيخ مفهوم الحكم الراشد في الجزائر،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010، 2011.

- ما هي فروق المعالجة لموضوع الحكم الراشد بين الصحفيين

لقد تم اختيار المنهج المسحي لمعالجة موضوع هذه الدراسة باعتباره الأكثر ملائمة لمثل هذه المواضيع أما أداة التحليل فاستعانت الدراسة بأداة تحليل المضمون كأداة أساسية كما تم استخدام المقابلة لمحاولة تحديد ردود الأفعال الصادرة عن المسؤولين الرسميين وأصحاب القرار.

حول طريقة معالجة هذه الصحافة لموضوع الحكم الراشد كما تم تقسيم الدراسة لفئات الموضوع وفئات الشكل ،و اختيار وحدة الموضوع كوحدة لقياس المحتوى ومن أهم نتائج الدراسة:

- أن نسبة 27.66% من المادة الإعلامية الخاصة بالموضوع مقارنة بالمادة المطبوعة، هي نسبة مقبولة تسمح بالتأكيد على أن موضوع الحكم الراشد قد اخذ حيز هاما في أعمدة صفحات الجريدة المعنية بالدراسة وهي جريدة الخبر اليومية
- أن هيئة التحرير قد استحوذت على الحصة الكبيرة من مساحة موضوع الحكم الراشد وان اغلب المواضيع قد تم تحريرها من طرف أقلام صحفي الجريدة
- أن موضوع الحكم الراشد برز بشكل كبير خلال فترة الدراسة في الصفحات الداخلية للجريدة، هذا الحجم من المادة المخصصة للموضوع في الصفحات الداخلية قد انقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام. وكان المواضيع الواقعة في أعلى الصفحات الداخلية تمثل اكبر حجما، وهذا يعني أن موضوع الحكم الراشد من حيث الموقع كان له أولوية مقارنة بموقعه في أسفل الصفحة.
- من خلال تحليل مؤشرات فئة الموضوع، فان مفهوم الحكم الراشد من جانبه النظري والقانوني لم يتحصل على نسبة كبيرة من حجم الموضوع في جريدة الخبر، فهو لم يمثل سوى 2.58% وهي نسبة ضعيفة حيث تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة مع المؤثرات الأخرى.

2-يامين بودها ن[1]: " الممارسة الديمقراطية والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية (الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية ودورها في عملية الاتصال السياسي)

[1]. يامين بودهان: مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جمعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2011، ص 437، 438 .

من بين تقنيات الاتصال السياسي التي لها دور بارز في تفعيل وتنشيط حركية الاتصال بين المواطنين والسلطة السياسية نذكر: الرسائل المفتوحة المنشورة في الصحف اليومية، وهي عبارة عن رسائل إعلامية تتضمن وتحمل مطالب وانشغالات وشكاوي المواطنين موجهة إلى السلطات السياسية بمختلف هيئاتها وأشخاصها، وسميت بالمفتوحة، لأنها تنشر في الصحف ويمكن لأي شخص الاطلاع عليها وسمتها الأساسية هي الاستنجاد بالمسؤول المراسل للتدخل بصفة شخصية للتكفل بمشكلة واهتمام المواطن الذي رفع رسالته، فهذه الرسائل تعد واسطة ورباط مباشر بين الحاكم والمحكوم تتضمن انشغالات واهتمامات المحكوم كما تتضمن أيضا ردود وقرارات الحاكم وتمت معالجة هذه الفكرة من مقترب نسقي نظمي systémique، أي نظام واتصال وهي نظام فرعي محتوى في النظام. اتصال أساسي هو نظام اتصال الجريدة. وتمت معالجة عينة من الرسائل المدروسة على أنها مدخلات (In-put) إلى السلطات السياسية ، وفي نفس السياق هي مخرجات (out-put)من الجر يدة، وهي تتضمن مطالب أو شكاوي أو تظلمات المواطنين، أين تقوم جهة أو خلية مختصة بدراستها، هي العملية التي أطلق عليها دافيد أستون اسم عملية التحويل أي هي عملية استيعاب المطالب داخل بني النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات (out-put) من السلطات السياسية إلى الجريدة وتعتبر في الوقت ذاته مدخلات بالنسبة للجريدة.

أي تختص الدراسة فقط بالردود التي تنشر في الجريدة دون التعرض للمخرجات أي استجابات الردود السلطات للسياسة المباشرة والشخصية إلى المواطنين، وبعدها يتم إجراء مقارنة بين عينة من الرسائل (هي مخرجات بالنسبة للنظام السياسي، ومدخلات بالنسبة للصحيفة) وأولت الاهتمام في هذا البحث على دراسة عينة من الجرائد هي " الخبر"، " الشعب" وهي تمثل مجتمع البحث " الجرائد اليومية" وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الاتصال السياسي في الجزائر من خلال استخدام نظام اتصال الرسالة المفتوحة هو اتصال أحادي الاتجاه وليس اتصالا تفاعليا.
- أن السمات والمظاهر السلبية والمرضية المتعلقة بالاتجاهات المتعرض لها في المضمون كانت بارزة أكثر في المدخلات، إذ أشار كتب الرسائل إلى الانحرافات

والسمات المرضية الكثيرة والمتعددة المميزة لكثير من المجالات " الإدارة" السن، القضاء، هذه الانحرافات استنكرها هؤلاء ولم يرضوا عنها لذا لجوءا إلى كتابة الرسائل المفتوحة

- اغلب اتجاهات المرسلين في المخرجات تميل إلى تكذيب وا ٍنكار ما ورد في المدخلات، حيث وجد أن الاتجاه المعارض المشير إلى نفي الأفكار الواردة في هذه المخرجات هو البارز بقوة
- الموضوع الغالب والذي تضمنه المدخلات والمخرجات بقوة مقارنة مع المواضيع الأخرى هو موضوع " الشؤون الإدارية" وقد تطرقت المدخلات والمخرجات إلى السمات السلبية المميزة لهذا القطاع كالتسيب الإداري، المحسوبية، الاختلاسات، التزوير، استغلال المنصب للأغراض شخصية

3-شعبان فرج[1]: " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010) تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو المستديم، وتقلل من أعداد الفقراء، وتحارب التبذير والإسراف وتحد من الفساد بكل أنواعه، لأن مشكلة سوء استخدام الموارد المتاحة واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة من أهم المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر، بما في ذلك الجزائر خاصة و أن الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضى، بينما التحديات التي تواجهنا تزداد بدورها تعقيدا كمشكلة البطالة.

ولذلك جاء التساؤل الرئيس كالتالي:

إلى أي مدى يساهم الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في إدارة وتوجيه الإنفاق العام بصورة صحيحة بما يحقق ر شادته، وكيف يمكن أن يساعد أيضا في التخفيف من حدة الفقر ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

[1] شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر (2011-2012).

- لا غنى للصالح العام، عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاهية ممكنة في ضوء الموارد المحدودة المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطا ضروريا لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة مواردها.
- الحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشرية. أي أن الهدف في نهاية الأمر يرتبط بالبشر وبالإنسان، لذلك لا يجوز التضحية بالإنسان ومتطلباته أو أمنه من أجل تحقيق الحكم الراشد
- لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية، و أن يقوم على الشفافية في التسيير، و مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار
- تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم.
- بات الحكم الراشد ملازما لجهود مكافحة الفقر المحلية منها والدولية، فهو شرط أساسي وحاسم لفعالية المجتمع في مختلف مناحي الحياة، كما انه يضمن سيادة وحكم القانون ما يسهل حصول الفقراء على نصيبهم من التنمية، ويحفظ حقوقهم خاصة في ظل تنامي ظاهرة الفساد.

تقييم ونقد الدراسات الجزائرية عن الحكم الراشد:

- أغلب الدراسات التي وجدت عن الحكم الراشد في الجزائر عبارة عن دراسات ركزت على الجانب الاقتصادي أو الحكم الراشد في بعد. السياسي، ويرجع السبب إلى أن مصطلح الحكم الراشد من الأدبيات الحديثة التي اقتحمت بشدة شدة الحكم وبناءات الدولة الجزائرية خاصة بعد وجود مخطط قائم بذاته لمكافحة الفساد وا إحلال التنمية.
- الحكم الراشد من المفاهيم الفتية في مجال الإعلام ولذلك نجد، أن معظم من درس الحكم الراشد في مجال الإعلام اقتصر على بحوث الماجستير، أو مداخلات الملتقيات أو مجلات علمية.
- الدراسة التي تناول الحكم الراشد في الإعلام ركزت على الوسائل المطبوعة، لان هذا المصطلح ذاع صيته في مجال السياسة والاقتصاد أما لتناول الإعلامي لهذا

المفهوم ضل محصورا على الصحافة المكتوبة فدراسة عبد الكريم قلاتي ركزت على مفهوم الحكم الراشد من مبدأ وجود صحافة حرة ومستقلة بعد فترة العشرية السوداء، لكن استقلالية هذه الصحافة بعد هذه الفترة كانت نسبية واستقلالية من الجانب المادي فقط، ولا يعني الاستقرار الأمني بالضرورة وجود صحافة مستقلة، هذا من جهة من جهة أخرى وفق الباحث في تطبيق المقارنة بكيفية تحليلية بين جريدة خاصة وأخرى عمومية، وقاس نسبة التعرض لمفهوم الحكم الراشد بطريقة جيدة.

- بالنسبة لدراسة يامين بودهان حاول من خلالها إبراز مكانة الصحافة المكتوبة في تطبيق الديمقراطية وذلك من خلال تعبير المواطنين عن مشاكلهم وهو مهم في شكل رسائل مفتوحة خاصة وان الصحافة ملزمة بتوصيل صوت المواطن للمسؤول لكن نتائج الدراسة ركزت على الجوانب السلبية، من حيث أن الاتصال السياسي سيتخذ اتجاها واحدا لأن المسؤول لا يهتم بالرد عن هذه الرسائل والكثير من النقائص في هذه العملية لكن مجرد نشر موضوع يثير الرأي العام هذا وحده كافي للضغط على المسؤول وطلب التغيير
- نقص بل انعدام الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الحكم الراشد في الوسائل السمعية البصرية سواء التلفزيون أو الإذاعة، لأن الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية جديد العهد في مخططات مكافحة الفساد التي انتهجتها الدولة الجزائرية

المطلب الثاني: تقييم ونقد الدراسات العربية:

1-سمير عبد الرزاق مطير[1]: " واقع تطبيق معايير الحكم الرشاد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية جاءت أهمية هذه الدراسة من اطلاع الباحث على الدراسات السابقة التي تناولت بعض عناصر وركائز الحكم الرشيد في فلسطين وما أصابها من بعض القصور وخصوصا ما يتعلق منها بالأداء الإداري، ومن خلال موقع الباحث واطلاعه على نتائج وتقارير الأداء للوزراء لأنه يعمل بديوان الموظفين، فقد استشعر بضرورة وأهمية هذا الموضوع على المستوى العام بما يخدم المجتمع الفلسطيني، فجاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد للوقوف على مواضع الخلل في تطبيق هذه المعايير ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة والمناسبة

[1] سمير عبد الرزاق مطير: واقع تطبيق معايير الحكم الراشد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2013.

لمعالجتها، مما يمكن الوزارات الفلسطينية من زيادة فعالية وكفاءة الأداء الإداري في هذه الوزارات.

وتتمثل التساؤل الرئيس لهذه الدراسة في :

ما مدى تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتم تطبيق معايير الحكم الراشد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة حوالي67.84% بصفة عامة
- جاءت معايير الحكم الراشد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة مرتبة على النحو التالي:

- المرتبة الأولى معيار الاستجابة من معايير الحكم الراشد بوزن 71.77% ويرجع ذلك إلى تشديد مجلس الوزراء الفلسطيني والوزراء على ضرورة وأولوية تقديم الخدمة للمواطنين والاستجابة لطلباتهم وعدم إهمالها أن الوزارات تطور ت أنشطتها بشكل مستمر بما يزيد من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، والسعي المستمر من قبل الوزارات إلى بناء منظومة علاقات طبيعية مع الجمهور و أصحاب المصالح وتقديم الخدمة للجمهور بشكل يلقى قبولا.

المرتبة الثانية معيار المساءلة المرتبة الثانية بوزن 70.41% ويرجع ذلك إلى كفاءة العمل في مجلس الوزراء وهيئة الرقابة الداخلية وتفعيل نظام الاستماع والمساءلة في المجلس التشريعي.

- المرتبة الثالثة معيار الكفاءة والفعالية حيث جاءت بوزن نسبي قدره 68.86% ويرجع ذلك إلى قدرة الوزارات على تلبية احتياجات المواطنين حيث يتم تقييم انجازات الوزارات بشكل دوري من خلال متابعة مجلس الوزراء، حيث تم تطبيق نموذج التقييم الأوروبي في هذا المجال . إن هناك تطابق بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة من قبل الوزارات ،إن الخدمات التي تقدمها الوزارة تعتبر متناسبة مع إمكانياتها.

2-دراسة البنك الدولي[1]: " إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تعزيز التنظيمية والمساءلة) تهدف هذه الدراسة لتقديم مراجعة شاملة للتحديات والفرص الذي تواجهها المنطقة في سعيها إلى النهوض باستراتيجيات جديدة للتنمية و أشارت نتائج الدراسة إلى:

- أن الفساد من أهم المظاهر البارزة والشائعة لإدارة الحكم السيئ، وتجلى ذلك في المحسوبية والرشوة
- أن الفساد نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة
- تطرقت الدراسة إلى الجهود المبذولة لتعريف

الأبعاد الأساسية للحكم الجيد والتي تراوحت ما بين حكم القانون، محاربة الفساد، فاعلية القطاع العام، وصولا إلى النزاهة والشفافية والقدرة على التعبير، وبحس الدراسة ولتعزيز التضمينية يجب اعتماد قوانين وأنظمة تضمن وتوسع نطاق الحريات الأساسية للجميع وهذا يتضمن حق المشاركة المتساوية في إدارة الحكم، حق المساواة أمام القانون وبالتالي حق المساواة في المعاملة من قبل الهيئات الحكومية وأوصت الدراسة:

- تعزيز التنافسية عبر انتخابات حرة ونزيهة
- إتاحة المجال لمشاركة أكبر لمنظمات المجتمع المدني
- تحسين المساءلة الداخلية عبر الإصلاحات الإدارية
- إنشاء آليات لتحسين القطاع العام من خلال التركيز على الأداء الجيد
- إصلاح الخدمة المدنية وجعلها أكثر مساءلة
- السيطرة على الفساد ومحاربته في الإدارات الحكومية، وجعل الوظائف الحكومية لامركزية والحفاظ على الموارد العامة.

3-دراسة الشهوان نوفل[2]: مقومات الحكم الرشيد في استدامة التنمية العربية.

قدمت هذه الدراسة تحليلا للمقومات الأساسية للحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية

اعتمدت الدراسة على مؤشرات الحكم الجيد التالية:

[1] البنك الدولي: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2004.

[2] الشهوان نوفل، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2004.

المساءلة والتعبير، الاستقرار والعنف السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، حكم القانون، ضبط الفساد.

وغطت الدراسة خمسة بلدان عربية هي: الجزائر، السعودية، مصر، العراق، الأردن.

- توصلت الدراسة إلى أن هناك خمسة سمات للتنمية البشرية المستدامة، تؤثر في حياة الناس وهي التمكين والمشاركة التعاون، عدالة فرص الدخل، الصحة والتعليم، الأمان الاجتماعي في المعيشة والإعالة، الاستدامة وتواصل التنمية مع الأجيال.
- كذلك توصلت الدراسة إلى أن المقومات الرئيسية، الحاسمة والمطلوبة للحكم الجيد من اجل استدامة التنمية هي وبحسب الأهمية: حكم دولة القانون، ضبط الفساد، المساءلة والتعبير، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط الاستقرار السياسي
- و أشارت نتائج الدراسة وبشكل واضح أن مقومات الحكم الصالح وركائز التنمية المستدامة عبارة عن متلازمتان لا تفترقان و وجهان لحقيقة واحدة تؤكد أن تفاعلاتهما تعمل في اتجاه واحد دوما، سلبا أو إيجابا و أن فقر مقاييس حكم القانون وضبط الفساد وضعف المساءلة جعل منها مقومات للتنمية المستدامة.

تقيم ونقد الدراسات العربية:

- نجد أن الدراسات العربية السابقة عن مفهوم الحكم الراشد متنوعة لم تقتصر على المبادئ الأولية للحكم الراشد فحسب بل تعدته إلى دراسة كل معايير الحكم الراشد، مثل دراسة سمير عبد الرزاق مطير ركزت على كل الوزارات الفلسطينية وربطت بين معايير الحكم الراشد والأداء الإداري
- تتفق هذه الدراسات العربية في أنها حاولت ولمنح أهمية تتوافق وأهمية معايير الحكم الراشد، في الوقت الحاضر وهذا يتقاطع مع الاهتمام العالمي بهذا المصطلح
- معظم الدراسات العربية ركزت على القطاع الخاص وهذا يعتبر ميزة للبحث في الكشف عن أهمية تطبيق معايير الحكم الراشد ولأنها تعاني من مشاكل كثيرة على مستوى مختلف الوزارات في ظل التغيرات الحاصلة
- ما يعيب عن الدراسات العربية أنها أولت اهتماما كبيرا بمعيار الشفافية وربطته بمختلف المعايير وأهملت مكانة المعايير الأخرى المتبقية في رصد حالة الحكم الراشد في الدول العربية

- انعدام الدراسات العربية السابقة التي تناولت مفهوم الحكم الراشد في الإعلام، وبالتالي فان الدراسات الجزائرية سباقة في هذا المجال ولو اقتصرت على الصحافة المكتوبة، فقد كانت ممثلة للحكم الراشد من خلال التناول الإعلامي.

المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية:

NICOLAS MEISEL ET JACQUES OULD AOUDIR

1-La bonne gouvernance est elle[1] une bonne stratégie de développement - les documents de travail de la DGTPE 2007.p6

"الحكم الراشد أحسن إستراتيجية لتحقيق التنمية" وثيقة عمل .

هذه الدراسة عبارة عن بيانات جديدة ومفاهيم جديدة ونتائج جديدة، يقدم هذا العمل الأدوات اللازمة لإعادة التفكير في " دور الحكم الراشد" في استراتيجيات التنمية، ما هو الحكم الراشد؟ الشفافية في العمل العام والسيطرة على الفساد وحرية أداء الأسواق، والديمقراطية وسيادة القانون مع استقرار الاقتصاد الكلي أصبح الحكم الراشد ضرورة عالمية لسياسات التنمية منذ 1990، ومع ذلك وباستخدام قاعدة بيانات جديدة (الملامح المؤسسية) تحدد القدرة على الحكم في البلدان النامية والتي تحتاج إلى الحكم الراشد، فلا تبرز كأولوية للانطلاق الاقتصادي وهذا يكون وقت أخر، وافتتاح التنظيم الاجتماعي عندما تستخدم التنمية المستدامة طويلة المدى والأولوية هي بناء قدرات تحسبا للإستراتيجية والتنسيق بين النخب في حين أن مفهوم الحكم الراشد من أجل التنمية من المؤشرات الجديدة لقياس التطور نتائج الدراسة: لا توجد نظرية اقتصادية واضحة لديها دعم للحكم الراشد أن معظم الجهات المانحة وضعت أسس أولوياتها في سياسات افتراضية للمساعدة على التنمية فالحكم الراشد يعني عالم متجانس حيث تتمتع الدول الفقيرة بنفس الخصائص كأمراض الدول الغنية ولكن تتأثر بالفساد وغياب الديمقراطية وفشل الدولة وا ٍخفاقات السوق وتطبيق الحكم الراشد يعزز هذه الرؤية. ويستند العالم على الاستقلال المطلق للمجالات السياسية والاقتصادية في تأثيرها على المجتمعات والنتيجة هي انه في المجال الاقتصادي ونفس الحوافز ويفترض أن يسبب نفس الآثار في كل مكان (إنتاج، استثمار) على أي مستوى من التنمية.

2-Pratiques de bonne gouvernance pour la protections des droits de l’homme - commissariat des nations unies New Yourk et aux. Pront de l’homme nations unies Genève 2007) [1]

[1] http://www.cejii.fr/institutions/doc/2007-11-dt-fr 13:51-2015/01/13

تمثلت تساؤلات الدراسة في ما يلي:

ما هي الإستراتيجية الجدية للتنمية؟

هل الإصلاحات الجديدة للحكم الراشد فعالة لخلق اقتصاديات التنمية وحماية حقوق الإنسان؟

ما هي القدرات التي يحتاجها الحكم الراشد في الدول النامية؟

إن الهدف من هذه الدراسة هو التقليل من الفجوة بين معايير ومبادئ حقوق الإنسان من جهة وتنفيذها ، والتنفيذ من خلال مبادرات ووسائل الحكم الراشد من جهة أخرى، أي إقامة إصلاحات في مجال حقوق الإنسان والحكم الراشد.

أي نوع المبادرات والسياسات التي تعكس مبادئ الحكم الراشد، وقد تبنت الدول الإطار القانوني المناسب أي كيف يمكن تحسين هذا التطبيق من خلال إصلاحات الحكم الراشد، لوضع وتنفيذ إصلاحات الحكم وحماية حقوق الإنسان، وتطمح هذه الدراسة إلى لفت انتباه المسؤولين والحكومات و النشطاء وخبراء حقوق الإنسان واللجان الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني.

ما هي الروابط بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان؟

نتائج الدراسة:

الحكم الراشدو حقوق الإنسان متكاملان في المبادئ، فحقوق الإنسان هي مجموعة من القيم التي تهدف إلى توجيه تصرفات الحكومات وأصحاب المصالح على الساحة السياسية والاجتماعية، أنها تشكل مجموعة من المعايير التي هي مسؤولة عن هذه الجهات، ويمكن أن تشارك هذه المبادئ في إلهام طبيعة الجهود نحو تحقيق الحكم الراشد، أنها يمكن أن تكون أساسا لتطوير الأطر التشريعية والسياسات والبرامج والميزانية وغيرها، ومع ذلك ومع غياب الحكم الراشد لا يمكن أن تحترم حقوق الإنسان لضمان حقوق إنسان مستدامة ومحمية يتطلب بيئة مواتية بما في ذلك الأطر والمؤسسات القانونية فضلا عن السياسة الإدارية اللازمة لتلبية حقوق الإنسان.

- 3-Agnès p-ouillarde.la bonne gouvernance, dernier né des modèles de développement aperçu de la Mauritanie

[1] http:// www.ohchr.org/documents/publication/good gouvernance.fr. pdf 15 :01. 13/01/2015.

Centre d'économie du développement université Montesquieu- bordeaux IV-France ([1])

الحكم الجيد هو نموذج جديد للتنمية الذي تم القيام به على مدى سنوات التنمية منذ عام 1990 عندما كانت سياسات التكيف ليست كافية لاستعادة النمو، عرض لأول مرة منظور (كتقنية) من قبل البنك الدولي، مثل إدارة أفضل الموارد الميزانية لإعادة تشغيل إصلاحات في الخدمة العمومية وجهاز الدولة وقد وجد أن الحكم يمتد للحكم الديمقراطي، ويشدد على أهمية شرعية الحكومة وانفتاحها، والمجتمع المدني، بحيث القادة السياسيين هم أكثر استجابة لاحتياجات وتوقعات الشعب.

والديمقراطية وحكم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويستند هذا الحكم الجيد على تجسيد الحكم التكنوقراطي ويقترح إنشاء دولة جديدة والتكيف مع قدراتها والتغلب على إخفاقات السوق، بما في ذلك تطوير إطار مؤسسي، تطوير الأعمال والتعبير عن المجتمع المدني علاوة عن ذلك وبالنظر إلى مجمل الإصلاحات المقترحة إصلاح الخدمة المدنية العمومية ومكافحة الفساد واللامركزية وزيادة المشاركة واستعراض الإطار القانوني وتعزيز النظام القضائي بالإضافة إلى التقدم الديمقراطي وسيادة القانون، أنها ثورة في ممارسة شروط المساعدات الدولية التي هي تحت غطاء فكرة مهيمنة جديدة وتوسيع متطلباتها في المجال الاقتصادي والمجالات السياسية والمؤسسية تعتبر هذه الخطة في التنمية قادرة على تنفيذ وا ٍقامة علاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية .

تقييم ونقد الدراسات الأجنبية عن الحكم الراشد:

- أغلب الدراسات الأجنبية التي تناولت مفهوم الحكم الراشد، تناولته كموضوع حديث وجد كمرحلة متقدمة لإعادة النهوض بمختلف قطاعات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، و أنه ضرورة ملحة يجب على كل دولة أن تحمل على عاتقها مشروع تحقيق الحكومة.
- الدراسات الأجنبية ربطت العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية على اعتبار أن التنمية لحد الأوجه التي تجسد الحكم الراشد و أنه إستراتيجية من استراتيجيات التنمية فلا يمكن تحقيق التنمية دون اللجوء إلى تطبيق مقومات الحكم الراشد من حرية

[1] http:// www.ged.u-bordeaux.fr/cedd t37 pdf..120: 54 12/01/2015

وديمقراطية وشفافية ومكافحة الفساد، كما قدمت إحصائيات ونتائج جديدة متعلقة بمعدلات النمو وطرق التحكم فيه وهذا ما لا نجده في الدراسات العربية

- كذلك لم تغيب الدراسات الأجنبية مفهوم حقوق الإنسان من (الدراسة الثانية التي جعلت حماية حقوق الإنسان رهانا مربوطا بالحكم الراشد الذي يقدم إصلاحات في مجال التنمية لكن موضوع حماية حقوق الإنسان موضوع متقدم جدا بالنسبة للدول المتخلفة التي تتخبط في الفساد السياسي فيصعب تعميم هذه النتائج على دول معينة فرحلة التنمية تسبق حقوق الإنسان وخاصة التنمية في مجال العلم .
- أن الدراسات الأجنبية تضع شروط لتطبيق الحكم الراشد وهذا ما لم تتوصل إليه الحكومات العربية والمتمثلة في تجسيد الحكم التكنوقراطي وا إنشاء دول جديدة، لكن الدول العربية ومن بينها الجزائر تبنت مفهوم الحكم القديم (البيروقراطية) مما صعب مهمة الدولة في تحقيق التنمية.

المبحث الثالث: دراسات عن التنمية

المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية:

1-صبطي عبيدة[1]: الإعلام الإسلامي وقضايا التنمية البشرية دراسة تحليلية لبرنامج صناع الحياة- الداعية عر خالد نموذجا ،هذه الدراسة تم تناولها كدراسة تحليلية حول كيفية معالجة الإعلام العربي الإسلامي لمسألة تنمية الطاقات البشرية وذلك من خلال تحليل مضمون برنامج عربي إسلامي لأحد القنوات القضائية العربية الإسلامية ألا وهي قناة " اقرأ" والذي فرض نفسه على أرض الواقع. بعد أن ظل هاجسا يلح منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وقد تأصل منذ سنوات الجانب التطبيقي لمصطلح " الإعلام العربي الإسلامي" ونطاق عمله وهذا ما أكده الباحثون المسلمون الذين يؤصلون للإعلام العربي الإسلامي أن النموذج الشيوعي المتمثل في النظريات التي تمتد جذورها للفكر الماركسي لا تصلح لأن تكون نماذج يحتذي بها، لأنها في الواقع فشلت في تحقيق التوازن الذي تشهده المجتمعات بما يتفق مع القيم والمعايير الإنسانية الرفيعة لأنها باختصار الماركسية والليبرالية، وضعت من قبل بشر في ظروف صراعات وانهيارات سياسية واقتصادية .

1- صبطي عبيدة، الإعلام الإسلامي وقضايا التنمية البشرية دراسة تحليلية لبرنامج، صناع الحياة، أطروحة دكتوراه، جامعو بسكرة،2010-2011.

وعلى أساس ذلك فان التساؤل الرئيس: كيف عالج الإعلام العربي الإسلامي اليوم مسألة التنمية البشرية؟

ومن أبرز التساؤلات الفرعية للدراسة:

- ما حجم الاهتمام بمسالة التنمية البشرية في الحلقات المختارة من برنامج صناع الحياة؟
- ما هي أهم مواضيع التنمية البشرية الأكثر تناولا في الحلقات المختارة من برنامج صناع الحياة؟
- ما هي أهم الشخصيات الفاعلة التي ظهرت في المعالجة الإعلامية لمسألة التنمية البشرية في الحلقات المختارة من برنامج صناع الحياة؟
- ما هي أهم المصادر العلمية المعتمدة لمعالجة وتغطية مسألة التنمية البشرية في الحلقات المختارة؟
- ما هي أهم فئات الجمهور المستهدفة من برنامج صناع الحياة؟
- ما هي أهم الأشكال الإعلامية المساعدة في معالجة مسالة التنمية البشرية من خلال حلقات بالبرنامج؟
- ما هي أهم الوسائل الإقناعية المستخدمة في معالجة مسالة التنمية البشرية من خلال حلقات البرنامج؟

وتم استخدام منهجين أساسيين في الدراسة، وذلك حسب الموضوعات التي تمت معالجتها وهما المنهج البنيوي ومنهج المسح، أما هذه الدراسة فهي من الدراسات الوصفية فهي تنطلق من وصف وتصوير وفحص موضوع من مواضيع الإعلام العربي الإسلامي، بهدف الحصول على معلومات كافية حول الكيفية التي تناول من خلالها الإعلام العربي الإسلامي جزءا أساسيا من مسألة التنمية البشرية وتم تناول ثمانية عشر حلقة بالنسبة لصناع الحياة بطريقة قصدية وتم توظيف أداة تحليل المضمون والتحليل السيميولوجي لشعار البرنامج

نتائج الدراسة: من خلال النظر إلى تساؤلات الدراسة والإشكالية الرئيسية لها فقد ركز الإعلام الإسلامي (قناة اقرأ الفضائية) وبالتحديد برنامج صناع الحياة على مؤشرات التنمية البشرية وخاصة أسلوب البرمجة اللغوية العصبية الذي يعتبر من أقوي أساليب التنمية البشرية، وكانت أكثر الأشكال الإعلامية المساعدة هو أسلوب السرد القصصي بالدرجة

الأولى، وبالدرجة الثانية الأفلام التسجيلية ثم سائر الأنواع بشكل أقل، أما المصادر العلمية المعتمدة في إعداد برنامج صناع الحياة فكانت في أغلبها مصادر معلومة، أغلبها القر آن الكريم والسنة النبوية الشريفة وتاريخ الحضارة الإسلامية، وبعض المنظمات العالمية والهيئات مثل منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة في المقابل لم يتم الاستعانة بالكتب العربية والمراجع الأجنبية.

2-محمد شخمون[1]: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة على اعتبار أن المجالس البلدية المنتخبة، تعتبر أحد أهم مؤسسات تفعيل الديمقراطية المحلية، من خلال تحفيز الأفراد المحليين على المساهمة أو المشاركة في العمل أو المهام الجوارية، التي تهدف أساسا إلى إنعاش التنمية المحلية المستدامة بالبلديات وهذا ما يشكل جوهر إشكالية هذا البحث فالملاحظ في الجزائر وجود مسؤولين تعينهم الدولة ومنتخبين ينتخبهم السكان المحليين للبلدية، وهؤلاء السكان يطالبون دائما المنتخبين بالإسكان والتعليم والصحة ومختلف المرافق العمومية والمنتخبين يجدون أنفسهم مكبلين بنظام الوصاية الذي يمارسه عليهم المسؤولين الذين عينتهم الدولة، فكل هؤلاء يتفاعلون فيما بينهم ولكن طبيعة تفاعلهم غالبا ما يعتريها سوء تفاهم وعدم تلاءم وشك وحذر في أنماط هذا التفاعل الاجتماعي في مجال العمل التنموي المحلي

وعليه فان الفرضية العامة للدراسة تتمثل في ما يلي:

أن الأسلوب الإداري المتبع من طرف الحكومة، يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية بمختلف مراحلها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم خلفية سوسيولوجية تسلط الضوء على الجوانب الغامضة لموضوع مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية والكشف عن أهم المعوقات التي تعترض عمل المجالس المحلية وهذا بغرض توجيه أنظار السلطات المعنية للعمل على إزالتها وتفاديها في المستقبل بما يعود بالمصلحة والفائدة على الصالح العام للمجتمع الجزائري .

منهج الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي ،وبالتحديد المسح الشامل الذي يمثل أنسب أنواع هذه المناهج، وأكثرها ملائمة مع طبيعة موضوع البحث، الذي يهدف أساسا إلى وصف

1- محمد شخمون: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

وتفسير ظاهرة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية من خلال وجهة نظر أعضاء هذه المجالس باعتبارهم أفراد فاعلين ومشاركين في هذه العملية الاجتماعية، وذلك لأن عددهم يعد قليلا نسبيا أي يمكن التحكم فيه على مستوى ولاية معينة.

نتائج الدراسة:

- مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، لها دور في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مازالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين ومازالت تعاني من مشكلات عديدة، تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة وهذا بسبب مجموعة من الأسباب

ترجع صرامة الوصاية الإدارية تلي تفرضها واعتمادها على الأسلوب المركزي وا إشرافها على التمويل المالي للمشروعات، إلى حرصها على سلامة الموارد المحلية وضمان حسن تسييرها بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين.

- كل هذه المعوقات تحد كثيرا من فعالية مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية الحقيقية التي يتطلع لها المواطنين.

3-عبد الله ساقور[1]: المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية عالجت الدراسة أزمة المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية في المجتمعات المعاصرة، بشكل عام نظريا وبشكل خاص ميدانيا في الجزائر وبالضبط في التنمية المحلية في المجتمعات المعاصرة، بشكل عام نظري وبشكل خاص ميدانيا في الجزائر وبالضبط في مدينة عنابة، فالمشاركة حسب رأيه لا تعني التمثيل في المنابر أو في التنظيمات والمجالس الرسمية وغير الرسمية فحسب، بقدر ما تعنيه من مخاطبة ايجابية لمشاعر الأفراد المنتظمين وبما يعزز السلوك الايجابي لديهم ويحفزهم على النهوض بالأدوار المنوط بهم في مختلف الوظائف الاجتماعية، لاسيما في مجال التنمية المحلية، لذا يرى هذا الباحث ضرورة أن ترسخ قناعة تامة بثقافة " المشاركة" الفعالية الايجابية، التي تلغى جميع أشكال التمييز وتشجع تكافؤ الفرص وتعتمد الحوار والتشاور والإقناع، باعتبارها محددات أساسية عند صياغة الأهداف الرسمية والشخصية والجماعية كما

1- عبد الله ساقور: المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة 1997-1998

أكد صاحب البحث، ويمكن تحديد أهم معالم الإشكالية من خلال جملة التساؤلات التي انطلق منها الباحث:

- إذا كانت التنمية المحلية قضية إدارية تنظيمية بالدرجة الأولى، فإلى أي حد بالضبط يساهم التسيير الحالي للإدارة والياتها في ضبط علاقتها مع سكان مدينة صناعية جزائرية، قصد تنظيم وتنشيط وترشيد العمل الإنمائي وجعله في خدمة السكان والتنمية المحلية عموما؟

ويهدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم المشاركة بدقة والتنظيم له، والكشف عن ما يوجد لدى الفاعلين الاجتماعيين من إمكانات تجعل المشاركة ناجعة وشبه كاملة .

ولقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك كما يرى لوصف الظواهر ومحاولة الوصول أي تعميمات لها صيغة العمومية أيضا لربط النتائج المتوصل إليها مع نظريات التنمية التي اتخذها الباحث كإطار فكري لدراسته.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات فلم يقتصر الباحث على أداة واحدة بل عمد إلى استخدام المقابلات الرسمية والحرة، الملاحظة والاستمارة، حيث طبقت على أفراد العينة التي شملت 53 فاعلا اجتماعيا حيث أجريت المقابلات الرسمية الاستطلاعية مع ولاة ومساعديهم، خاصة ذوي الصلة المباشرة مع خطط التنمية وتنفيذها وكذلك مع العاملين في البلديات والمتعاملين معها.

نتائج الدراسة:

- مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها ضعيفة وذلك بسبب أن التنمية المحلية موغلة بالمركزية الشديدة في التسيير التي تعتبر مصدرا هاما للمشكلات والمعوقات التي تمنع التنمية وتقصي الجماهير
- أن اتساع مجال الاتفاق بين صانعي القرار، وبين

المواطنين حول مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها، لا يخفف توتر المواطنين تجاه هذه المشاريع التنموية لمنطقتهم وذلك لأن محاولات الحكومة لتخفيف التوترات وتقريب الإدارة والعدالة من المواطنين ليست دقيقة وذات أهداف في الغالب مبهمة ومتعددة وفي أحيان كثيرة متناقضة.

- غموض وصعوبة تحديد نموذج أو تصور لأسلوب فعال لكيفية تحقيق مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية المحلية في المنطقة التي يسكنون فيها، ذلك لأن صورة هذا النموذج أغنى و أشد تنوعا بما لا يقاس وهذا يكشف عن مدى عمق أزمة المشاركة الاجتماعية والطرق المتبعة في معالجتها

تقييم ونقد على الدراسات الجزائرية للتنمية:

- نجد تنوعا في الدراسات التي تناولت موضوع التنمية بصفة عامة مابين التنمية المحلية والاقتصادية والبشرية فدراسة الدكتورة صبطي عبيدة حاولت تناول التنمية البشرية بمفهومها الإعلامي، وذلك من خلال جميع العناصر والمكونات التي تعكس التنمية من خلال برنامج ديني سلوكي لكن هذا البرنامج في هذه القناة غير كافي عن التمثيل الإعلامي الإسلامي لمفهوم التنمية البشرية فالإعلام الإسلامي أبعد من أن يحصر تنمية الإنسان في مجموعة من المشاريع المحتشمة التي تهدف إلى التنمية
- كذلك الدراسات الجزائرية ركزت على مصطلح المشاركة الاجتماعية كعنصر فعال لتحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية المستدامة، فهذه خطوة إيجابية لتعزيز ثقة المواطن بالمسؤول كما أن دراسة التنمية المحلية تم التخصص فيها أكثر وتعميق فهمه في مناطق محددة من الوطن.
- الدراسات الجزائرية ركزت على الجانب الاقتصادي

الذي اعتبرته قوام للتنمية حتى التنمية البشرية فالنهوض بالمجتمع لا يكون إلا من خلال مجموعة من المشاريع الاقتصادية ، وذلك أن هيئة الأمم المتحدة حددت مقاييس التنمية بالإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقييم ونقد الدراسات العربية:

1-مصطفى منير محمود، طارق محمود يسرى[1]: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة.

يعتبر هذا المشروع البحث ضمن مجموعة من المشروعات التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة القاهرة للتوعية والترويج للأهداف الإنمائية للألفية والمساهمة

[1] مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري:سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية، جامعة القاهرة، مارس 2012.

في تحقيقها أي معالجة قضيتين أساسيتين الأولى معنية بالترويج والتوعية بالأهداف الإنمائية والأخرى بالمساهمة في تحقيق وتفعيل هذه الأهداف، ومن أهم الأهداف البحثية:

- المساهمة في التوعية للأهداف الإنمائية للألفية على المستويات المختلفة (طلاب كلية التخطيط العمراني والإقليمي والهيئة المعاونة، للمجتمع المحلي، مؤسسات المجتمع المدني، الإدارات المعنية...الخ).
- إعداد خريطة طريق للحد من الفقر تقوم على أساس رصد حالة الفقر واتجاهاته وفهم علاقات الترابط بين المتغيرات التي تتصل بهذه الظاهرة وكيفية التغلب عليها ومواجهتها.
- التوصل إلى متطلبات سياسات الحفاظ على البيئة من التدهور وتلبية احتياجات المجتمعات الريفية الفقيرة الأساسية.

وتوصل من المشروع إلى مجموعة من النتائج لتحقيق التنمية الريفية:

- تمكين المجتمعات المحلية من اكتشاف مواردها وأصوله المحلية واستغلالها
- تمكين أفراد المجتمع من الوصول والنفاذ إلى الأسواق لتحريك الاقتصاد الهش الضعيف وتقويته ويستلزم الأمر إنشاء مجموعة من الأسواق المتخصصة.
- التوسع في الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتميز بانخفاض تكلفتها بالإضافة إلى استيعابها حجم كبير من العمالة.
- تمكين الأهالي من الأرض، تتوفر الأراضي المتاحة للاستصلاح داخل وعلى حدود الوحدة المحلية.
- تجسيد السياسات المجتمعية للحد من الفقر والحرمان مثل إعادة بناء المجتمع ومؤسساته، من خلال .

توفير برامج حقيقية للحد من الأمية والتسرب من التعليم ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والصحية وا إسناد دور فاعل للمنظمات والغير حكومية والجمعيات الأهلية.

-التعريب والتأهيل لأفراد المجتمع ضرورة التوسع في تدريب الشباب وتأهيله لسوق العمل بالتوافق والتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية.

- توفير الخدمات الأساسية في إطار بيتي مستدام في ظل القدرات المالية المحدودة للدولة والمجتمعات يجب التوسع في تبني أفكار جديدة لتوفير الخدمات الأساسية بصورة غير تقليدية في إطار حماية البيئة والحفاظ عليها من التدهور .

2- نافر أيوب محمد[1] :الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه. تبنت الأقطار العربية المشروع التنموي خيارا وهدفا لبناء كياناته الفنية والارتقاء بها تدريجيا ويتكون ذلك المشروع التنموي من عدة مجالات هي: المجال الزراعي الغذائي ، المجال الصناعي، المجال التجاري، المجال الخدماتي، المجال الثقافي، مجال التربية والتعليم. وأكد الباحث في هذا المجال على أهمية التربية والتعليم في إنجاح التنمية قديما وحديثا، فقد بدأ مع طه حسين الذي يعتبر أن الحضارة تقوم على الثقافة والعلم والقوة، وتنشأ القوة من الثقافة والعلم، وكذلك فالثروة تنتجها الثقافة والعلم وقد تبنت الأقطار العربية في مختلف خططها التنموية اهتماما بالمجال التربوي، فنشرت المؤسسات التعليمية و وفرت إطار التدريس وخصص نسبا ليست بسيطة من مقدراتها للمجال التربوي بقصد بناء الإنسان العربي القادر على إنجاح كافة مجالات التنمية.

وبهذا تنحصر مشكلة البحث في مدى ملائمة مخرجات التربية والتعليم لخطط التنمية في الوطن العربي، وهل تستطيع هذه المخرجات من إنجاح خطط التنمية ومواجهة التحديات ورفعها؟

ويهدف البحث أي بيان الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، ولتحقيق ذلك سيتعرض الباحث إلى المحاور التالية:

- مفهوم تنمية رأس المال البشري
- الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري
- دور التربية والتعليم في تكوين وبناء رأس المال البشري
- قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في الوطن العربي

نتائج الدراسة:

[1] نافر أيوب محمد:الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.

1-ركزت العديد من الدراسات النظرية والعملية بشان التقنية الاقتصادية والاجتماعية على رأس المال البشري، المعرف بمستوى المهارات والمعارف، كواحد من عوامل الإنتاج الممكن تراكمها مع الوقت.

2-أن مسيرة تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي، فالتنمية البشرية هي جزئ من كل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الإنساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة.

3-الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية تعود إلى حد كبير إلى تكوين رأس المال البشري مما يحتم على الدول الأخيرة أن تضع إستراتيجية شاملة لتطوير إمكانات العنصر البشري فيها، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر.

4-يقوم قطاع التربية والتعليم بدور مهم في زيادة القيمة المضافة لرأس المال البشري من حيث هو مخزون لمعارف العقلية التي تتم ترجمتها إلى مهارات تحقق الاكتشافات وتحولها إلى تطبيقات تكنولوجية جديدة أو تقوم بالإدارة الكفأة للقوى العاملة والموارد المادية في آن واحد.

5يثير دور قطاع التربية والتعليم في تكوين ر أس المال البشري قضايا هامة بالنسبة إلى السياسات الاقتصادية وخاصة تلك القضايا المرتبطة بدور الحكومة في تقديم خدمات التعليم والقدر الأمثل من الأنفاق الحكومي على التعليم.

6-خصصت الحكومات العربية خلال الثلاثين سنة الماضية موارد هامة لبناء الأنظمة التعليمية وحقت انجازات مهمة تمثلت في تزايد عدد الملتحقين بالدراسة وتحقيق منافع مهمة للأفراد والأسس والمجتمع

3-عز الدين دياب[1] :التنمية السياسية في الوطن العربي (الضرورات والصعوبات).

تشكل التنمية السياسية موضوع الدراسة، فإنها تطرح نفسها بوصفها إشكالية تبحث عن تفسير مقنع لها، يقول العلم الأنثربولوجي السياسي كلمته فيها بناء على مكوناتها

[1] -1 ، http:// www.al-taleaa.net عز الدين دياب، التنمية السياسية في الوطن العربي (الضرورات والصعوبات) 2015/07/06، سا 00: 10، ص 1.

الأساسية، المجال الجغرافي والبشري والزمني، بالإضافة إلى العناصر والسمات السياسية التي تشكل بنيان التنمية ومجالها، الذي تمارس فيه تنظير التنمية السياسية غداة توصيفها، وللإشارات والرموز التي تؤشر إليها، والتي تقضي في نهاية الأمر إلى تشكيل النظريات التي قالت وتقول كلمتها في التنمية السياسية باعتبارها نسق مجتمعيا. ومن أهم تساؤلات هذه الدراسة التي جاءت ذات طابع فرضي:

1-لماذا يطرح الواقع الاجتماعي العربي التغيير ويلح عليه ليفعل فعله داخل البناء الاجتماعي العربي في مستوياته المحلية والوطنية والقومية؟

2-ما احتياجات الواقع الاجتماعي العربي للتنمية السياسية على ضوء المتغيرات التي يشهدها العالم الصناعي أو مجتمعات المعرفة؟

3-هل ثمة فروق وتباين بين التنمية السياسية والتحديد السياسي إذا أخذ في الواقع العربي الراهن؟

ولقد أخذت الدراسة بالمنهج الأنثروبولوجي السياسي الذي يميل من وقت إلى أخر إلى منهج علم المستقبل ودراساته المستقبلية مستعينا به في تلمس أو رؤية مشاهد سيناريو التنمية السياسي.

نتائج الدراسة: نخلص من الأفكار والآراء السابقة أن التنمية السياسية

- تكوين ثقافة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته ويشكل قاعدة انطلاقا وبدء وفعل وا ٍجراءات التنمية السياسية.
- تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي
- البحث عن نموذج تتمثل فيه التنمية السياسية بكل أبعادها وغاياتها وحيال هذا الأمر تفتقر النظريات الماركسية بأن المجتمع الشيوعي هو النموذج الذي يتمثل فيه مستقبل البشرية.
- هناك وجهات نظر محسوبة على التنمية ترى بأن التعبئة السياسية تشكل مستوى و آلية من آليات التنمية، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة و آليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بتطوير الأداء السياسي وا ٍجراءات على الأرض أو داخل البناء الاجتماعي.

تقييم ونقد الدراسات العربية للتنمية

- للدراسات العربية نفس للاهتمامات ونفس التوجهات التي تحاول الوصول إلى نفس النتائج وهي تحقيق التنمية سواء كانت هذه التنمية مستدامة أو محلية أو سياسية أو اجتماعية فهي تنبع من واقع تنمية وعدم الطرح العلمي الجاد لهذا الموضوع من قبل الحكومات العربية.
- من خلال عرض مجموعة من الدراسات العربية نلاحظ أنها جاءت في إطار مشاريع قومية تلاقي الدعم الوصاية من منظمات وهيئات عالمية بهدف محاربة الفقر مثل دراسة مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري لتنمية المجتمع المصري الريفي فكان برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة القاهرة هذا يدل على أن الاهتمام بقضايا التنمية في الوطن العربي يكون بدعم عالمي خارجي ولا تكون مبادرة حكومية وهذا ما يعكس تراجع وتخلف الدول العربية في قضايا التنمية.
- تتميز دراسة نافز أيوب محمد من جامعة القدس فلسطين والتي تفطنت لعامل أو لثروة هامة جدا في الوطن العربي والتي تفتقدها الدول الأجنبية والتي جاء مكانها إحداث تغيير جذري في قضايا التنمية وهي رأس المال البشري، فهذه تعتبر خطوة رائدة في مجال البحث العلمي في التنمية ولكن نتائج الدراسة كانت توصيف للواقع المعاش في الوطن العربي أن مختلف هذه الطاقات الفتية مؤهلة وحاملة للشهادات دون الإشارة إلى طرق استغلالها.
- أشارت دراسة عز الدين دياب إلى موضوع التنمية السياسية كأحد مرتكزات التنمية بصفة عامة والتي تكون سببا في المشاركة الاجتماعية، لكن يصعب الحديث عن التنمية السياسية في ظل تدهور التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان وتدني المستوى المعيشي للفرد العربي ووجود نزاعات وصراعات سياسة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في الوطن العربي.

المطلب الثالث:تقييم ونقد دراسات أجنبية عن التنمية :

1_HUMAN DEVLOPMENT REPORT 2015

Work for humane développement briefing not for contrites on the 2015 .

تقرير التنمية البشرية 2015 (حسب هيئة الأمم المتحدة)

العمل بالنسبة للتنمية البشرية

مذكرة إعلامية للبلدان في التنمية البشرية لعام 2015

تقرير التنمية البشرية لعام 2015 (HDR) العمل بالنسبة للتنمية البشرية يفحص العلاقة الغريزية بين العمل و التنمية البشرية.العمل،الذي هو مفهوم أوسع من الوظيفة أو التوظيف،يمكن أن يكون وسيلة تساهم في المصالح العمومية،الحد من عدم المساواة،تأمين سبل العيش و تمكين الأفراد،العمل يسمح للناس أن يكونوا جزءا من المجتمع ويوفر لهم حس الشرف و القيمة، إضافة إلى ذلك،العمل الذي يتضمن رعاية الغير أو العمل التطوعي يبني تماسكا اجتماعيا و يقوي الروابط بين العائلات و المجتمعات.

كل هذه الأمور تشكل جوانب أساسية في التنمية البشرية.لكن العلاقة الإيجابية بين العمل و التنمية البشرية ليست أوتوماتيكية. العلاقة يمكن أن تكون معطلة في الحالات الاستغلالية و الأوضاع الخطيرة،أين تكون حقوق العمل غير مضمونة أو محمية،أين تكون إجراءات الحماية الاجتماعية غير مضبوطة،وعندما تكون عدم المساواة في الفرص والتفرقة المتعلقة بالعمل تزيد و وتسبب استمرارية اللا مساواة في الاقتصاد الاجتماعي.

العمل بمقدوره تحسين التنمية البشرية عند اتخاذ سياسات لتوسيع فرص العمل المرضية، المنتجة و المثمرة؛تحسين مهارات وقدرات العمال؛وتأمين حقوقهم، بجانب توفر الأمان و الرفاهية.قياس جوانب العمل سواء كان ذلك من ناحية إيجابية أو سلبية يساعد على قولبة سياسية الأجندات و تتبع التقدم الحاصل ضمن التنمية البشرية مما يحسن من مستوى العمل،لكن الكثير من البلدان تفتقد البيانات الدولية، على مستوى البلدان في خصوص المؤشرات الرئيسية بما فيهم تشغيل الأطفال،العمل الإجباري، أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر،استعمال الوقت،تعليمات العمل،و الحماية الاجتماعية. هذا يحد من قدرة البلدان على مراقبة التقدم في هذه الجبهات.

المذكرة إعلامية مرتبة إلى سبع أجزاء،الجزء الأول يقدم المعلومات التي تخص التغطية و منهاجيه البلد للملحق الإحصائي عام 2015 (HDR). الأجزاء الخمس التي تتلو توفر معلومات حول المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية إضافة إلى مؤشر التنمية

مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وقدم تقرير التنمية البشرية لعام 2010 دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يحدد العديد من أشكال الحرمان في نفس السنة والتعليم، والصحة، ومستويات المعيشة. ويستند كل من التعليم والصحة الأبعاد على اثنين في حين يعتمد مستوى المعيشة على ستة مؤشرات. جميع المؤشرات المطلوبة بناء دليل الفقر متعدد الأبعاد إجراء مسح الأسر المعيشية. والمؤشرات مرجحة من أجل خلق درجة الحرمان، وحساب درجات الحرمان لكل أسرة في المسح. وتستخدم درجة الحرمان البالغة 33.3% في المائة (ثلث المؤشرات المرجحة) للتمييز بين الفقراء وغيرهم.وإذا كانت درجة الحرمان من الأسر المعيشية 33.3% في المائة أو أكثر، فإن الأسرة المعيشية (الجميع في ذلك) تصنف على أنها فقيرة متعددة الأبعاد. الأسر التي لديها درجة الحرمان أي ما يعادل 20 %، ولكن أقل من 33.3% يقتربون من الفقر المتعدد الأبعاد. وأخيرا، الأسر مع فإن الحرمان يسجل أكثر من أو يساوي 50 % يعيشون في فقر شديد الأبعاد.

التعريف من الحرمان في كل بعد، فضلا عن منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الملاحظة التقنية 5. الواجبة ونظرا لعدم وجود بيانات ذات صلة، لم يتم حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد لهذا البلد.

مؤشرات العمل ويجمع الجدول رأي الجزائر من تقرير التنمية البشرية لعام 2015 الإحصائي المرفق. البيانات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تستفيد من اهتمام السياسات. ويلاحظ أنه ليس لجميع المؤشرات تغطية قطرية كافية تقدير إجمالي.

2-Nicol Rège Colet Revalorisation de la formation doctoral :impact des programmes doctoraux sur le développement professionnel.([1])

هذه الدراسة تهدف إلى إعادة تقييم تكوين الدكتوراه وأثر برامج الدكتوراه على التنمية المهنية ،هذه الدراسة تؤكد على العلاقة بين التدريب في المجال العلمي وأثره على التنمية المهنية

[1] Nicol Reg Colet ,www.unig .ch /formation actes –Aipu 08-Montpellier/01/08/2015.

،لكن هل الدكاترة على علم بهذه الدراسة ؟ وكيف يفكرون في التكوين المرافق للدكاترة ودوره كقيمة علمية؟ وقد نظمت هذه الأبحاث على وجه التحديد لضبط وجهة نظر طلبة الدكتوراه حول نوعية التدريب العلمي الذي يجب أن يتلقاه طالب الدكتوراه وانعكاساته على التنمية عند الانتقال إلى الجانب المهني حيث وضعت برامج خاصة لتدريس طلبة الدكتوراه فهنا وجهة النظر تختلف وفقا لأبعاد يقدرها كل برنامج ومجالاته فالبعض يميل إلى التدريب العلمي قبل الخروج للعمل والبعض الآخر يفضلون تكوين علمي دون التدريب على الوظيفة،فطلبة الدكتوراه المبتدئين الذين لازالوا في طور البحث عن مشاريع الدكتوراه يولون اهتماما بالتكوين في المجال العلمي في المقابل طلاب الدكتوراه المتقدمين أكثر اهتماما بالتدريب المهني وبالأبعاد المتعلقة بالتنمية المهنية..

منهجية البحث :أجري الاستطلاع باستخدام استبيان يشمل ثلاثة أجزاء ،فالجزء الأول يقدم بعض المعلومات عن المشاركين وتخصص الدكتوراه وذلك في 14 بند ،والجزء الثالث يتيح للدكاترة التحدث عن مدى تحقيق أهداف مذكرة الدكتوراه،ويختتم الاستبيان ببعض الأسئلة المفتوحة عن نقاط القوة ومجالات التحسين للنهوض بالتنمية وتوصيات ،وتم توزيع الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني وقد تم اختبار 321 مبحوث لتحليل إجاباتهم ،لحساب 15 برنامج دكتوراه للنهوض بالتنمية المهنية في المجال المهني.

نتائج الدراسةمازال الطريق طويلا لتحقيق برامج الدكتوراه والوظيفة التي يؤديها التدريب المهني ،وهناك مجموعة من التوصيات التي تم اقتراحها في البحث:

-مضاعفة التدريب المهني قبل استكمال الدكتوراه لصقل المهارات المختلفة .

مناقشة وا إثبات الصلة بين التدريب المهني والتنمية،فالتكوين العلمي وحده لا يكفي

-كيفية مشاركة الأنشطة في الاستحواذ على الكفاءة المهنية وذلك بتوعية طلبة الدكتوراه بتطوير المهارات المهنية ،،فبناء الهوية المهنية يعبر عن تعميم المعرفة الفردية إلى معرفة اجتماعية والإحساس بالانتماء الاجتماعي.

-الربط بين الأنشطة الاجتماعية وانجاز رسالة لدكتوراه من خلال التركيز على مفهوم التنمية المهنية ،والتنسيق بين التكوين العلمي والتدريب المهني وبناء مشاريع أكثر تماسكا لتحقيق التنمية.

تقييم ونقد الدراسات الأجنبية:

إن الدراسات الأجنبية في مجال التنمية كانت أكثر تطورا وتخصيصا ،ذلك أنها تناولت جوانب وزوايا حديثة ومتقدمة في البحث،فمثلا ربطت التنمية المهنية لطلبة الدكتوراه بالمفهوم الأوسع للتنمية ،أو كخطوة متقدمة من خطوات تحقيق التنمية ،فكلما تحسن مستوى التعليم والتدريب المهني انعكس على التنمية المهنية ومنه إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها ،فلا يمكن فصل الجامعة عن المسيرة التنموية ،على خلاف الدراسات العربية والجزائرية ركزت على التنمية المحلية وسياسات التنمية في الدول المتخلفة ،كما نجد أن الدراسة المقدمة لهيئة الأمم المتحدة جاءت كتقرير لقياس نسبة التنمية في الدول الفقيرة كانت في شكل إحصاءات ،فنجد أن الدراسات الأجنبية أو التي أنجزت بلغات غير اللغة العربية ،ركزت على دراسة التنمية في دول أخرى متخلفة أو فقيرة ،ذلك أن الدول الأجنبية حققت طفرة كبيرة في عالم التنمية وليست بحاجة لمثل هذه الدراسات.

خلاصة:

نستخلص من كل الدراسات السابقة أن كل ما تقدمه الدراسات الغربية ذات زوايا جديدة ورؤى متعددة في مجال تناول الأخبار في التلفزيون ،شأنها في ذلك شأن الدراسات العربية وتبقى الدراسات الجزائرية في موضوع الحكم الراشد والتنمية قليلة ،ولهذا تم الإطلاع وفحص الدراسات السابقة وكل ما يتعلق بهذه الدراسة بهدف بناء معرفي ومنهجي واضح لكي لا تكرر نفس الأخطاء السابقةولكي يتم الاختيار الجيد لنوع الدراسة ومنهجها وأدو ات جمع البيانات،ومن خلال هذه الدراسة سيتم إثراء هذا الحقل الذي سيظل مهما بالنسبة للتطورات التي تعرفها الوسيلة،وكذلك أساليب التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري.

الفصل الثالث

المداخل والمقاربات النظرية للدراسة:

الفصل الثالث: المداخل والمقاربات النظرية للدراسة:

تمهيد

المبحث الأول:نظريات خاصة بوسائل الإعلام والتلفزيون

المطلب الأول: نظريات تأثير الإعلام

المطلب الثاني:مدخل تأثيرات الإعلام

المطلب الثالث:التمثيلات الاجتماعية وصناعة الأخبار

المبحث الثاني: الأسس النظرية للحكم الراشد

المطلب الأول:الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المطلب الثاني: مقاربة الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية

المبحث الثالث: النظرية التنموية في الإعلام

المطلب الأول:تعريف الإعلام التنموي

المطلب الثاني: خصائص الإعلام التنموي

المطلب الثالث: الأسس العلمية لاختيار وسائل الإعلام التنموي

خلاصة

الفصل الثالث: المداخل والمقاربات النظرية للدراسة:

المبحث الأول:نظريات خاصة بوسائل الإعلام والتلفزيون

تمهيد:

هناك علاقة ترابطية بين طبيعة النظام السياسي وبين طبيعة النظام الإعلامي، فالنظام السياسي يهيئ المناخ ويتيح الفرص لنشوء نظام إعلامي مناسب. ولهذا فان النظام السياسي والاجتماعي هو الذي يعرف الإعلام ويحدد شكله ومضمونه. وعندما تختلف الأنظمة السياسية تختلف معها – عادة – الأنظمة الإعلامية. وحرية الصحافة أو الإعلام في أي مجتمع هي امتداد للفلسفة والرؤية الاجتماعية التي تولدت في ذلك المجتمع.

وفي هذا المجال يوجد مدخل نظري لم يرقى بعد إلى مستوى القاعدة التي تم الاتفاق عليها بين الباحثين فضلا عن أن تصل إلى مستوى القانون الذي يختلف ولكن هذه نظريات إعلامية تختلف باختلاف الزمان الذي يدرس فيه الباحث، أو الجمهور المبحوث أو مكان البحث ولذلك يمكن التطرق إلى مدخل تأثيرات الإعلام.

المطلب الأول: نظريات تأثير للإعلام

يعكس مفهوم الأثر أو التأثير جدوى العملية الإعلامية في إطارهما الفكري والمعنوي، الذي يعتبر قاعدة لاستجابات سلوكية مستهدفة في اتجاه ما وهو ما يتفق مع تعريف عملية الاتصال وأهدافها بصفة عامة ولذلك يصبح التساؤل المطروح دائما في تخطيط العمليات الإعلامية ما هو جدوى العملية بصفة عامة بالنسبة للفرد المجتمع؟ ما هو العائد المتوقع منها؟

وسواء كان العائد ماديا أو معنويا فانه يعكس بالتالي حدوث الأثر أو التأثير الناتج عن هذه العملية والتأثيرات من وجهة نظر المتلقي هي نفسها الوظائف والأهداف من وجهة نظر المؤسسات والقائم بالاتصال، فإذا كانت الأخيرة تهدف إلى الإعلام والأخبار فان السؤال بالنسبة للمتلقي هل علم أو لم يعلم؟وا ٍذا كان الهدف بعد ذلك هو تحقيق استجابة ما نتيجة الإعلام والأخبار، فان السؤال بالنسبة للمتلقي: هل تحققت الاستجابة، وهل قام بأداء سلوكي يتفق مع الهدف؟[1]

[1] - محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية** ، ص59

وبناءا على ذلك فان التعرض في حد ذاته بأشكاله المختلفة إلى وسائل الإعلام لا يعتبر هدفا للمؤسسات أو القائم بالاتصال، لكنه يعتبر مؤشرا أو مقدمة احتمالية لحدوث الاستجابات للرسائل الإعلامية أو تأثيراتها، وباعتباره مرحلة أولية للإدراك والاستجابة تتمثل في الانتباه أو الاهتمام يمكن أن يحدث الإدراك بعدها أو لا يحدث وبناء عليه تصبح الاستجابة أيضا احتمالية.

وساهمت في بناء التعميمات المذكورة العديد من النظريات الخاصة بالمعرفة الإدراكية ونظريات تباين الحوافز ونظرية معالجة المعلومات. وهذه النظريات والتعميمات المرتبطة بها هي التي انتهت إلى تأثير وسائل الإعلام هو تأثير محدود، و يقم بشكل تلقائي مباشر. كما كان يسود الاعتقاد في المراحل المبكرة للدراسات الإعلامية. أنه منذ بداية الستينات بدأت تقترن بازدياد التعرض إلى وسائل الإعلام وبصفة خاصة التلفزيون بعد انتشاره وتطوره، بدأ يقترن بهذا زيادة الظواهر الاجتماعية التي تم الربط بين انتشارها وانتشار التلفزيون وزيادة التعرض مثل زيادة معدلات الجريمة والعنف في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تولى هذه الظاهرة والعلاقات الخاصة بها اهتماما خاصا بها بالبحث والدراسة العلمية المنظمة، والتي أشارت بعض نتائجها إلى وجود العلاقة الارتباطية فعلا، وهو ما يظهر في أعمال "جيريز" وزملائه في نهاية الستينات والتي ضمت حوالي 20 دراسة موزعة في خمسة مجلدات تحت عنوان التلفزيون والسلوك الاجتماعي وأشارت نتائج هذه الدراسات إلى تأكيد الأفكار النظرية السابقة الخاصة بقدرة وسائل الإعلام على تقديم صور رمزية للأفراد تختلف عن الواقع الحقيقي، أو قدرتها على بناء واقع اجتماعي تعكسه الصور الرمزية التي تقدمها ويتأثر بها الأفراد[1]

أشارت نتائج الكثير من الدراسات الإعلامية إلى أن الإعلام وخاصة التلفزيون يقوم بدور فعال في تعريف المواطنين في مختلف المجتمعات بالقضايا السياسية والاجتماعية ولاقتصادية و أنه يقوم بدور كبير في تكوين الرأي العام والتأثير في اتجاهه و سلوكياته ومعتقداته، فالدور الذي يقوم به الإعلام في تعريف الأفراد والجماعات بالقضايا السياسية

[1]- محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، مرجع سبق ذكره، ص60

والاجتماعية والاقتصادية والمحلية المختلفة وتنعكس العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام في ثلاث مستويات:[1]

المستوى الأول: تساعد وسائل الإعلام في عملية تنفيذ ومتابعة برامج وسياسات التنمية وهي تسعى للحصول على تأييد الرأي العام ورضاه بالمعنى الايجابي.

المستوى الثاني: فتساعد وسائل الإعلام على تحقيق الأهداف السياسية والتنظيمية التي تحددها السلطة.

المستوى الثالث: تقوم وسائل الإعلام بترسيخ قواعد النظام وبلورة فلسفة المجتمع وتدعيمها، التأثير من خلال الإدراك للموضوع هو الأساس لتكوين الرأي العام ثم إبداءه، ويعتبر الإدراك عملية عقلية يتحقق بواسطتها فهو يختلف من إنسان إلى آخر مما يؤدي إلى وجهات نظر مختلفة بصدد المشكلة الواحدة والموضوع الواحد. ويبدأ الرأي العام مرحلة التكوين من تصور الفرد للمشكلة موضوع اهتمامه أي انه يبدأ منذ مرحلة الإدراك السياسي الذي هو عبارة عن مظهر من مظاهر التعبير عن كيفية فهم المواطن لبعض القضايا العامة في مجتمعه أي تكوين الوعي السياسي والاجتماعي كما يبرز أهمية الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها اليوم كقوة أو سلطة لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم، لاشك في أن العديد من الدراسات التي سعت إلى محاولة التعرف على ما يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام من دور سياسي في المجتمع أو ما يمكن أن نسميه دوره في إحداث التنمية السياسية في المجتمع وقد تنوعت واختلفت نتائج واستنتاجات تلك الدراسات فبعضها بالغ في الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه الوسائل، والبعض الأخر أهون كثيرا من هذا الأثر والبعض الثالث كانت رؤيته متوازنة حيث ربط هذا الدور المنتظر لوسائل الإعلام بمتغيرات أخرى في المجتمع، لها تأثير في حجم الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في الواقع السياسي في المجتمعوا ٍذا كانت المشاركة السياسية هي عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع فان ذلك يعني أن وسائل الإعلام تستطيع أن تسهم بدورها في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسيوا ٍقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمع ممن يطلق عليهم الأغلبية الصامتة التي لا تؤثر في

[1]- سامية محمد جابر: **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1984، ص146

الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأبحاث وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد الحراك السياسي التي تتطلبها عمليات التغير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية وليست شكلية[1]

المطلب الثاني:مدخل لنظريات الإعلام

ولقد انقسمت بحوث تأثيرات وسائل الإعلام إلى قسمين:[2]

- توجه بحثي معني أساسا بالتأثيرات الناتجة عن تعرض الجمهور لوسائل الإعلام الجماهيرية من خلال محاولة اكتشاف ما تفعله هذه الوسائل بالجمهور
- توجه بحثي معني أساسا بوظائف وسائل الإعلام الجماهيرية من خلال البحث عما تفعله هذه الوسائل من أجل الجمهور أو الكيفية التي تستخدم بها الجمهور وسائل الإعلام

ونتج الاتجاه الأول عن القول بالقدرة الهائلة لوسائل الإعلام في التأثير على الجمهور، وتشكيل الرأي العام والقدرة على الإقناع وهذا القول بالغ إلى حد كبير في قدرة وسائل الإعلام في التأثير على الجمهور، وتحويل أرائهم إلى رأي القائم بالاتصال، وتمثل ذلك في النظريات التي ظهرت أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مثل نظرية الرصاصة.

وعندما لاحظ الباحثون صعوبة التوصل إلى نتائج محددة حول تأثير وسائل الإعلام قادتهم هذه الملحوظات إلى ظهور الاتجاه الثاني الذي يعنى بالعلاقة الوظيفية بين وسائل الإعلام وجمهورها ومحور هذا الاتجاه هو الإجابة على أسئلة هي : كيف ولماذا يستخدم الناس وسائل الإعلام؟

أو بعبارة أخرى ما دوافع تعرض الجمهور لوسائل الإعلام؟ وما الإشباعات التي تقدمها وسائل الإعلام لجمهورها؟ لذا اتجه الباحثون لدراسة ما يفعله الناس بوسائل الإعلام بدلا من الاهتمام بما تفعله وسائل الإعلام بالجمهور، ولا يمكن من خلال هذين الاتجاهين وحدهما فهم تأثير وسائل الإعلام ولا سيما التلفزيون.

ومن بين النظريات التي أكدت على تأثير وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون نظرية الغرس الثقافي التي قدمت أيضا تطبيقا للأفكار الخاصة بدور وسائل الإعلام في تشكيل الحقائق الاجتماعية وربط " جيرينر" فيها من خلال مشروعه بالمؤشرات أو المعالم الثقافية، ربط بين

[1]- قندوز عبد القادر: **دور الإعلام في التنشئة السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد 3، جوان 2010، ص97

[2]- هيثم الهيني: **الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات**، دار أسامة الأردن، ص126

كثافة التعرض إلى الرسائل التلفزيونية ومعتقدات الجمهور وأنماط سلوكه الناتجة عن اكتساب الصور الذهنية التي رسمها التلفزيون[1]

ويرى " جون ميريل" أن لوسائل الإعلام تأثير واضحا في مجال تكوين قاعدة من المعلومات ووضع الأجندة لقطاعات من الجمهور كما أن تأثيرها واضح أيضا في مجال السلوكيات.

وتحدد " جون ماكنتلي" أن هناك أربعة اتجاهات لنفس الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في مجال التنمية السياسية كما يلي:[2]

1- الاتجاه المتشائم الذي يرى أن وسائل الإعلام ليس لها تأثير عن عملية التنمية السياسية .

2- الاتجاه المتحمس الذي يرى أن لوسائل الإعلام دورها الفعال والمؤثر في إحداث التنمية السياسية في المجتمع.

3- الاتجاه الحذر حيث يربط بين دور وسائل الإعلام وقدرتها على إحداث التنمية السياسية في المجتمع وبين تأثير قادة الرأي في المجتمع.

4- الاتجاه الواقع الذي يرى أن تأثير وسائل الإعلام في مجال التنمية السياسية يتوقف على ظروف المجتمع بشكل عام وعلى ظروف تلك الوسائل بشكل خاص ذلك وبالإضافة إلى التأثيرات الأخرى لوسائل الإعلام والتي ظهرت في الفروض الخاصة بتدعيم الصمت عند الأقلية المعارضة عند زيادة النضر والإذاعة لكثافة التأييد في الآراء والمو اقف على الجانب الآخر. والتي ظهرت في أعمال " إليزابيث نيومان" منذ بداية الثمانينات ومثل هذه النظريات والفروض وغيرها التي أشارت إلى قدرات وسائل الإعلام فعلا في خلق صور رمزية للواقع الذي يعيشه الأفراد، واكتساب الأفراد أنماط سلوكية بتأثير المحاكاة، أو دورها في التأثيرات على الأفراد بترتيب الأجندة لاهتماماتهم بالإضافة إلى قدرتها على توفير المعرفة والمعلومات والصور التي تعمل من خلال تشكيل الحقائق الاجتماعية، أو يترتب عليها زيادة المعرفة والمعلومات لدى الفئات الأكثر تعليما والأرقى اجتماعيا، وغيرها من الفروض والتعميمات التي بدأت تشير أيضا إلى قوة تأثير وسائل الإعلام في المجتمع

[1]- محمد عبد الحميد:**البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، مرجع سبق ذكره،ص61

[2] -قندوز عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص98

وعلى الجانب الآخر نجد أن أصحاب النظريات النقدية في الدراسات الإعلامية لم ينكروا هذا الدور بل يؤكدوه في دراستهم ورؤيتهم لهذه التأثيرات. فنجد أن هناك اتفاقا بينهم على أن هناك تأثيرات لوسائل الإعلام يتم استغلالها لتدعيم أفكارهم واتجاهات جماعة المصلحة أو الفئات المهيمنة في المجتمع و أن محتوى الإعلام يميل إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية لتأكيد هيمنة القوى المسيطرة من خلال نظام للرموز يغرس الأفكار والاتجاهات الموالية لهذه القوى وتأكيد مصالحها[1]

المطلب الثالث:التمثيلات الاجتماعية وصناعة الأخبار

إذا كانت هذه الإفاضة قد وفرت لنا تصورا عن الإطار المعرفي الاجتماعي الذي تتم فيه آليات الفهم والمعرفة الإنسانية عموما ،فإن إنتاج الأخبار وفهمها خاضع بالضرورة لمثل هذا الإطار ويمثل استخداما خاصا ضمنه أي أننا هنا ننتقل من العام إلى الخاص .لننظر إلى الصحفيين والقراء بوصفهم أعضاء في مجتمع ما أو طبقة أو جماعة معينة ،يتقاسمون تمثيلاتها على ضوء هذه التمثيلات الاجتماعية والمعرفية يتم فهم الأحداث الإخبارية.

إن التصور السائد عن الصحفيين يتمثل بأنهم في الغالب محترفون من الطبقة الوسطى .ينعكس موقعهم الاجتماعي هذا على تمثيلاتهم المعرفية ،ليس في صيغة أهداف وغايات وقيم ومعايير عامة حسب بل ومصالح مشتركة أيضا بوصفهم أعضاء في جماعات تحدد نظرتهم إلى الجماعات الاجتماعية. الأخرى.[2]ويرى الباحث فان دايك هنا يزاوج بين المعطيات التي أفرزها تطور الأثنوميثولوجية في حقل العلوم الاجتماعية ،وانعكاساته الواضحة في نموذج الدراسات النامي في إطار الدراسات الإعلامية والاتصالية ،أي ما يسمى أثنوغرافيا الاتصال.بوصف وتحليل وتأثير روتينات السلوكيات الاتصالية التي يشترك بها مجموعة من الناس.

وحيث تم تحويل من دراسة الدلالة إلى الفعل الاجتماعي ،وهذا يمكن أن يقود البحث بعيدا في تحليل أمثلة معينة عن الشكل الاتصالي إلى فعاليات الإنتاج والفهم والاستجابة ،وبين تأثره الواضح بنمط الدراسات الثقافية البريطانية.

ستيوارث هول وآخرون يرون أن المهمة الأساسية للنقد الثقافي في وسائل الاتصال تكمن في الكشف عن مثل هذه التمثلات الأيديولوجية التي تتحكم بالإنتاج الثقافي في العموم ،وبإنتاج

[1] -محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 62

[2] -صفاء جبارة :**الخطاب الإعلامي بين النظرية والتحليل**،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان2012،ص506

وسائل الاتصال على وجه الخصوص ،حيث نرى ميلا واضحا لوسائل الاتصال ولكنه ميل منظم ،وليس سمة مرضية لإعادة إنتاج حقل المجتمع الأيديولوجي بمثل هذه الطرق بوصفها إعادة إنتاج لبنية هيمنته.

فالصحافيين في نظر فان دايك يخضعون لتأثير خططهم الاجتماعية ويطبقونها في بناء نماذجهم عن الأحداث الإخبارية ،الأمر الذي يفرض نفسه على جميع مراحل صناعة الخبر وجمع الأخبار مرورا بتفاعلهم الاتصالي أثناء اللقاءات والمؤتمرات الصحفية واختيارهم لمصادرهم وانتقاء معلوماتهم وصولا إلى صيغ الأخبار والقيم الخبرية.

إذا عملية إنتاج الأخبار ليست مجرد عملية صحفية سلبية يقوم بها الصحافيون بنقل الأخبار إلى جمهورهم بحيادية أوهي نشاط ذهني مباشر للصحافيين بل إنها منظمة اجتماعيا و أيديولوجيا بمجموعة من الاستراتيجيات البنائية.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للحكم الراشد

المطلب الأول: الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

*الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي:

إن الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات، والتي اعتمدها كل من " البنك الدولي" و " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها، وهذا ما سيتم التطرق إليه:

الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي: انطلاقا من تعريف الحكم بوصفه مجموعة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فان الأسس النظرية للحكم الراشد تتحدد باعتبارها تشمل:

1-العملية التي يتم بو اسطتها اختيار الحكومات ومراقبها واستبدالها، ويتكون هذا الأساس من: الرأي والمساءلة وعدم الاستقرار والعنف.

أ-الرأي والمساءلة: تشمل عدة مؤشرات تقيس عدة جوانب كالحريات السياسية، استقلال الإعلام.

ب-الاستقرار والعنف السياسي: يجمع بين مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تفويض للاستقراروا إسقاط الحكومات بوسائل عنيفة[1]

2-قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، ويتكون هذا الأساس من فعالية الحكومة ونوع التشريعات:

أ-فعالية الحكومة: وتشمل مؤشرات الخدمة العامة، ونوعية البيروقراطية، واستقلال الإدارة عن الضغوط السياسية ، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات.

ب-نوعية التشريعات: تشمل مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئة سياسات متعددة.

3-احترام المواطنين والدولة، للآليات التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي: ويتكون هذا الأساس من: حكم القانون ومستوى الفساد.

أ-حكم القانون: يتمثل في مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد القانونية المطبقة.

ب-مستوى الفساد: الفساد الذي يعرفه " البنك الدولي" بأنه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض المصلحة الخاصة. ويشمل هذا المقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال، وتحديد الفساد الكبير في المشهد السياسي أو توجه النخبة إلى نهب موارد الدولة.

***** الأسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

إن الأسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمحور أساسا حول التنمية البشرية، والتي من خلال مؤشراتها يتم تصنيف نوع الحكم وقياسه ويركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية هي:[2]

1-أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية.

2-أن يكون الإنسان حسن الاطلاع.

3-أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

وبالتالي فانه يجمع بين هذه المقاييس، والتي تتمثل في:

[1] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، المطبعة الوطنية، 2005، ص 106

[2] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004**، الحرية الثقافية في عالمنا، مطبعة كركي، بيروت، 2004، ص 12

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- الالتحاق بالمدارس.
- الإلمام بالقراءة والكتابة.
- مستوى الدخل للأفراد.

المطلب الثاني :مقاربة الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية

يتم من خلال هذا العنصر تقديم مقاربة نظرية حول الرؤية العامة للعلاقة المفترضة بين الديمقراطية والحكم الراشد أو بعبارة أخرى الحكم الراشد الديمقراطي كعنصر حول مستقبل التنمية والديمقراطية وفق توجهات كونية راهنة مدعومة من القوى الليبرالية التنظيرية من جهة، والفعلية المتمثلة في القوى الدولية في هذا السياق يمكن الحديث عن علاقة الحكم الراشد بالتنمية وبالديمقراطية من زاوية تقديم تصور الديمقراطية يستجيب لمنطلقات المشاركة والشفافية والمساءلة كمكونات للحكم الراشد والتي تشكل مجتمعة ما يعرف بالتركيز على محورية الإنسان و السعي لتحسين نوعية الحياة في سياق نموذجية منطلقات إلى الديمقراطية والحكم الراشد.

1-علاقة الحكم الراشد والديمقراطية بالتنمية:

تشير العديد من الدراسات إلى ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطوير مفاهيم جديدة للتنمية من حيث الانتقال من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على ما أصبح يعرف بالتنمية البشرية، ويعود السبب في ذلك إلى النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يتوافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان[1]

فالتنمية من وجهة النظر هذه عملية مترابطة على كل مستويات النشاط السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، حيث تستند هذه العملية على منهجية تكاملية تقوم على العدالة في التوزيع والمشاركة، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى ويذهب الدارسين إلى القول أن ربط مفهوم الحكم الصالح بمفهوم التنمية البشرية الذي بدأ " البرنامج الإنمائي" بإصدارها منذ عام 1990، على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية، حيث تصبح من مسؤوليات الحكم الراشد التأكد من مدى تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة، ثم أن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية ديمقراطية

[1] -كريم حسن: **مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2006، ص 98

تسعى لإرساء نظام اجتماعي عادل، أي رفع القدرة البشرية عبر تعميق المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئة الهشة ولمهمشة في المجتمع وتوسيع خياراتهاوا إمكاناتها.

وعلى الرغم من تعدد الجزم على وجود علاقة حتمية أو شرطية ما بين الديمقراطية والتنمية، إلا انه قد أثبتت بعض التجارب حصول التنمية بدرجات متفاوتة في ظل أنظمة تسلطية و أن مفهوم التنمية المستدامة هنا تضمن أبعاد ثلاث وهي، وطنية : من حيث شمولها لمختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق ،عالمية: من حيث التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية ،زمنية: من خلال حماية مصالح الأجيال الحالية واللاحقة. وهي أيضا تتطلب مشاركة المواطنين في عملياتها من حيث إسنادها إلى منطلقات التمكين المواطنين ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع على حقوقهم[1]

فمن منظور الحكم الراشد الديمقراطي في ظل استدامة التنمية تطرح قضية تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم عبر تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها بالانتخابات العامة الدورية والنزيهة لمؤسسات الحكم وتفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وضمان حرية العمل النقابي واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني.

فالحكم الراشد الديمقراطي هو ذلك الحكم الذي يتميز بجملة من المحددات الموضوعية في إطار المعايير السالفة الذكر في حين الحكم السيئ هو ذلك الحكم الذي يغيب فيه الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة وتتغلب فيه المصلحة الخاصة على العامة من خلال الانتشار الفادح لمظاهر الفساد[2]

2-الديمقراطية ومكافحة الفساد في إطار الحكم الراشد:

يشدد دارسي التنمية من منظور الحكم الراشد على ضرورة عدم تجاهل أو إهمال المشكلات التنموية الرئيسية والذي تبرز قضايا الفقر والبطالة من خلال التسليم بأن النمو الاقتصادي وحده كفيل بإيجاد الحلول المناسبة لذلك وهذا ما عمدت إليه العديد من دول العالم الثالث على التسليم به، فلإهمال القضايا الاجتماعية أثار سلبية بعيدة المدى لكون أن عدم المبالاة بمظاهر سوء التغذية ومسائل قطاعي الصحة والتربية، وتشوه قاعدة النمو وغيرها من

[1] -كريم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 99
[1]-المرجع نفسه ص 100

الملامح التي تنفر الاستثمار وتعيق التطور التكنولوجي، لذلك فمن الضروري العمل على إرساء قاعدة إدارة فعالة لمثل هذه المعضلات تعزز بمشاركة واسعة لقطاعات كبيرة من المواطنين في عمليات التنمية وبخاصة أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. وكل هذا يتحقق في ظل تعاون وتضافر جهود ثلاث قطاعات مهمة وهي الدولة والسوق والمجتمع المدني، وتحقيق عدالة أكبر بين المجال الاجتماعي والاقتصادي في توزيع الثروة.

ولعل محاولة تتبع دور الديمقراطية في تجسيد الحكم الراشد من خلال هذه الزاوية في علاقة كل من الديمقراطية بالتنمية والحكم الراشد تقود إلى ضرورة إبراز مسألة المركزية في ترسيخ قيم الحكم الراشد وأسسه الموضوعية لإرساء قواعد سليمة للتنمية الإنسانية المستدامة ألا وهي مسلّة دور الديمقراطية في مكافحة الفساد، تلك الديمقراطية التي تتيح قدرا كبيرا من فعالية مؤسسات الدولة المتعاونة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي ينشئها الأفراد وينضمون إليها طواعية للدفاع عن مصالحهم، لأن غياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة التنموية أو بعبارة أخرى إخفاق سياسات التنمية المتبعة في العديد من دول العالم الثالث[1]

والديمقراطية كآلية حكم توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على تصنيف دائرة الفساد الذي تغلغل ليشمل أنظمة المال والحكم على حد سواء، حيث سيظل محاصرا في ظل الأنظمة الديمقراطية أكثر من أي نظام أخر تعرفه الدولة، كون الأنظمة الديمقراطية توفر قدرا كبيرا من الرقابة والمحاسبة والشفافية وحرية نشر البيانات وتعبئة الرأي العام ضد الظاهرة، كما أنها كمنظومة تشمل توافر دستور تعاقدي يتيح للشعب حق تفويض من ينوبه في انتقاء السياسات الناجعة والتعبير عن تطلعاته، وتعددية سياسة تضمن قدرا من التنافس الحزبي على صياغة البرامج في إطار انتخابات حرة ونزيهة ودورية، فيما تمارس الأقلية في البرلمان دورها الرقابي والمحاسبي لأداء الحكومة وتراقب مدى تقيدها بالدستور في ظل نظام قضائي نزيه يحقق العدالة، ويصون الحريات الأساسية

والتي تكفل حرية التعبير والنشر والصحافة وتشكيل الجمعيات ..الخ[2]

المقاربة التنموية الاقتصادية:

[1] - كريم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 99

تربط هذه المقاربة مفهوم الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية وتسييرها، وتتزعمها المؤسسات المالية الدولية على رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتعتبر هذه المقاربة الحكم الراشد مجرد تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية، والملاحظ أن تركيز هذه المؤسسات على الحكم الراشد خلال هذه الفترة بالذات يدخل ضمن بحثها عن سبل ووسائل للخروج من المأزق الفكري الذي غرقت فيه منذ سنوات نتيجة اعتمادها المبادئ الفكرية الليبرالية، ومحاولة فرضها على مجتمعات غير التي نشأ فيها هذا الفكر، حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على سياسة تحرير الاقتصاديات الوطنية والتجارة، وعدم تدخل الدولة في التسيير الاقتصادي والشؤون الاجتماعية، مما ابرز حقيقة أخرى، مفادها أن المشاكل الاقتصادية التي تعرفها الدول النامية ترجع إلى أسباب متباينة أهمها ذو طابع سياسي، وهو الشيء الذي أدى إلى نفي المسلمة الأساسية التي كانت تقوم على سياسات وبرامج التنمية لتلك المؤسسات والتي مفادها أولوية الاقتصاد على السياسة[1] فأصبح من المسلم به أنه لا يمكن لأي مشروع اقتصادي وأية سياسة تنموية أن تنجح في هذه الدول إذا لم توازيها شروط ضرورية تضمن المشروعية السياسية لتلك السياسات، وكذلك لابد من تفعيل المؤسسات التي يقع على عاتقها تطبيقها.

وبقي المفهوم يستعمل أساسا ولمدة طويلة في القضايا ذات العلاقة بالمسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بتسيير شؤون الدولة المدنية أو إدارة بعض المؤسسات المهنية التي تتميز بتعدد أطرافها، قبل أن يسيطر على الفكر السياسي والاقتصادي خاصة لدى أوساط المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي.

وبخصوص الفرق بين مفهوم الحكم الراشد والحكومة فيمكن القول أن الأول يعبر جزئيا عن الثاني

فقد بدأ يأخذ مفهوما أوسع من مفهوم الحكومة في نهاية الثمانينات، ونتيجة التغيرات الكبرى التي طرأت على النظام الدولي، خاصة ظاهرة العولمة. بحيث أصبح الحكم الراشد يستعمل للتعبير عن المؤسسات والموظفين الذين يقع على عاتقهم تنفيذ أعمال الحكومة وعن أنماط الحكم وتسيير الشؤون العامة داخل المؤسسات، أي كيفية حكم وتسيير الحكومات وطرق تحديد ووضع وتنفيذ السياسات، فالحكومة هي إطار تنظيمي لتسيير شؤون البلد، بينما

[1] Benjamin (Bomakarvé**) la gouvernance et l'état en Afrique**, thèse de doctorat Dir.etienne le ray. Université paris1, 2001, P46.

الحكم الراشد هو فلسفة تسيير لهاته الهيكلة التنظيمية الوظيفية لقد ،أصبح مفهوم الحكم الراشد في بداية التسعينات مصطلحا بارزا في خطاب المؤسسات الدولية المانحة، ومنذ ذلك الحين انتشر المفهوم في دوائر الدراسات التنموية ومجال السياسات العامة.

من الواضح أن الكتابات التي قدمت عن المفهوم تختلف اختلافا واضحا في تحديد معناه ومضمونه، وبالتالي الأسباب والعوامل التي أدت إلى إنشائه وفي محاولة لرصد التعريفات العديدة التي قدمت لمفهومي الحكم الراشد وأسلوب الحكم يمكن الاستناد إلى التمييز الذي وضعه "مارتن "دورنبوس Martin Boorndos من التعريفات الأكاديمية التي بلورها مجموعة المحللين والدارسين في مجالي الدراسات التنموية والسياسات العامة وغيرهما من المجالات التي انتقل إليها المفهومان، وبين التعريفات الموجهة للسياسة والتي وضعها خبراء ومتخصصون من المؤسسات الدولية. فالتعريفات الأكاديمية من وجهة نظره، هدفت إلى تطوير فهم أفضل للمفهوم وما يرتبط به من دراسة للعلاقات المؤسسية بين الدولة والمجتمع. أما التعريفات الموجهة للسياسة فيرى البعض أن غرضها الوحيد هو فتح المجال للمؤسسات الدولية للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية مما يعتبر بداية لتأسيس أنماط جديدة من الهيمنة عن طريق تشكيل لسياسات الدول تتو افق مع مبادئ تفرضها المؤسسات الدولية[1]

كذلك تجدر الإشارة إلى أنه كل من تعريفات المؤسسات الدولية والتعريفات الأكاديمية، أخذ مفهوم أسلوب الحكم أحيانا طابعا قيمي، بحيث تمت المساواة في المضمون بين أسلوب الحكم والحكم الراشد، مما يؤدي في بعض الحالات إلى صعوبة الفصل والتمييز بين المفهومين.

ويعتبر إدماج مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات المالية الدولية نقلة نوعية في سياسات ونظريات التنمية لتلك المؤسسات. ففي السابق كانت هذه المؤسسات تركز فقط على الجوانب التقنية للتنمية (الأسعار، الأجور، وقيمة المبادلات) لكن منذ إصدار البنك العالمي تقريره السنوي حول التنمية سنة 1992 أعطى المفهوم مكانة هامة في أوساط هذه المؤسسات .

المقاربة السياسية: يتزعم هذه المقاربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكندا، وذلك من خلال ربط مفهوم الحكم الراشد القائم أساسا على الديمقراطية الليبرالية،

[1] Martin doornfos. **Good governance : the rice and décline of a policy. Metaphor**. Contribution du séminaire organisé par le haut conseil de la coopération international le 29 aout 2000 Durfan. France.

وبالتالي فلابد من إقامة نظام ديمقراطي من أجل الاستفادة من المساعدات التنموية فحسب هذا الاتجاه لا يعتبر الحكم الراشد وسيلة لتحقيق الفعالية والتسيير النزيه للشؤون العامة فقط وا ٍنما هو وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم فيها حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

إذ نجد الرئيس الفرنسي " جاك شراك" يصرح في قمة فرنسا إفريقيا المنعقدة في وغادوغو 1996 أم المبادئ الأساسية للحكم الراشد هي قبل كل شيء التسيير الجيد والراشد للشؤون العامة الذي يحترم من خلالها حقوق المواطن ويأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية، ويضمن بصورة جيدة الوظائف الرئيسية للدولة، كما يفي لكل خطه ليساهم في تقدم الوطن بأسره[1]

وعلى غرار فرنسا، فان المفهوم الذي أعطي للحكم الراشد في كل من كندا والولايات الأمريكية والاتحاد الأوربي، يتجاوز اعتباره مجرد أداة وتقنية لتسيير التنمية كما تراه مؤسسة "بروتون وودر" Bretton- Woods.

حيث تدرج ضمن مكونات الحكم الراشد ضرورة أخذ الحكومات الديمقراطية (أو التي لابد من دمقرطتها) بعين الاعتبار مصالح جميع المواطنين والتوزيع العادل للموارد المتاحة لأن الديمقراطية التي تقوم على التسيير العقلاني للشؤون العامة وتتجاهل المصلحة العامة حسب هذه المؤسسة، لا يمكن أن تكون مقبولة لدى المواطنين وعلى السلطات العمومية اتخاذ بعض القرارات لحماية مصالح الأقليات السياسية المعارضة دون الرجوع إلى الاستفتاء أو إلى صناديق الاقتراع، وفي المقابل فان الحكم الراشد الذي لا يدخل في اعتباراته احترام المبادئ الديمقراطية (احترام الحريات العامة، الجماعية والفردية حرية التعبير والتجمع، انتخابات حرة نزيهة، الأخذ بعين الاعتبار الفئات الأكثر حرمانا....الخ) لا يكون له معنى بل قد يؤدي إلى التسلط، ورغم أن مفهومي الحكم الراشد والديمقراطية يستخدمان أحيانا بنفس المعنى إلا أن مفهوم الحكم الراشد يدل أن هناك فرقا بين المصطلحين بحيث يمكن دراسة الحكم الراشد بشكل مستقل عن الديمقراطية، خاصة في معناها الضيق المرتبط والتداول على السلطة فهما لا يعنيان بالضرورة أن نمط الحكم يتسم بالرشاد، بل هناك مؤشرات أخرى أكثر قوة وأكثر بيان للممارسة السياسية والاقتصادية في إطار الحكم الراشد.

[1] Arlette Heyman.Doat garenaette.**liberté public et droit de l'homme**, Paris, 8ed.2005.ed L.G.D.J, France, P108.

المبحث الثالث: النظرية التنموية في الإعلام

المطلب الأول :تعريف الإعلام التنموي

ينطلق " ويلبار شرام" من مفهوم التنمية ليبني النظرية ويأخذ المفهوم المتفق عليه " والتنمية الاقتصادية في أية هي زيادة سريعة في القوة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع و أكبر عامل في هذه الزيادة هو التصنيع والتصنيع يتم ويتمكن بالادخار والاستثمار، والادخار والاستثمار هو المحرك الأساسي في التنمية، والنمو الاقتصادي مرهون بثلاثة أشياء: الاستثمار، الإنتاجية وازدياد السكان. والنمو يحصل إذا كانت الإنتاجية تغطي حاجيات الزائد من السكان"[1]

والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحصل إلا بالتصنيع، والتصنيع معناه استعمال الوسائل العصرية من آلات مختلفة ومعمل وتقنيات وطرق ووسائل النقل الحديثة واستعمال هذه الوسائل العصرية يتطلب ذهنية عصرية تتلاءم مع التقنيات الجديدة التي هي مصنوعة بدقة ومسيرة بدقة ولا تترك المجال للأوهام والتردد والإيمان بالغيب وانتظار المعجزات وهذه الذهنية العصرية تفرض أن تقع تغيرات عميقة في المجتمع.

غير أن " ويلبار شرام" يرى أن التأثير على المجتمع عملية بطيئة بحيث أن التغيرات الاجتماعية لا تقع إلا بعد طول زمان وتحت ضغط مستمر، وهذا البطء ظاهرة موجودة في جميع القطاعات: التصنيع- الزراعة- النقل- التعليم.....ألخ ويقول شرام أن السلوكيات والمواقف والعادات لا تتغير بسهولة في الغالب وتصمد وراء جماعة ترفض التجدد وترى أنه بدعة وهي لا تفكر في تنمية ثروات أفرادها وتحسين مستواهم المعيشي وتكتفي بالقليل وهذه الذهنية لا تدفع للعمل ولا ترضى بمواجهة الصعاب وتحمل المسؤوليات للخروج من التخلف. وهذه الذهنية لا تساعد التنمية بل هي عرقلة في طريقها ولابد من إزالتها للدخول بالمجتمع في التغيرات الضرورية ومحاربة هذه الذهنية تكون بنشر المعلومات وتوزيعها على الجميع حتى يستطيع كل فرد أن يدرك بنفسه ضرورة هذا التغير.

ويرى شرام أن وسائل الإعلام تقوم بهذه المهمة، يقول شرام: " لابد من أن يتلقى الناس المعرفة التي يحتاجون إليها كي يستقر رأيهم فيما يتعلق بالمسائل الأساسية في المعتقدات والسلوك مثل التي ذكرناها، ولابد أن تكون هناك قوات للقيادة وفرصة لعرض الحور إن وجد على الملأ، ولا بد أن يكون هناك إعلام يقصد به تشجيع المواقف والأنماط الاجتماعية

[1] -زهير إحدادن، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 84

والعادات المنتجة. " فالإعلام إذا يساعد على إدخال التغيير في المجتمع لأنه الوسيلة الوحيدة الأكثر نجاعة لنشر المعلومات بين الناسوا إقناعهم بضرورة التغيير ويرى شرام أن هذا التكامل بين السلطة والإعلام من الوظائف الأساسية التي تقوم بها وسائل الاتصال العصرية لأن الإعلام يعجل بعملية التنمية.

يقول:" فمهمة وسائل الإعلام الجماهيري ووسائل التعليم الحديثة هي أن تعجل وتيسر التغير الاجتماعي البطيء الطويل الأمد اللازم للتنمية الاقتصادية و أن تعجل وتيسر على الأخص مهمة تعبئة الموارد البشرية"[1] ونرى شرام يلح خاصة على وظائف الإعلام في علاقتها بالتنمية الوطنية وعلى هذا فهو يخرج على الطريقة التقليدية في تصنيف وظائف الإعلام ويرى أن للإعلام وظائف ثلاثة أساسية هي كلها ترمي إلى التعجيل بالتنمية وهذه الوظائف هي"[2]

1- وظيفة الاكتشاف: بفضل وسائل الإعلام يكتشف سكان البلاد النامي أنماط وسلوكا اقتصاديا غير الذي ألفوه ويكتشفون لك طرقا تنموية جديدة تدفعهم في غالب الأحيان إلى تغيير سلوكهم أو على الأقل إلى الاحتكاك بالطرق الجديدة في التنمية.

2- وظيفة سياسية: والإعلام هنا يبلغ رغبة السلطة في التغيير وفي التنمية ويشرح هذه الرغبة حتى يقع الاقتناع بها. ويجب حينئذ على السلطة أن تبحث عن تحقيق هذا الاقتناع يقول شرام:" تكتشف الدولة النامية أنه لابد لها من أن تنشر على أوسع نطاق تخطيط سياستها الجوهرية فهي أولا تريد مساهمة المواطنين الايجابية فضلا عن أنها تطالبهم باتخاذ قرارات فردية على جانب عظيم من المشقة والأهمية".

3- الوظيفة التربوية: هذه الوظيفة مكملة للوظيفة الأولى، فالإعلام يعطي للجمهور نماذج من التنمية للاقتداء بها، وهو بهذا يعد العدة لتقبل التغيير، لأنه يخلف في الجمهور تعطشا لمزيد من المعرفة والتغلب على الجهل يقول شرام " تستخدم الدولة الإعلام لإثارة التعطش إلى مزيد من العلم: لتشجيع الناس على التماس النصح من المشرف الزراعي أو الأخصائي الفني، لتشجيعهم على إرسال أولادهم إلى المدارس أو على تعلم القراءة والكتابة.." [3] .

[1]- زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص 85
[2] -المرجع نفسه، ص 85
[3]- المرجع نفسه ص 86

وازدياد المعرفة والتغلب على الجهل هو في الحد ذاته تجربة من شانها أن تجعل الإنسان في أحسن الظروف للوصول إلى نتيجة مرضية في اقرب وقت. وبهذا فهي تربية يرقى الإنسان بواسطتها إلى مزيد من التقدم في المجتمع وهذه الوظائف الثلاثة يقوم بها الإعلام أحسن قيام وهي الأرضية الصالحة للتنمية الحقيقية، ولكن هذه الوظائف الثلاثة تؤثر في الإنسان بكيفية مختلفة، فيرى شرام أن الإعلام يؤثر بصفة مباشرة بدون واسطة في وظيفة الاكتشاف ويؤثر بصفة غير مباشرة في الوظيفة السياسية لأنها تقتضي اتخاذ قرار وهنا لابد أن يكون اتصال شخصي حتى يكون الاتفاق الجماعي، أما في الوظيفة التربوية فان الإعلام قد يؤثر بصفة مباشرة في الحالات البسيطة. ويحتاج إلىو اسطة أي معلم أو خبير في الحالات المعقدة ويقول شرام أن هناك حدود، لمدى فعالية وسائل الاتصال الجماهيرية في التنمية الوطنية " ولكن لا يقصد به تثبت المهمة بل الغرض منه التمييز بين ما يستطيع وسائل الاتصال أن تؤديه وما تستطيع أن تعين على أدائه

وزيادة على هذه الوظائف الثلاثة يرى شرام أن الإعلام يستطيع أن يقوم بمهام أخرى كثيرة مثل توسيع الآفاق وتركيز الانتباه وتربية الذوق وفتح الحوار إلى غير ذلك مما يساعد على تحقيق التنمية ومما يلاحظ أن شرام يعتمد كثيرا في نظريته على نظرية "لرنير" التي تربط التنمية بالتحضر وترى علاقة تفاعلية بين المجتمع الحضري، والقراءة والكتابة ووسائل الإعلام ووسائل الإعلام يقول لرنير " أو لا يحدث التحضر، فالمدن وحدها هي التي تقوم على تنمية المهارات والموارد وهي مسالة معقدة تميز الاقتصاد الصناعي العصري وفي داخل هذا الزخم الحضري يتكون كلا الشيئين المميزين المرحلتين التاليتين وهما تعلم القراءة والكتابة ونمو أجهزة الاتصال وهناك علاقة متبادلة بين هذين الشيئين فمن يقرؤون ويكتبون ينمون الأجهزة بدورها تنشر القراءة والكتابة"[1]

ولكن في الحقيقة كانت هذه النظرية صائبة عندما تكون الراديو والتلفزيون غير منتشرة، وبما أن هاتين الوسيلتين شفويتان فإنهما تفقدان علاقتهما بالقراءة والكتابة خلافا للصحافة المكتوبة ولعلى تأثيرها في المجتمع الريفي يحدث التغيير ويحرك التنمية رغم وجود الأمية وبعبارة أخرى فان وجود الإذاعة والتلفزيون هو الذي يدفع بسكان الريف إلى التقدم والقراءة والكتابة دون أن تحدث المرحلة الأولى التي هي التحضر، وتكون حينئذ العلاقة بين المراحل التي

[1] - زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص 87

يشير إليها لينير غير مطردة وتنقلب الفعالية إلى صالح وسائل الاتصال الجماهيرية وتكون هناك أكثر أهمية في عملية التنمية والمجال يبقى مفتوحا على كل حال لنقاش والتطور.

ظهر مفهوم الإعلام التنموي في العقد السابع من القرن العشرين ويعود الفضل الأول في نشأته إلى الباحث ويلبار شرام الذي ألف كتابا في وسائل الإعلام والتنمية 1974، انطلق شرام من أهمية الإعلام بصفة عامة من خلال الذاكرة التاريخية لتحولات الكبرى ووجد أن الإعلام أحدث أثرا كبيرا في المحيط الذي تعمل فيه وهو يرى " أنالثور ات في أوربا وأمريكا ما كانت لتتح دون وسائل الإعلام وكذلك بالنسبة للتعليم والتطور التكنولوجي والاتصالي، على أساس أن هذه التطورات أحدثت تطورا وتحولا عميقا في حياة الناس"[1] ومن ثم وجد أن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام لتنبيه دول العالم الثالث على واقعها المتخلف كان له أثر كبير في إيقاظ الشعوب المتخلفة من سباتها وفي جعلها تتطلع إلى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة، فالإعلام والمواصلات كانا العامل الأهم في إيقاظ هذه الشعوب. كما أن الإعلام أعطى الدول النامية قنوات قوية تستطيع أن تبلغ بها جماهيرها رغم الحواجز الكثيرة ويربط شرام بين واقع تركيز وسائل الإعلام والاتصال، وبالتالي الخدمات الإعلامية التي تقدمها في المدن الكبرى ويوجد نقص شديد في المدن الهامشية أو الأرياف والقرى، وحسب قوله فهذا الأمر موجود في المدن الكبرى والهامشية وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

يتضح أن الإعلام التنموي نشأ تعبيرا عن الاحتياجات والاهتمامات المجتمعية، ثم تطور كي يصبح مطلبا قوميا وحيويا من ناحية التخطيط القومي العام، وتجسدت أهميته في توصيل وتبسيط وحسن تنفيذ ومتابعة الأهداف القومية التنموية العليا، ويساعد على خلف تناغم اجتماعي بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة وتدرج في مستويات مختلفة، تنوعت بتنوع الحقول المعرفية التي يشتغل عليها الإعلام، والتوجهات الفكرية والإيديولوجية التي تهيمن على الممارسة الإعلامية، وتحددت تلك المستويات حسب الأبعاد التي يتخذها الإعلام، كالإيديولوجي والوصفي، والاجتماعي، والديني، والتربوي والاقتصادي وغيرها...إلخ

وطورت تلك المستويات من قدراتها ومنهجياتها ومقاصدها بشكل كبير، لتو اكب البعد التنموي للإعلام، فتنخرط كلها في عملية التنمية التي يشهدها الواقع، بعد ذلك برز مفهوم الإعلام التنموي بشكل كبير خلال نهايات القرن الماضي كمفهوم جديد في حقل الإعلام العام. ومن

[1] -الندوة العلمية الفلسطينية، **الإعلام تأثيره وأثاره في النهضة الوطنية** 2015/9/6 .http://www.elghad.net/files.pdf سا 20.00 ص

ثم كثر استخدام المصطلح من قبل الخبراء والباحثين في مجال الإعلام والاتصال، خاصة عندما ازداد الإدراك بأهمية التنمية وشمولها لجميع مناحي الحياة، وعلى الدول الكبير الذي يؤديه الإعلام في التنمية، مما شجع على ضرورة وضع استراتيجيات تنموية يكون للإعلام فيها الأساس.

تعريف الإعلام التنموي:

تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون والمختصون في مجال الإعلام حول تعريف الإعلام التنموي فمنهم من يرى " بأنه المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة في معالجة قضايا التنمية"[1] بينما يعرفه آخرون بقولهم الإعلام التنموي فرع أساسي ومهم من فروع النشاط الإعلامي يعمل على إحداث التحول الاجتماعي يهدف التطوير والتحديث، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا كما ويعرف بالجهود الاتصالية المخطط لها والمقصودة التي تهدف إلى خلق مواقف واتجاهات ايجابية وصديقة للتنمية، وبذلك فان الإعلام التنموي غير معني بصناعة التنمية ولكنه يهيأ الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات من أجل أن يستجيبوا للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال ومن التعريفات الأخرى للإعلام التنموي أحد الفروع الأساسية للنشاط الإعلامي الذي يهتم بقضايا التنمية. فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلاما واقعيا، يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية تنموية. وهو مرتبط بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ويستند إلى الصدق والوضوح والصراحة في التعامل مع الجمهور، إذا الإعلام التنموي هو أحد فروع الإعلام المتخصص ويهدف إلى الإسراع في تحويل مجتمع ما من حالة الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فتظهر دور وسائل الإعلام من خلال الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام في المحيط الذي تعمل فيه، ويربط شرام بين واقع تركيز وسائل الإعلام والاتصال، وبالتالي الخدمات الإعلامية التي تقدمها في المدن الكبرى ويوجد نقص شديد في المدن الهامشية أو الأرياف والقوى، وحسب شرام فهذا الأمر موجود في المدن الكبرى والهامشية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ويدعو شرام إلى إجراء أبحاث إعلامية في الدول

[1] الندوة العلمية الفلسطينية، **الإعلام تأثيره وأثاره في النهضة الوطنية** http://www.elghad.net/files.pdf. 2015/9/6 ص 2 سا 20.00

النامية من أجل زيادة المعلومات والدراسات المختلفة عنها ولمعرفة الإمكانيات الإعلامية المتوافرة فيها وهي تهدف إلى توضيح الرؤيا في كل ما يتصل بعملية الاتصال وفعاليتها.

لا تستطيع البلدان النامية إنفاق أموال على حملات غير ناضجة بسبب عدم وجود معلومات وأبحاث جمهور وسائل الإعلام في الدول النامية متنوع الفئات والأحوال ويصعب التنبؤ بردود أفعاله.

وسائل الإعلام الحديثة تحتاج إلى البقاء وعلى صلة بجماهيرها والجماهير في الدول النامية تتحول بسرعة .

وحسب نظرية ويلبار شرام وظائف وسائل الإعلام التنموي هي: إضافة على ذكر سابقا[1]

1-الرقيب 2- التعليم 3- توسيع الأفاق الفكرية 4- معرفة أسلوب حياة الآخرين 5- تنمية التعاطف بالتقريب بين الناس 6- التعرف والاطلاع على مختلف الأشياء في البلد.

ربطت نظرية ويلبار شرام بشكل معاصر بين الإعلام والعلاقات العامة وبين التنمية يهدف إلى تعبئة الجماهير على تنفيذ الأساليب الجديدة من خلال الربط الثقافي الاجتماعي الشامل للعلاقات والمعتقدات والقيم مع عملية التغير المهارات وضرورة سيرها جنبا إلى جنب مع التنمية.

هكذا لا يمكن أن يتحقق التنمية إلا من خلال الإعلام وأدواته المتجسدة في وسائل الاتصال التي تلعب دورا حيويا في تذليل العقبات التي تواجه التنمية، وتوسيع آفاق الفهم والتعاون وا يجاد المرتكزات المعنويةوا رادة التغيير واللحاق بركب المعاصرة والتقدم. والتأكيد على مسألة النقاش والحوارات الخاصة بالتنمية من قبل أوسع القطاعات الشعبية في اتجاه المشاركة الوطنية بعملية التنمية وبرامجها وخططها. أي من خلال إنشاء قواعد سلوكية وذوقية رفيعة في أذهان الناس تحث نحو تفعيل التنمية، وتقف بالمرصاد ضد الانحرافات والتباطؤ، قام شرام بالدمج بين الأبعاد الإعلاميةوالاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و اعتبر الإعلام كوظيفة متجددة وأساسية ملازمة للنمو الاقتصادي في مرتكزا ته وآفاقه الشاملة، أن لا يمكن عزل الإعلام وأنشطة وسائل الاتصال العامة عن حركة المجتمع وتطوره ابتداء من خلاياه ووحداته المؤسسية الاقتصادية الأولية وصولا إلى مؤسسته الكبرى وهي الدولة، التي

[1] www.elghad.net مرجع سبق ذكره، ص 3.

لا يمكن لها أن تستغني عن هذه الأجهزة بأي حال من الأحوال، بل تكون هذه الوظائف الإعلامية مضاعفة واستثنائية ونوعية، في دول العالم الثالث الذي تكون قضية التنمية والأعمار والبناء قضية بقاء أو فناء قضية حياة أو موت، قضية استقرار أو تفكك وفوضى.

المطلب الثاني :خصائص الإعلام التنموي:[1]

1- إعلام هادف، يسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية، فهو يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة لغرض إنجاح الخطط التنموية. كما ويهدف بالدرجة الأساسية إلى تعزيز قدرات الجمهور من أجل المشاركة الايجابية في عملية التنمية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه.

2-مبرمج ومخطط يرتبط بخطط التنمية ومصالح المجتمع.

3-شامل ومتكامل فهو إعلام يرتبط بنواحي اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتنموية وتربوية، ويسعى إلى إقناع الرأي العام بضرورة التغير الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية

4-إعلام متعدد الأبعاد، حيث تتعدد أبعاده لتشمل الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

5-إعلام واقعي، فهو إعلام واقعي في أسلوب معالجته لمسائل المجتمع وطرحها ويعبر عن هموم الناس وتطلعاتها وقابلا لمسايرة القضايا المستجدة، ويستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة.

6-حديث متطور، يستخدم أساليب مشوقة حديثة.

7-مختلف الوسائل، يتخذ الإعلام التنموي وسائل متعددة لغرض تحقيق دوره التنموي أهمها (تلفزيون، إذاعة، صحافة مطبوعة، صحافة الكترونية، لقاءات مفتوحة مع الجمهور المستهدف، إصدارات مطبوعة أومسجلة، بطاقات بريدية مصور ة، مطويات أفلام قصيرة، ملصقات صحف، ملفات، جداول زمنية، كتيبات، معارض.)

8-متفتح، يستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الأخرى.

هناك نوعان من الإعلام التنموي:[2]

[1] www.elghad.net مرجع سبق ذكره، ص 4.
[2] المرجع نفسه، ص 5.

-الإعلام الجماهيري: الذي يشمل وسائل الصحافة المطبوعة، صحافة الكترونية، تلفزيون، إذاعة.

-الإعلام المباشر: أي الإعلام الصادر من منظمات المجتمع المحلي والذي يشمل لقاءات مفتوحة مع أفراد المجتمع المحلي (المستهدف)أو إصدارات مطبوعة أو مسجلة.

مستويات العمل في الإعلام التنموية:

-المستوى الرسمي: وذلك يكون بعرض الواقع الاقتصادي والتنموي، بايجابياته وسلبياته، وطرح الحلول العلمية للمشكلات التنموية، وعرض معوقاتها وأهدافها .

-المستوى الشعبي: ويكون بخلق وعي جماهيري بالسياسات التنموية، والتوعية بأساليب النهوض باقتصاد الفرد والأسرة والجماعة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال شرح السياسات التنموية بصورة مبسطة يفهمها المواطن العادي والمتخصص، وتوضيح مفاهيم الإنتاج الوطني وقيمته بالنسبة لتدعيم الإنتاج الاقتصادي، وترشيد الاستهلاك لدى المواطنين بكافة طبقاتهم، وتنمية الوعي والاستثمار لديهم.

المطلب الثالث:الأسس العلمية لاختيار وسائل الإعلام التنموي:[1]

هناك العديد من الدراسات والبحوث الهادفة للوصول إلى الوسائل الأكثر فعالية في مجال الإعلام التنموي، وعادة ما تقوم المؤسسات المعنية بالتخطيط للإعلام التنموي بدراسة جميع الوسائل المتاحة حتى يمكن تحديد الوسائل المناسبة على ضوء قدراتها الذاتية وقدرتها على حل المشكلات القائمة وعلى التأثير في الجمهور المستهدف أي في ضوء النتائج المتوقعة، ويتم اختيار الوسائل الاتصالية في المجال التنموي وفقا للاعتبارات التالية:

- الوسيلة الاتصالية المناسبة للفكرة التي قد تأخذ أشكالا مختلفة، لفظية أو فعلية أو تأخذ شكل أشياء أو لغة الإشارات.
- الوسيلة الاتصالية المناسبة للأهداف المتوقعة التي تتأثر إلى حد كبير بحاجات الجمهور المستقبل لهذه الرسالة فهناك وسائل تحدث تأثيرات آنية أو طويلة المدى.
- قدرة الوسيلة على إشباع احتياجات الجمهور ذي الاختلافات والخصائص المتعددة: السن، الجنس، التوزيع الجغرافي، المستوى التعليمي، الميول والسمات النفسية.

[1] www.elghad.net مرجع سبق ذكره، ص 6.

- مناسبة الوسيلة للقدرات الاتصالية للقائم بالاتصال من خلال توفر بعض المهارات والإمكانات الاتصالية ومدى إلمامه بأصول العملية الاتصالية.
- الخصائص العامة للوسيلة من حيث عمرها الافتراضي، ومكانتها بين المتلقين وخصائصها الفنية والإنتاجيةوا إمكاناته في التغطية الجغرافية وسرعتها في توصيل الرسالة وقدراتها التأثيرية.

خلاصة:

تناول هذا الفصل أهم المقاربات النظرية التي اعتمدتها الدراسة،وذلك بداية بمدخل تأثيرات الإعلام ،وذلك من خلال عرض تطور مفهوم الجمهور الذي تغير تلقيه لمضامين الرسائل الإعلامية من مجرد متلقي سلبي إلى متلقي واع،كما خصص مبحث لدراسة أهم أسس الحكم الراشد حسب البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،وأهم المقاربات التي ضبطت مفهوم الحكم الراشد ،أما المبحث الثالث تناول نظريات الإعلام التنموي .

وساعدت هذه المقاربات النظرية إلى حد كبير في رسم معالم البناء المعرفي للدراسة ووضعها في إطارها المناسب ،وبذلك سهولة ضبط الإشكالية وأهداف الدراسة.

الإطـــار النظري

الفصل الاول

مفهـــــوم التلفزيـــــون

الباب الثاني:الجانب النظري

الفصل الأول : مفهوم التلفزيون

تمهيد

المبحث الأول :نشأة وتطور التلفزيون

المطلب الأول: تعريف التلفزيون

المطلب الثاني نشأة التلفزيون

المطلب الثالث: خصائص التلفزيون وأهميته

المبحث الثاني:واقع التلفزيون الجزائري

المطلب الأول: تعريف التلفزيون الجزائري

المطلب الثاني: النشرات الإخبارية

خلاصة

الفصل الأول : مفهوم التلفزيون

تمهيد : يمثل التلفزيون أهمية خاصة بين وسائل الإعلام الجماهيري ، إذ ينقل الكلمة والصورة أي المسموعة والمرئية فضلا عن أنه يخاطب الأمين والمتعلمين على اختلاف مستوياتهم، ويتميز التلفزيون من بين وسائل الإعلام الأخرى ، بأنه يعطي صورة حية أو صامتة بتعليق صوتي يتضمن في ثناياه فكرة، مكونا بذلك ميدان اللقاء بين التلفزيون بعد الإذاعة وكان دوره الترغيب البصري الذي يجذب إليه الجماهير من خلال توافر عنصر الصوت والحركة واللون وهذا يجذب الصغار والكبار ونتيجة لهذه الأهمية التي يحتلها التلفزيون، فإنه يعتبر أكثر وسائل الإعلام إثارة للجدل .

ولذلك من خلال هذا الفصل سيتم تناول مفهوم التلفزيون ونشأته وأهمية هذه الوسيلة وخصائصها ووظائفها .

المبحث الأول: نشأة وتطور التلفزيون

المطلب الأول: تعريف التلفزيون :

إن التلفزيون télévision من الناحية اللغوية كلمة مركبة من مقطعين télé ومعناه عن بعد vision[1] ومعناه الرؤية، وبهذا يكون معنى كلمة التلفزيون هو الرؤية عن بعد، استعملت هذه الكلمة عام 1900 وقبل أن تشيع، رافقها استعمال كلمات أخرى، تترجح الرؤية عن بعد أو المطورة مثل : التليسكوبي، التلفيزسكوبي، النيوغرافي، أو باللغة العربية التلفزة .

ومن الناحية العلمية هو طريقة إرسال و استقبال الصورة الصناعية بمحطات أرضية في حالة البث كبير المسافة ويعتمد البث التلفزيوني على ثلاثة عناصر : الكهرباء الضوئية، مصباح إديسون، تقنية المسح البصري للصورة بغية تفكيكها إلى نقاط، والتحكم في الأمواج الهرتزية لنقل الإشارات على غرار الراديو، والصورة في التلفزيون ليست كالصورة الفوتوغرافية أو الصورة السينمائية فهي كما هو معروف تتكون من مجموعة مرسومة من النقاط الصوتية

[1]- سليم عبد النبي : **الإعلام التلفزيوني**،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 24.25

تظهر على الشاشة بواسطة شعاع إلكتروني وكلما زاد عدد النقاط زادت الصورة وضوحا والعكس صحيح[1].

لأن الصورة في التلفزيون على خلاف الصورة الفنية الثابتة، تتضح بعد تزايد عدد النقاط الراسمة بفضل تزايد عدد النقاط الراسمة بفضل مشط إلكتروني ناعم جدا ، ومعلوم أن عدد الأسطر بنقاطها الضوئية 625 سطر في النموذج الأوربي و 525 في النموذج الأمريكي ، نسبة تكرارات الصورة 25 صورة في الثانية يحددان نوعية ودقة الصورة ، هذا في النظام التماثلي الكلاسيكي الذي يعمل منذ أكثر من قرن من الزمان على تحويل الإشارة الصوتية إلى إشارة كهربائية مناظرة لشدة الصوت في الارتفاع والانخفاض لوحدة التذبذب كالأساس الرقمي للنظام الحديث الذي ظهر في الثمانينات ، فقلد عوض الارتفاع والانخفاض كالأساس الرقمي للنظام لمعلوماتي الثنائي (0،1)، حيث تتخذ كل الحروف والأرقام والأصوات شكل رقمين ترمز بواسطتهما إلكترونيا من خلال قوائم وأنظمة متكاملة ، ومعروف أن مزايا استخدام هذا النظام الذي أصبح مؤخرا يستخدم في البث الموجات والحفاظ على قوة الإشارة طول مسافة الاتصال ، مما يزيد من دقة الصوت ووضوح ومرونة الاتصال وزيادة إمكانية حجم البث والتخزين والمعالجة[2]

المطلب الثاني: نشأة التلفزيون :

* **في أوربا :**كانت المحاولات الأولى تنصب على إجراء الأبحاث لنقل الصورة المتحركة ، و استفاد المخترعون والباحثون في مجال التلفاز من الاختراعات السابقة، كالتصوير الفوتوغرافي والسينما والراديو استفادة كبيرة، فقد وضعت السينما الأسس النظرية والعلمية لتصوير الأشياء المتحركة وعرضها، كما وضع الراديو أسس نقل الإشارات الضوئية، وبالتالي المرئية عبر الموجات الهوائية ، ويؤكد ويليامز أن اختراع التلفاز لم يكن حدثا فرديا

[1]- محي الدين غبد الحليم: **فنون الإعلام و تكنولوجيا الاتصال** ،المكتبة الأنجلو مصرية ، 2006، ص29

[2]- فضيل دلي: **تاريخ وسائل الإتصال**، ط 3، دار الأقطاب للفكر،الجزائر، 2006،ص46

بل اعتمد على مجموعة من الاختراعات السابقة في مجال الكهرباء، والتلـغراف، والتصوير الفوتوغرافي ، والصورة المتحركة والإذاعة في الفترة مابين 1875-1890 [1]

ففي القرن الثامن (1800-1831) اختراع بطارية فولتا ، والمحركات البخارية، وفي مجال التلغراف تم تطوير نظام الاتصال بالهاتف، وفي مجال التصوير الفوتوغرافي طور **نيبس** niepce، وداجور dagurre (1816-1839) جهاز كاميرا ومنذ عام 1926 بدأت التجارب لتطوير أجهزة الصور المتحركة الميكانيكية مثل جهاز" عجلة الحياة "و" المصباح السحري" وفي عام 1890 عرض أول جهاز للصور المتحركة (جهاز أديسون) في كل فرنسا وأمريكا وا إنجلترا وفي ظل هذه التطورات ، ظهرت فكرة اختراع أول تلفاز، حيث اقترح بين bain في عام 1842 فكرة صنع جهاز يقوم على نقل الصور المتحركة بواسطة سلك كهربائي وفي عام 1962عرض " كازيلي" جهاز نقل الصور بواسطة سلك، وفي عام 1873 استخدم بريزولس في تجاربه عنصر السيلينيوم، أما في عام 1884 فقد اخترع " نيبكو" نظام المسح الضوئي ، كما اخترع برون أنبوب الأشعة في عام 1880 [2]

وقد تمت أول محاولة له لالتقاط الصور الفوتوغرافية في فرنسا ، حيث أجراها كل من المخترعين لويس داجير louis daguere وونيفسورنيبس ncéphore nepe فقد نجح نيبس في التقاط أول صورة فوتوغرافية في عام 1826بإستخدام لوح مصنوع من المعدن ، بينما نجح لويس داجير 1839 في إظهار صورة فوتوغرافية على لوح مطلي بمادة النحاس، ومن ثم اتخذت خطوة أخرى نحو التصوير السينمائي، عندما اخترع " **ايتن جيل ماري** " -etienne jules marey في عام 1882 جهاز الدفع الفوتوغرافي ، ونجح في عرض 12 صورة في الثانية على لوح دوار[3] كما توصل توماس أديسون عام 1891 إلى عملية تركيب كل من آلة التصوير وآلة العرض السينمائيimetoxope وقدم أول عرض له في 14 أفريل 1894 في

---

[1] -أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، مدخلتاريخي لنشـأة التلفزيون، المجلد الثالث، العدد السابع ، 2012، ص 3 www.amarabac.comء سا 20:00

[2] أماراباك، مرجع سبق ذكره، ص4

[3] المرجع نفسه، ص5

مدينة نيويورك، وفي فرنسا كان الأخوين لوميير lumiere، وهما من صناع المعدات الفوتوغرافية ، يقومان بعدة تجارب على الصور المتحركة ، وقد بدأ بالكنتوسكوب الذي عرض في فرنسا لأول مرة عام 1894 ، أي بعد عدة أشهر قليلة من عرضه في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن آلة عرض إلا أنه تبين لهما أن الحركة المستمرة في الكنتو سكوب تجعله يعمل بطريقة " التوقف ثم الانطلاق" كما صنعا كاميرا كانت تختلف عن كنتوجراف آلة تصوير "إديسون" في عدد الصور والإطارات frans التي كانت تسجلها بالثانية [1] ويعتبر العالم الألماني بول نيبكوف paul nipkouv من أبرز المخترعين في مجال التلفاز ، فقد نجح في عام 1884 في تجزئة الصورة عن طريق مسحها تدريجيا وميكانيكا بشكل لولبي مستمر بواسطة أسطوانة مثقوبة بعدة ثقوب ، وعندما تدور الأسطوانة فوق الصورة دورة كاملة تقوم بمسح جميع الخطوط الموجودة في تلك الصورة ، وعند نقل الومضات الصادرة عن الثقوب يمكن إعادة تشكيل الصورة على شكل ومضات كهربائية في أنبوب زجاجية مطلية بمواد كيميائية مفرغة من الهواء ومن الباحثين المميزين أيضا المهاجر الروسي الدكتور فلاديمير زوركين vladimir zorykin الذي إنتقل إلى أمريكا بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث عمل مع شركة وستنغ هاوس الكهربائية westinghouse electric وفي عام 1923 تمكن من اختراع جهاز التصوير التلفزيوني إيكون سكوب iconoscope وهو أول لختراع علمي للكاميرا التلفازية ، أما العالم الألماني كارل برون karl ferdinand brun فقد اخترع عام 1897 مستقبل تلفازي يعمل على أنبوب الأشعة المهبطي cathode ray tube وشاشة مصنوعة من مادة الفلور ، ويقوم هذا الأنبوب بتحويل الإشارات الكهربائية في المستقبل receive الموجودة داخل جهاز التلفاز إلى أشكال [2]

[1]- أماراباك ، مرجع سبق ذكره، ص5

[2]-المرجع نفسه ،ص6

جدير بنا أن نذكر العالم جون بير Djon logie baird مخترع جهاز الفيوسر frisor الذي يحول الخطوط الالكترونية المقطعة إلى موجات كهرومغناطيسية قابلة للبث ، ويسمح بتحويل الصور التي يجمعها مشاهد[1]

ويستعرض ألبرت إبرام صن Albert Abramson بدايات ظهور فكرة التلفاز ويعزوها إلى 25 أوت 1900 عند عرض كوسنتتين بيركسي Constantine Perskyi في المؤتمر الدولي للكهرباء الذي انعقد في باريس، ورقة تحمل عنوان " التلفاز" وقد عرض بيرسكي أفكاره حول جهاز تلفازي يعتمد على المواصفات المغناطيسية لمادة السيلينيوم ومنذ الحين بدأ مصطلح التلفاز يحل محل المصطلحات القديمة ك " تيلي فوتو" téléphoto والتليسكوب، وفي عام 1908 كتب الين كامبل سوينتن Alan campell swinten مقالا أكد فيه إمكانية الرؤية الكهربائية البعيدة عن طريق استخدام أنبوب الأشعة المهبطية ، التي تعل على تحويل الضوء إلى طاقة كهربائية، ومن ثم إلى ضوء ثانية .

وتعد نظرية سوينتن أول إشارة في التاريخ لنظام بث تلفازي وفي عام 1909 تم صنع وتشغيل ثلاثة أجهزة تلفازية ، أولها كان عمل الدكتور ماكس ديكمان في ألمانيا dékman Max، وكان يعمل أستاذا في جامعة التكنولوجيا في ميونيخ ألمانيا، حيث استخدم أنبوب بروز Baun tube لأول مرة في المستقبل لنقل الصورة الكهربائية أما الجهاز الثاني فكان من صنع أرنست رهمر Ernst Ruhmer ، وتكون من خلايا مصنوعة من مادة السيلينيوم، وتكون كل خلية متصلة بجهاز بث Relay يعمل على إرسال تيار كهربائي للمستقبل Receiver ويحتوي المستقبل على وحدات إضافة ووحدة بث لكل خلية، وظيفتها تشغيل وحدة الضوء المتصلة بها أما الجهاز الثالث فقد صنعه جورجس ريجنوكس والبروفسور Fouruier عام1909 حيث تتكون شاشة الإرسال فيه من عدد من الخلايا المصنعة من مادة السيلينيوم كل خلية منها متصلة بحدود بث منفصلة، وتتصل وحدات البث بتسلسل مع محول تيار كهربائي ، وترسل كل وحدة بث الإشارات من خلال سلك

[1] أماراباك،مرجع سبق ذكره ص5

مستقل متصل مع محول التيار الكهربائي ، وفي عام 1907 عرض البروفسور بوريس زوزنج[1] Boris Rosing في معهد التكنولوجيا في مدينة سينيت بطل سبيرج جهاز تلفاز يستخدم فيه أنبوب الأشعة المهبطية ويحتوي المرسل transmitter على مرايا أسطوانية تعمل على تجزئة الصورة وقد نجح روزنج في عام 1911 بإرسال أول صورة إلكترونية ليتطور نظام روزنج بعد ذلك إلى نظام تلفازي إلكتروني كامل وفي نوفمبر 1911 قدم كامبل سوينتر Campbel Szinter رئيس جمعية روتجين في لندن رؤية حول المشاهدة الكهربائية البعيدة ووصف فيها استخدام نظام تلفازي كامل يقوم على أنابيب الأشعة المهبطية في كل من المستقبل والكاميرا بحيث يتم إرسال صورة مركزة لشاشة كهربائية، حيث يقوم أنبوب الأشعة المهبطية الموجودة خلف الشاشة بمسح خطوط الصورة بعد سنوات اخترع المهندس الأمريكي دانييل مكفار لن Daniel Mcfarlan أول لمبة غاز مما ساعد على التحكم بتكييف وتغيير الضوء في نهاية المستقبل.

وبالرغم من تقلص الاهتمام في أبحاث وتجارب التلفاز عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 فقد شهدت فكرة الحرب تطورا كبيرا في تقنيات الراديو اللاسلكية فقد أسس ماركوني أول شركة لاسلكية في العالم الشركة اللاسلكية للبرق اللاسلكي والإشارة في 20 يوليو 1897 حائزا بهذا على اهتمام الحكومة البريطانية، نظرا لظروف الحرب والقلق المتزايدة من تعاظم قوة ألمانيا، التي أخذت تستعين بالقدرات والخبرات الاتصالية لشركة ماركوني لتطوير أنظمة الاتصالات لدى قواتها العسكرية وأسطولها البحري وبعد نهاية الحرب وجدت شركة ماركوني البرقية واللاسلكية نفسها تسيطر على الاتصالات الإذاعية التي كانت تصنعها الشركة الأمريكية جنرال إلكتريك رفض الطلب المقدم من شركة ماركوني ، وقامت بتأسيس شركة جديدة تعرف بمؤسسة الإذاعة الأمريكية [2]، تقومان بإعادة تجميع الصورة بواسطة صمام ضوئي Valve من اختراع ريجنوكس Rignoux ويتم عرض

[1] أمارياك، مرجع سبق ذكره، ص5

[2] المرجع نفسه، ص6

الصورة على الشاشة مصنوعة من مادة الفلور وفي أفريل 1925 عرض بيرد جهازه التلفازي في معرض سيلفريج Silfridage الواقع في لندن مدة ثلاثة أسابيع، مما أعطى الجمهور الإنجليزي أول فكرة عن جهاز التلفاز وفي 26 جانفي 1926 قام بيرد في مختبره الخاص بعرض التلفاز الذي اخترعه أمام أربعين عضوا في المعهد الملكي البريطاني، وكان هذا أول عرض عام للتلفاز أمام الجمهور وبالرغم من ضعف الصورة وضبابيتها إلا أن العرض اعتبر إنجازا ناجحا في ذلك الوقت، وفي يونيو 1925نجح جينكر بنقل صور عناوين الصحف في الولايات المتحدة في اناكسوتيا وفي ولاية ميرلانج إلى مختبره الواقع في واشنطن Wachington DC بحضور عدد من المسؤولين الأمريكيين وفي 25 أكتوبر 1926نجح الياباني كينجيرو تاكايانجي Kenjira takaynaagi في إرسال صورة كاتاكانا الشخصية اليابانية المشهورة باستخدام أنبوب بروز كهربائي [1]

وفي7 أفريل 1927 قامت الشركة الأمريكية للبرق والهاتف بعرض جهاز تلفاز لأول مرة أمام الجمهور وقد كان هذا العمل ثمرة جهود مشتركة بين مختبرات " بيل" للهاتف وشركة كهرباء الغرب ، وفي ذلك الوقت تم أيضا نقل برنامج تلفازي بواسطة سلك راديو أرضي من مدينة " بياني" ولاية "نيوجرسي " الأمريكية إلى مدينة نيويورك كما قام العالم " فارنسورت" في عام 1927 بعرض فكرته حول تقطيع الصورة بواسطة جهاز تصوير خاص يعمل على تقطيع الصورة إلى خطوط إلكترونية صغيرة (خطوط مستقيمة صغيرة) حيث سماه " إيميج ديسكتو" Image dissector وفي عام1929 نجح فارنسون مع المهندس الشاب هاري لوبيك Harru libik بصنع جهاز تلفازي يعمل بنظام كهربائي ويتكون ذلك الجهاز من أنبوب كاميرا وأنبوب صور مغناطيسي يقوم بتركيز الصورة وفي 9 نوفمبر 1931 اختبر زوكين أنبوب كاميرا يقدم صورا ذات جودة، وقد أطلق عليه اسم أيكون سكوب Iconoscop وتمت أول إشارة لتجارب الإرسال اللاسلكي التلفازي عام 1923 عندما نجح جينكر بنقل صورة تلفازية لاسلكية للرئيس الأمريكي هاردينج Harding من واشنطن لفيلادلفيا.

[1] أماراباك ، مرجع سبق ذكره ، ص6

أوقفت الحرب العالمية الثانية تطور التلفزيون حتى عام 1945 حيث كان الرأي العام في الدول المتخلفة ينظر إنتاج الأجهزة المرسلة والمستقبلة للبدء في البث والاستقبال التلفزيوني وبدأت الولايات المتحدة إنتاج الأجهزة التلفزيونية بشكل واسع ومتطور نظرا لإمكانيتها الاقتصادية والفنية، أما في الدول الأوروبية فكان التطور التلفزيوني بطيئا حتى أواخر الخمسينات، وحتى العام 1948 لم تعرف تلك الدول سوى ثلاث محطات تلفزيونية هي الإتحاد السوفياتي وا إنجلترا وفرنسا [1] وفي عام 1957 بلغ عدد البلدان التي أنشأت محطات تلفزيونية في العالم خمسين بلدا وأصبح العدد في العام 1960سبعين بلدا ثم ازداد إلى التسعين في العام 1962 ليبلغ عام 1985 حوالي مئة وعشرين بلدا .

وسارت الدول المتخلفة في تنظيم التلفزيون، من الناحية الإدارية والمالية على ماسارت عليه الإذاعة ومر بنفس التطور، وقد اعتمد ت تلك الدول أحد النظامين إدارة الشركات الخاصة أو الإدارة الرسمية أو النظام المختلط.

ويقوم النظام التلفزيوني في الولايات المتحدة على أساس أن الشركات الخاصة تديره وتغطي نفقاتها بواسطة الإعلانات التجارية وليس للدولة من رقابة سوى إعطاء الإجازات ورخص المحطات من الناحية الفنية وينطبق هذا الأمر على دول أمريكا اللاتينية

هناك بعض الدول التي اعتمدت الإدارة الرسمية للتلفزيون وهي الدول التي اعتمدت غالبا على النظام الإذاعي الر سمي للتلفزيون وتغطي هذه الدول مصاريف التلفزيون بواسطة الرسومات التي تفرضها على أجهزته، أو الضرائب الجمركية التي تتقاضاها عند استيراده هذه الأجهزة، وهناك دول رأت أن هذه الرسوم والضرائب لا تفي في سد مصاريف التلفزيون وا إنتاج البرامج فأدخلت الإعلان التجاري في محطاتها الرسمية .

[1] جوناثان بجنيل، جلرمي اوليبار: ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي ، **التلفزيون(مرجع شامل)** ، درا الفجر للنشر والتوزيع ، 2007، القاهرة ،ص18

هناك بعض الدول التي أخذت بالنظام التلفزيوني المختلط كما في كندا واليابان، إلى جانب محطات التلفزيون الرسمية التي تديرها أو تشرف عليها الدولة مباشرة محطات التلفزيون الخاصة تديرها الشركات والمؤسسات[1]

المطلب الثالث: خصائص التلفزيون وأهميته :

-يجمع بين الرؤية والحركة والصوت واللون والجاذبية ويكبر الأشياء الصغيرة ويصغر الكبيرة ويحرك الثابتة ويثبت المتحركة .

-وسيلة اقتصادية بالنظر إلى الجمهور الذي يمسه وكذا بالنسبة للمستخدمين، والمساحة التي يحتاجها .

-أكثر المؤسسات الإعلامية شمولية من حيث الوظائف وأكثر وسائل الإعلام تأثيرا في الأفراد .

-سهل الاستعمال (زر بسيط، آلة تحكم عن بعد، البرمجة الزمنية) وهو أقدر المؤسسات الإعلامية على التمويه والمغالطة، وقلب الحقائق إخفائها [2] .

-ومن أهم خصائص التلفزيون قربه من الاتصال المواجهي ، مما يزيد من فعاليته وأثره في نفوس المتلقين لدرجة اختلاط الأمور عند بعض المشاهدين، وخاصة صغار السن، وعدم قدرتهم على التمييز بين الواقع والخيال ويتميز التلفزيون بقدرته على تقديم دقائق الأمور بوضوح، ولذلك فأن التلفزيون يعتبر النافذة التي يطل منها المشاهد على العالم كله وبسبب مشابهته للواقع يعتبر وسيلة مهمة في الإقناع والوصول إلى الأفراد ويقدر الوقت التي يصرفه الإنسان في الغرب على مشاهدة التلفزيون بحوالي عشر سنوات إذا ما عاش ذلك الإنسان حتى الخامسة والستين، ولا يستعبد أن يفوت تعرض الشعوب النامية هذا التقدير [3]

-يتميز التلفزيون بالتغطية الواسعة ويمكن لرسائله أن تصل الملايين المشاهدين بالصوت والصورة .

---

[1] - جوناثان بجنيل، جلرمي اوليبار: مرجع سبق ذكره ، ص19

[2] -مراد زعيمي: **مؤسسات التنشئة الإجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة، ص170

[3] - كامل جورشيد مراد **: الإتصال الجماهيري والإعلام**، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص23

-يتميز بقدرته على ملاحقة الأحداث وسرعة تطورها ونقلها على الهواء مباشرة لحظة وقوعها مثل زيارة الملوك والرؤساء والندوات العلمية والمؤتمرات .

-يتميز بإعطاء المادة الحية بعرضه للفكرة الواحدة عن طريق الصوت والصورة والحركة ومن زوايا مختلفة مما يجعل الانبهار في نفوس المشاهدين .

-يعد التلفزيون وسيلة اقتصادية في الاتصال الجماهيري مما جعله يجذب أنظار العالم كله، ويؤثر في حياة المجتمعات رغم تنوع أساليب العرض فيه .

-يساعد في التخلص منمساو ئ وعيوب القراءة بالاعتماد على الصوت والصورة[1] .

-استطاع التلفزيون تصغير الكرة الأرضية بعد إطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات .

-هو وسيلة لعرض الإعلانات ومتوفر في كل البيوت فيختصر الزمان بين حصول الحدث وعرضه، وله القدرة على الانتشار [2].

-يقول الدكتور" عبد العزيز النهاري " ضمن مقال إحصائي له في هذا المجال :إن لكل وسيلة إعلامية ميزتها الخاصة بها وعلى ذلك فإننا نريد أن نستنتج مما ذكرناه آنفا فيما يلي

* إن التلفزيون أكثر الوسائل الإعلامية تأثيرا

* إن الإذاعة أكثر الوسائل الإعلامية انتشارا

*إن الصحيفة أكثر الوسائل الإعلامية توثيقا

وتقول صاحبة كتاب الأسس العلمية لنظريات الإعلام:

" أغلب الآلات الحديثة كالراديو والتلفزيون...أسرع من الصحافة واقرب من الواقع واكثر فورية ، وهي أمور لم تتوفر للمطبوع "جيهان رشتي[3]

إن أهم ما يميز التلفزيون عن سائر وسائل الإعلام هو اعتماده على حاسة البصر بالدرجة الأولى إلى جانب حاسة السمع وعن طريق حاسة السمع يكتسب الإنسان ثمانية أعشار

[1]- الدسوقي عبده إبراهيم: **التلفزيون والتنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2004، ص111، 112

[2] -سليم عبد النبي : **الإعلام التلفزيوني**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص27

[3]-سليم عبد النبي : ص27

معلوماته، كما أن استيعاب المرء للمعلومات يزداد بنسبة 35% عند استخدام الصورة والصوت في وقت واحد، كما تطول مدة الاحتفاظ بهذه المعلومات عندئذ بنسبة 55%.

فالصورة في التلفزيون عامل جاذب، وا ٍثارة نفسية لتلقي الرسالة الإعلامية مهما كان نوع الرسالة و مضمونها، لكن عملية فهم الرسالة وا ٍدراكها يختلف حسب ثقافة كل مجتمع وتفسيره لرموز الرسالة، ومن أبرز صفات التلفزيون، استحواذه على مشاهديه، وهذه صفة تجلبها الطبيعة المادية للتلفزيون .

أما الحركة، فإنها أضافت إلى قدرة التلفزيون إمكانيات جديدة ولا تزال مهارات المصورين تبرز في تقديم الحركة بشكل يشد المشاهد ويطرد عنه السأم والملل مما يحقق الهدف بشكل الهدف الأساسي وهو إيصال المعلومات والتأثير بها في جمهور المشاهدين، فمن نقل الحركة الطبيعية للإنسانوأ الأشياء عن طريق تثبيت الكاميرا على حامل وا ٍدارتها في حركة رأسية على محورها لمتابعة المشهد الذي يجري تصويره [1] .

أما استخدام اللون فقد أكدت الدراسات على أن استخدام الألوان في التلفزيون يزيد من قوته على الإقناع بصورة هائلة، كما تزداد فعاليته على التأثير على المشاهدين بشكل مثير وذلك لأن ما يعرض في التلفزيون الملون له مزايا لا يحققها التلفزيون الأبيض والأسود فالألوان تساعد الإنسان في التذكر.

وفي ألمانيا الغربية أجري اختبار حيث ألقيت محاضرة في أشكال الكتابة القديمة تلقتها المجموعة الأولى عن طريق التلفزيون الملون والمجموعة الثانية عن طريق التلفزيون الأبيض والأسود والمجموعة الثالثة عن طريق الإذاعة، أما المجموعة الرابعة فتلقتها عن طريق الصحيفة، وكان المضمون واحدا في جميع الحالات كما كان المحاضر واحدا فيما عدا القراءة كان للكتاب هو الوسيط، جاءت النتيجة بالنسبة للقدرة على الاستيعاب في صالح

[1] سعيد مبارك آل زعيير **:التلفزيون والتغيير الإجتماعي في الدول النامية** ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2008، ص159

المجموعة التي تعرضت للتلفزيون الملون تلتها مجموعة التلفزيون الأبيض والأسود ثم الإذاعة وأخيرا القراءة [1].

الأساس وهو إيصال المعلومات والتأثير بها في جمهور المشاهدين، فمن نقل الحركة الطبيعية للإنسان أو تلك الأشياء عن طريق تثبيت الكاميرا على حامل وإدارتها في حركة رأسية على محورها لمتابعة المشهد الذي يجري تصويره [2] ،أو اقتراب عدسة التصوير من المشهد وبتعادها عنه شيئا فشيئا يعطي إحساسا بالحركة، أو تحريك الكاميرا في جميع الاتجاهات من أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى اليسار يخلق الشعور بالحركة، أو التحكم في وضوح الصورة وعدم وضوحها بمعنى إظهار الشيء غير واضح في البداية ثم توضيحه شيئا فشيئا يعطي إحساسا بالحركة أو استخدام عدسة الزوم وهي عدسة يمكن تغيير بعدها البؤري في أثناء التصوير دون توقف بحيث يتغير حجم القطة عند عرضها على الشاشة من اللقطة الشاملة إلى اللقطة المركزة في حالة دخول بعدسة الزوم أو من اللقطة المركزة إلى اللقطة الشاملة في حالة الخروج بعدسة الزوم و استخدام حركة الابتعاد والاقتراب في الحركة الأولى يشعر المشاهد كما لو كان المشهد هو الذي يقترب من الموضوع أو يبتعد عنه وكذلك الحركة السريعة و الحركة البطيئة يستطيع المصور أن يتحكم في سرعة التحركات بحيث تبدو أسرع من الواقع أو أبطأ منه [3] .

كما أن للتلفزيون القدرة على الالتقاء بالجماهير فهي من أهم أهداف الاتصال الجماهيرية وتسميتها مشتقة من ذلك وبقية أهدافها لا تتحقق إلا من خلال ذلك اللقاء لكن هذه الرسائل تختلف في قدرتها على جذب الجمهور إليها وتفعله معها وتأثره بمضامين رسائلها، وفي الدراسات الإعلامية تكثر المقارنة بين وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال الشخصي من حيث قوة التأثير وفي نظر الباحث أن هذه المقارنة غير منهجية لعدم التشابه أصلا بينهما وأي حكم يصدر لأحدهما لا يكون منطقيا لا من حيث المقدمات، ولا النتائج، فمستقبل

[1] - سعيد مبارك آل زعيبر، مرجع سبق ذكره، ص160

[2] -المرجع نفسه،ص159

[3] -3المرجع نفسه، ص161

الرسائل يختلف تماما في كل من حالة الاتصال الشخصي عنه في جميع أشكال الاتصال الجماهيري، فتأتي مقارنته والحالة ،ستكون نتائجها مضللة للباحث ولمن يريد الاستفادة من نتائج البحث إلا أن ما يجب الحديث عنه الآن هو القدرة على الالتقاء بعدد أكبر من الأفراد من القائم بالاتصال الشخصي إلا أن هذه الوسائل جماهيرية تختلف فيما بينها في تلك القدرة فالإذاعة قبل اختراع التلفزيون كانت الوسيلة ذات الانتشار الواسع خاصة بعد اخترع جهاز الترانزستور الذي وصل إلى كل بقاع الأرض وبعد اخترع التلفزيون ظهرت في البداية عوائق تحول دون سعة انتشاره، كان في مقدمتها صعوبة بناء أجهزة الإرسال القوية، ثم ارتفاع قيمة أجهزة الاستقبال في تلك الفترة .

إن التلفزيون هو مثال لوسائل الاتصال الجماهيرية إذ يشاهده عدد هائل من الناس، كما أنه يتطلب كميات ضخمة من المواد البرامجية لإذاعتها ومن ثم يمكن القول إن تاريخ الإنسانية بأسره لم يشهد من قبل تلك المواد المذاعة كالأخبار والبرامج الترفيهية، والدراما، والبرامج الإنسانية والشخصية، بمثل هذا القدر من الضخامة الكمية التي تشهدها أعداد كثيرة من الجماهير البشرية وهذه الملاحظة تنم عن أوضح الخصائص الكمية لظاهرة التلفزيون في بريطانيا. فعدد المشاهدين يزيد على ثلث السكان وهو جمهور يتراوح بين 16،18 مليون من المشاهدين للتمثيلية الواحدة أو الاستعر اض الترفيهي الخفيف أو المسلسلة [1] .

كما أن للتلفزيون القدرة على التكرار فمن الأمور المسلم بها أن المعلومات التي يتلقاها الإنسان لا تستوعب بكاملها، كما أنه يفقد نسبة كبيرة منها بمرور الوقت وقد أثبتت الدراسات أن الإنسان يستوعب ما لا يزيد على 10% مما يسمعه أو يشاهده وينسى60% مما تعلمه خلال ساعة، و90% خلال 24 ساعة مما يجعل عملية إعادة عرض المعلومات وتكرارها أمر ضروري ليتم تثبيتها ووعيها وتذكرها والاستعادة منها، ومن الأمور المدركة أيضا أن التكرار من الأمور المملة وغير المجدية إلى النفوس، ومن الملاحظات المؤدية لهذا ما ندركه جميعا من أن الأستاذ عندما يعيد بعض النقاط من محاضرته يصاب الكثير من

[1]- إبراهيم الإمام، **الإعلام الإذاعي والتلفزيون**، دار الفكر ، ص174

الطلاب بالملل من المحاضرة ما لم يكن الأستاذ قادرا على إعادة ما يريد إعادته بأسلوب وشكل جديد يبعده عن دائرة التكرار والملل، ولا شك أن كل محاضر يرغب أن تكون محاضرته بتلك المواصفات المرغوبة إلا أن القدرة على تحقيق ذلك تختلف من فرد إلى آخر والعزائم و الإخلاص لتحقيق الأهداف كلها تتفاوت وبالتالي تختلف النتائجوا ٍذا رجعنا إلى موضوعنا نجد أن التلفزيون هو أقدر وسائل الاتصال عموما على التكرار والإعادة وتقديم الموضوع والفكرة الواحدة بأشكال وقوالب متعددة بحيث يظهر في كل مرة وكأنه موضوع جديد بل أن المشاهد العادي غير المتخصصين في فنون التلفزيون لا يدرك ذلك التكرار أو لا ينتبه له وهذه الخاصية في التلفزيون هي من أبرز عناصر التأثير فاعتماد الأسلوب غير المباشر يجعل الأثر أبلغ وأشد، حيث أن برامج التلفزيون تصل إلى أفراد الأسرة مثلا وهم مجتمعون وفي حالة تخلي عن ميكانيزم الدفاع عن النفس وعدم التحفظ أو الانتباه [1] لما يقدمه فيتقبلون أشياء ما كان لهم أن يتقبلوها لو كانوا في حالة من الانتباه لما يقدم ، فخصائص التلفزيون في التأثير مع خصائص المستقبل في عدم تحفظه و اندماجه مع البرامج المثيرة هيأت للتلفزيون القدرة على إعادة كثير من المعلومات والقيم التي يريد عرضها مرات ومرات دون الشعور من المشاهد بهذا التكرار فإذا اكتست البعد التراكمي وجدته يختلف عن بقية أشكال الاتصال الأخرى فالأب مثلا يوجه أبناءه ببعض الكلمات، لكن التلفزيون يقول له اليوم شيء وغدا الشيء نفسه وبعد غد حتى لفترة عشر سنوات وبهذا الأسلوب لو كان المستقبل صخرا لتأثر، والتكرار في التلفزيون مع أنه خاصية ممكنة من التأثير بشكل أكبر،فإن طبيعة التلفزيون(المتعطشة والشرهة) لمواهب الفنية والمادة التلفزيونية لملئ ساعات الإرسال الطويلة، هذا ما دفع القائمين على المحطات الإرسال إلى تكرار بعض المواد.

[1]- سعيد مبارك آل زعبر، مرجع سبق ذكره، ص165

*** العلاقة بين خصائص التلفزيون وطبيعة الجمهور :**

تعتمد الرسالة الإعلامية اعتمادا كبيرا مهما كان نوعها ومهما كان مصدرها على طبيعة الوسيلة المستخدمة في توصيلها من جهة وطبيعة الجمهور المشهد من جهة ثانية، ولكي يتم اختيار الوسائل الإعلامية المثلى من بين كل الوسائل المتاحة، يجب أن تتم دراسة جميع الوسائل، حتى يمكن تحديد الوسائل الملائمة على ضوء نتائجها، لكي لا يقع القائم بالاتصال في تحديد خطأ الارتجال في اختيار عملية الوسائل التي قد تؤدي في النهاية إلى عدم توصيل رسالته الإعلامية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة إلى مختلف فئات الجمهور المستهدف [1] .

وتوجد مجموعة من المعايير تميز القائم بالاتصال صفات كل وسيلة ومدى تناسبها مع طبيعة الرسالة وطبيعة الجمهور، وتركز تلك المعايير على مقدرة الوسيلة على التغطية الجغرافية ومدى الانتشار والخصائص الفنية لكل وسيلة، وا ذا عرفنا خصائص التلفزيون وما يتميز به من مقدرة على استخدام الصورة والمؤثرات الحسية القوية، أمكننا أن نقول إن التلفزيون أصبح أخطر وأهم تقنية للاتصال الجماهيري .

في هذه الأيام، إذ قل أن نجد بيتا في أي جزء من أجزاء العالم غنية وفقيرة، يخلو من جهاز التلفزيون ولعلى أبلغ وصف يوضح مدى التأثير الذي يتركه التلفزيون ما ورد في الموسوعة الأمريكية 1980 حيث وصفت التلفزيون بأنه أصبح عين الإنسان و أذنه في العصر الحديث [2] .

وهذه الخصائص الفنية والاجتماعية مكنت لهذا الجهاز في تفاعله الاجتماعي مع الجمهور المشاهدين بكفاءة عالية لم تتوفر لأية وسيلة أخرى في تاريخ وسائل الإعلام ولما كانت عملية الاتصال الفعالة تأخذ في اعتبارها طبيعة الجمهور الموجه إليه الاتصال كمحدد وأساس للعملية الاتصالية، فإن خطوة تحديد معالم فئات الجمهور تعتبر خطوة أساسية و

[1]- سعيد مبارك آل زعبر، مرجع سبق ذكره، ص171

[2]- زياد أبو غنيمة، **السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية** ط1 ، دار عمار، عمان،1404ه، ص65

لازمة لنجاح الاتصال الفعال، فالعناية بالمعلومات الجيدة التي تحتويها الرسالة والإنفاق السخي على ذلك كله قد يذهب سدى إذا ما أهمل دراسة الجمهور فمن الحقائق الواضحة أن الجمهور هو أهم متغير في عملية الاتصال، فإذا لم يكن لدى القائم بالاتصال فكرة جيدة عن طبيعة الجمهور العقلية والعاطفية وخصائصه الأولية، فسوف يحد ذلك من مقدرته على التأثير عليه وا ٍقناعه، فهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على المضمون الذي سوف يعرض المتلقي نفسه إليه مثل خليفته وتجاربه السابقة وعواطفه وتعليمه وجنسه وسنه وشخصيته ولذلك فإن عناية الدراسات الإعلامية في بلاد الغرب عموما وفي الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الجانب عناية كبيرة تتناسب مع النجاح الهائل الذي تحققه المؤسسات الإعلامية هناك ودراسة الجمهور لا تقف عند تحديد فئات الجمهور وطبيعة كل فئة عند البدء بإعداد الرسائل الإعلامية، ولكنها تستمر للتعرف على أثر الرسالة والنسبة التي تحققت في إعداد الرسائل التالية ليتحقق الهدف بشكل أكبر .

*وللتلفزيون عيوب باعتبار ما يعرض فيه، وا ٍلا فهو وسيلة إعلامية غاية في الأهمية ومن هذه العيوب:

- أن التلفاز يشيد بالوجاهة الظاهرية، ويمجد الفنانين ويعظم كل جديد، ويرسخ قيما تجارية كعيد الأم مثلا الذي أخدنابه عن الغرب في الترويج التجاري و استغلال غريزة الخوف من عقوق الأم بحيث يشعر من لا يشتري هدية لأمه كأنه يكرهها ولا يحبها، والشيء ذاته ينطبق على السيارة القديمة ولا ملابس القديمة فهي توحي بالسخرية والنكتة ولا بد من تغييرها.

-يمجد التلفزيون المشاهير من نجوم السينما والمسرح والإذاعة والتلفزيون والرقص والملاهي الليلية، حتى ....المرء أحيانا أن الملاهي الليلية قد غزت البيوت عن طريق التلفزيون، وهكذا يرسخ في ذهن الطفل أن الراقصات والفنانات والممثلات ونجوم الكرة أهم بكثير من العلماء

والمهندسين والأطباء، بدليل أن مظاهر الحداد في التلفزيون على وفاة عبد الحليم حافظ، وفريد الأطرش كانت أضخم من بيان وفاة بعض علماء الأمة [1]

-تسبب مشاهدة التلفزيون بعض التميثيلات في ارتفاع ضغط الدم، والتوتر العصبي وتسارعه ضربات القلب

-الضرر التاريخي كتعريف حقائق التاريخ مثل الزعم بأن اليهود أصحاب قضية عادلة، والتقليل من شأن بطل من أبطال الإسلام حيث تمثل أدوار لقادة الفتح الإسلامي والعلماء، وتظهر بهيئة مبتذلة كما يمزجون القصة الحقيقية بالخرافة

-إيقاع المسلمين تحت وطأة الهزيمة النفسية بما يعرض من أنواع آلات الحرب عند الكفار

-انتشار أفلام الرعب مما يسبب العنف في المجتمع وتقليد العادات السيئة، كما يؤكد الأطباء أن المشاهد يتعرض لكمية من الإشعاع المضرة بالجسم، تؤدي إلى أمراض متنوعة

-لا يتيح التلفزيون مجال التخيل لأنه يشغل حواس المشاهد ولا يسمح له توظيف الخيال كما يقلل من الترابط العائلي فقلما يجتمع أفراد

-التشابه الكبير بين البرامج التلفزيونية وعدم التنسيق في عرض البرامج كتقديم نفس المضمون أكثر من مرة[2]

أهمية التلفزيون وا يجابياته:

لا تقتصر أهمية التلفزيون في اتساع رقعة انتشاره والزيادة المطردة لعدد أجهزة الاستقبال وا رساله بل تتعدى ذلك إلى نوعية وكمية إنتاجه وا رساله ومتابعته،نذكر من بين الأهمية :

-ازداد حجم الدراسات الخاصة بالتلفزيون ضمن أبحاث سوسيولوجية الاتصال الجماهيري

-أجريت قياسات إحصائية لنمو الجمهور و استقصيت العوامل المؤثرة على فعالية البرامج التلفزيونية وتحديد طرق تكوين الأذواق والنظرات والميول لدى مشاهدي التلفزيون

[1] سليم عبد النبي، مرجع سبق ذكره ، ص29

[2] إبراهيم الإمام، الإعلام الإذاعي التلفزيوني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ص141

-زيادة هيمنة التلفزيون على الرأي العام مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجري بصورة دورية دراسات للجمهور التلفزيوني للتحسين من أدائه .

-التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيرية لم تعد مجرد أداة لنقل الأخبار المصورة المسجلة أو مباشرة غير الأقمار الصناعية بل أصبحت تتميز بالقدرة الخارقة على الإقناع والتأثير والسيطرة أصبحت رمز السلطة وعصر الاتصال فالثورات تقوم بالاستيلاء على مقرات التلفزيون بدلا من القصور الرئاسية .

-تأثر" المارشال ماكلوهان" بالتلفزيون كأداة يقول " فالناس سيشاهدون التلفزيون مهما كانت البرامج المذاعة بحكم أنه يفرض سيطرته على البشر الذي قد يفضلونه على الغسالة والثلاجة مثلا .

-التلفزيون هو الوسيلة الأكثر تأثيرا وفهما وتسلية .

-التلفزيون نافذة يطلع فيها المشاهدون وهم في منازلهم على العالم الكبير فهو يعرض على شاشة العالم والأحداث وتنشر مظاهر الحياة .

-تضفي الألوان مزيدا من الواقعية على أخبار التلفزيون كما تزيد من فاعليتها .

-يذهب البعض إلى أن الإنسان " نفس إعلامية " تتغذى بالخبر وتنمو بالفكر وتصح باللحن الجميل .

-ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن من حق الإنسان أن يعلم ويقصد بالإعلام هو الأخبار أي تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة [1]

-كما للتلفزيون إمكانية التعلم والاستماع بحيث تصنيف خبرته خبرات جديدة حول الطبيعة وما بها من كائنات وبشر في مختلف بيئاتهم و أجناسهم.

-تقديم المعلومات العلمية المختلفة التي تسهم في تشكيل قدرات الطفل العقلية

-التأثير الواضح في تدبير قيم و اتجاهات والميول العلمية المختلفة التي تسهم في تشكيل قدرات الطفل العقلية .

[1]- محمد معوض، **فن الخبر الإذاعي والتلفزيوني**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة ،2007، ص 07

-استخدام التلفزيون كوسيلة أساسية للتعلم، حيث نستفيد من نماذج التعلم بالمشاهدة والملاحظة أثناء عرض البرامج[1]

-إن قطاعا معتبرا من المثقفين الغربيين يعتبر أن التلفزيون يقدم منفعة تلهى عن القلق في حياة الوحدة والعزلة ، وعن سأم الحياة الزوجية ويخفف من النزاعات العائلية ويشكل أداة للديمقراطية والحوار .

- إن نمو التلفزيون الهائل لم يقتصر على اتساع رقعة انتشاره والزيادة المطردة لعدد أجهزة استقبال إرساله، بل تعدى ذلك إلى نوعية وكمية إنتاجهوا إرساله ومتابعته، وكان ذلك بفضل تتابع الاختراعات التكنولوجية التي ساهمت في تطويره من أقمار صناعية وكابلات ألياف وكومبيوتر وفيديو كاسيت والتقنيات المتطورة لتحسين الصورة والصوت والمادة الإعلامية بفضل كثافة الدراسات النفسية والاجتماعية وأبحاث الجماهيرية المكر سة .

-إن التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيرية لم تعد مجرد أداة لنقل الأخبار المصورة مسجلة أو مباشرة غير الأقمار الصناعية بل أصبحت تتميز بقدرة خارقة على الإقناع والتأثير والسيطرة[2]

-يستطيع التلفزيون أن ينقل للمشاهد صورا لشخصيات عالمية يصعب على الإنسان العادي الالتقاء بها في الحياة العادية مثل: الرؤساء و الملوك والحكام .

- من أهم مزايا التلفزيون نشرته الإخبارية التي أصبحت تنقل العالم بأصدائه أمام المشاهد وذلك من مختلف أنحاء العالم[3]

المبحث الثاني: التلفزيون الجزائري :

المطلب الأول :تعريف التلفزيون الجزائري

لا يمكن الحديث عن موضوع الأخبار في التلفزيون الجزائري دون الإشارة إلى السياق التاريخي الذي تطور فيه الإعلام وبخاصة قطاع الإعلام السمعي البصري ومنه التلفزيون

[1]- حسين جلوب، **مهارات الإتصال للإتصال مع الآخرين**، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص59

[2] -جمال العيفة: **الثقافة الجماهيرية**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2003،ص60

[3] -ماجي الحلواني، **مدخل إلى الفن الإذاعي والتلفزيوني والفضائي**، عالم الكتاب، 2002، ص70

فقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال الفرنسي la RTF حيث تأسست مصالح بث الخدمات الإذاعية بفرنسا عام 1944، وصدر مرسوم في عام 1944 يمنح الدولة حق الاحتكار الخدمات الإذاعية ممثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسيla RTF ، وفي عام 1959 أصبحت هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري[1]

لقد كرست اتفاقية ايفيان تبعية الإذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية ونصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة وعبرت الجزائر منذ السنة الأولى للاستقلال على ضرورة استكمال مظاهر الاستقلال على الصعيد الثقافي والإعلامي وخاصة على الصعيد السمعي البصري وعلى الخصوص التلفزيون، واتضح في السنة الأولى للاستقلال أن استمرار العمل ببنود اتفاقية ايفيان في هذا المجال أمر يتنافى ومبدأ استرجاع السيادة، وأمام عدم وضوح المدة الانتقالية، قام الجيش الشعبي الوطني باحتلال محطتي الإذاعة والتلفزيون في أكتوبر 1962، وحددت السلطات الجزائرية دوافع ذلك، وأكدت أنها إجراءات طالما ترقب الشعب وقوعها بفارغ الصبر، وأن هذه العلمية تندرج ضمن إرادتنا الساعية إلى تصفية كل من شأنه أن يذكر من قريب أو من بعيد بالوجود الاستعماري الأليم داخل بلادنا .

وأضافت أنه ليس من قبيل المنطق وقد استرجعت الجزائر سيادتها الوطنية أن تسمح بوجود أجهزة إعلامية تعرف المواقف التي تبنتها إبان الاحتلال.

إن الحديث عن تطور التلفزيون الجزائري وتطور العلمية الإخبارية، لابد أن نراعي فيه الجوانب الآتية:

1-إن إقامة إعلام وطني ومنه تلفزيون وطني ، كان لابد أن يمر عبر إعادة النظر في مختلف التشريعات والنصوص الإعلامية التي كانت تسير القطاع السمعي البصري وقد كشفت بصراحة غداة الاستقلال عن تناقصها مع طبيعة المرحلة ومع تطلعات المجتمع الجزائري الجديد والدولة الجزائرية الجديدة .

[1] Marléne colonl gully.l**es inormations télévisees,edit** /puf collection que saisje.1995.p14

2-ضرورة إعادة بناء الإعلام بصفة عامة والقطاع السمعي البصري بصفة خاصة، وتدعيم مختلف البني القاعدية، والتوسع فيها بالشكل الذي يساعد على خدمة أهداف الأمة وفي مقدمتها القضاء على التخلف تحقيق التنمية

3-إعادة هيكلة مختلف مؤسسات الإعلام بالشكل الذي يسمح لها الانخراط في المجهود الوطني، وتحقيق أهداف المجتمع في إعلام وطني مستقل يعبر عن اهتماماته ورغباته الإعلامية

4-تكييف القطاع الإعلامي- القطاع السمعي البصري – مع ما يشهده الوطن والعالم من تطورات سواء على مستوى النصوص التشريعية، أو البني القاعدية أو على مستوى الخدمة المقدمة من قبل هذه الوسائل

وباختصار يمكن القول أن الإعلام الجزائري ومنه القطاع السمعي البصري مر بأربعة مراحل سواء من حيث النصوص والقوانين التشريعية أو من حيث تطوير البنية القاعدية والمادية، ويمكن تحديد أهم سمات كل مرحلة

***تطور الإعلام الجزائري:**

1-المرحلة الأولى 1962-1965 :

هذه المرحلة رغم قصرها، فإنها كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لإقامة إعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن، ويساهم كغيره من القطاعات الأخرى في مسيـرة التنمية، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو العمل على تحرير مختلف وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة والإشراف

2-المرحلة الثانية 1956-1976:

تميزت هذه المرحلة بإصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام، وألغي العمل بالقوانين الفرنسية، التي كانت تنظم النشاطات الإعلامية، التي تم تمديد العمل بها بعد الاستقلال لأسباب ظرفية وباستثناء هذه المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية فإن السياسة الإعلامية التي اتبعت خلال هذه المرحلة، تميزت بالكثير من

الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني، إذ أنه إلى غاية 1976 لم يكن هناك قانون للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري، وهذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل أحد المختصين يصف هذه المرحلة بمرحلة البيات الشتوي [1] LA Période d'hibernation

3-المرحلة الثالثة 1976-1990:

شهدت هذه المرحلة بداية اهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله ومنها وسائل الإعلام السمعية البصرية، خصوصا في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات والهياكل السياسية والاقتصادية، وبدأت المعالم السياسية والإعلامية في قطاع يتضح مع صدور الميثاق الوطني عام 1976، حيث أشار إلى الدور الإستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، كما دعى إلى ضرورة استصدار قوانين وتشريعات تحدد تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في مختلف المشاريع الوطنية، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام،وتوفير الكوادر الإعلامية اللازمةلمواكبة التنمية خطط التنمية، وا ٍشباع مختلف حاجيات الجماهير في إعلام موضوعي وجيد وعرفت بداية الثمانينيات مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال، وتم تحديد في ضوء ذلك بأن مفهوم الجزائر الإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث، يقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام، وأن الإعلام جزءا لا يتجزأ من السلطة السياسية المتمثلة في حرب جبهة التحرير الوطني، وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط وتم تحديد وظائف الإعلام في المجتمع الجزائري على النحو التالي:

-التربية والتكوين والتوجيه

-التوعية والتجنيد

[1] Zahia lhaddaden.**colloque sur la presse écrit au Maghrab** .tunis1-3.décembre. edit walf zyg.humburg.1989.p125

-التعبئة

-الرقابة الشعبية

-التصدي للغزو الفرنسي

كما عرفت المرحلة صدور أول قانون الإعلام في الجزائر عام 1982 في ظل الحزب الواحد، ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني والدستور لعام 1976[1]

4-المرحلة الرابعة 1990-2003:

بدأت هذه المرحلة منذ 1990 بصدور الدستور الجديد، الذي نص في مادته 40 على التعددية وحرية إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي(الأحزاب) وتميزت هذه المرحلة بصدور العشرات من الصحف، خاصة بعد صدور قانون الإعلام لعام1990 ، الذي أكد حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة، إلا أن القطاع السمعي البصري ومنه التلفزيوني يبقى تحت ملكية ووصاية الدولة، وصدر منذ1990 مشروعان تمهيد بأن القانون الإعلام سنة1989 وسنة2002، وقد تناولا القطاع السمعي البصري بشيء من التوسع والتركيز، ولكن يبدوا أن حساسية القطاع وخاصة التلفزيون يجعل الدولة مترددة في تحريره وفتحه للاستثمارات الخاصة والمستقلة إلى جانب التردد في إصدار قانون جديد للإعلام وذلك ما يستعرض له في المباحث القادمة من هذا الفصل ضمن إطارين:

- الإطار التشريعي للقطاع السمعي البصري
- الإطار التنظيمي والقوانين المنظمة له استعراض حالة المؤسسة الوطنية للتلفزيون[2]

نشأة وتطور مؤسسة التلفزة الوطنية ENTV

إن مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيونRTA سابقا كانت مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري أعيدت هيكلتها بموجب المرسوم146-86 المؤرخ في 01 جويلية 1986 لإعطاء تاريخ ميلاد 4 مؤسسات عمومية بحسب الاختصاص التالي:

[1] Zahia lhaddaden.colloque sur la presse écrit au Maghrab. Opcit.p125

[2] محمد شطاح ، الإعلام التلفزيوني(نشر الأخبار المحتوى والجمهور)، مرجع سابق، ص87

-المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري ENTV

-المؤسسة الوطنية للإذاعة الصوتية ENRS

-المؤسسة الوطنية للبث التلفزيوني ENTD

-المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري ENPA [1]

إن إعادة هيكلة قطاع التلفزة الجزائرية قد جاء ضمن اللائحة السياسية الإعلامية التي نوهت بالدور الفعال الذي يمكن ان يلعبه الإعلام والتلفزة بصفة خاصة في بناء مجتمع عصري كما أشادت لائحة إعادة الهيكلة بالأهمية الإعلامية ومكانتها المتميزة في التقدم العلمي والثورة التكنولوجية، و اعتبار موقع الجزائر الجيوسياسي يجعلها كمنطقة تأثير لانعكاسات التقدم التكنولوجي في ميدان الإعلام والاتصال، وتصنيف اللائحة أنه: "نظرا لضعف الذي يعانيه هذا القطاع لعدم إدماجه في مخططات التنمية بالمقارنة مع المقاطعات الأخرى، ولم يحظ بالاهتمام الكامل والعناية الأولوية التي تتناسب ودوره" .

وقد نصت اللائحة بالإسراع في توفير جميع الشروط الموضوعية التي تعمل على تجسيد كل ما ورد في النصوص الرسمية واللوائح السياسية المتعلقة بحق المواطن في إعلام موضوعي وشامل ومسئول إلى جانب تنويع وسائل وتوسيعها حتى تصبح في متناول كل الفئات في جميع جهات الوطن، وقد نصت اللائحة في هذا المضمار على الإسراع في إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الإعلامية بغية تطويرها والزيادة من فاعليتها وجعلها متجاوبة مع متطلبات الإعلام المعاصر

وبموجب المرسوم 86-187 المؤرخ في 01 جويلية 1986، تأسست المؤسسة العمومية للتلفزيون، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري E.P.I.C لها شخصية معنوية و استقلال مالي، تحت وصاية وزارة الاتصال والثقافة، وتمارس احتكار البث على البرامج التلفزيونية في كل التراب الوطني، مهمتها إعلام المشاهد و المساهمة في تربية، والترفيه عنه بإنتاج برامج منوعة، إضافة على صيانة وتطوير وسائلها، وأجهزتها التقنية وتسييرا أرشيفها

[1] نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، 2008، ص107

السمعي البصري وهكذا تواصلت مسيرة التلفزيون بالحرص على مواكبة التطورات السريعة والمتواصلة في مجال الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الخاصة بعالم الاتصال ليبدأ مشوار جديد للتلفزيون وفق المرسوم86-187 لسنة1986 يتضمن إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي

وصيغة اجتماعية ثقافية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسمى مؤسسة التلفزة الوطنية .

المادة 2: توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الإعلام

المادة 3:يكون مقر المؤسسة في مدينة الجزائر

المادة 4: تتولى المؤسسة الخدمة العمومية البث التلفزيوني وتمارس احتكار بث البرامج التلفزيونية في كامل التراب الوطني

***مهام المؤسسة الوطنية للتلفزة :**

جاء في المادة 05 من المرسوم رقم 86-187 مايلي:

-الإعلام عن طريق البث والنقل لكل التحقيقات والحصص والبرامج التلفزيونية المتعلقة بالحياة الوطنية أو الجهوية أو المحلية أو الدولية وكذلك جميع قضايا الساعة ومواضيعها

-المساهمة في تربية المواطنين وتعبئتهم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والدفاع عن مصالح والثورة .

-المساهمة في تربية ورفع المستوى الثقافي والتكنولوجي لدى المواطنين من أجل مشاركة أوسع في عملية التنمية الوطنية .

-المساهمة في التسلية والتنشيط الثقافي والفني وتطوير وسائل التسلية الرياضية

المادة 6:

-الإنتاج والإنتاج المشترك والاستيراد وبث البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية .

-تنمية الأعمال المتصلة بهدفها ، مع مراعاة تطور التقنيات والتكنولوجية في مجال التلفزة

-السهر على تطوير برامجها

-صيانة المحفوظات التلفزية

-المشاركة في تكوين مستخدميها وتحسين مستواهم

-استغلال وسائلها الإنتاجية وصيانتها وتطويرها

وبالنظر إلى هذه الأهداف فإن التلفزيون الجزائري يهدف إلى:

-الاستجابة لأذواق كل فئات المشاهدين بتنويع المواضيع المقترحة، عليهم وتوفير برمجة وفنية ملائمة والسهر على التحسين الملموس لنوعية البرامج التلفازية و احترام توجهات البلاد حسب المعدلات المهنية والقواعد الأخلاقية .

***الهيكل التنظيمي للمؤسسات التلفزيونية الوطنية :**

المدير العام DG :إنها مكلفة بالسهر على السير الحسن لكل مؤسسة التلفزة إنها ممثلة بمدير عام ومساعد المدير العام .

المديرية الخاصة بالإعلام: إنها مكلفة باقتناء كل المعلومات الوطنية والدولية من أجل إقامة وا ٍنجاز البرامج والحصص التي تغطي الأحداث، بغرض بثها يوميا للمشاهد وتتفرع إلى مدريتين:

- مديرية الأخبار المكلفة بالجرائد المصورة
- مديرية مكلفة بالحصص الخاصة

مديرية إنتاج البرامج: هي مكلفة بإنجاز الانتاجات السمعية البصرية من كل نوع خاصة البرامج الفنية ذات الطابع التربوي الثقافي التسلية، التي لها علاقة مباشرة بمهمة [1]

مديرية البرمجة :

هي مكلفة أساسا باقتناء مراقبة وتنظيم البث لكل البرامج والحصص بغية بثها إلى الجمهور وفق التوجهات السياسية للبلاد والمبادئ الأخلاقية للمجتمع الجزائري

مديرية المصالح التقنية والتجهيزات(D.S.T.E)

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص110-

تسهر على استغلال وصيانة مجمل الهياكل الداخلية والتجهيزات الثابتة والمستقلة هي مكلفة أيضا بتطوير إمكانيات الإنتاج في المؤسسة وذلك باستغلال الحسن والأفضل لكل التجهيزات والوسائل المتوفرة

مديرية الإدارة العامة(D.A.G)

تتمثل مهمة هذه المديرية في تسيير كافة الوسائل المادية والبشرية والمالية في المؤسسة، وهي وحدها المخولة لاقتراح أي إجراء من شأنه المساهمة في تحسين التسيير والتنظيم العام في المؤسسة، في هذا الإطار، تسهر على السير الحسن لمختلف مصالح مؤسسة التلفزة الإدارية والمالية الموجودة في كل مديرية تحت اسم(SAF) أي المصلحة الإدارية والمالية .

مديرية العلاقات الخارجية: هي مكلفة باقتراح وتجسيد ميدانيات كل العقود والاتفاقات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تلزم المؤسسة الوطنية للتلفزة تنفيذها ومتابعتها بصورة مستمرة ومنتظمة

المديرية التجارية: هي مكلفة بإقامة العلاقات التجارية مع الخارج، إما مؤسسات اقتصادية عمومية أو خواص بهدف المتاجرة وضمان التتبع الدائم والمنتظم لها، كما تسهر المديرية على إنتاج بعض الصور الإشهارية لوحدها أو بالتنسيق مع مؤسسات عمومية مثل N.N.A.F و (ENPA) يقسم البرمجة، مستقل يرأسه رئيس قسم البرمجة بمساعدة كاتب، ويقوم اثنان بمختلف المهام أي بعملية الشراء ومراقبة البرامج ثم برمجتها للجمهور والمشاهد

***تأسيس البرمجة العصرية في التلفزيون:**

تبدأ بمقتضى قرار جانفي 1987 حيث أنشئت مديرية البرمجة بالمعنى الحديث وقد نص الفصل الثالث من المادة 12 المستمدة من القانون التنظيمي الداخلي لمؤسسة التلفزة على مايلي:

تولي مديرية البرمجة مراقبة جميع البرامج والحصص وتنظيمها وبثها

والمؤكد أن مهمة التلفزيون تتمثل أساسا في بناء هذه الشبكة بصفة تمكنه من الإتصال بأكبر قدر ممكن من المشاهدين وموازاة[1]

مع تطور التلفزيون، تطورت البرامج بلستمرار وظهرت ألوان وأشكال جديدة من البرامج المتنوعة والتي تهدف على اختلاف أنواعها مضمونا وشكلا على الإعلام، التثقيف، التعليم، التوجيه، التسلية، والإعلان

***أنواع البرامج التلفزيونية: [2]**

تنقسم البرامج التلفزيونية إلى قسمين هما :

1-برامج جزائرية

2-برامج أجنبية متفرعة إلى برامج ناطقة بالعربية وبرامج باللغة غير العربية من حيث أنواعها تنقسم البرامج التلفزيونية إلى 8 فئات

-البرامج الإخبارية

-الجرائد المصورة

-المجلات والحصص الإخبارية

-الموائد المستديرة

***البرامج الروائية:**

1-الأفلام الروائية الطويلة 2- المسلسلات 3-المسرحيات

***البرامج الوثائقية:**

1- الأشرطة العلمية 2-المجلات والحصص الثقافية المختلفة 3-حصص التلفزيون المدرسي

***البرامج الرياضية:**

المقابلات والتظاهرات الرياضية المجلات والحصص الرياضية، النشرات الرياضية

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص111

[2] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص112

برامج الأطفال حصص الأطفال، الرسوم المتحركة ،البرامج الدينية
الأحاديث الدينية المختلفة صلوات للجمعة والمناسبات الدينية الحصص الدينية لتعليم السنة والقرآن ،الإشهار والإعلانات البرامج الترفيهية الأغاني والمنوعات ،حصص الألعاب المختلفة. هذه عموما أهم البرامج التي تدخل في إطار عمل مديرية البرمجة

***أقسام مديرية البرمجة:** تتفرع إلى مدريتين نوعيتين

المديرية الفرعية لبحث وشراء البرامج

المديرية الفرعية لاستغلال وبث البرامج [1]

المديرية الفرعية لبحث وشراء البرامج وتضم بدورها قسمين:

***قسم البحث وشراء البرامج غير العربية و الوطنية:**

-البرامج غير العربية: يستقبل هذا القسم دوريا عن طريق البريد معلومات ووثائق تتعلق بأخذ البرامج المنتجة من طرف المتعاملين الأجانب، الذي يصل عددهم حسب تصريح مسؤول البرمجة إلى حوالي 200 متعاملا

ونجد الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول المنتجة للبرامج الجديدة عن طريق أستديوها تها الكبرى مثل : بارامونت كوميديا، إلى جانب المتعامل الفرنسي والإنجليزي والأسترالي وبعد القيام بقراءة مسبقة لمحتوى هذه البرامج، يتم الاتصال بالشركة المنتجة أو الموزعة للبرامج للحصول على معدات البث والتجهيزات

-البرامج الوطنية: لقد أولت المديرية اهتماما بالغا لهذا القسم بعد عملية البث للخارج، من أجل تشجيع الإنتاج الوطني وتحقيق .....شاملة للبرامج، ومن أهم التعاونيات الخاصة التي يتعامل معها القسم هي:

- ورشات إنتاج فيديو (AVP)
- ايماجيك إنتاج فيديو (IVP)

هنكم وا ٍليكم فيديو (MOIP)

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص113

وتجدر الإشارة إلى أن العقود الأولى التي تمت بين مؤسسة التلفزة وهذه التعاونيات فكانت سنة 1991، إلا أن الإنتاج وتطويره ومن جهة أخرى يتم التعامل مع مؤسسات تدخل في إطار القطاع العام مثل:

-المركز الوطني للفن والصناعة والسينما توغرافيا (CNAIC)

-الوكالة الوطنية للأحداث المصورة (ANAF)

المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري(ENAP)

بصفة عامة قسم البحث والشراء مكلف ب:

-دراسةقلر احات جميع البرامج

التفاوض من أجل تحقيق البث[1] فمهمته الأساسية هي ضمان تغدية دائمة من حيث البرامج

***قسم البحث وشراء البرامج العربية:**

هذا القسم بدوره يدخل ضمن نطاق المديرية الفرعية لبحث وشراء البرامج وهو مكمل القسم الأول، يتعامل مع مايقارب 150 شركة عربية، بالإضافة إلى شركات أخرى للتوزيع

تتبع عملية شراء البرامج العربية نفس الإجراءات الإدارية والمالية التي يتبعها قسم البرامج الأجنبية

لكن الملاحظ للبرامج العربية هو أن إمكانية استغلالها تصل على خمس سنوات، وبالتالي مع انقضاء المدة يتحصل الشراء بمؤسسة التلفزة الوطنية على تخفيض مالي قيمته 50% بسبب هذه التسهيلات، راجع إلى أن السوق العربية المنتجة للبرامج محدودة ،لأن المنتج العربي معروف بأنه يبيع للقنوات العربية فقط، على خلاف البرامج الأجنبية التي تجد صدى عالميا، خاصة الأمريكية التي تتخذ من العالم سوقا تجاريا لها

لقد أولت مديرية البرمجة اهتماما بالغا لهذا القسم منذ أكتوبر 1994، أي منذ عملية البث للخارج، من أجل تعريف الجالية الجزائرية المغتربة بهذه الأفلام العربية، وتوطيد الصلة بينهم وبين الأشقاء العرب من جهة أخرى لأن عملية البث بحاجة إلى أفلام جزائرية وعربية حفاظا

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص114

على حقوق المؤلف وعلى الوحدة الوطنية العربية، وحسب تصريح مسؤول قسم المنوعات، فإن شراء الأفلام العربية يكلف أقل من الأفلام الأجنبية في هذه الآونة الأخيرة لأن عملية بث فيلم أجنبي عبر القناة (السائل) يتطلب الدبلجة، وبالتالي أموالا باهظة، لان التلفزيون الجزائري اليوم أصبح يدخل البيوت الأوربية وينافسها في عقر دارها

دور المهرجانات العربية والدولية :

تنعقد سنويا مهرجانات سينمائية ودولية يتم عرض فيها آخر الأفلام المنتجة، ولعل أبرزها:

-مهرجان كان CANNES

- مهرجان مونتكارلو[1]

أما على المستوى العربي فنجده:

-مهرجان الأردن في شهر فيفري

-مهرجان البحرين في أول تجربة له أفريل 1994

قسم تسيير العقود وتبادل البرامج:[2]

فرع تسيير العقود:

يتم فيه إبرام العقود ومتابعة تطبيقها بعد موافقة مصلحة البث المختصة في شراء المنتوج، وهناك ثلاثة أنواع من العقود المبرمة:

1-عقود خاصة بالإنتاج المشترك

2-عقود خاصة بالإنتاج المشترك

3-عقود خاصة بالبرامج المنجرة بطلب

وقد نشطت هذه العقود في المدة الأخيرة، وعادة ما تبرم مع تعاونيات الإنتاج الجزائرية الخاصة كورشات الإنتاج فيديو وا يماجيك فيديو، ومنكم وا ليكم فيديوو غيرها

فرع تبادل البرامج:[1]

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص116

[2] المرجع نفسه، ص116

عادة ما يتم التبادل في إطار احتكاك وتبادل الثقافات المغاربية والعربية مع تلفزيون البلدان الشقيقة المجاورة .

قسم الإحصائيات والتحليل :

تقتصر مهمة هذا القسم على تحديد حجم بث البرامج المختلفة مع تقديم نسبها المؤوية وا يضاحها نوعية الحصص المبتة ومدتها في شكل تقارير أسبوعية أو شهرية او سنوية ويحتوي هذا القسم الثري بالمعلومات والوثائق على إعلام آلي لتخزين المعلومات والوثائق على إعلام آلي لتخزين المعلومات وترتيبها

ومقابل هذا القسم نجد مصلحة الأرشيف المكتوب الذي يحتوي على جميع وثائق المديرية على جداول البرامج ويفرغ منها:

-قسم التنشيط ومتابعة البرامج

أما فرع التنشيط: يتم وضع برنامج الأسبوع وتنظيم البرامج المنصوص عليها في الجدول اليومي الذي هو عبارة عن رزنامة "des feuilles de route" للبث والإنجاز والإرسال وهذا ما يسمى ب" تيليبس القناة" وأصبح فرع التنشيط يصدر جدولين يوميا:

1-الجدول الأول المخصص للقناة الجزائرية

2-الجدول الثاني المخصص لقناة السائل(Alagerian télévision)

-فرع التيليماتيك

يتم فيه تخزين كل البرامج القابلة للبث والاحتفاظ بها مع تصنيف الأشرطة، إذا كانت من نوع " بيتاكام"أو"ماتيك" VHS مع تحديد مدة البث نوعها ملخص عن البرامج الذي تحتويه وعنوان البرنامج يحتوي هذا الفرع على قاعات متعددة من أجل ما أصطلح على تسميته مشاهدة الأشرطة Visionner les cassettes من طرف الصحفيين المنتخبيناو غير ذلك يقع مبنى الفيلماتاك في الجهة المقابلة لمبنى التلفزة به مخزن لحفظ الأشرطة، مجهز بمكيفات هواء وأجهزة تقنية معتبرة

[1]المرجع نفسه، ص116

-فرع متابعة البرامج (le suisvie d'antenne)هي عبارة عن وحدة يتم فيها متابعة برامج القناة الوطنية من طرف أشخاص متخصصين في التحليل وتحتوي على مسئول يتولى مهمة المتابعة والمراقبة والإشراف على القناة، لكن مع عملية البث للخارج أصيفت وحدة أخرى من أجل متابعة برامج قناة السائل فأصبح هناك قسمين

-قسم لمتابعة القناة الوطنية

-قسم لمتابعة قسم السائل

وحدات البرمجة: هناك خمس وحدات للبرمجة، يتم على مستوى كل واحدة منها مشاهدة و اختيار البرامج الملائمة وهي تتوزع على طول رواق مبنى مديرية البرمجة كالتالي

1-وحدة الأفلام الطويلة

2-حدة المسلسلات

3-وحدة الأشرطة العلمية والثقافية

4-وحدة برامج الأطفال والشباب

5-وحدة منوعات[1]

***الإعلام السمعي البصري في التشريع الإعلامي الجزائري:**

صدر هذا القانون في 03 أفريل من نفس السنة، جاءت هذه الوثيقة تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد، الذي فتح مجال التعددية السياسية التي تتضمن منطقبا التعددية الإعلامية جاء في المادة 02"الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، على الصعيدين الوطني والدولي، و حق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35-39-40 من الدستور" [2]

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص118

[2] قانون الإعلام، النصوص التأسيسية، المجلس الأعلى للإعلام، ص4

وفي المادة 04 الوسائل التي من خلالها يمارس هذا الحق، حيث جاء فيها: " يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي :

-عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام

-العناوين والأجهزة التي تنشئونها الجمعيات ذات الطابع السياسي

- العناوين والأجهزة التي ينشئونها الأشخاص الطبيعيون والمعنيون الخاضعون للقانون الجزائري

-ويمارس من خلال أي سند كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفازي

إن الجديد في هذا القانون هو تأكيده على حرية إصدار المطبوعات، لكنه استثنى في ذلك القطاع السمعي البصري، إذ في الوقت الذي تؤكد المادة 14 أن " إصدار النشريات حر" فإن المادة 56 من نفس القانون تكاد تستنى القطاع السمعي البصري وتنص على أن" يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفازية و استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام"وهذا ما يمسى عدم الإقبال على إنشاء قناة ثانية، رغم الاتصالات التي تمت مع القناة الفرنسيةCANNL PLUS وقنوات أخرى [1]

كذلك أشار قانون 1990 إلى إنشاء هيئة إعلامية جديدة هي "حيث يحدث مجلس أعلى إعلام وهو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل مهمتها في السهر على احترام القانون [2] وقد منحت هذه الهيئة سلطات واسعة حلت محل وزارة الإعلام ومن مهامها خاصة في القطاع السمعي البصري:

-ضمان ستقلالية أجهزة القطاع العام للبث الإذاعي الصوتي والتلفزي وحياده، و استقلالية كل مهنة من مهن القطاع

-يسهر على تشجيع وتدعيم النشر والبث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة

[1] قانون الإعلام، النصوص التأسيسية، المجلس الأعلى للإعلام،ص 4. 5. 16

[2] قانون الإعلام، 1990، مرجع سبق ذكره، ص17

يسهر على نشر الإعلام المكتوب والمنطوق والمتلفز ة، عبر مختلف جهات البلاد وعلى توزيعه

-يسلم المجلس الأعلى للإعلام الرخص،وتعد دفاتر الشروط المتعلقة بإستعمال الترددات الإذاعية الكهربائية والتلفزية كما تنص عليها المادة 56

إذن باستثناء هذه الإشارات فإن قانون 1990،شأنه في ذلك شان قانون 1982 تعامل بحذر مع القطاع السمعي البصري رغم أهميته، ورغم تأثيره في حشد مختلف الطاقات الوطنية لتحقيق أهداف الأمة والمجتمع .

لذلك لاحظنا وجود تناقض في مدى اهتمام القوانين 82-90 بهذا القطاع أو ذلك، وهو أمر لا يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الدول لكل قطاع، ففي الوقت الذي يتحدث قانونا 82-90 بالكثير من التفصيل عن قطاع الصحافة المكتوبة بل تكاد الوثيقتان أن تكونا بمثابة قانونين للمطبوعات ليس إلا، فإنه على صعيد ميزانيات التشغيل والتجهيز للقطاع ظل القطاع السمعي البصري يستحوذ على نسب فاقت 60% في كل سنة سنوات ما بعد الاستقلال [1]

ويبقى إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى المرسوم رقم 93-13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 أهم تناقض في هذا القانون، بل يكاد يكون إلغاء للقانون في حد ذاته، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المسؤوليات والمهام الموكلة للمجلس، وعليه فإن التفكير في مشروع قانونا جديد للإعلام أصبح أمرا ملحا بالنظر إلى التحولات التي شهدتها الساحة الإعلامية الجزائرية وكذا التحولات الدولية في مجال الإعلام.

***المشروع التمهيدي لقانون الإعلام:**

رغم أن هذا المشروع تمت مناقشته من قبل فئات مختلفة في قطاع الإعلام إلا انه لم يصدر كقانون رغم تأجيل البث فيه من قبل البرلمان، و أدت التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد في نهاية التسعينات إلى الاهتمام بمشاريع قوانين أخرى ليقدم مشروعا عضويا آخر في

[1] زهير إحدادن، **مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 106

نوفمبر 2002، وللوقوف أكثر على وضعية القطاع السمعي البصري نرى أنه من الفائدة تناول ذلك حتى نرى ماذا قدم هذا المشروع وماذا سيقدم لاحقا لهذا القطاع.

إذ كان قانون الإعلام لسنة 90 يتناول في مادته الأولى على أن هذه الوثيقة تحدد قواعد المبادئ لممارسة حق الإعلام ن فإن مشروع 98 كشف في مادته الأولى على مبدأ تحرير قطاع الإعلام برمته، إذ تنص المادة 01 على ما يلي: "يكفل القانون الحالي حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري" [1]

كذلك عرفت الوثيقة لأول مرة منذ الاستقلال المقصود بالسمعي البصري"، بعد أن كانت القوانين السابقة تدرجه ضمن عبارة غامضة وتعتبره " سندا إذاعيا أو صوتيا أو تلفازيا "يمارس من خلاله الحق في الإعلام"

حددت المادة 02 مفهوم الاتصال السمعي البصري بما يلي:

" يقصد بالاتصال السمعي البصري كل ما يوضع في متناول الجمهور أو فئات منه بواسطة أحد أساليب الاتصال السلكي واللاسلكي من رموز وا إشارات وحروف خطية، صور وأصوات أو رسائل من مختلف الأنواع وعلى اختلاف طبيعتها والتي ليس لها طابع المراسلة الشخصية .

وأفردت الوثيقة الباب الثالث للحديث عن القطاع لكن ضمن عبارة " عمومي" وهو أمر يكشف عن عمد رغبة الدولة في فتح القطاع للاستثمارات الخاصة إلا في حدود معينة

نصت المادة 28 على أنه يمكن للمؤسسات العمومية للبث الفضائي المسموع والمرئي التي تفتح رأسمالها، في إطار الشراكة للمؤسسات متخصصة تابعة للقطاع الخاص وفقا للتشر يع المعمول به[2]

وتستثنني المادة 29 بعض الأنشطة فتنص على أن تمارس الأنشطة ذات الصلة بالبث التلفزيوني للتغطية الوطنية من قبل المؤسسات العمومية المختصة فقط وتضيف "غير أنه

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص92

[2] المرجع نفسه، ص93

يمكن للمؤسسات المذكورة، أن تتخلى في إطار الشراكة ،عن بعض الأنشطة لمؤسسات تابعة للقطاع الخاص حسب الشروط الذي يستخدمها القانون ويتناول الفصل الثاني نفس الباب خدمات البث الإذاعي السمعي والتلفزي المرخص لها .

فتشير المادة 30 إلى أنه "يخضع توزيع حصص إذاعية مسموعة أو مرئية عن طريق كابل،كذلك استعمال الذبذبات الإذاعية الكهربائية لترخيصات ولأحكام القانون ولأوامر دفتر شروط تعده الوزارة المكلفة بالاتصال بعد استشارة المجلس الأعلى للاتصال .

وتصنيف المادة 31 "يخضع الترخيص بأنه خدمات اتصال سمعي بصري غير خدمات القطاع العمومي لإبرام اتفاقية بين المجلس الأعلى للاتصال المتصرف باسم الدولة والمستفيد من رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري" ويشرح الفصل في المادة 32 إلى 46 الطرق و الكيفيات والإجراءات التي تنظم النشاط في القطاع السمعي البصري خاصة فيما يتعلق بمنح التراخيص أو سحبها، وشروط الاتفاقيات وكذلك فسخها وفي الباب الثامن تتحدث الوثيقة عن المجلس الأعلى للاتصال باعتباره سلطة مستقلة لضبط الأمور وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وتضمن التعددية في الإعلام وحرية الصحافة للاتصال من المهام الموكلة إليها في القطاع السمعي البصري:

-ممارسة الرقابة بكل الوسائل الملائمة على موضوع الحصص الاشهارية التي تبنتها أجهزة البث الإذاعي والتلفزي ومحتواها.

-ضبط أحكام الاتفاقيات الخاصة بخدمات الاتصال السمعي البصري المسموح به ومراقبة تنفيذها

وتحدد المادة 94 بأن المجلس الأعلى للاتصال هو الجبهة التي تسلم الترخيصات بإنشاء خدمات اتصال إذاعي وتلفزي تابع للقطاع الخاص وعموما فغن هذا المشروع تجاوز قانون 1990في مجال حريات الصحيفة وتناول لأول مرة بشكل مستقيم القطاع السمعي البصري بتحديد طبيعته ووسائله وطرف النشاط أو الاستثمار فيه [1]

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره ، ص94

المشروع التمهيدي لقانون الإعلام:

جاء هذا المشروع على أنقاض المشروع التمهيدي لسنة 1998ن الذي لم يصدر ولم يتحول إلى قانون لأسباب سبق شرحها، ويميز هذا المشروع، بكونه شرح للأسباب والغاية من هذه الوثيقة، وذلك بأن وضع الأمور في إطارها الوطني والدولي ، استهل المشرع قبل عرض مواد المشروع بتقديم الأسباب والدوافع وراء هذه المبادرة، كذلك تميز المشروع بعقد جلسات جهوية لناقشته من قبل المهتمين والمنشغلين بقطاع الإعلام أوكلت مهمة الإشراف على الجلسات إلى باحثين أكاديميين مهتمين ببحوث الإعلام والتشريعات الإعلامية، وهو أمر جديد حيث جرت العادة في القوانين والمشاريع السابقة أن تكون المناقشات محدودة ومحصورة في فئات بيروقراطية بعيدة عن واقع العمل الإعلامي ومتطلباته يستعمل رقم 90-07المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام والساري المفعول قد سمح لأول مرة خلال عشرية كاملة بوضع أسس التعددية الإعلامية في الجزائر إلا انه يحتاج لإثراء حتى يستطيع حصرالخريطة الجديدة للإعلام الوطني والذي يتميز بظهور تشكيلات مهنية وا ٍعادة الهيكلة الوزارية المكلفة بالاتصال[1]

ويضيف: تسببت التعديلات التي أدخلت على هذا القانون بواسطة المرسوم التشريعي رقم 93-13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 والمتمثل في إلغاء " المجلس الأعلى للإعلام في اختلال تام لتوازن أدبيات نص القانون الأصلي وبالتالي زعزعة فلسفته

وعموما يحصر المشروع لأسباب وراء إصدار هذا المشروع في النقاط التالية:

1-ضرورة تعديل القانون الساري المفعول على مستوى الشكل والمضمون، حتى ينسجم والمحيط القانوني والمؤسساتي مع المحافظة على مكاسب الصحافة خلال عشرية كاملة ودعمها

2- تطور المحيط الدولي يفرض تعديلات تتماشى و السياسة التي تتبعها البلاد من أجل الانضمام إلى مساره "العولمة" لاسيما المجتمع الإعلامي

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص95

3-إن هذا المشروع يتماشى والإصلاحات التي مست هيئات ومهام الدولة وبالتالي فهو يدخل نصوصا مؤسساتية ملائمة لمختلف قطاعات أنشطة الإعلام والمهام الدائمة للدولة من خلال التصور والضبط والمراقبة[1]

4-يمكن المشروع الجديد مختلف الفئات المهنية للإعلان لتمكين السلطات العمومية من الاضطلاع بمهامها في إطار تشاوري ومن جهة ثانية المساعدة في تنظيم المثليات المهنية للقطاع

5-ترتكز فلسفة المشروع الجديد على مبدأ حرية الإعلام في إطار احترام الأسس الدستورية، قوانين الجمهورية ولحترام كرامة وشرف وكذا تقدير الأشخاص

6-يرسم المشروع إطار التنظيم المؤسساتي ويعطي تصورا مسبقا للحقل الإعلامي عن طريق مبدأ الضبط

7-في المجال السمعي البصري، يصنع المشروع أسس تأسيس المجلس السمعي البصري كهيئة للضبط تتكفل بالسهر على لحترام التعدية والقيم الدستور ية

8- ينظم المشروع في خطوطه العريضة القانون الأساسي للصحفي المحترف بتوفير الحماية له وا إخضاعه للمبادئ العامة العالمية التي تحكم مهنة الصحفي

9-المشروع الجديد ينص على ضرورة تكريس دعم الدولة للصحافة[2]

الإعلام السمعي البصري في المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 2002 :

حدد المشروع التمهيدي مفهوم النشاط الإعلامي في المادة الثانية بالقول " يقصد بنشاط الإعلام في مفهوم هذا القانون ،وضع معلومات تحت تصرف الجمهور أو فئات منه عبر كل الدعائم سواء كانت مسموعة، مرئية أو إلكترونية وكذلك بصفة دورية"

وخصص المشروع الباب الثالث من المشروع ليتناول فيه " النشاط الإعلامي عن طريق الاتصال السمعي البصري"

[1] محمد شطاح، مرجع سابق ذكره،95

[2] المرجع نفسه، ص96

إذ تناول في الفصل الأول ممارسة الاتصال السمعي البصري، حددت المادة 34 المقصود بالاتصال السمعي البصري في مفهوم هذا القانون، وضع تحت تصرف الجمهور أو فئات منه، علامات، صور إشارات أصوات أو بلاغات أيا كانت طبيعتها والتي ليس لها صفة المراسلة الخاصة، وذلك عن طريق المواصلات السلكية واللاسلكية ما يلاحظ على هذه المادة والمشروع بصفة عامة هو الخلط بين مفهومي الإعلام والاتصال ، وقد سبق أن وضحنا ذلك خلال تحرير المفاهيم وقلنا أن الإعلام وظيفة من وظائف الاتصال وأن مصطلح الإعلام يقابله الاتصال الجماهيري وتعتقد أن استخدام مصطلح الاتصال بشموليته يتنافى مع النشاط الإعلامي، ويتنافى مع القانون إذ لا يعقل أن نسمي القانون بقانون الإعلام، ثم نستخدم مصطلح الاتصال في أغلب فصوله ومواده

المادة 35 تحدد آليات وأدوات ممارسة النشاط الاتصالي السمعي البصري:

-مؤسسات وهيئات القطاع العام

-المؤسسات والشركات الخاضعة للقانون الجزائري الخاص وطبقا لأحكام هذا القانون والقوانين اللاحقة في إطار حدود العوائق التقنية المتعلقة بالموجات الكهرو إذاعية.

وكان المشروع يوحي بان النشاط الإعلامي السمعي البصري حر ولا عائق أمامه سوى العوائق التقنية

المادة 38 حدد فيها المشرع خضوع الممارسة الإعلامية في القطاع السمعي البصري

تحدد المادة 42 مهام هذا المجلس بعد تحديد طبيعته بكونه سلطة مستقلة للضبط و المراقبة، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ضامنة للتعددية الإعلامية وحرية الصحافة في الاتصال السمعي البصري .

-تشجيع ثقافية أنشط مصالح السمعي البصري المرخصة

- الحيلولة دون تمركز الاتصال السمعي البصري تحت تأثير مالي أو أيديولوجي

- ممارسة الرقابة على الموضوع والمحتوى وعلى كيفية برمجة الحصص الإشهارية التي تبنتها مصالح السمعي البصري

تحديد عن طرق قر اراته، شروط إنتاج برمجة حصص التعبير المباشر خلال الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام السمعي البصري

- تحديد كيفيات ممارسة ممارسة حق التعبير التعددي للتيارات الفكرية والرأي في إطار احترام مبدأ المساواة في المعاملة في مصالح الاتصال السمعي البصري

-السهر على جودة التبليغ وكذا للدفاع عن الثقافة الوطنية وترويجها لاسيما في مجالات إنتاج وبث المؤلفات الوطنية [1] من رف وسائل الإعلام السمعي البصري.

أما فيما يتعلق بتشكيلة المجلس السمعي البصري فسيكون محل قانون خاص متعلق بالاتصال السمعي البصري الذي سيشمل أيضا تنظيم وسير مصالح الإتصال السمعي البصري

إن ترك تشكيلة المجلس السمعي البصري لقانون خاص بالسمعي البصري ينظم ذلك في اعتقادنا غير مبرر وكان من الأفضل أن ينص قانون الإعلام على طبيعة تشكيلة المجلس، مادام المشروع يتحدث عن ضرورة الإسراع في مسايرة مسار العولمة والدخول إلى عصر " المجتمع الإعلامي"

إن وجود مجلس سمعي بصري ضرورة لا يمكن التأخر عنها خاصة في عصر التنافس الجاد بين المحطات الإذاعية والتلفزيون وبخاصة في مجال الأخبار والتغطية الإخبارية و استعادة الجماهير المشتتة بين المحطات والقنوات الأجنبية، والاهتمام بتلبية رغباتها ومطالبها من خلال الاستطلاعات وسبور الرأي، بل ضرورة إشراك الجماهير في صناعة محتوى الرسائل الإعلامية وهو أمر تحرص عليه مختلف مجالس السمعي البصري في البلدان المتقدمة أيضا تناول القانون دعم الدولة للصحافة بصفة عامة المكتوبة والسمعية والبصرية وذلك بهدف:

-التكوين المتواصل للصحفيين وترقية حرف ومهن الاتصال

-تشجيع وتطوير أساليب إنتاج الإعلام وتوزيعه

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره،ص97

-المساعدة في تحسين شروط ممارسة مهنة الصحفي

وفي باب ممارسة مهنته الصحفي: تشير المادة 72 إلى أنه" لا يجب في أي حال من الأحوال، أن تقدم الأخبار التي تنشرها النشرية الدورية أو وكالة الأنباء أو تبنتها مصلحة الاتصال السمعي البصري بطريقة:

-تنويه فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالجرائم والجنح

-تشكل ا تجاه أعضاء البعثات الدبلوماسيية المعتمدة بالجزائر

كل مخالفة لهذا القانون يعاقب عليها القانون طبقا لقانون العقوبات[1]

التلفزيون الجزائري وحالة الطوارئ:

أصبحت التلفزة هنا في خدمة المصالح العليا للأمة، وكذا في خدمة المصالح والمقتضيات الأساسية وعلى رأسها إرجاع السلطة للدولة، إعادة الهيبة والكرامة الوطنية إعادة الأمن العمومي وتحسيس المواطن وتعبئة للخروج من الأزمة اقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد، ولم يقتصر الانحطاط على الحياة السياسية التي تميزت بالتوتر والحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تميزت بالركود والتقلب فالحياة الثقافية الأخرى تدهورت جذريا من الناحية الكمية والكيفية للنشاطات والمبادرات المبذولة للتعريف بالإستراتيجية الجديدة التي جاء بها المدير العام السابق للتلفزة، ثم تنظيم ندوة صحفية يوم26ديسمبر1993 بمقر مؤسسة التلفزيون، وفيها تم تلخيص الأهداف المسطرة من طرف إدارته في النقاط التالية:[2]

1- جزارة برنامج التلفزيون الجزائري من خلال تجنيد كل الطلقات الفاعلة البشرية، المالية، والمادية والإمكانات التقنية لمؤسسة التلفزيون وكذا تعاونيات الإنتاج الخاصة، وكل المؤسسات السمعية البصرية العمومية الأخرى

2- العمل على التكوين المستمر للمختصين قصد تحسين مستو اهم من خلال إرسالهم في تربصات على مستوى قنوات تلفزيونية أجنبية

[1] قانون الإعلام 1982، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] نور الدين تواتي ، مرجع سبق ذكره، ص121

3- إدخال الإعلام الآلي على مستوى جميع المديريات بما فيها مديرية البرمجة والإنتاج

4- العمل مستقبلا على فتح القناة وبدأ الإرسال صباحا لكن من جهة يتطلب المادة الخام من برامج جزائرية أو أجنبية مستوردة يتطلب الأمر إنتاجها أو شرائها

وقد رأى المدير العام للتلفزة أن الظرف يستدعي وضع شبكة برامج تطورية أي تزويد تدريجيا بالإنتاج الجديد، ومن جهة أخر ى أكد على ضرورة لحترام المقاييس الثلاثة التالية: [1]

الجمهور -النوعية-التنوع للوصول إلى تلفزيون وطني عام تتكيف برامجه مع الواقع الثقافي والاجتماعي المعاش ، ولقد كانت التلفزة الجزائرية تتجه نحو جزارة نفسها والجزارة حسب مديرها عبودية لا تعني تعريب البرامج، إنما المقصود كان جزارة المحتوى أي تضمن 4 قيم أساسية هي : الأخوة ، التضامن ، التسامح، الوطنية

وقصد تحقيق الأهداف السالفة الذكر والتي علقت عليها الصحافة الوطنية بإعتبار أحلاما فإن التلفزة عكفت على تحضير شبكة برامج لعام 1994 حيث أصبح حجم البث بموجبها 5278 ساعة في السنة تتوزع على :

11% من الأحداث والأخبار الرياضية

33.35% للبرامج الوطنية والأجنبية التربوية والثقافية

-أكثر من56% للبرامج الترفيهية

-حيث تضمن في عهده برنامج الشبكة الجديدة 52 حصة ترفيهية

-كما شرعت التلفزة في تحضير نشرة صباحية خاصة بالصم والبكم

-تحضير نشرة صباحية

-تغيير" اللوقو"التفزيوني وا ٍرجاع القديم وبالتالي شهدت التلفزة في هذه المرحلة هروب بعض الصحفيين والإطارات بفعل الحالة الاستثنائية للبلاد، لكن رغم الإنهيار الإقتصادي إلا أنه كان باعثا قويا على الاجتهاد لقد أنتج التلفزيون الكثير من الحصص الجميلة والمفيدة سواء على المستوى الترفيهي أو على المستويات الثقافية الاجتماعية الأخرى من خلال هذا

[1] نور الدين تواتي ، مرجع سبق ذكره ، ص122

العرض المركز السريع، يتضح لنا أن التلفزة عرفت نقلات هامة في حياتها ، حيث مسها التجديد مرات عديدة إن على مستوى الهيكلة والقوانين والتشريعات أو ما صاحب ذلك من إنتاج بفعل تفاعل تلفزتنا مع المعطيات الجديدة غير أن التجديد هذا لم يكن يخضع لتحديات التي كانت السلطة أو بالأحرى التلفزة تواجهها ، بقدر ما كان خاضعا للتغيرات التي كانت السلطة نفسها ترى ضرورة إحداثها

لكن ما ينبغي التأكيد عليه في الأخير، هو أن الواجب الوطني والإعلامي يقتضي إعادة النظر في الإنتاج الثقافي التلفزيوني حتى يستطيع مواكبة التطور الذي يسود عالم الاتصال اليوم فكان لابد لرياح التجدد أن تعصف على مؤسسة التلفزة[1]

المطلب الثاني: النشرات الإخبارية:

تعرف نشرة الأخبار بأنها مجموعة من الأخبار المحلية و العالمية، المحلية تتضمن كل ما يتعلق بنشاطات الدولة والجماهير والأحداث الجارية في مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية و الثقافية والاقتصادية والفنية والعلمية مثل الانتخابات البلدية وأخبار الأوبئة وزيارات الوزراء

أما الأخبار العالمية فهي كل ما يربط المتلقي بالعالم ويجعله يقف أولا على مجريات الأمور والأحداث من حوله وتتضمن كل ما يتعلق بالمجتمعات الأخرى والمصالح البشرية من جرائم وفساد ورشوة وكوارث طبيعية كالفياضانات والزلازل والبراكين والعواصف والحوادث الأخرى كالحرائق وأخبار الرياضة والضرائب والكرنفالات والاحتفالات والتظاهرات، الأخبار هي تصوير الأحداث العالمية أو المحلية لحظة وقوعها بحيث تتمكن من إحداث تأثير عاطفي على المشاهد وهذه القيم هي أساسية بدرجة متساوية في الإعلام الإخباري[2]

وتعتبر نشرة الأخبار صورة من صور الإعلام أو الاتصال الجماهيري وفي هذا الاتصال تمد الجسور مع الملايين في وقت واحد وهؤلاء جميعا تربطهم عوامل مشتركة تعيننا كثيار في

[1] نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص123

[2] هيثم الهيني، **الإعلام السياسي و الإخباري في الفضائيات**، دار أسامة، الأردن، عمان، ص 31

تفهم عقلياتهم ومتى استعدادهم لتقبل ما يقدم لهم وتوضع نشرة الأخبار في صيغتها النهائية من قبل المحررين الذين يرأسهم رئيس التحرير أو بما يسمى بالمحرر المسئول وتمر مرحلة نشرة الأخبار من جمعها لغاية وصوله اليد المقدم بالخطوات التالية:

أ-برقيات المندوبين والمراسلين: حيث ترد برقيات المندوبين والمراسلين من الداخل والخارج إلى المحطات لإبلاغها بآخر الأنباء

ب-نشرات الوكالات العالمية: حيث يتم استلام وطبع الأخبار باللغة المحلية واللغات الأخرى

ح- جمع الأخبار :تجمع الأخبار يتم مراجعتا و اختيار الصالح منها تحت إشراف رئيس التحرير

د- التحرير كتابة الأخبار: تكتب أو تطبع الأخبار بصورة واضحة ودقيقة ليسهل قرائتها وتقديمها إلى الملتقى

هـ- ترتيب الأخبار: ترتب وتبوب الأخبار حسب الأهمية في نشرة الأخبار

و- يوضع للنشر موجز الأخبار الأنباء :في أغلب الأحيان يكون في بداية نشرة الأخبار ونهايتها

ز-تسليم النشرة إلى مقدمها:يجب أن تسلم الأخبار إلى مقدمها بفترة لكي يستطيع مراجعتها وفهمها[1]

وهناك عدة مؤثرات تعوق الوصول إلى بث نشرة الأخبار ناجحة وهذه المؤثرات

-ثقافة محرر النشرة

- الروتين الإداري القديم والرافض للتجديد

- تعدد المحررين وعمل مونتاج للنشرة بواسطة شخص واحد

-الخوف من التجديد والتردد في ذلك لعدم وجود حوافز

-الأداء الأوتوماتيكي دون الالتفاف للإبداع

[1] هيثم هنيني، مرجع سبق ذكره، ص32

يضاف إلى ذلك الوحدة الموضوعية أو التكاملية والتي عادة ما يتحملها رئيس التحرير عندما يؤلف الأخبار إذ أن حسن ربط الأخبار بعضها ببعض بعبارات رائقة و استعباد الكلمات الثقيلة على نطق المذيع ومشاهدة الأفلام التي سوف تصاحب النشرة مع صوتها الطبيعي[1] تعطي رئيس التحرير صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الأخبار التي كتبها المحررون، ولئن عمدت المحطات الراقية إلى أن يقوم المذيعة بتحرير مونتاج الخبر أو الأخبار الخاصة به وهو مرحبة متطورة جدا لم يصلها العديد من المحطات فإن ثقافة المذيع، وحسن تصرفه على الهواء من الأمور التي تدعم نجاح النشرة وتأثيرها.

لكن هذا العهد المتفتح والمبهر بكل جديد ومتطور لا أدي لماذا تصر بعض المحطات التلفزيونية العربية العريقة على لستمرار النهج القديم في تحرير ومونتاج نشرات الأخبار

وفي هذا العصر الذي يلبي رغبات الجميع إعلاميا، نجد نموذجا من هذه المحطات يصر على بث الفيلم بعد انتهاء المذيع من قراءة الخبر بحيث نرى شخصا في لقطة مقربة (Mshot) وهو يتحدث بانفعال، بينما الصوت المكتوم أي صامت (Mutl) هذا التكتيك السبعيني كنا نستخدمه خوفا من أن يتحدث شخص بكلمة قد لا نفهمها وتعطي مدلولا سياسيا سلبيا ضد بلادنا.

نقول في هذا العصر نحتاج إلى رؤية جديدة لبت أخبارنا بحيث تكون مفيدة وممتعة ومسايرة للتوجه الجديد، ونحن نعلم أن ما يعوق الوصول إلى نشرة ناجحة عدة مؤشرات يمكن حصرها في الآتي:

1-ثقافة محرر النشرة

2-الروتين الإداري القديم والرافض للتجديد

3-تعدد المحررين وعمل مونتاج النشرة بواسطة شخص واحد [2]

تحليل نشرة إخبارية :

[1] أحمد عبد المالك، **فضائيات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2000، ص112

[2] المرجع نفسه، ص112

عرف البعض الأخبار بأنها حادث أو فكرة أو رأي ساعته يمكن أن يهم أو يؤثر في عدد من الناس في مجتمع ما، ويكون مفهوما

وعرف آخرون الأخبار بأن بها كل شيء لم يعلم به الناس أمس ومن الطبيعي أن يشكل الخبر رأيا عاما يكثر الجدل والنقاش حوله إن تحرير الأخبار فن قائم بذاته، وقد تكون محرر الأخبار هو مترجم في ذات الوقت فإن في مقدمة محرر الأخبار المترجمة من لغات مختلفة إلى اللغة العربية وبالعكس أو من لغة أجنبية إلى لغة أجنبية أخرى

ولابد أن يتوفر في محرر الأخبار مؤهلات قد تختلف من فضائية إلى أخرى ولكن هناك قاسم مشترك يجمع الفضائيات العربية في مؤهلات المحرر،ومن أهم وأبرز هذه المؤهلات الأساسية هي : أن أهم شروط المحرر هو المترجم في الوقت ذاته أن يتقن اللغات المترجم عنها أو المترجم إليها، إتقانا تاما لكي يستطيع نقل الأفكار والصور والوقائع بهدف أمانة وبلغة سليمة، وا ٍذا أتقن المحرر عدة لغات أجنبية تكون قد اتسعت آفاق معرفته وأصبحت جولاته في هذا الميدان أعمق وأشمل

1-يجب أن يكون المحرر مثقفا، وان يكون ملمابطرف من كل علم وفن و اقتصاد وسياسة وقانون وعلوم عسكرية ورياضية وتاريخ و جغرافيا وغيرها من العلوم ذات الصلة، ويفضل أن يكون لديه إلمام بمعلومات عن عدد كبير من زعماء العالم في الماضي وزعماء العالم المعاصرين وأسماء الدول الموجودة على خارطة العالم وعواصمها، والمدن الرئيسية فيها لأن نشرات الأخبار أشبه ما تكون بدائرة معارف مصغرة

إن التدريب والخبرة إلى جانب المؤهل العلمي ستصقل عمل المحرر وتوصله إلى هذا المؤهل الضروري للمحرر

2-ليس المحرر مترجما في جميع الأحوال بل كثيرا ما يطلب منه أن يصوغ نبأ عن حادث ما كما شهده هو بنفسه، أو كما نقل إليه على شكل رؤوس أقلام، ومن هنا يجب أن يتصف

بأنه من ذوي الأفلام السياسية وأنه من أصحاب الخيال الواسع وسرعة البديهة والقدرة على الوصف والتحليل والقدرة على التعبير بدقة ووضوح ولغة سليمة [1]

إن المحرر يتولى فرز مجموعات الأخبار التي تلتقطها أجهزة الالتقاط في التلفزيون والمحطة الفضائية، ويقوم بقراءة كل خبر ليرى ما إذا كان صالحا لعرضه على المشاهد، حيث أن المحطات الفضائية عادة تكون على صلة تامة مع وكالات الأنباء العربية والعالمية ، وبالنظر إلى تعدد المواد الإخبارية التي تزدحم على المحور من الوكالات المتعددة فإن عليه أن ينتقي من الأخبار أهمها وأحداثها من الأخبار بأنواعها السياسي والاقتصادي والرياضي والعسكري والطارئ والأزمات الدولية وغيرها

2- يقوم المحرر بقراءة الخبر بإمعان، ويدقق في عناصره المختلفة ويلخصه ويحذف منه الزوائد غير اللازمة لعرضها على المشاهد ويستحسن أن يشير عند لبث إلى مصدر الخبر والوكالة الإخبارية المسئولة عنه ليربط ذلك في ذهن المشاهد

3- على المحرر أن يكتب النبأ بلغة سليمة وسهلة يفهمها المثقف وغير المثقف ورجل الشارع العادي ، وأن تكون صياغة الخبر خالية من التراكيب اللغوية المعقدة أو التعابير غير المألوفة وعلى المحرر أن يضع الكلمة في مكانها اللائق، ووضع الكلمة في الجملة المناسبة من أجل تأدية المعنى المطلوب دون احتلال

4- يجب أن تكتب أخبار التلفزيون في جمل قصيرة واضحة تؤدي المعنى المطلوب بعيدا عن الحشو بالجمل الاعتراضية والتعبير التفسيرية

5-في حال ورود أرقام في الأخبار التي سيتم عرضها على مشاهدي الفضائية، فمن المستحسن حذف الكسور منها وجعلها أرقاما صحيحة، فذلك أسهل على المشاهد المستمع أن يحفظ الرقم الصحيح ويتذكره، ولتحرير النبأ طرق مختلفة ومن أفضل الطرق نقل وقائع النبأ حسب تناقص أهميته أي يأتي المحرر أولا على ذكر نتائج الحدث أو أهم أركانه وبعد ذلك ينتقل إلى التفاصيل

[1] فارس عطوان، **الفضائيات العربية ودورها الإعلامي**، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008،ص118

6-على المحرر أن يراجع كل خبر بعد إعداده للتثبت من اكتمال عناصره وخلوه من الأخطاء اللغوية واللفظية، وأن يكون على يقين من أن جميع الأسماء والأرقام والمصطلحات صحيحة ودقيقة قبل أن تسلم الأخبار على شكل نشرة جاهزة لإذاعتها على المشاهد

7-قبل أن يقوم المحرر بإعداد الخبر عليه ان يكون مختلط إلى أن الخبر لا يتعارض مع سياسة بلاده ومصالحها العليا ، ومع مشاعر الجماهير المستهدفة ومع الأعراف الدولية المتفق عليها[1]وا ٍذا كان هناك تعارض مع هذه المصالح والأعراف على القيم فإن على المحرر أن يشرح وينتبه إلى طبيعة الخبر بان يقول مثلا رغم فلان بالخبر كذا ونحن نرى كذا

8-يجب على المحرر أن لا يسرع في إطلاق أن خبر ضمن النشرة التي ستعرض على المشاهدين، إلا إذا تأكد من صحة ومعقولية الخبر، ولا داعي للمحرر أن ينفعل مع الأحداث،وعليه أن يتمهل وا ٍذا لزم الأمر انتظار ورود الخبر بكافة تفاصيله، فكثيرا ما تقع محطات فضائية بسبب انفعالات المحرر للنشرات الإخبارية ببث أخبار على المشاهدين من أجل هدف السبق الصحفي أو الإعلامي

9-في حالة ورود أخبار سيقوم المحرر بإعدادها ضمن النشرة الإخبارية وقد تكون في وقت متّأخر من الليل، وقد تكون هناك صعوبات يواجهها المحرر في صياغة النبأ أو أن هناك مسؤوليات خطيرة أخلاقية أو أدبية أو سياسية سيتحملها المحرر فيما لو حرر الخبر وأرسله للنشر أمام المشاهدين في مثل هذه الحالات التي يجد فيها المحرر أنه لايستطيع صياغة الخبر أو يتخوف في نشره في فضائية عربية قد تكون مرموقة لها سمعة دولية وتتمتع بجمهور يثق فيها فإن من واجب المحرر أن يتصل بزملائه ورؤسائه في دوائرهم ويستشيرهم

10على المحرر أن يتعرف على أهمية الخبر وعلى خلفيات الخير وما ينطوي عليه من أبعاد حتى لو جاءه مختصرا في كلمات معدودة فمثلا لو سمع أو تلقى المحرر خبرا من انعقاد مجلس الأمن لجلسة طارئة لحدث ما دون تفاصيل دقيقة عن الموعد وجدول الأعمال

[1] فارس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص119

ومواقف الدول فإمكان المحرر أن يحول هذا الخبر القصير إلى خبر أطول أن يبرز أهمية الخبر القصير إلى خبر أطول وأن يبرز أهمية الخبر وأن يستعمل خبرته في مثل هذه الأحوال.

11-يجب على المحرر أن يراعي صيغة الزمن، فيقول مثلا وصل الرئيس فلان الليلة إلى عاصمة دولة كذا للزيارة أو التشاور وا ذا لزم الأمر إلى إعادة بث الخبر في اليوم التالي فيجب على المحرر أن يغير صيغة الزمن بقوله في تحريره للنشرة توصل وصل الرئيس فلان الليلة الماضية إلى عاصمة دولة كذا للزيارة أو التشاور وهكذا حتى يكون الخبر واضحا ودقيقا أمام المشاهد الفضائية

12-يجب أن يقدر المحرر لنشرة الأخبار الفضائية العربية أن المشاهدين غير ملمين بالأخبار بالقدر الكافي ولاسيما من نواحي التاريخ والجغرافيا[1]

13-يستحسن عند التحرير الخبر وعرضه على المشاهد أن يكون الخبر مضافا إليه رأي الفضائية العربية أو تعليقها ولو بإيجازها وذلك تبسيطا للخبر وكشفا للغموض أو التعقيد الذي قد يصاحب الخبر

14-يجب على المحرر أن يكون واسع الصدر ودؤوب على العمل، وعلى استعداد للعمل في ظروف صعبة ليلا ونهارا وأن يكون محبا للعمل في حقل الأخبار في الفضائيات

والخبر يحتاج في تحريره إلى تخليصه من شوائب مختلفة منها:

- التخلص مع أي مبدأ مع السياسة الإخبارية
- التخلص من أشكال التدخل الإخباري
- التخلص من أي عدم توازن في الخبر[2]

ويجب أن يشتمل عن عرض المادة الإخبارية على عرضها بأسلوب وصورة مشوقة تحرك اهتمام المشاهدين ويجعل من مضمون الرسالة الإخبارية الإعلامية أن تصل إلى المشاهدين

[1] فارس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص122

[2] المرجع نفسه، ص122

بسهولة ويسر وكذلك فإن التعامل مع القطاع العريض من الجماهير يستدعي استخدام لغة تتصف بالبساطة والوضوح، ويستحسن من المحرر في إعداد المادة الإخبارية تجنب استخدام الكلمات المهجورة أو المعقدة ويتجنب أسلوب الحشو في الكلام ويبتعد عن الجمل الاعتراضية المبهمة والأرقام المعقدة ويتجنب أسلوب الحشو في الكلام ويبتعد عن الجمل الاعتراضية المبهمة كما يجب أن يعمل المحرر على المتابعة المستمرة لمجمل الأحداث والعمل على المتابعة الدقيقة لتفصيلات المادة الإخبارية والاهتمام بموضوع فرز الأخبار والاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع وكالات الأنباء والمراسلين الصحفيين

وأن يعطي الاهتمام الأول لأكثر الأخبار أهمية وأن يراعي في توزيع الاهتمام تنوع المادة الإخبارية والاهتمام ومواضيعها المختلفة وأن يحرص على تلقي الأخبار المتوقعة في مواعيد ثابتة في حينها، وأن يقرأ الخبر بإمعان ويؤشر عناصره بأرقام متسلسلة لتنظيم عناصر الخبر وأن يكون الترقيم حسب الأهمية و أن يربط بين عناصر الخبر وأن يكون الترقيم حسب الأهمية وأن يربط بين عناصر الحدث أو الخبر نفسه وشخص الخبر ونتائج الحدث وأن يبدأ بتحرير صدر الخبر الذي إتفق على أنه أهم عناصر الخبر [1]

الأخبار في التلفزيون الجزائري قبل 1986:

إن الحديث عن الأخبار في التلفزيون الجزائري لابد أن يتم عبر تتبع تطور هذه المهمة، وذلك عبر تناول تطور التلفزيون في جانبه الهيكلي والتنظيمي، وكيف تطورت مديرية مستقلة بعد 1986 وهل هذه التغيرات انعكست على العلمية الإخبارية بصفة عامة ونشرة الأخبار بصفة خاصة، فيما يتلعق ببناء النشرة والقيم الإخبارية في النشرة ووظيفة الأخبار، وهي أمور ستتضح أكثر عند القيام بتحليل مضمون عينة من المادة الإخبارية خلال سنة2003

1-المديرة الفرعية للأخبار :

كما سبقت الإشارة فإن التلفزيون الجزائري بقل 1986 كان عبارة عن مديرية تضم أربع مديريات فرعية هي :

[1] فارس عطوان، مرجع سبق ذكره ، ص123

-المديرية الفرعية للأخبار

-المديرية الفرعية للبرمجة

- المديرية الفرعية للبرامج الفنية

- المديرية الفرعية للبرامج التربوية

وتضم كل مديرية فرعية أربع دوائر يهم في الدراسة هو موضوع الأخبار، لذا وجب التطرق إلى طبيعة المديرية الفرعية للأخبار

تعتبر المديرية الفرعية للأخبار أهم مديريات الفرعية في المؤسسة وتستحوذ هذه الأخيرة على هياكل ضخمة بالمقارنة مع المديريات الفرعية الأخرى إذ يضم جناح المديرية الفرعية حوالي 200 مكتب منها 20 مكتبا مخصصا لإنتاج الأخبار، ويرأس المديرية الفرعية مدير معين من قبل وزير الإعلام ومسئول أمام الوزارة بخصوص التحرير وتتضمن المديرية الفرعية للأخبار أربع دوائر:

-دائرة الجريدة المصورة والحصص الخاصة

-دائرة البر امج الاقتصادية والسياسية

- دائرة الرياضة

-دائرة المصالح التقنية، المرتبطة بالوكالات الرقية والفيلمية والأرشيف[1]

2-دائرة الأخبار :

يرأس الدائرة مسئول له أقدمية في العلم بالتلفزيون يعينه وزير الإعلام، ومسئول أمام المدير الفرعي للأخبار بخصوص التحرير، ولكنه على اتصال بصفة

دائمة مع مديرية الإعلام الوزارة الوصية، وهو بمثابتة كبير رؤساء التحرير أو رئيس التحرير المركزي الذي استحدث خلال سنة 2003وا إن كانت هذه الوظيفة آنذاك غير موجودة للدائر خلال الستينات والسبعينات جريدتان مصورتان واحدة بالغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية تبث الأولى على الساعة الثامنة والثانية تبث على الساعة العاشرة ليلا وتحولت إلى موجز

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص113

لمدة 10 دقائق بعد مناقشة الميثاق الوطني عام 1976 لتلغي لاحقا عام 1986 بقرار من وزير الإعلام والاتصال تحت ذريعة تعريب وسائل الإعلام منها التلفزيون وهو قرار في اعتقادنا ارتجالي ومناقض لما حدث في الساحة الإعلامية آنذاك من صدور جرائدنا باللغة الفرنسسية ودرويات كما أنه في الوقت الذي أخذت المحطات التلفزيونية وخاصة الغربية في إنشاء نشرات مصورة بلغات متعددة تقبل الوزارة على هذا القرار الذي ل ايخدم الإعلام الجزائري، لان مواجهة الغزو لا تتم عن طريق حجب المعلومات أو تعريب النشرات الموجهة أساسا إلى الرأي العام الخارجي، في حين يبقى التلفزيون أداة لترويج الأفلام والمنتجات الأجنبية على مدرا اليوم[1]

أما الحصص فكان يتولى رئاستها رئيس دائرة ويترك المهمة في الغالب إلى رئيس التحرير المداوم، والشيء الذي يلاحظ على دائرة الحصص الخاصة هي أنها لم تكن تتمتع بنيابة إدارية أو تحريرية ولا قاعة تحرير خاصة بها ويترك إنجاز الحصص للمناسبات وحسب طلب الوصاية، وفي بعض الأحيان بمباردة من قبل الصحفيين .

خلاصة:

وخلاصة القول أن الجريدة المصورة في هذه الحقبة تميزت بكونها تابعة للوصاية تعاني من عراقيل متعددة أهمها الرقابة والرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون نتيجة عدم وضوح القوانين وتعدد الجهات الوصية، وعليه فقد وصفت إحدى الدراسات التي تناولت النشرة المصورة خلال هذه الحقبة في أن الجريدة المصورة تعاني جملة من العقبات تبرز عند الشروع في إنتاجها بقاعة التحرير، ومن هذه العقبات الرقابة الذاتية، الرقابة من قبل المشرفين على النشرة، ولكن أخطر رقابة تلك الواردة من السلطات السياسية وهي تمارس بشكل واضح أكثر من أية وسيلة من وسائل الإعلام الأخرى والنتيجة حسب الدراسة أن الجريدة المصورة تعاني من التحرش من قبل السلطات السياسية المولعة بالشاشة

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص114

أيضا فإن إنتاج الأخبار تساهم فيه المحطات الجهوية في كل من قسنطينة ووهران وورقلة، المراسلات اليومية مراسلين المحطات الرئيسية وعموما فإن دائرة الجريدة المصورة والحصص الخاصة تفتقر خلال المرحلة المذكورة إلى الوسائل المادية والبشرية، وتورد إحدى الدراسات التي أجريت على نشرة الأخبار خلال هذه المرحلة أن عدد الصحفيين بالدائرة 35 صحفي[1] وهو عدد قليل في دولة نامية تولي التلفزيون اهتماما كبيرا في مجال التنمية انطلاقا من الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها أمكننا الخروج بجملة من الملاحظات والنتائج فيما يتعلق بهذه المرحلة بالجوانب الآتية: بنية الأخبار، القيم الإخبارية، مصادر الأخبار

3- بنية الأخبار:

تجمع الدراسات على أن بناء نشرات الأخبار في التلفزيون الجزائري خلال هذه المرحلة بناء بروتوكولي أو تشريفاتي بمعنى أن الأخبار وخاصة الوطنية تبنى وفق تدرج مرمى بحيب المسؤوليات والمهام المحددة للشخصية في هرم الدولة أو الحزب وعليه فإن الجريدة المصورة تبنى عادة وفق الترتيب الآتي:

- الموضوعات المتعلقة بالرئاسة
- نشاط المجلس الشعبي البلدي
- نشاطات الأمانة الدائمة للحزب
- نشاط الوزراء [2]
- نشاطات محلية للولاة ومحافظي الحزب

أما على الصعيد الدولي ترتب موضوعات النشرة حسب مبدأ القرب المكاني والأيديولوجي وقد لاحظت الباحثة فايزة خميسي أن بناء النشرة المصورة في هذه المرحلة يتم بالشكل التالي:

- الأحداث الوطنية الأكثر رسمية

[1] Khemissi Faiza Debfache, **quelque réflescions sur le journal tv**, revue algerienne de commnication, N.5, Qlger,1991, p51

[2] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص116

- الأحداث الدولية المتضمنة للصراع وبؤر التوتر
- الأحداث العامة وخاصة الرياضية

وتضيف الباحثة أن هذه لبناء نشرة الأخبار تفرضه طبيعة النشرة الإخبارية التي تتميز بتبعية مزدوجة، النشطة للسياسة على الصعيد الوطني، وللوكالات البرقية والفيلمية على مستوى مصادر على الصعيد الدولي

4-القيم الإخبارية: سبقت الإشارة إلى أن الإعلام الجزائري خلال الفترة المذكورة إعلام ثوري كما حدد ذلك قانون الإعلام العام 1982، الذي أكد أن الإعلام عنصر من عناصر السيادة وأنه قطاع إستراتيجي في يد الحزب والدولة بهدف المساهمة في بناء المجتمع الاشتراكي، وعليه فإن القيم الإخبارية السائدة آنذاك هي القيم الإخبارية في المعسكر المضاد قصد تـّأكيد نفس الغاية

التنمية ومعناه الاهتمام بالموضوعات التي تمس مختلف مجالات التنمية و حجة مدرجة العالم الثالث آنذاك هي أن الإعلام التنموي أو الإعلام من أجل التنمية يعد إحدى الأهداف الرئيسية المنتظرة في هذه المنطقة وقد كتب" أمدي مايكل هايتي" في هذا الإطار يقول" إنه من المتوقع بالنسبة لوسائل الإعلام في معظم دول العالم الثالث"[1] أن تكون بمثابة جزء من الجهد الوطني المبذول في إطار المهمة الهائلة الخاصة بالتحديث ولاحظ أيضا أن القيم الغربة الخاصة بالصحافة الحرة تحتل في الغالب مركزا متأخرا، عندما يكون التحرر من الفقر والمرض والأمية هو القضية الرئيسية المهيمنة، وعليه فإن نشرات الأخبار خلال هذه المرحلة كانت في جانبها الوطني كلها أخبار تتعلق بالزيارات الميدانية للمسئولين من الحزب والدولة والمشاريع التنموية التي يتفقدونها أو يدمنوننها خلال كل زيارة [2]

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره ص117

[2] المرجع نفسه، ص117

***التكامل الوطني :** أي الاهتمام بالأحداث والموضوعات التي تكرس الوحدة والتضامن والتماسك القومي وذلك استجابة لما نصت عليه المواثيق ميثاق 76و 86 وقانون الإعلام الإعلام عام1982وتوصيات مؤتمرات الحزب، حيث تقرأ في توصيات المؤتمر الرابع لحزب

جبهة التحرير الوطني سنة 1979 ما يلي:

"إن الإعلام من حيث هو عملية اتصال وتوصيل ينبغي أن يحمل على ضمان وحدة الفكر بين الجماهير الشعبية والقيادة السياسية وا ٍذ يسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الترابط والتفاعل بين القمة والقاعدة [1]

*الرسمية: طبقا لما سبق من ملاحظات فإن قيمة الرسمي تفوق قيمة الحالية والجدة والآنية وليس هناك م اهو آني أو حالي ما لم يكن رسميا، وتكاد تكون هذه القيمة الأساسية نظير القيم الأخرى[2]

5-مصادر الأخبار: سبق وأن أكدنا أن الإعلام الجزائري في هذه المرحلة يعاني التبعية ذات الوجهين تبعيته للسلطة السياسية بالداخل وتبعيته لوكالات الصحافة الدولية البرقية والفيلمية فعلى المستوى الوطني فإن نصوص الميثاق الوطني لعام 1986 نص صراحة على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الأداة الموجهة للدولة والقائدة الشعب حيث جاء في الميثاق الوطني " الحزب هو القوة الطلا ئعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة ، وهو دليلها وأدائها في مجال القيادة و التظيم والتوجيه والتخطيط والتنشيط والرقابة، وبهذه الصفة يعمل دوما على تعميق إيديولوجية قي نطاق التوجهات المحددة في هذا الميثاق كذلك نصت المادة 6من قانون الإعلام لعام 1982 أن وظيفة مدير في أية مؤسسة إعلامية لا يمكن أن توكل إلا إلى شخصية مناضلة ومنخرطة في حزب جبهة التحرير وعليه فإن المصدر على المستوى الداخلي كانت على الشكل الآتي حسب الترتيب:

[1] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص117

[2] Faiza Kemissi Deffache ,opcit,p52

-**الرئاسة:** تمثل الرئاسة مصدرا ثابتا للأخبار من خلال التغطية المباشرة واليومية ، بغض النظر عن الأهمية إلى جانب التغطية الأسبوعية لاجتماعات مجلس الوزراء

- **المجلس الوطني الشعبي :** من خلال تغطية المداولات وعرض مقتطفات منها بعد تمريرها على مقص الرقابة

-**الأمانة الدائمة للحزب :** ويرى البعض أن الأمانة مصدر للفيلم وليس لجمع الأخبار، إذ يأتي نشاطها مكتوبا إلى التلفزيون

-**الوزارات**من خلال التنقل مع الوزر اء وتغطية نشاطاتهم [1]

-وفود المطارات من خلال زيارة الوفود الأجنبية

المحطات الجهوية بالنسبة للأخبار المحلية خارج محيط العاصمة وعلى المستوى الخارجي فإن التلفزيون الجزائري إلى سنة 2003 لا يتوفر على مراسلين بالخارج سوى فرنسا وآخر بالقطعة بفلسطين ويضطر القائمون على المؤسسة على المؤسسة إلى إرسال مراسلين وبعثات ترافق رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة في خرجاتهم إلى الخارج خلال المؤتمرات الدولية الهامة

ولنا حديث عن الموضوع في عام 2003 هو تاريخ تحليل لعينة من نشرات الأخبار في هذه المؤسسة، إذن فالتلفزيون الجزائري خلال السبعينات والثمانينات كان يعتمد في الحصول على الأخبار الدولية من الوكالات البرقية المعروفة مثل AFP ووكالة الأنباء الجزائرية التي لها مكاتب بالخارج، أما مجال الصورة فكل الاعتماد قائم على الوكالات الفيلمية مثل Vis Nenis IT N Eurovision بالإضافة إلى Arabsat Intervision وما يترتب عن ذلك من تبعية في مجال الصور خاصة فيما يتعلق بالموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للجزائر كقضية الشرف الأوسط والحرب الأهلية في البرلمان .

خلاصة :

[1] محمد شطاح ، مرجع سبق ذكره، ص 119

من خلال هذا الكم الأدبي للتلفزيون، الذي بات القرن الثامن بحيث تقول ماري لوين " جعلنا التلفزيون نعيش واقعا افتراضيا " فلابد من أن تكون له مبادئ وقواعد تحكمه وتنظمه قصد تحقيق أهداف منها سياسية و اجتماعية و الاقتصادية، ويحتاج معدو البرامج إلى لحترام خصوصية الأفراد في كل وقت، التبرير الوحيد لعرض الحياة الخاصة بشخص ما على المستوى الجماهيري العام يتركز في وجود مصلحة عامة أوسع، تقليديا، في القانون الإنجليزي لم يكن هناك حق في الخصوصية، ومع ذلك قد حفلت المحاكم بالكثير من القضايا التي قد كسبها أفراد مشهورون حول قضايا الخصوصية .

كما أن العمل في التلفزيون يتطلب التعرف على موضوع قانون التأليف والنشر إعداد البرنامج التلفيزيوني يعني جمع الأفكار والأفراد والمبدعين وأعمالهم معا .

إن النظرة الإعلامية الجديدة تستوجب تأهيل جيل جديد لإدارة الإعلام الجديد، بحيث يكون مركز البحوث الإعلامية متاحا لكل الباحثين غن المستقبل العربي للإعلام في الثقافة وليس في الدعاية .

كذلك في الحوار العقلاني وليس في المجاملة، أن أي مشروع عربي لابد أن يرتبط باستقلالية تكنولوجية وثقافية والملاحظ أن بالنسبة لقضية الرقابة وحسب كل دولة عربية وفي ظل القنوات العالمية بدا للمشاهد العربي مدى الفجوة بين إعلامه المحلي والإعلام الأجنبي.

وحصلت هزة واضحة يمكن القول أن هناك أزمة ثقة باتت واضحة بين الإعلام العربي في بعض الدول العربية والمشاهدين أي لايوجد هناك أمل في مشروع

إعلامي عربي موحد قبل أن يتم توحيد الأرضية الصالحة لهذا المشروع وربما يخدم الفضائيات العربية في أداء دورها الإعلامي

الفصل الثاني

ماهيـــة التنـمـيـــة

الفصل الثاني: ماهية التنمية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التنمية

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية

المطلب الثاني: خصائص التنمية

المطلب الثالث:أنواع التنمية

المبحث الثاني:أساسيات التنمية

المطلب الأول: بلأعاد و أهداف التنمية

المطلب الثاني: معوقات التنمية

المطلب الثالث: التنمية في الجزائر

خلاصة:

الفصل الثاني: ماهية التنمية

تمهيد

مما لا شك فيه أن العالم يمر في السنوات الأخيرة بمرحلة تغييرات سريعة وعميقة، ولعلى التنمية تعتبر من ابرز القضايا التي يهتم بها الساسة والقادة في مختلف الدول حيث وضعت الحكومات لنفسها خططا وبرامج تنموية تتفق وفلسفتها الاجتماعية واتجاهاتها الإيديولوجية وثقافتها الوطنية، من اجل القضاء على التخلف والرفع من مستوى المعيشة.

وبما أن جوانب التنمية الشاملة تتعدد وتتسع لتشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما يتضمنه من نظم فرعية مثل الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي... فان مسؤولية أجهزة الإعلام في أي مجتمع كبيرة جدا خصوصا أنها تملك من الإمكانيات والسمات والأساليب ما يجعلها تؤثر في محيطها بفعالية واضحة وعليه يتم التطرق من خلال هدا الفصل إلى تطور مفهوم التنمية وأنواعها وخصائص هده الأخيرة ومعوقاتها وعلاقة التنمية بالإعلام خاصة في الجزائر.

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم في القرن الواحد والعشرين حيث أطلق على عملية تأسيس النظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية" ويشير هدا المفهوم إلى التحول بعد الاستقلال في الستينات من القرن الماضي في ارو ربا في أسياوا ٍفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والتقدم والنمو، وقد ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية مند الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هدا المفهوم مند ظهوره في عصر المفكر الاقتصادي البريطاني ادم سميث الذي يعتبر أبو الرأسمالية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، إذ على سبيل الاستثناء حيث أن المصطلحان الشائعان في هذه الفترة للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما التقدم الاقتصادي والتقدم المادي في استخدام مصطلح الثورة التي تعني حدوث تغيير سريع وعنيف وأساسي في التنظيم السياسي

وعلاقات السلطة والطبقات الاجتماعية ونظام الحكم في الملكية الاقتصادية والنظام الاجتماعي.[1]

وقد برز مفهوم التنمية بداية علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية وللحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[2]

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير الأوروبية تجاه الديمقراطية، وتعرف التنمية السياسية " بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدول القومية

وتطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وكذلك التنمية البشرية التي تهدف إلى دعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه.

ولم تعد التنمية تلك المهمة المعنية بالإنماء الاقتصادي المحدد بالأرقام وموارد الدولة ونفقاتها ومتوسط دخل الفرد والناتج الإجمالي المحلي والدين الخارجي وما إلى ذلك مما هو معروف في المفهوم التقليدي للتنمية، بل تطور هذا المفهوم ليعني قيام نظام متكامل متعدد الأوجه محوره أعضاء البشرية والمساهمة الإنسانية، وتحسين مستوى الإنسان والتوزيع العادل للثروة ورفع مستوى قدرات الإنسان، وتوزيع خياراته، وتعطي التنمية بهذا المفهوم أولوية قصوى

[1] جمال حلاو ة وعلي صالح: **مدخل إلى علم التنمية**، ط1، دار الشروق، للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010، ص21

[2] المرجع نفسه، ص 21.

لإزالة الفقر،وا ٍدماج المرأة في عملية التنمية، والاعتماد على الذات وحق الشعوب في سيطرتها على مواردها وثرواتها الطبيعية، ولهذا نلاحظ أن المجتمع الدولي أولى قضية التنمية أهمية قصوى من خلال ما نصت عليه مواثيق منضمة الأمم المتحدة وخاصة 'إعلان الحق في التنمية' الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 **ديسمبر** 1986 حيث يعتبر الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، ويحق بموجبه لكل فرد ولجميع الشعوب أن تساهم وتشارك بشكل كامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أعمالا تاما، كما يشمل الحق في التنمية الأعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها غير القابل للتصرف والذي تمارس فيه الشعوب حقها في السيادة التامة على جميع ما يتوفر لديها من ثروات وموارد طبيعية وكذلك الحق في الحياة.

1-تعريف التنمية: عرف مصطلح التنمية العديد من التعريفات والمفاهيم نذكر منها:

لغة: التنمية لغة من النمو أي ارتفاع الشيء من موضع إلى موضع آخر، وفي المال تعني زاد وكثر[1]

وفي اللغة الانجليزية يأتي مصطلح developement من الفعل to develop بمعنى يوسع، يوضح، يظهر، يكشف عن ينمي، يبسط تدريجيا ، يكسب تدريجيا، ينجح، ينشئ.....الخ

فاصطلاح التنمية تعني لغويا التوسيع أو التطوير أو الانتماء أو النشوء أو الازدياد التدريجي[2]

أما اصطلاحا فيشير في ابسط معانيه إلى الانتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل مقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع[3]

فهي تختلف عن النمو الذي يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من الفرد أو المجتمع، إذ أن الأخير هو عملية نضج تلقائي ومستمر، وزيادة في الكم والنوع في سلسلة من المراحل الطبيعية، في حين تخضع التنمية للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية وتحركها قدرات إنسانية تخرج المجتمع من الركود إلى التقدم، وتختلف عن التغيير

[1]- منير حجاب: **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 32.

[2] -عبد الرحمان العيسوي: **الإسلام والتنمية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ص 11، 12

[3]- سعد طه علام: **التنمية والدولة**، القاهرة، دار طيبة، ط2، 2004، ص10.

الذي لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والإ رتقاء في المجتمع، كما في الحروب مثلا، إذ يحدث تغيير نحو الأسوأ[1]

وعرف مصطلح التنمية العديد من التعريفات والمفاهيم منها:

"التنمية في محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع"

"التنمية تعني نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة أو مستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما ونوعا، وتعد حلا لا بديل عنه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات و"تعني التنمية من الناحية الحضارية تغيير ا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة، ويعتبر هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية والإدارية،) ولهذا يعرف **روجرز** التنمية بأنها " عملية تغيير مقصود بحق النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة"[2]

لقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف وسعي إلى تبني بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة، وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فان مفهومه لا يزال محاطا بالالتباس لتعدد وتباين الاتجاهات النظرية الخاصة به، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الاقتصادي وفريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي وهناك من اعتمد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي.

وهناك العديد من التعريفات للتنمية والتي تختلف باختلاف سياقها التاريخي وكذلك بالتوجه الإيديولوجي للباحثين والمفكرين، ومن هذه التعاريف:

عرفت الأمم المتحدة عام **1956** التنمية "بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات

---

[1] إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي(مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)**، دار مجد، بيروت، 2006، ص 23،24.

[2] محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.

المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع"

وأقرت عام **1986** تعريفا آخر ضمن إعلان" الحق في التنمية" حيث عرفت التنمية بأنها" دور عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[1]

كما يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم التنمية" انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع"، والتنمية من وجهة نظر بعض المفكرين هي عبارة" هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.والتنمية بمفهومها الواسع تعبر عن "عملية إحداث مجموعة من التغييرات المخططة المستهدفة إكساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرات المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية للأفراد عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة، ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف تلك الاستثمارات وحسن توزيع عوائدها"[2]

وتعني التنمية زيادة محسومة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع، تأثيرا أو تأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة[3]

---

[1]- أمينة فلاح، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) جامعة قسنطينة، 2011، ص 62.

[2]-طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 49، 50

[3] عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام والتنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012، ص 23.

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن القول أن التنمية تتطلب وجود توازن بين الدولة والمجتمع من ناحية تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد من ناحية أخرى في ظل تحويل الحاجات الأساسية للمجتمع إلى مطالب تتكفل الدولة بتلبيتها.

لقد نال تعريف التنمية اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغييرات التي تعرض لها المجتمع الدولي، وان التركيز على بعد التطورات والتغييرات التي تعرض المجتمع الدولي وان التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل وعلى هذا الأساس اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن:

"مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية[1]

المفاهيم المشابهة للتنمية

-<u>التنمية والنمو:</u> أن مصطلحا التنمية والنمو استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، ولكن هناك فروقات أساسية فيما بينها، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطرة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلف المجالات[2]

فالتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية فهي تتضمن زيادات في الدخل

[1]- عبده ابراهيم الدسوقي: **التلفزيون والتنمية**،ط1، دار الوفاء الإسكندرية، 2004، ص 38، 39.

[2]- مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2007، ص124

القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التر اكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع[1]

ويعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم شمولية ويرتبط بفكرة التقدم ويتضمن التغير والتطور من حالة إلى حالة أخرى، ويشكل النمو الاقتصادي عمودها الفقري فكل من التنمية والنمو يشترط احدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، بينما النمو حالة تغيير كمي[2]

فان التنمية عملية ذاتية وداخلية مرتبطة بما تفعله البلدان لدفع العملية التنموية، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، فينعكس ذلك على زيادة الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأفراد، وعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، إضافة إلى الأوجه السياسية والاجتماعية والثقافية التي ترتبط بشمولية النظرة إلى عملية التنمية وتكاملها.

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة هيكس بان التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق (s'chepeter) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر على الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان، ويؤكد البروفيسور Bonne بان التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها ، وعليه فان عملية التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فان التنمية اشمل من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير وان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بلي هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا أيضا[3]

لقد كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل حيث أصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج

---

[1]- محمد عبد العزيز عجميدة: محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)** مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، ص8.

[2] سهير حامد: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 21.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 125.

بمعدلات تفوق معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي، بقيت ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي متمثلة في البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل[1] كما أن النمو السريع الذي يحصل في بعض البلدان النامية لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل أو تحقق تقدما لا باس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.

-التنمية البشرية: فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ تسعينات القرن الماضي، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح، فمصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتبار جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام **1990** عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية حيث يمكن تعريف التنمية البشرية بانها " عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"[2]

ونلاحظ في هذا الصدد بان التنمية البشرية لها جانبان هما: جانب تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، أما الجانب الثاني فيعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الناس أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والتمتع بالفراغ، والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا فان الإنسان هو محور عملية التنمية ، فهو وسيلتها وهدفها ولهذا فان الدخل ليس إلا واحد من الخيارات والزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنة ليس شرطا كافيا، ومن المهم أن تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 126

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، دار الجامعية للطبع ونشر والتوزيع، مصر، 1999،ص 49

فتقرير الأمم المتحدة سنة **1990** حول التنمية البشرية ينص على أن التنمية هي توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ومن أهم هذه الخيارات:

- العيش حياة طويلة وصحية
- الحصول على معارف
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب

كما تعرف التنمية البشرية بأنها كل ما يتعلق بشؤون البشر العاملين في المنظمة بما يطور من كفاءتهم ويحقق أهدافالمنظمة وا ٍستراتيجيتها على المدى البعيد.أن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات و الأوضاع والديناميات، وهي عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات متنوعة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهي حركة متصلة عبر الأجيال زمانا وعبر المكان والبيئة، فهي تنظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته للوفاء بحاجياته في النضج والنمو بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونلاحظ على تطور مفهوم التنمية البشرية هو الاهتمام بانعكاسات التنمية المادية على حياة الناس، من حيث تطور الخدمات الصحية والتعليمية وكل ما يتعلق برفاهية الأفراد، علما أن هذه الرفاهية والنتائج الملموسة تنتج عن تطور مشاريع التنمية الاقتصادية التي لا تخلو من ممارسات الفساد الإداري والمالي، وكثيرا ما كانت نتائج التنمية محدودة بسبب إهدار المال العام، وعدم انجاز المشاريع وفق معايير الجودة العالمية فالسلوك الفاسد يكاد يكون ملازم لعملية استثمار الأموال الخاصة في ظل منظومة قانونية واجتماعية مشجعة على السلوكات الفاسدة.

-التنمية السياسية:

أن مفهوم التنمية لم يعد مقتصرا على البعد الاقتصادي فقط بل أضحى يتضمن أبعاد أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي أنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصاديو الاجتماعي وذلك بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والقضاء على التخلف.

وتعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة وبعدا أساسيا من أبعاد التنمية الشاملة، حيث يعرفها بعض الباحثون :" تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على

تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أراء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إدراجا لكرامة الإنسان وتلبية مطلبه وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع[1]

ويعرفها غريتي الموند بأنها' الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

ويرى صموئيل هننغتون أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع ويضرب مثال بالهند فهي من جهة المجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة ثانية بلد متطور من الناحية السياسية باعتبارها اكبر بلد ديمقراطي في العالم، ويقصد هننغتون بالتنمية العلمية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة السياسية وترشيد السلطة بإحلال السلطة القائمة على أسس دينية أو عائلية وراثية إلى سلطة سياسية موحدة وذات طابع وطني، ويقصد بالتباين في الهياكل والأبنية السياسية فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الأخرى، أما المشاركة السياسية فيقصد بها ازدياد انخراط المواطنين في الشأن السياسي.

ومن جهة أخرى فان التنمية السياسية هي مسار عام ذو بعد عالمي يتعلق بكل التغييرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعي وكذا توزيع جديد للأدوار الاجتماعية، وبالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية[2]

تتضمن التنمية السياسية بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، أي بناء النظام السياسيوا ٍجراء عمليات التحديث عليه ليصير نظاما عصريا متطورا، متحولا بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية،

1- عبد السلام إبراهيم بغدادي: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993[1]، ص 28.

[2]Bertand badie**,le développement politique**, economica edition, 1984, p 95

فالتنمية السياسية تعني في احد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية بواسطة التنظيمات الاجتماعية المختلفة.

أن التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض أولا لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي والانتقال السياسي والديمقراطية، وثانيا لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها مفاهيم سياسية وا يديولوجية و أخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية مثل العدل والمساواة والاستقرار والشرعية، والسبب الثالث هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها في عمومها وأحيانا في جزيئاتها.

وفي العقد الأخير من القرن الماضي والى اليوم سيبقى موضوع الديمقراطية على انشغالات الساحة السياسية الدولية وعلى أبحاث علماء السياسة.

-التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة وأهمها دور التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، أدت مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى إحداث الكثير من التغييرات والانجازات التي صاحبها الأضرار بالبيئة،وا زاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية عقدت عدة مؤتمرات واجتماعات دولية تمخضت عنها عدة اتفاقيات تشمل التنوع الحيوي وقضايا تغيير المناخ وصون الغابات ومكافحة التصحر، وتم لفت الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة.

وهكذا طرح مفهوم التنمية المستدامة من منظور تاريخي وفلسفي، فان رهانات هذا المفهوم تذهب إلى تحقيق الحداثة والعصرنة التي تحمل في طياتها تراكما وتطورا ماديا، غير محدود، وقد تكون له انعكاسات سلبية على البيئة والموارد الطبيعية[1].

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 128

وطرح مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1983 من قبل رئيسة وزراء النرويج "بروتلاند" وبناءا على هذا الموقف تولدت فكرة الاستدامة كمفهوم يعكس الجوانب البيئية الاقتصادية والاجتماعية والمفارقة التي نسجلها هي أن عدد سكان العالم في تزايد مستمر بينما تتناقص الموارد الطبيعية بشكل كبير، ولهذا فهدف التنمية المستدامة هو إحداث توازن بين نمو عدد السكان ومنع استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة وهدر الطاقات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لان العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة وهذا يعني تحقيق تنمية اقتصاديةوا نسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية .إن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في العالم أدت إلى إلحاق أضرار جمة في الموارد الطبيعية كتدمير الغابات وتناقص الثروة البحرية وتوسيع العمران على حساب الأراضي الزراعية انبعاث التلوث قي الهواء مما اثر على الطقس[1]

وهذا أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تحاول إحداث توازن بين متطلبات الإنسان وسعيه الدائم إلى التطور، والحداثة والموارد الطبيعية المحدودة والتي هي في تناقص مستمر، وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المشاريع التي تضر بالبيئة كاستغلال الأراضي الزراعية بغرض البناء أو الصيد البحري غير المرخص أو قطع الغابات، وبالرجوع إلى تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 "هو تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

أما تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في قمة ريودي جانيرو 1992 "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية، أو تحسينها لكي يمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل"، ومن هنا ندرك انه ليس هناك اتفاق محدد حول تعريف التنمية المستدامة ولكن جميعها تؤدي إلى نفس المفهوم وهو "الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة"

وهناك أربعة ارتباطات يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة:

[1] عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الأول: ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.

الثاني: ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب أن تحترم.

الثالث: ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطا مباشرا بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين

الرابع: ارتباط حركة الماضي في الواقع الحالي بإمكانيات بناء مستقبل[1]

التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية، ويعتبر Paul Baran رائد في الدعوة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة في كتابه (الاقتصاد السياسي للتنمية) إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، وقد تبنى العديد من المفكرين الاقتصاديين هذه الفكرة وحاولوا تطوير التحليل المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة واجمعوا على ربطها بالتطور اللاراسمالي[2]

ويتمثل مفهوم التنمية المستقلة في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية، وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها[3]

والملاحظ أن هذا المفهوم ظهرت بوادره مع بداية السبعينات عندما كانت الجزائر ترأس مجموعة عدم الانحياز، إذ دعت المجموعة في مؤتمرها المنعقد في الجزائر سنة 1973 إلى اعتماد نظام اقتصادي عالمي جديد مبني على علاقات تكافؤ بين بلدان الشمال المتطورة وبلدان الجنوب السائرة في طريق النمو، وقد جسدت الجزائر هذه السياسية من خلال اعتمادها على التصنيع كأداة للتنمية من اجل تحقيق استقلال اقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، والتخلص من التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة، ورغم أن هذه السياسة الاقتصادية

---

[1] نعيم البارود: **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص

[2] القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 181

[3] المرجع نفسه، ص 182

واجهت العديد من الانتقادات باعتبارها زادت من ارتباط الجزائر بالخارج عوض أن يحدث العكس.أما التنمية المستقلة في القرن الحادي والعشرين فأصبحت لها معطيات ومستلزمات أخرى نذكر منها:

- أن على الدولة التدخل في شؤون الاقتصاد الوطني مع ضرورة وضع حدود لهذا التدخل لضمان نجاح التنمية، وتحقيقها الاستقلال بالاعتماد على الطاقات المحلية وتشجيع المبادرات الفردية من اجل إيجاد ديناميكية في المجتمع واستغلال كل ما هو متاح من موارد مادية وبشرية.

- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يحقق أهداف التنمية، ولهذا نجد على سبيل المثال انه دار نقاش في الجزائر خلال العشرية الأخيرة **(2002-2012)** حول استخدام احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، فهناك من اقترح ضرورة استخدام هذه الأموال عوض تركها مجمدة بما يسمح للجزائر بزيادة مجالات الاستثمار، فبوجود أكثر من مائة مليار (200 مليار**)** دولار دون استخدام يعتبر خسارة اقتصادية حسب بعض الاقتصاديين لان التنمية تتطلب استخدام كل ما هو متاح من موارد مادية أو بشرية استخداما اقتصاديا يحقق الفائض الاقتصادي.

- ضرورة التوجه نحو الدخل الاعتماد على النفس عند رسم السياسيات الاقتصادية بمعنى الاعتماد بشكل أساسي على المواد الذاتية للمجتمع وعدم ربط مشاريع التنمية بمتغيرات خارجية من حيث التمويل والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، ويبقى الإشكال في كون البلدان النامية ليست مؤهلة لبناء تنمية اقتصادية دون الاعتماد على الخارج، ومن جهة أخرى نجد أن المعطيات الدولية الراهنة على ضوء العولمة حولت العالم إلى سوق كبيرة كل هذا يجعل من الصعب الانغلاق على النفس، أو ممارسة أيةسياسة حماية من الدول النامية و الواقع أن مفهوم التنمية المستقلة يعد مفهوما نظريا وسياسيا أكثر منه مفهوما اقتصاديا واقعيا، ذلك أن تشابه العلاقات الاقتصادية بين الدول جعل التنمية مفهوما عالميا شاملا تتدخل فيه علاقات التبادل بين مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية وأنواعها

التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف وعلى ذلك فالتنمية لها خصائصها الواضحة يمكن أن نجملها في العناصر التالي:

-التنمية عملية مشتركة وشاملة:

أن التنمية ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل قطاعات المجتمع وبالتالي فإنها تعني أحداث التغيير الشامل في المجتمع فهي عملية شاملة كونها تنظر إلى تغيير المجتمع ككل، وتحقيق النمو في مختلف قطاعاته، وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما كاملا، وبذلك فإنها عملية واسعة تغطي مجمل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع، أي أن التنمية تتناول بالتغيير جميع الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية، وبالتالي فإنها تمثل حالة إستراتيجية مركزية عامة لمختلف جوانب واطر المجتمع، وذلك لان التنمية عملية حضارية متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع إنما تشمل مختلف قطاعاته[1]

ومع العلم أن التساؤل يطرح حول (كلية أو شمولية الحضارة) لان التنمية هي نمط حياة جديد يتضمن قيما واتجاهات ووسائل وأهدافا، وان مباشرة الأهداف ينبغي أن يسبقها ويصحبها ويعقبها فكر بصير يخضع من التقليد غير النافع، وتقويم موضوعي خلاف يضع البدائل الرشيدة في سياق القيم الأساسية للمجتمع في نطاق إستراتيجية مرنة وهذا تفاديا للوقوع في تبني أنماط حضارية جاهزة لا تتماشى والقيم الأصلية للمجتمع.[2]

وقد مرت البلدان النامية في كل مراحل تنميتها بتجارب عديدة كانت في مجملها إستيراد لأنماط ونماذج جاهزة وكانت نتائجها سلبية على هذه المجتمعات.

وعليه يجب أن تكون عملية التنمية عملية واعية مدروسة محددة الأهداف والوسائل وفق إطار زمني مدروس كذلك لاستغلال ما هو متاح للمجتمع من موارد استغلال عقلاني[3]

وترتبط مسالة شمولية عملية التنمية بخاصية الاستمرار لان التنمية عملية مستمرة ومتصلة كونها ترتبط بعمليات التغيير المطلوب ومواكبتها في المجتمع، فالتنمية مرتبطة بانقضاء فترة زمنية للحصول على نتائج مما يتطلب دوامها واستمرارها، لان المحيط الخارجي يعرف تغييرات متشبعة وكثيرة ناتجة عن التطورات المختلفة سواء التكنولوجية والعلمية أو السياسية والاقتصادية والثقافية ومن هنا يجب أن تتصف عملية التنمية بصفة المرونة حتى تستطيع مواكبة هذه التغيرات ومن ثم تنعكس بصفة ايجابية على المجتمع.

---

[1] قيس المؤمن وآخرون:**التنمية الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1997، ص11

[2] جمال حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص 29

[3] Anne ditrich, **le management des compétences**, France, imprimerie zert , 2008, p47

- التنمية عملية مخططة: أن الهدف من التنمية هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين وبما أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتأدى بشكل عشوائي أو تلقائي كان لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها.

ويتضمن التخطيط وضع الأهداف والسياسات وتطوير وتنمية الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك، ولا مفر من استخدام أسلوب التخطيط ومبادئه وعناصره كأسلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لإخراج الاقتصاد المتخلف من ركوده [1]

فالتنمية إذن عملية مخططة كونها تؤدي إلى استخدام موارد بشرية والمالية والمادية بأكفأ صورة ممكنة، وبطريقة علميةوا نسانية تستهدف احتياجات المجتمع، ذلك لان التنمية عملية مقصودة ومستمرة تتطلب وضع مسارات واتجاهات محددة لتحقيقها، وعلى ذلك فان حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن أن تترك لاعتبارات الصدفة والتنفيذ العشوائي.فالتنمية تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع، والتنمية تستهدف استقطاب الموارد المادية والبشرية المتاحة وتوجيهها لتوسيع قاعدة اقتصاديات المجتمع والحصول على معدلات نمو تقود إلى تحقيق أهداف المجتمع بما يضمن دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي فيه.

وما يلاحظ أن البلدان النامية مرت بتجارب عديدة في مجال التنمية المخططة ولكن نتائجها كانت محدودة مقارنة بما تتوفر عليه من إمكانيات مادية رغم الاختلافات الموضوعية بين هذه البلدان .وتختلف ظروف البلدان النامية عن البلدان المتقدمة من حيث مسارها في التنمية، ذلك أن البلدان النامية تحتاج إلى اختصار المراحل، ووضع آليات وسياسات تجعلها ترفع من مؤشرات التطور والتقدم.

فالفجوة الحضارية والتاريخية بين بلدان المتقدمة والبلدان النامية تحتاج إلى تخطيط فعال يضمن حصر الموارد المادية والبشرية، ورسم الأهداف ووضع السياسات والبرامج من اجل الوصول إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب النامية، والتنمية بهذا المعنى هي عملية استثمارية تحتاج إلى إنفاق مبالغ مالية طائلة كونها تتطلب التوسع المخطط في مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي مما ينعكس ايجابيا

[1] قيس المؤمن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12

على الجانب الاجتماعي في توفير مناصب العمل وتوفير الأجور والخدمات وزيادة قدرة الأفراد على الاستهلاك مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المجتمع.

-التنمية مسؤولية إدارية: أن تحقيق التنمية يتطلب بالضرورة وجود أجهزة إدارية ذات فعالية لتحقيقها وعلى ذلك فان عملية التنمية تعتمد أساسا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة، فمن اجل الحكم الجيد يجب أن تكون لديك حكومة فعالة[1]

أن التنمية مسؤولية إدارية تقع على عاتق الدولة حيث أن الهدف الأساسي للإدارة هو التنمية وتقوم الدولة بهذه المهمة عن طريق إدارتها الفرعية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالتنمية عملية إدارية تستوجب التخطيط العلمي في إطار الإمكانيات المتاحة بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

يجب أن تتحلى إدارة التنمية بالكفاءة والفعالية حيث أن البيئة الاقتصادية والسياسية شديدة التغير لما أصبحت تشكله العولمة من ديناميكية على مختلف نواحي الحياة مما يجبر الإدارة التنمية على مواكبتها والاستفادة ايجابياتها ومحاولة التقليل من جوانبها السلبية وقد أثبتت تجارب دول متعددة كثيرة أن مشكلة التنمية الأولى و المزمنة هي الفجوة الإدارية الناتجة عن الفرق الحاصل بين القدرة الإدارية التي يتطلبها التنفيذ والمتابعة الفعالة لخطط التنمية وبين القدرة الإدارية للأجهزة الموكل إليها تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التأكيد على أهمية التنمية الإارية المو اكبة للتنمية الاقتصادية لإحداث تغييرات حقيقية في اتجاهات و أنماط سلوك الإداريين وقوة دوافعهم وعلاقات العمل بين الأجهزة والوحدات الإارية التي يعملون فيها، و أساليبهم في حل المشكلات وتدريبهم على الوسائل الحديثة في جمع المعلومات، واتخاذ القرارات وابتكار الحلول الفعالة التي تستجيب بمرونة وايجابية دائمة للتغيير والتجديد[2]

ومن أجل النهوض بعملية التنمية يجب على الدولة أن تطور الجهاز الإداري باستمرار سعيا وراء رفع القدرة الإدارية للأفراد ووضع الهياكل التنظيمية المناسبة لحاجات التنمية وتبسيط نظام العمل وإجراءاته، وتحسين بيئة العمل التي تؤثر في الجهاز الإداري وتتأثر به وذلك

[1] Francois jubert et autres, **la e_ administration_ lever de la reforme de letat**, Belgique, impremerie snel_ grafics, 2005, p13

[2] زياد رمضان وآخرون: **المفاهيم الإدارية الحديثة**، ط2، مركز الكتب الأردني، الأردن، عمان، 2003، ص 89

لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف ولهذا يلعب الجهاز الإداري الدور الرئيسي في نجاح أو فشل خطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف، ولهذا يلعب الجهاز الإار ي الدور الرئيسي في نجاح أو فشل خطط التنمية، فالتنمية الإدارية شرط أساسي لتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سوار على مستوى المؤسسة أو على مستوى القطاع الزراعي (الزراعي الصناعي، التجاري الخدماتي) أو على مستوى الوطني.

والتطور الشامل للجهاز الإداري للدولة يرفع مستوى قدراته الإدارية التي تمكن الدولة من القيام بوظائفها بشكل عام وخاصة الوظائف المرتبطة بإدارة التنمية.

إذن لا يمكننا التكلم عن نجاح برامج وخطط التنمية ما لم يتوفر للدولة جهاز إداري على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال تطوير القوانين والأنظمة واللوائح وتدريب العاملين والتطوير التنظيمي للأجهزة الحكومية وتطوير نظام العمل وإجراءاته ضمن إستراتيجية شاملة وواضحة ومفهومة لدى الجميع.

وخلاصة القول أن التنمية تعني التغيير الشامل في أطر وبنى المجتمع من خلال أهداف ومؤشرات ترتفع بمستوى الأداء المادي والفكري إلى أعلى مستوى وتحكم مسارات النمو باتجاه الزيادة لتحقيق الرفاهية في المجتمع وبالتالي فان أساس ومنطلق التنمية يبنى على الإنسان وعلى ذلك فان التنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي عنده فهي أداته وهي هدفه [1]

كما نذكر مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- أن التنمية عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

- التنمية عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

- التنمية عملية واعية وليست عشوائية بل محددة الغايات والأهداف

- التنمية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها

[1] جمال حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص 182

- إيجاد تحولات هيكلية تمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي بناء قاعدة لإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج أي أن تكون مرتكزات البناء المحلية تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتغيير اقتصادي آخر تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد تصاعديا وهو الوسيلة لبلوغ الغايات.

- الإطار الاجتماعي السياسي يتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة[1]

المطلب الثالث أنواع التنمية:

- التنمية التشاركية**:** تتأسس هذه التنمية حسب المقاربة التشاركية ذلك أن المبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار، وهذا يعني أن نجاح هذه التنمية وبين توفير المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنضمات المحلية وحياد الإدارة.

- التنمية الفلاحية**:** يورد "بليس" تعريفا لموريز يؤكد فيه أن التنمية الفلاحية تستهدف بالأساس الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية باستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى، وبالطبع فهذه التنمية تصنع ضمن أولوياتها البعد البيئي.

- التنمية القروية**:** أنها تعني نوعا من التحول الايجابي والمستمر في رحاب المجتمع القروي، وذلك لفائدة الإنسان ومختلف الفعاليات الفلاحية التي تتم داخل الوسط القروي كونها تنمية تشغل بالارتقاء بمجموع مكونات البيئة الفلاحية[2]

-التنمية المحلية: هذه التنمية تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمراريته أيضا كما تبنى على إستراتيجية العمل من الأسفل و أن العمل القاعدي ضرورة قصوة لتحقيق التنمية

[1]- يسرى محمد أبو العلا، **إستراتيجية الإعلام والتنمية**، دار الفكر الجامعي، ط1، 2008، ص 37، 38

[2]المرجع نفسه، ص 33، 34

-التنمية المندمجة: هي تنمية منطقية وعقلانية تستهدف وتحقيق النمو الشامل لمختلف العناصر المترابطة في المشروع التنموي، ولهذا فالتنمية المندمجة تقطع مع القطاعية لأن مجال انشغالها وتدخلها يمثل مجموعة كليا متفاعلا ومنظما ومحددا فيما بين عناصره ولا يمكن قط تنمية بشكل جزئي إلى ذلك تظل أهمية هذه الرسالة محصورة في جانبها التقني بحيث يمكن اعتبارها وثيقة تقنية لإعداد المشاريع وتدبيرها لهذه الأسباب كلما يفترض بنا أن نعمق النظر أكثر في المفهوم وامتداداته المعرفية من أجل مزيد من الفهم والتفهم.

ولهذا يجب التفريق بين التنمية وبعض المفاهيم المقاربة لها فمثلا نجد أن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

أما التطور فهو مفهوم يعتمد بالأساس على التطور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر من خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى اعقدها.

أما التقدم فهو مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

أما التحديث كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث فالأول يعني بالإضافة للى ما ر أينا سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية [1]

والتحديث هو جلب رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا هو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم المتخلف ووقوع هذه النظريات أسيرة للنموذج الغربي.

المبحث الثاني :أساسيات التنمية

المطلب الأول: بأعاد و أهداف التنمية

من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية، والتي تتلخص في ضرورة إحداث تغييرات أساسية وجذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتطور، وهذا يتطلب تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة

[1]- عبد الرزاق محمد الدليمي: مرجع سبق ذكره، ص 37

وكذلك في البناء العلوي للمجتمع الاجتماعي والسياسي والثقافي ولهذا فإن للتنمية أبعادا مختلفة ومتعددة، تشمل البعد الاقتصادي (المادي) والبعد الاجتماعي الإنساني والبعد السياسي المتعلق بالتحرر والاستقلال الاقتصادي، والبعد الدولي للتنمية، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى مختلف هذه الأبعاد:

- البعد المادي للتنمية

يستند هذا البعد إلى حقيقة مفادها أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، وقد كان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من ر أس المال الذي يسمح بتطوير القسم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية[1]

أن هذا المفهوم المادي البحت للتنمية والذي كان سائدا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين يركز البحث على الوسائل والطرق الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لإحداث تطور مادي في المجتمع، بما يحقق الرخاء المادي ويقلص الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

والتنمية الاقتصادية بهذا المعنى هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسين في التوزيع لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك أن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فان التنمية في المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع التي تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها الثورة الصناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية وارتفاع مستوى التراكم الر أس مالي لإيجاد الأطر الملائمة لإحداث التغييرات في البنيان الاجتماعي ولكن الملاحظ أن البلدان التي اعتمدت على سياسات التصنيع السريعة واجهت العديد من الإختلالات منها الهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدينة، إهمال الجانب الزراعي، والاعتماد الكلي على استيراد التكنولوجيا من الخارج، وتتجسد هذه التجربة في الجزائر خلال الفترة السبعينات

[1]- القريشي، مرجع سق ذكره، ص 191

والثمانينات من القرن الماضي، فرغم سياسة التصنيع السريع وخاصة في ميدان الصناعات الثقيلة، ألا أن ذلك كانت له نتائج سلبية على باقي القطاعات الأخرى، مع الإشارة كذلك أن هذه التجربة التنموية أدت إلى إصدار الكثير من الأموال على مشاريع عديمة الجدوى كمشروع الثورة الزراعية في بداية السبعينات من القرن الماضي، كما أن عمليات الاستيراد والتصدير والعقود مع الخارج شابها الكثير من المخالفات الفاسدة حيث يشير "عبد الحميد الإبراهيمي" الوزير الأول السابق في عهد الرئيس الشادلي بن جديد أن العمولات التي تقاضاها بعض الفاسدين في إبرام العقود والصفقات مع الخارج خلال فترة الثمانينات وصلت إلى 26 مليار دولار، وقد أثارت هذه القضية الكبرى كثيرا من النقاش بين الأوساط السياسية والأكاديمية في الجزائر نظرا لضخامة المبلغ المذكور ولكن القضية بقيت متداولة في الأوساط الإعلامية والسياسية ولم تعرف طريقها إلى القضاء، والجانب المادي للتنمية إذن يركز على إحداث تغييرات سريعة في البنى والهياكل الاقتصادية نحو الأفضل، وهذا ما أدى إلى نوع من التسابق بين البلدان النامية لبلوغ مستويات ومعدلات تقترب من البلدان المتقدمة مما أدى إلى العديد من الأخطاء والممارسات الفاسدة التي كان لها الأثر السلبي على التنمية، فهدف الزيادة السريعة والمثمرة في الدخل الفردي عبر الزمن أدى إلى ارتكاب أخطاء في تحديد الأولويات ورسم الأهداف، واعتماد الخطط والسياسات لأن النظرة الاقتصادية للتنمية تبرز أن العامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي، فالتنمية تعني الارتقاء بمستوى الحياة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

-البعد الاجتماعي للتنمية:

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، و أن هذا المفهوم الجديد للتنمية تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي، وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الاتصال وزيادة السكان والتحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية و إعادة تأهيل المهارات الفردية و إعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد[1]

[1]- القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 132

أن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسساتالوطنية وتقليل الفوارق في المداخيل والقضاء على الفقر المدقع وإشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

فالتنمية إن هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست انجازات اقتصادية فقط، فهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنقل المجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم[1]

وبهذا فإن عملية التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، و هي بناء الإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته في العمل البناء والإبداع بما يحقق سعادته ورفاهيته وقد يصبح مفهوم التنمية عديم المعنى ما لم تنعكس جوانبها المادية على الحياة الاجتماعية للإنسان، من خلال تطوير منشآت البنية التحتية ووسائل النقل وظروف السكن والهياكل الصحية التعليمية والثقافية، ولهذا نجد على سبيل المثال أن نموذج كوريا الشمالية في التنمية عرف الكثير من السلبيات حيث أنها وصلت إلى مستويات متقدمة من الصناعات النووية والثقيلة، ولكنها في الجانب الاجتماعي تعاني من نقص الغذاء وضعف الخدمات، وبهذا فان الجوانب المادية للتنمية لم تنعكس بصفة ايجابية على حياة الإنسان الكوري رغم أن النقاش مفتوحا حول اختيارات وسياسات التنمية خاصة في تحديد الأولويات ورسم الخطط وإعداد السياسات.

أن تقرير الأمم المتحدة لسنة **1990** حول التنمية البشرية ينص على أن التنمية في توسيع الخيارات المتاحة للناس في مجالات العيش الصحي والحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية للوصول إلى مستوى معيشي مناسب.

ولهذا نجد أن الأمم المتحدة وضعت مؤشرات مادية و أخرى غير مادية لقياس التنمية كمستوى للدخل الفردي، ونسبة التغطية الصحية ومستوى التعليم... وهو ما يدل على أهمية انعكاس الجوانب المادية للتنمية على حياة الإنسان.

- البعد السياسي للتنمية:

[1]- حلاوة وصالح، مرجع سبق ذكره، ص 22

أن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية وحلت معركة للتنمية محل معركة لاستقلال في البلدان النامية فالتنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، فالبعد السياسي للتنمية يتضمن التحرر من التبعية الاقتصادية، ولهذا نجد أن الخطاب السياسي في البلدان النامية بعد تحقيق الاستقلال السياسي هو ضرورة إعطاء بعدا لهذا الاستقلال بتحقيق التنمية الاقتصادية والتحرر من التبعية للخارج رغم أن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من ر أس المال والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، إلا أن هذه العناصر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية أو الذاتية المحافظة على استقلالية القرار الاقتصادي.

كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيدا من المشاركة السياسية واللامركزية بإعطاء مزيدا من الحرية المواطنين في تسيير شؤونهم بما يضمن مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

وقد نص قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 41-128 الصادر في 4 ديسمبر 1986 المتضمن (إعلان الحق في التنمية) في مادته الأولى أن: الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل لتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها (إهمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما، وينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير الذي يشمل مع مراعاة الأحكام ذات صلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية[1]

فهذه المادة لا تفصل بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فالتنمية عملية اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

[1]- عبد الوهاب محمود المصري، مرجع سبق ذكره، ص 12

وقد تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة بشان التنمية في سبتمبر 2000 والذي تضمن أهدافا أساسية تصبو إليها البشرية من أجل عيش أفضل تحققها الدول خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015 منها القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المر أة وخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض كالايدز والملاريا وضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من اجل التنمية مع الملاحظ أن الأبعاد السياسية لعملية التنمية أصبحت تشمل حزمة من الشروط والمعايير العالمية كشعارات الحرية والديمقراطية والتداول على السلطة، وحرية الإعلام والحق في العمل الحزبي والنقابي والجمعوي وشفافية العمليات الانتخابية ...الخ من الشعارات المرفوعة في مرحلة ما يسمى العولمة.

والسؤال المطروح هل يمكن تطبيق هذه المبادئ في بلداننا العربية والإسلامية؟ وهل الشروط الموضوعية متوفرة لتطبيق هذه المبادئ؟ وهل تتطابق هذه المكونات الحضارية والثقافية للبلدان العربية والإسلامية؟

والواقع يثبت أن هذه المرجعية الغربية تختلف في جوهرها ومبادئها وتطبيقاتها عن واقعنا العربي الإسلامي، رغم أن التراث والحضارة الإنسانية مشتركة وليست حكرا على شعب او أمة من الأمم.

وتنطوي التنمية في ابلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي يتوجه إليه وبالطبع فان هذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم فالأمر يتعلق بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان تراهن على التغيير الايجابي طبعا، وان التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تهدف لأبعاد مفتوحة على ما هو مادي أو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية لاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادات السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية، أنه لا يوجد موحد للتنمية أنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول وترمز إلى تحقيق الاستقلال.

بل يذهب الساسة مثلا بوصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي وهذا الاختلاف الذي يسعى مفهوم التنمية إليه في عملية إدماج مفاهيم تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم،وا إنها تكون ناجعة وفعالة عندها تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المحتمل للتنمية ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة تغيرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي ولكي نلقي مزيدا من الضوء على التنمية

أ-أهداف التنمية

يمكن استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية من خلال بعض البنود التي من شانها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس

المياه: تهدف التنمية الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تامين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعي الصغيرة للأغلبية الفقيرة وتهدف الجهود البيئية إلى ضمان الحماية لكافة المجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.

الغذاء: تهدف التنمية الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الغذائي في الإقليمي والتصديري، وتهدف التنمية الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي وتهدف التنمية البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه

الصحة: تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في الأماكن العمل وتهدف التنمية الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وتهدف التنمية البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة

المأوى والخدمات: تهدف التنمية الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المثالي للأراضي والغابات و الطاقة والموارد المعدنية[1]

الدخل: تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفر ص العمل في القطاع الرسمي، وتهدف الاستدامة دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، فالتنمية عمل واع وموجه، وتقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم.

كما تنطلق التنمية من القيم والظروف السائدة في المجتمع وتسعى لإحداث تغييرات، فالتنمية مفهوم شامل حيث لا تركز على جانب دون أخر، فهي تعني تغييرات في هياكل المجتمع المختلفة[2]

ب-مجالات التنمية:

1- المجال الاقتصادي: من الثابت أن الأوضاع الاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات لا يمكن عزلها عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والإدارية فهي جميعا تتداخل وتتبادل التأثير فيما بينها وحينما نلجأ إلى الفصل بين هذه العوامل فإننا نفعل ذلك لأغراض الدراسة العلمية آخذين في الاعتبار التأثير للتكامل لحصيلة هذه العوامل وحينما تسوء العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو غيرها ينعكس ذلك بشكل واضح على التسهيلات الاقتصادية التي تقدمها هذه الدولة لمصر و لأحيانا يوقف تصدير بعض السلع الإستراتيجية التي يحتاج إليها دولة معينة نتيجة لتدهور العلاقات السياسية بينها وبين الدولة المصدرة، كما أن تخلف الجهاز الإداري وبطئ الإجراءات الناتجة عن هذا التخلف يؤثر بلا شك على تنفيذ المشروعات الاقتصادية ويرفع نسبة الفاقد والمعطل في كثير من المجالات،

[1]- عبد الرزاق محمد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 3

[2]- احمد رشيد، **إدارة التنمية والإصلاح الإداري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 4، 5

وفي نفس الوقت فان انخفاض نسبة التعليم وانتشار الأمية أو ضعف الصحة العامة أو التزايد السكاني السريع، أو انتشار بعض العادات الاجتماعية التي لا تتفق والتنمية الاقتصادية كل ذلك يؤثر بلا شك على الحصيلة النهائية للتنمية الوطنية الشاملة، ومهما يكن من أمر فان جميع نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن جوهر هذه التنمية هو الزيادة السريعة في القوة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع وهذه هي المشكلة الأساسية أيا كانت المتغيرات أو الظروف الخاصة بكل مجتمع والتي تحدد في النهاية البدائل المطروحة لتحقيق هذه الزيادة في القوة الإنتاجية للمجتمع وبصفة عامة فان عناصر التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العناصر الثلاثة التالية:

عناصر الإنتاج- الخطة – الاستثمارات

2- المجال السياسي: تحتاج الدراسة الأوضاع السياسية الراهنة والمقدمات التي أدت إليها إلى جهد اكبر بكثير من حدود من البحث ولذلك سوف نتناولها بإيجاز شديد يتفق و أغراض هذه الدراسة، فرضت ظروف مصر الجغرافية الكثير من المشكلات والأزمات التي عانى منها الشعب المصري مرارا وتكرارا فقد سعى إليها الطامعون قديما وحديثا للسيطرة على احد طرق التجارة الرئيسية في العالم كما أنها اندفعت بإيمان راسخ لتحمل مسؤولياتها القومية في صد العدوان على الدول العربية الشقيقةوا إحباط المؤامرات التي تدير في الخفاء للسيطرة على قدرات المنطقة التي تعيش فيها.

ولم تقف مصر موقف المتفر ج إزاء حركات التحرر الإفريقية والأسيوية بل مدت لها يدا العون بسخاء كبير وقد كان لقيام مصر بهذا الدور النضالي أن أصبحت هدفا مستمرا لقوى الاستعمار المختلفة التي مارست ضدها كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية مستهدفة تدميرها وشل حركتها والسيطرة على إدارتها[1]

3- المجال الإداري: لوحظ عند تقويم الخطة الخماسية الثانية في الهند أنها أخفقت بمقدار يقرب من 50 % وان سبب الإخفاق في تقدير الخبراء سواء كانوا أجانب أم من الهنود يرجع إلى عدم تمكن الجهاز الإداري في الدول النامية من تحمل مسؤولياته للقيام بالأعباء الملقاة

[1] -احمد رشيد: مرجع سبق ذكره، ص 9، 10

على عاتقه في تنفيذ الخطة، فالجهاز الإداري في الدول النامية يقوم بدور رئيسي في عمليات التنمية نتيجة للتطور التالي:

- أن الاستقلال السياسي لا يتأكد إلا بالتنمية الاقتصادية

-أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بالسرعة المطلوبة إلا بالنمو الصناعي إذ أن الاقتصاد الزراعي يعجز عن تحقيق معدلات النمو المطلوب

-إن التصنيع يحتاج إلى تحولات اجتماعية لأساسية ولا يتحقق و أحيانا لا يبدأ إلا بقيام الساسة العامة مباشرة عن طريق جهازها الإداري بدور رئيسي في تحقيقه.

4- المجال الاجتماعي:

لما كان الإنسان هو صانع التنمية وهو في نفس الوقت الهدف منها فقد أصبح من الضروري تهيئة هذا الإنسان للقيام بهذا الدور وتغيير أنماط سلوكه التي تقف عقبة أما التطور وقد درس فريديريك هاريسون مؤخرا مشكلات القوة البشرية في 75بلدا وأجمل ر أيه فيما يلي:

" إن تقدم أمة من الأمم يعتمد أولا وقبل كل شيء على شعبها فما لم يتم الأمة روح الشعب والطاقات البشرية فهي غير قادرة على أن تنمي أي شيء آخر ماديا أو اقتصاديا أو سياسي أو ثقافيا المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليس الفقر في الموارد الطبيعية وإنما التخلف في الموارد الإنسانية ومن هنا كان واجبها الأول هو بناء الأفرادوأ بناء ر أس المال البشري ومعنى هذا رفع مستوى التعليم والمهارات وبث الأمل في النفوس وبالتالي تحسنت الصحة العقلية والجسمانية لرجالها ونسائها و أطفالها" فمثلا نستطيع أن نحدد المشكلات الاجتماعية المتعلقة بمصر التي تواجهها على النحو التالي:

التعليم- الظروف الصحية – الانفجار السكاني[1]

المطلب ثاني: معوقات التنمية

قبل التطرق لمعوقات التنمية لابد أن نتحدث عن العوامل المؤثرة في دراسة التنمية منها:

- عوامل اقتصادية: تعتمد مؤشرات اقتصادية مثل الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي ونوع وبنية الاقتصاد

علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية ' عالم الكتب، ط1، 2004، ص 58

- عوامل اجتماعية: وتقوم على مؤشرات اجتماعية منها نسبة الفقر والأمية و التأطير الطبي
- عوامل ديموغرافية: وتتمثل في استعمال عدة مؤشرات منها نسبة الولادات والوفيات والتكاثر الطبيعي
- عوامل سياسية: مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان النامية التنمية السياسية
- عوامل بيئية: التنمية المستدامة القائمة على مراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية[1]

وتعاني غالبية البلدان النامية من عقبات عديدة تحقيق مسيرة التنمية وهي مختلفة من مجتمع إلى آخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها ومن ابرز هذه العقبات:

أولا معوقات أمنية: غياب الأمن حيث لعب الأمن دورا هاما في عملية التنمية الوطنية، فوجود قاعدة متينة من الأمن والاستقرار له دور في تنمية الاقتصاد الوطني وفي غيابه تواجه التنمية مخاطر عديدة ومن أهمها:[2]

1- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث تعد هذه الظاهرة خاصية تتميز بها البلدان النامية، فغياب الأمن والاستقرار السياسي وتفشي الفساد بمختلف أشكاله، كلها عوامل طاردة لرؤوس الأموال باتجاه البلدان الأكثر استقرارا و أمنا

تناقص قيمتها السياسة وموقعها الإقليمي والدولي مما يؤثر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

فقد قدرت منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية كلفة الحروب الأهلية والصراعات المسلحة في إفريقيا خلال الفترة من 1990 إلى 2005 نحو 300 مليار دولار شملت 23 بلدا إفريقيا، وهو حجم يساوي تقريبا حجم كل المساعدات المالية والاقتصادية التي تتلقاها هذه البلدان في الفترة نفسها

2- رفع درجةالمخاطر ة لدى المستثمرين ذلكرأ ر أس المال الجبان كما يقال فهو يبحث على المناطق الآمنة التي يتوفر فيها مناخ الاستثمار أو ما يسمى المناطق الجاذبة للاستثمار

[1]- عبد الرزاق محمد الدليمي: مرجع سبق ذكره، ص 33

[2] عبد الله تركماني: التنمية في إفريقيا، المعوقات والأفاق المستقبل ، الحوار المتمدن، العدد 2818،02، 11، 2012، www.alhewar.org/debat.com

3- إلحاق الأذى بالقطاع السياحي خاصة في البلدان التي تعتمد بصفة كبيرة في مداخلها على مداخيل السياحة و هي الحالات التي نلاحظها في مصر وتونس واليمن وسوريا بعد اندلاع الثورات وأعمال العنف خلال سنتي 2011-2012

ثانيا: معوقات السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لان عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في العديد من الدول النامية يشكل عائقا أمام التنمية، فالبلدان النامية تعاني من مشاكل عديدة كالمديونية، واستنزاف الثروات والتدمير البيئي والفقر والبطالة والتضخم وارتفاع عدد السكان، مما يجعل التنمية اتجاهها يكون سلبيا ويمكن أن ننظر إلى العنصر السياسي خلال عاملين:

أ-على الصعيد الداخلي: يؤدي تعدد مهام الدولة في المجتمعات النامية إلى إلقاء أعباء إضافية عليها رغم حداثة الدولة، فان التنمية بحاجة إلى استقرار فقدان الاستقرار السياسي وعدم الثقة في الخيارات السياسية هي في الغالب عقبات أمام التنمية، وكذلك الاستبداد السياسي واستغلال خيرات البلاد وتوظيفها لصالح فئة معينة أو حزب، وكذلك يعتبر التكامل الوطني احد العوامل الأساسية لإنجاح عملية التنمية، فمشروع التنمية يجب أن يؤدي إلى الوحدة الوطنية إذ أن التنمية ذاتها مرتبطة بمقدار توسع وإجماع الفئات والجماعات المختلفة حول أهداف المجتمع كما يؤدي غياب الحريات الديمقراطية وتهميش دورالمر أة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الاعتراف بها إلى عرقلة عملية التنمية وانسداد الأفق السياسي أن أهم العراقيل السياسية التي تواجه ويجمع العديد من الخبراء.

عملية التنمية هي غياب النظم الديمقراطية وغياب الحكم الراشد مما أدى إلى تفشي الفساد والقبلية والنزاعات العرقية التي أدت إلى حروب أهلية طاحنة دمرت إمكانيات التقدم

ب-على الصعيد الخارجي: تلعب الحروب والنزاعات مع الدول المجاورة دورا سلبيا في عملية التنمية، حيث توجه الجهود المالية إلى ميزانيات التسلح والإنفاق العسكري نتيجة التهديد الخارجي المستمر للدولة، وضرورة الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة وهذا على حساب القطاعات الاقتصادية المنتجة.

كما أن اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعرقل عملية التنمية، حيث تشير الإحصائيات أن دول الشمال تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك

حوالي 84% من إجمال النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ وزنها السكاني حدود 25% من سكان الكرة الأرضية وهي تستهلك 12 ضعف مما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد بحدود **(20)** ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب[1]

ثالثا: معوقات اجتماعية:

تتمثل في انتشار الأمية والجهل وتدني مستوى التعليم، حيث أن التغيير في النظم السياسية والاقتصادية والقانونية يمكن أن يتحقق بسرعة اكبر التغيير الاجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية في عرقلة جهود التنمية.

أن عملية بناء الإنسان عملية شاقة تتطلب العديد من الجهود ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق التعليم وتطويره ومحاربة الأمية والقضاء عليها ورفع مستوى الصحي، وتوفير الغذاء الكامل وتامين الوقاية والعلاج من الأمراض أي بصفة إجمالية تامين الحاجيات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان.

رابعا: معوقات تنظيمية إدارية

وتتمثل في بعض المظاهر التي نذكر منها:

1- غياب فكر إداري مستنير يقود عملية التنمية ووجود فوضى في التخطيط وعدم التنسيق بين برامج التنمية، فالتنمية تحتاج إلى ما يعرف بإدارة التنمية التي تدير الموارد المادية والبشرية للمجتمع بعقلانية و رشادة، وذلك باستغلال ما هو متاح بصفة اقتصادية وبما يحقق أهداف المجتمع.

2- زيادة التضخم التنظيمي والوظيفي للجهاز الحكومي وتحوله إلى هيكل هش وقد اقترن هذا التضخم المؤسسي بتداخل وازدواج في اختصاصات أجهزته وتفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات

3- نمو الأغراض البيروقراطية من إفراط في الرسمية والشكلية والجمود ومقاومة التغيير وتحويل الوسائل إلى غايات.

---

[1] بغداد كربالي ومحمد حمداني: **استراتيجيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45 جانفي 2011، ص 5 الموقع www.ulum.com

4- وجود الاتجاهات غير الإنتاجية في الجهاز الإداري حيث يوجه النشاط الإداري لخدمة أهداف أخرى غير الأهداف المرجوة منها، بالإضافة إلى رغبة البيروقراطيين في تفضيل تحقيق مصالحهم الفردية على حساب المصلحة العامة أي الفساد الإداري.

5- انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية نتيجة انحصار والمد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشيد تصرفاتهم الرسمية والغير رسمية[1]

خامسا: معوقات طبيعية:

حيث تعاني الكثير من البلدان النامية في إفريقيا واسيا من التغييرات المناخية خاصة ازدياد حدة الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه إضافة إلى إخطار المجاعات والكوارث والأوبئة.

المطلب الثالث: التنمية في الجزائر

لقد ورثت الجزائر المستقلة عام 1962منظومة اقتصادية واجتماعية وإدارية متخلفة ، ناتجة أساسا على السياسة الاستعمارية التي أنتجتها فرنسا في الجزائر طيلة 132 سنة ، فالاستعمار الفرنسي كان استعمار استيطانيا حول الجزائريين إلى مجرد لاجئين في وطنهم وعمالا وخماسين في ممتلكاتهم، ولقد كانت حرب التحرير الوطنية **(1954-1962)** حربا على الظلم والتخلف والفساد، فقد ورث الجزائريين وطنا متخلفا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فاقد لمقومات الحداثة والتطور والتنمية، ولهذا عملت القيادة السياسية التي تولت شؤون البلاد بعد الاستقلال على إحداث تنمية سريعة في مختلف المجالات، بالاعتماد على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي وبعد حوالي نصف قرن من هذه التجربة التنموية التي عرفت الجزائر فيها عدة مراحل وتجارب، وقيادات سياسية، يدور النقاش حول تقييم هذه السياسات التي أدت إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية، و أهمها ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أصبحت تستنزف طاقات البلاد ومجهودها الاستثماري والتنموي.

---

[1] بومدين طاشمة: **التنمية الإدارية (مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية)**، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الموقع الالكتروني www.voefreview.dzlspip.php

وبعدها تخلصت البلاد من معضلة المديونية التي أنهكت اقتصاد البلاد لسنوات عديدة، هاهي اليوم تواجه مشكلة أكثر تعقيدا على الدولة والمجتمع، إنها ظاهرة الفساد فلا يكاد يمر يوما ولا وتطالعنا الصحافة على قضايا متعلقة بنهب المال العام والاختلاس والرشوة والتهريب الضريبي....الخ وكلها أمراض انتشرت في المجتمع وهي تهدد كيان الدولة إذا لم تتخذ إجراءات اللازمة لردعها وزيادة الوعي بضرورة محاربتها وتجنيد المجتمع للتصدي لها.

وسنحاول في هذه الورقة أن نستعرض أهم المراحل التي مرت بها عملية التنمية في الجزائر، حتى نعرف الخلفيات التاريخية والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أدت إلى ظهور ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري، وكيف ساهمت مختلف السياسات في توفير البيئة المناسبة لظهوره وازدياده حتى أصبح يهدد كيان الدولة والمجتمع.

أ-مرحلة التخطيط المركزي: (1962-1979)

بعد خروج فرنسا من الجزائر اثر كفاح قادة الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي وكان ثمنه باهظا جدا تمثل في مليون ونصف مليون من الشهداء، ومئات و آلاف من الجرحى و أرامل الشهداء والأيتام والقرى والمدن المدمرة، نتيجة سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر خاصة السنوات الأخيرة من الاستعمار حيث قامت منظمة الجيش السري (OS) بحرب إبادة وتدمير ضد الجزائريين ومقدراتهم المادية والمعنوية، لقد ورثت الجزائر الفتية ظروف صعبة أثرت إلى ابعد الحدود على مسار الدولة الجزائرية و أدائها السياسي والاقتصادي.

ولقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعدما قامت بسلب كل ما فيها، سحبت معها كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك كما ان الفرنسيين ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطموا معظم المعدات والآلات الزراعية، الأمر الذي الحق اكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية، كما أدى خروج الأساتذة والإطارات الفرنسية من الجزائر إلى شغور كبير في القطاع التربوي والتعليمي والإداري كما خلصت فرنسا مرضا ظل ومازال يمثل عبئا على البلاد وهو مرض الأمية التي قدرت سنة 1962 بـ 80%

أن المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة الاستقلال كانت شديدة التعقيد فقد أضيف إلى الدمار المادي والبشري الذي خلفته حرب التحرير لمدة سبع سنوات ونصف، الدمار الثقافي

والحضاري والتربوي والسياسي والاجتماعي الذي خلفته 132سنة من الإستدمار المقيت لتكون الحصيلة مشاكل هيكلية متعددة في سنة 1962.

ففي الجانب الإداري خلف الاستعمار الفرنسي أدارة عامة تتسم بما يلي: [1]

1- غياب الكفاءة والمقدرة العالية لدى الموظفين

2- انعدام الإطارات اللازمة والقادرة على تسيير البلاد

3- وجود فراغ رهيب في مختلف الوظائف الإدارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين من الأجهزة الإدارية غداة الاستقلال حيث قدر بما يقارب 200.000 موظف يحتلون أعمالا تتطلب خبرة فنية، وهذا من أجل إحداث العجز والفوضى في الإدارة الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية للمحافظة على نمطها الإداري

4- النقص الملحوظ في عدد الجزائريين الذين باستطاعتهم سد ذلك الفراغ

لقد كان التحدي الأول الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية هو نقص الإطارات المفرنسة من الجزائريين والاستعانة بالأساتذة والمعلمين من المشرق العربي كمصر والعراق وسوريا لتأطير قطاع التربية والتعليم.من الجانب الاقتصادي تميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة بأنه :

1- اقتصاد مفكك من خلال مستوى الترابط بين القطاعات (الزراعية والصناعية) وحتى داخل القطاع الواحد نفسه.

2- انه اقتصادا تابع ومحول إلى الخارجية من الناحية المالية والتكنولوجية والتقنية والتجارية

3- اقتصاد غير متوازن حيث تتركز المنشآت الصناعية والزراعية في الشريط الساحلي

ولمواجهة هذه الوضعية الحرجة التي كان يعيشها الاقتصادي الجزائري بدأت ترتسم أولى معالم الإستراتيجية الاقتصادية اللازمة لاستعادة اقتصاد أجنبي ضعيف مهمل بسبب الرحيل الجماعي للمعمرين[2]

فكانت الإجراءات الأولى لهذه الإستراتيجية مستمدة من ميثاق طرابلس لسنة 1962 حيث تم التأكيد على ضرورة الاستقلال الاقتصادي عن طريق تأميم كل الموارد الطبيعية، واحتكار

[1] نصير سمارة: **ظاهرة التسيب الاداري في الجزائر**، منشورات المجلس الاعلى للغة العربية، 2005، ص 69

[2] Ahmed Benbetour , **l'Algérie en troisième millénaire** ,Alger, ed maincor,1998, p18

الدولة التجارة الخارجية وللنشاط المصرفي والمالي، وضرورة إحداث القطيعة مع الرأسمالية واعتماد التخطيط كآلية أساسية للتنمية[1]

وقد كانت الخطوات الموالية التي أظهرت انتهاج النظام الاشتراكي مستمدة من ميثاق الجزائر 1964 الذي دعا إلى إصلاح زراعي وإرساء التصنيع من اجل خلق مناصب شغل، وإشباع حاجات الاستهلاك وامتصاص إنتاج القطاع الزراعي في مرحلة أولى، ثم تأتي الصناعة الثقيلة في مرحلة ثانية

وقد تدعم هذا التوجه نحو النظام الاشتراكي بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين 1965/06/19 ضد نظام الرئيس احمد بن بلة، حيث كرس النظام الجديد شكل التخطيط أداة مركزية في يد الدولة لإدارة شؤون الاقتصادية، الاشتراكية كمذهب سياسي لإدارة التنمية بالاعتماد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، من خلال عمليات التأميم والاعتماد على التخطيط المركزي، لوضع المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية **(1967- 1989)** حيث شكل التخطيط أداة مركزية في يد الدولة لإدارة شؤونه الاقتصادية.

لقد عرفت الفترة الأولى **(**1967-1969) على المستوى الاقتصادي إرساء الهياكل الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وبناء دولة قوية ومهيكلة.

كما صاحبها عملية التأمينات التي مست البنوك والمناجم والمحروقات مما يسمح للدولة بامتلاك وسائل الإنتاج واسترجاع الثروات الطبيعية للبلاد.

وقد كانت فترة السبعينات بداية إرساء إستراتيجية تنموية مركزة على إعطاء الأولوية للصناعة كقطاع جار ومحرك للقطاعات الأخرى، وكذا انطلاق المخططات الرباعية الأول والثاني (1970- 1973) (1974- 1977) والبدء الفعلي للتخطيط المركزي كأداة لتأطير وتوجيه الاقتصاد، والاتجاه نحو الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي بالنظر للظروف المالية الجيدة في هذه الفترة[2]

وحسب ر أي الوزير الأول الأسبق السيد عبد الحميد إبراهيمي، فان هذه المرحلة التي كثر فيها التعامل مع الخارج من خلال إبرام العقود مع شركات عالمية تعتبر بداية مرحلة الفساد

---

[1] M. Tammar hamid, **strategie de developement independant**, alger, opu, 1983, p23

[2] محمد فرجي: **تخطيط التنمية الاقتصادية في منظور إسلامي حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص 170

الإداري والمالي، وحيث قدر المعني الرشاوي التي يتلقاها بعض المسئولين عن إبرام العقود خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بحوالي **26 مليار دولار** وقد أثارت هذه القضية الكثير من الجدل.

لقد عرفت مرحلة السبعينات من القرن الماضي خاصة المخططين الرباعيين (1970-1977) ما يعرف بسياسة التصنيع الثقيل المعتمدة على إستراتيجية الاقتصاد الفرنسي جرار دوبرنيس الذي كان يعمل مستشارا اقتصاديا للرئيس الراحل هواري بومدين لقد اعتبر تكثيف الاستثمار في الصناعات التحويلية والمحروقات سيكون بمثابة القطاع الجار لباقي القطاعات الأخرى من مدخلات الجرارات والماكينات والأسمدة بالنسبة لقطاع الزراعة، والشاحنات والحافلات بالنسبة لقطاع النقل.

لقد أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى تحقيق بعض النتائج الايجابية بالنسبة للتشغيل، ورفع المداخل وتوفير بعض المرافق والخدمات حيث سجلت أرقاما تدل على تحقيق نمو اقتصادي فعلي نذكر منها:

- وصل معدل نمو الإنتاج الدخل الإجمالي (الخاص- العمومي) 7% ما بين سنتي 1969- 1978
- وصل معدل نمو الإنتاج الكلي خارج قطاع المحروقات 14.1 % سنة 1978
- ارتفاع معدل الاستثمار في مجمل الفترة 1969- 1978 الى 45.71%
- تضاعف معدل الادخار ثلاث مرات خلال نفس الفترة
- تزايدت معدلات الاستهلاك 4.5% سنويا
- تقلصت نسبة البطالة من 25% 1967 إلى 19% سنة 1978

أما على الصعيد الاجتماعي فالزيادة في الدخل الفردي لم تكن تعني أبدا أن كل الجزائريين استفادوا من التنمية فقد كرست في هذه الفترة التفاوت في دخول الطبقات

كما برزت أزمات متعددة تمثلت في النقص الفادح في المواد الغذائية وفي السكنات الاجتماعية، وولدت بالتالي طبقية برجوازية غير معلنة ومشكلة من إطارات الدولة مصممي النموذج التنموي، أن هذه المشاكل أدت بالبلاد في السنوات (1975- 1976) إلى حافة الانفجار الاجتماعي

أن هذه السلبيات لا تحجب أبدا المكاسب التي تحققت خاصة على المستوى الاجتماعي مثل مجانية التعليم والصحة وبرامج السكن الاجتماعي .لقد كانت الخطوط العريضة للأجندة للرئيس هواري بومدين ممثلة في بناء جهاز دولة فعال، ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، إلا أن رؤية بومدين لبناء الدولة اقتصرت بالأساس على التحديث الاقتصادي والبيروقراطي من خلال سياسة التصنيع الثقيل كمحرك للتنمية كخطاب شعبوي تعبوي، لقد تمثلت حصيلة تلك الفترة في بناء المؤسسات الدولة والقيام بالكثير من الانجازات الصناعية والثقافية وإتاحة فرصة الحراك الاجتماعي مما أدى إلى قيام طبقة متوسطة عريضة[1]

وعلى الصعيد السياسي فقد صبت مجمل التفاعلات السياسية لنظام بومدين في تكريس السلطة العسكرية باسم الشرعية الثورية، كما قام النظام السياسي بفرض سيطرته على (حزب جبهة التحرير الوطني) باعتباره الحزب الواحد الحاكم، رغم أن مهمته في هذه الفترة اقتصرت على الجانب التعبوي السياسي الاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح بوجود معارضة رسمية أو غير رسمية.أن هيمنة الحزب الواحد على مقاليد السلطة وانعدام المنافسة السياسية بين البرامج والأحزاب أدى إلى غلق الحقل السياسي، وظهور طبقة بيروقراطية مهيمنة على الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة، مما جعل رصد وكشف حالات الفساد أمرا يكاد يكون مستحيلا وحتى معالجة قضاياه تتم في إطار ضيق في إطار تصفية الحسابات السياسية في النظام السياسي الجزائري اقرب إلى مفهوم التعبئة، حيث لم تكون تسمح آليات عمل الحزب بتعدد الآراء وتداول المسؤوليات وبالتالي احتكرت القيادة السياسية وسائل العنف، وضبطت حدود المجال السياسي الشرعي الذي لا يوجد خارجه سوى العنف أو الهامشية[2]

لقد تركزت السياسة الجزائرية في بناء الدولة بعد الاستقلال في التوجه الاشتراكي واللامركزية والتوازن الجهوي، وتعبر اللامركزية كنظام إداري على إسناد السلطات الفعلية لمؤسسات وهياكل محلية تكون في الغالب منتخبة محليا وتكون له كامل الصلاحيات وجميع وسائل فرض اتخاذ القرار[3]

---

[1] احمد منيسي: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 137

[2] المرجع نفسه، ص 137،138

[3] عبد الحميد قرفي: **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 71

إلا أن الواقع يظهر أن هذه اللامركزية المنصوص عليها في المواثيق السياسية قد قوبلت بما يسمى التركيز الإداري الذي يحصر جميع السلطات والصلاحيات بين أيدي السلطات المركزية في العاصمة مع الحرص هذه الأخيرة على اتخاذ القرار بنفسها في جميع الأمور مع قلة التفويض.

إن هذا النظام الإداري المعتمد على التركيز في يد الجهات المركزية لا يسمح بتفعيل دور الهيئات المحلية خاصة المنتخبة منها في ممارسة الوظيفة الرقابية للكشف على الانحرافات والأخطاء وممارسات الرشوة والمحسوبية و أشكال الفساد الأخرى، كما أن هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية جعل قضايا الفساد تعالج في إطار حزبي كقضايا انضباطية أو سوء تسيير على اعتبار جهاز الحزب كان يمارس دورا رقابيا على عمل الهيئات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية.

ب-مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1980- 1992

بعد وفاة الرئيس بومدين في ديسمبر 1978 ومجيء الشادلي بن جديد الذي بدأ يبحث عن منهج جديد وأسس جديدة تقوم عليها العلاقة مابين الشعب والنظام، وقد سعى رغم خلفياته العسكرية إلى إرساء مصادر أخرى للشرعية السياسية، بحيث تكون السلطة السياسية أكثر ارتباطا وتعبيرا في القوى السياسية المختلفة[1]

وتتقسم فترة حكم الشادلي بن جديد إلى مرحلتين: الأولى من 1979 الى 1989 والثانية من 1989 إلى 1992 ففي المرحلة الأولى استمر العمل بنظام الحزب الواحد وفقا لدستور 1976 وقد تبلور العمل السياسي في هذه المرحلة في ثلاثة محاور:

- الانفتاح والمصالح الوطنية
- إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد
- تطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد[2]

[1]- احمد منيسي: مرجع سبق ذكره، ص 138

[2]- مرجع نفسه: ص 138

رغم أن هذا المحور الأخير استعمل في أحيان كثيرة في تصفية الخصوم السياسيين وخاصة المحسوبين على جماعة الرئيس هواري بومدين منهم المرشح لخلافة هواري بومدين بعد وفاته (عبد العزيز بوتفليقة)

أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في اعتماد دستور جديد ابتداء من فيفري 1969 أرسى قواعد جديدة للعمل السياسي والدستوري في الجزائر تمثل خاصة في:

1- التقليص من صلاحيات رئيس الجمهورية من خلال إحداث منصب رئيس الحكومة حيث أصبح يقتسم السلطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية

2- إلغاء القاعدة التي تقضي بان رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة

3- فصل الحزب عن الدولة وتقليص الدور السياسي للجيش وجعله يتفرغ لمهامه الأساسية المتمثلة في الدفاع الوطني والمحافظة على وحدة وسلامة البلاد

من الناحية الاقتصادية فقد عرفت الجزائر تطبيق مخططان خماسيا هما:

1- المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)

2- المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

فالتوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر التي تضمنها المخطط الخماسي الأول (1980-1984) أقرها المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 وقد حجم الاستثمار الفعلي بـ 344.806 مليار دج من أهدافه:

- إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال القضاء على النقص الفادح في المواد الاستهلاكية
- تطوير وتشجيع مشاريع السكن الاجتماعي
- تحسين خدمات الصحة والنقل والتعليم
- القضاء على التفاوت في توزيع الدخول بين فئات المجتمع

وفي بداية الثمانينات ولدت سياسة اقتصادية جديدة تدعو الى تشجيع الاستهلاك شعارها (من أجل حياة أفضل)، حيث أنفقت في إطار البرنامج المضاد للندرة بين سنتي 1980-1981 بـ 1.25 مليار دولار[1]

وهذا التمويل للسوق الداخلي للسلع الاستهلاكية المختلفة من ناحية أخرى فقد عرفت المؤسسة الاقتصادية العمومية عدة إصلاحات وإجراءات بغرض التخفيف بين المركزية الشديدة التي شلت المؤسسات و أدت بها إلى درجة اللافعالية في الأداء والتمويل، وذلك من خلال منح صلاحيات أوسع وهامش حركة أفضل للمسيرين لاتخاذ القرارات المناسبة في تسيير المؤسسات بما يتماشى وإمكانيات وقدرات هذه المؤسسات .ولكن النتائج المحققة كانت معاكسة تماما للأهداف المرجوة من هذه الإجراءات، فعوض أن تتحرر المؤسسات الوطنية من القيود المركزية زادت حدة المشاكل الإارية و غلبت سلطة الإدارة على المجالات الإنتاجية، كما عانت المؤسسات الوطنية من عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وغياب التنسيق بين المؤسسات ونقص مركزها التفاوضي لان سياسة إعادة هيكلة المؤسسات أدت إلى تقلص حجم المؤسسات.

لقد بقيت المؤسسات العمومية المهيكلة تسجل نتائج ضعيفة في الفاعلية والأداء وازدادت حدة التسيير البيروقراطي للحياة الاقتصادية، مما عمق العجز المالي لهذه المؤسسات الذي قدر بالفترة ما بين سنتي 1984- 19787 بـ 125 مليار دينار أي ما يقارب آنذاك 18.5 **مليار** دولار فمن بين 400 مؤسسة عمومية 70 منها فقط ميزانيتها متوازنة.

وما يسجل في هذه الفترة كذلك نمو الممارسات المشبوهة في نهب أملاك الدولة مما قوي ودعم نواة البورجوازية المحلية، فالانفتاح السياسي النسبي الذي عرفته هذه الفترة بوصول مسئولين جدد بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سمح لهم بالاستفادة من التنازلات (السخية جدا) بالدينار الرمزي لأملاك الدولة، فجمعت هذه الطبقة ثروات طائلة قال عنها اللواء "بلوصيف" **سنة** 1992 عند محاكمته بأنها "مشروعة و أنها من العادي جدا أن ينفق رجل

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دار حلب، الجزائر، 1993، ص 22

الدولة من المال العام ما يراه مناسبا وموافقا لمستوى معيشته ومسؤولياته دون حسيب ولا رقيب"

وبهذه النظرة الضيقة والأنانية طغى الاستحواذ على المال العام ما يراه مناسبا وموافقا لمستوى معيشته ومسؤولياته دون حسيب ولا رقيب وبهذه النظرة الضيقة والأنانية طغى الاستحواذ على المال العام من طرف رجال الدولة، وظهر الاغتناء السريع الفاحش، وغطى هذه التجاوزات والتعدي على الملكية العمومية الوضعية المالية المريحة للجزائر آنذاك[1]

أما المخطط الخماسي الثاني **(**1985-1989) فقد واصل في تنفيذ نفس السياسات الاقتصادية رغم تأثره بأزمة انهيار أسعار النفط 1986 حيث قدر الاستثمار الفعلي في هذا المخطط بـ 370.58 مليار دج من أهدافه:

- تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين بالاعتماد على الإنتاج الوطني
- تعبئة القدرات والإمكانيات الوطنية خارج قطاع المحروقات
- محاولة التحكم في التوازن المالي داخليا وخارجيا
- دعم اللامركزية الإقليمية لتحسين التخطيط المحلي
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والري
- احترام آجال وتكاليف الانجاز

والملاحظ من هذه الأهداف هو شعور المسئول الجزائري بخطورة الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد، وتقلص الموارد المالية الناتجة عن تصدير البترول والغاز ولكن شتان بين الأهداف المرسومة والتطبيق الميداني فالمسير الجزائري يلجأ دائما إلى الحلول السهلة والهروب إلى الأمام من خلال الاعتماد على الاستدانة الخارجية لتمويل الاقتصاد وتصدير اكبر كمية ممكنة من المحروقات لجلب العملة الصعبة.

أن بنية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات تظهر أنه اقتصاد شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية والمالية في السوق الدولية خاصة أسعار البترول وقيمة الدولار باعتباره العملة الأساسية في إبرام صفقات المحروقات بالنسبة للجزائر، فقد انخفضت أسعار البترول من

[1] محمد فرحي: مرجع سبق ذكره، ص 75

30 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأخير من سنة 1985 إلى 10 دولار للبرميل في جويلية 1986 [1]

كما أن الاقتصاد الجزائري شديد التبعية للخارج في تموين استهلاك المواطن، وتموين الجهاز الإنتاجي القائم، وتمويل التنمية (الاستثمارات) بالتجهيزات التي تخضع في عملية تمويلها بصفة مطلقة إلى الصادرات الوطنية للمحروقات، ومن ثم فان أي تقلب في أسعار هذه السلع بالارتفاع أو الانخفاض سينعكس مباشرة على وتيرة النمو وبالتالي حالة الاستقرار الاجتماعي.

لقد أدت سياسة الهروب إلى الأمام إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى انفجار اجتماعي في 05 أكتوبر 1988الذي انتهى بتدخل الجيش لقمع المظاهرات وإطلاق النار على المتظاهرين في الشوارع لأول مرة منذ استقلال الجزائر، وهو ما كان بداية المعضلة الجزائرية في التحول الديمقراطي والتي امتدت عشرية كاملة أتت على مقدرات البلاد الاقتصادية وكان لها آلاف الضحايا والمفقودين، حيث دخلت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية برمتها.

ج-مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994- 1998

في مطلع سنة 1994 كانت وضعية التوازنات المالية الداخلية والخارجية تميزها اربعة عوامل تدل عمق اختلالها وخطورتها[2]

- اختلال في المالية الخارجية (الديون الخارجية)
- التضخم
- عجز الميزانية
- نقص كبير في مصادر التمويل حيث تجاوزت نسبة خدمة الدين 100% خلال الثلاثي الأول منذ سنة 1994 أي تجاوزت التوقعات وبسبب هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة كان لابد من التغيير الجذري للسياسات الاقتصادية والمالية بسبب فشل سياسة الإصلاحات وانعدام هامش المبادرة الاقتصادية في ظل أزمة سياسية حادة ووضع أمني غير مستقر، مما

---

[1] محمد فرجي، مرجع سبق ذكره ، ص 180

[2] Bouzidi Abdelmajid**, les annee 90 de l'économie Algérienne enag**,edition, Alger, 1994, p41

جعل الحكومة الجزائرية تلجأ مجبرة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي مدته أربعة سنوات 1994-1998بمراقبة و أشراف صندوق النقد الدولي واللجوء الإجباري لإعادة جدولة الديون الخارجية، حيث أمضت الجزائر اتفاق الاستعداد الإنمائي في أفريل 1994 مدته سنة، والشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي متوسط المدة **(1995-1998)** تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

وقد عرفت هذه المرحلة بتفاقم الأزمات الاجتماعية كالبطالة وتدني مستوى الأجور وضعف القدرة الشرائية للمواطن مشاكل السكن والخدمات الصحية والتعليم ... الخ

ويهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى من اجل تحقيق الأهداف التالية:

1- رفع معدل النمو الاقتصادي لاستيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض نسبة البطالة بصفة تدريجية

2- تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية

3- خفض التكاليف الانتقالية على الطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا

4- استعادة قوة الميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطي النقد الأجنبي[1]

وقد صاحب تطبيق هذا البرنامج الدخول في عملية جدولة الديون الخارجية بحوالي 17 مليار دولار خلال مدة البرنامج أي أربع سنوات، ولكن يجب أن نسجل أن عملية إعادة الجدولة التي اعتمدت لحل لمعضلة المديونية الخارجية صاحبها فرض شروطا قاسية على الجزائر نذكر منها:

1- تخفيض النفقات العمومية

2- وقف دعم الدولة للأسعار

3- وقف الدعم للمؤسسات العمومية التي توجد في حالة افلاس

4- تسريح الفائض من اليد العاملة

5- تخفيض النفقات العسكرية [1]

[1] محمد فرجي: مرجع سبق ذكره، ص 187

والملاحظ أن هذه الشروط القاسية خاصة في جانبها الاجتماعي قد أدت إلى تصفية القطاع الاقتصادي العمومي، وذلك بحل الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية في قطاعات البناء والأشغال العمومية مما أدى إلى تسريح الآلاف من العمال الذين تحولوا إلى عاطلين عن العمل، وهذا ما زاد في تفاقم المشكلات في الجبهة الاجتماعية.

لقد كان برنامج خوصصة المؤسسات العمومية نتيجة الضغوطات الخارجية للمؤسسات المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كحل لمشاكل التضخم وعجز الميزانية ولإعادة بعض التراكم الاقتصادي، وفي مثل هذه الوضعيات غير المستقرة وتراجع هيبة الدولة، وغياب أدواتو آليات الرقابة بمختلف أشكالها السياسية والشعبية والقضائية وفي ظل غياب مؤسسات دستورية شرعية فان المجال يصبح مفتوحا والمناخ مهيئا لكل أشكال النشاطات غير مشروعة بما في ذلك نهب المال العام[2] حيث أن الكثير من المؤسسات التي تم حلها وبيعها بالمزاد العلني وأ التنازل عنها لصالح العمال استفاد منها المحظوظين من المسيرين القدامى للقطاع العمومي وتحولت إلى مؤسسات خاصة.

أن برنامج إعادة جدولة المديونية الخارجية بالشروط المذكورة آنفا أدى إلى تصفية القطاع الاقتصادي العمومي، الذي بنته الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات منذ القرن الماضي، وتحول الاقتصاد الجزائري بصفة تدريجية إلى اقتصاد بارز يعتمد على الاستيراد دون الإنتاج، والاستفادة من التسهيلات المالية التي تضعها الدولة لتشجيع التجارة الخارجية مما أدى إلى ظهور ما يسمى اقتصاد الميناء أو الحاويات والذي حول الجزائر إلى سوق لكل المنتجات والخدمات من مختلف أرجاء العالم أن زيادة هذه الحركة التجارية لم ترافقه أدوات فعالة للرقابة مما أدى إلى ظهور العديد من المخالفات المتعلقة بالنوعية مع السلع والخدمات.

من ناحية التسيير الإداري فان البيروقراطية التي كان من المفروض نظريا ان تؤكد قدرتها على التخطيط والكفاءة والعلم، أصبحت بحكم تكوينها وتاريخها تغطي عجزها في التسيير

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون: **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 15

[2] Nacer-eddine saadi, la **privatisation des entreprises publiques en algerie**, objectifs, modalise et engins, 2eme edition, alger , apr ; 2006, p 85

بالوسائل السهلة كالجهوية والمحسوبية والرشوة وممارسة احتكار النفوذ، الأمر الذي شجع التجاوزات وأصبح يساعد على إفراغ التسيير من الصدق والشرف والنزاهة والإخلاص وكل الكفاءات الإدارية[1]

أن أهم أنواع الفساد التي تطرقنا إليها يمكن تسجيلها في هذه المرحلة خاصة نهب المال العام والرشوة والمحسوبية والجهوية والمحاباة... الخ نظرا للحالة السياسية والأمنية غير المستقرة التي كانت تمر بها البلاد

د-مرحلة المخططات الخماسية الجديدة (1999- 2010)

انطلاقا من سنة 1999 انتقلت الجزائر إلى مرحلة جديدة تميزت بالعودة التدريجية إلى الاستقرار والأمن، وهذا بفضل السياسة الجديدة المنتهجة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي انتخب في أفريل 1999 رئيسا للجمهورية وقدم برنامج يعتمد على النقاط التالية:

- استعادة السلم المدني بإرساء قواعد المصالحة الوطنية بين الجزائريين
- إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني الذي كان شبه مشلول نتيجة الوضع الذي عرفته البلاد
- العمل على استعادة الجزائر لمكانتها على الساحة الدولية والجهوية

لقد بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعرض قانون الوئام المدني على استفتاء شعبي، نال موافقته بأغلبية ساحقة، سمحت للجزائر بالخروج بصفة تدريجية من المأساة الوطنية التي دامت عشرية كاملة وكانت لها نتائجها الكارثية على البلاد لقد أدت السياسة الجديدة الى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، حيث انتقل عدد التائبين الذين كانوا يمارسون العمل المسلح ضد سلطة الدولة من الفترة ما بين (1995- 1999) من (1789) إلى (4868 تائب) في الفترة مابين 1999 إلى 2003 وانخفض عدد الضحايا بإجراء الأعمال الإرهابية الذين تجاوز **(**100.000) بين سنتي 1990 إلى 1999 إلى (5942) ما بين 1999- 2003 أن قانون الوئام المدني كان مرادفا للبحث عن السلم والتصالح بين الجزائريين أنفسهم، حيث تعتبر هذه المرحلة الجديدة خروجا عن النفق المظلم الذي دخلت فيه الجزائر في مطلع التسعينات والذي سجلت فيه كل

---

[1] عبد القادر قرش: **أثر البعد القيمي الثقافي في تغيير وتحسين أداء السلوك الإداري للمؤسسة لحالتي مؤسسة سونلغاز واتصالات الجزائر (الأغواط، الجلفة)**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007، ص 323

مظاهر الحرب الأهلية والفساد، فانتشر القتل والإجرام والاغتيالات والتخريب الممتلكات والمرافق والمؤسسات العمومية والخاصة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، وهذا في ظل غياب استقرار سياسي وامني وعدم وجود مؤسسات دستورية تتميز بالشرعية والدعم والقبول الشعبي.

ومن ثم فان الخروج من هذه الوضعية لم يكن سهلا وسريعا وكان لزاما على السلطات الجديدة معالجته هذه المشاكل حسب الأولويات فكان العمل أولا على المحور الأمني والسياسي من خلال سياسة المصالحة لبناء جسور الثقة بين الجزائريين ونزع فتيل الأحقاد والضغائن لإ عادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، واستعادة هيبتها داخليا وخارجيا ان بداية ظهوروانتشار الفساد لم تكون وليدة المرحلة الراهنة لإ نما ومنذ تحرير الاقتصاد والتوجه نحو الاقتصاد الر أسمالي تضاعفت قضايا الفساد ولعل أشهرها قضية 26 مليار وقضية 15 D وقضية الغرفة الوطنية للتجارة وقضية معهد باستور وشركة سيدار saa[1]

الاتصال التنموي بالجزائر

ينبثق الاتصال التنموي في الجزائر من الممارسة الإعلامية والاتصالية ككل التي تعرف طابع المركزية الشديد خصوصا في المجال السمعي البصري وهذا ما يؤثر على الأداء الاتصالي الجيد في مجال التنمية الذي يجب أن يبنى على جانبين يتمثلان في الإعلام والإقناع الجماهير بأهداف الخطةالتنموية من جهة لإ تاحة الفرصة للجماهير لكي تعبر عن ر أيها وطرح مشاكلها الفعلية بكل شفافية حتى يتم التفاعل بينها وبين القيادة، وقد أتاحت بعض الجرائد المستقلة هذه الفرصة من خلال صفحاتها مثل صفحات البريد القراء مثلا (الخبر ، الشروق.. الخ).

ويظهر التمركز أيضا في وجود مؤسسات إعلامية في العاصمة أو المدن الكبرى مثل وهران عنابة بشار ورقلة وهذا ما يحرم المناطق النائية والمعزولة الحصول على إعلام تنموي جواري بسبب عدم توفر الجرائد المحلية إلا نادرا، وبخصوص السمعي البصري فالقنوات التلفزيونية كلها وطنية ولا يوجد قنوات محلية إلا بما يسمى بالمحطات الجهوية مما يجعل

[1] Chaib benoua, **une analyse de la corruption en Algérie**, communication université de Tlemcen, 2008, p3

مجال الاهتمام الإعلامي التنموي سطحيا لا يتعمق في محليات المناطق المترامية الأطراف عبر التراب الوطني.

أما الإذاعة فهناك قنوات وطنية (الأولى ناطقة بالفرنسية، ناطقة بالامازيغية) بالإضافة إلى القنوات المحلية التي تكاد تغطي كل ولاية على حدا فهي بادرة ممتازة في الوصول إلى الاتصال التنموي الجواري الفعال إذا ما راعت فعليا اهتمامات وانشغالات المواطنين ومنح الفرصة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لكل قطاع أو منطقة من مناطق الدولة ومن سلبيات التمركز هو توجيه وإعداد برامج خاصة للريف مثلا أو المناطق الصحراوية لكن بسطحية بعيدا عن الوعي الحقيقي بواقعها ومتطلباتها الفعلية .أن القائم بالاتصال سواء في التلفزيون أو الإذاعة أو الصحيفة عندما يفقد الخبرة في مجال الاتصال التنموي فانه يقدم رسالة تنموية لا تتسم بالجاذبية اللازمة، فتقدم حصص التلفزيونية عن الواقع الاقتصادي دون الغوص في المعاملة، ولا بأساليب تحليلية معمقة ولا بالاعتماد على منشط ذو خبرة ليساهم في دفع عجلة الحوار نحو معلومات مركزة ولا تحضير أطراف معارضة لتقديم البدائل، وهذا ما لا يلبي احتياجات الجمهور المتنوع التي تتحرك نحو التغيير وحتى هذا الإنتاج لا يعتمد على بحوث ودراسات علمية أعدت سابقا للإطاحة بالاهتمامات الفعلية للجمهور (قراء، مشاهدين ، مستمعين)

يعرف الاتصال غالبا اتجاها واحدا من القمة إلى القاعدة وعدم الاهتمام برجع الصدى من قبل المواطنين في إطار ما يعرف بالاتصال الصاعد، وان كانت هناك مجالات للكتابة الحرة في بعض الجرائد لعرض بعض الاهتمام لكنها لا تلقى الصدى المناسب في الوقت الآني.

نقص التنسيق والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بالتنمية (سواء كان قطاع عام أو خاص) وبين المؤسسات الإعلامية، فنادرا ما تقدم الصحف (سيما المستقلة) والتلفزيون والإذاعة مع بعض حملات الإعلامية المشتركة لتحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية أو الثقافية... عدم توفر حرية التعبير بالشكل الكامل الذي يسمح بنقد المشاريع الفاشل أو التي لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري أو تشخيص السلبيات والأخطاء التي قد تنجم عن البعض منها خصوصا إذا ما كانت الجهات الحكومية أو القيادات من ورائها وهذا ما يجعل وسائل الإعلام تغيبوأ تغيب عن هدفها الحقيقي في تنوير وخدمة الر أي العام

نقص الخبرة والتخصص للقائمين بالعملية الاتصالية التنموية فأغلبية الكتابات أو البرامج الإعلامية المتعلقة بمجال التنمية هي في شكل معالجات سطحية للواقع التنموي بعيدا عن التحاليل المعمقة والدراسات المستفيضة لإيجاد حلول مناسبة.

سبل تفعيل الاتصال التنموي بالجزائر: من اجل التعامل مع قضايا التنمية بحكمة و رشد لابد من تفعيل النظام الاتصالي لما له من قدرات. فالدراسات العلمية برهنت على الدور الفعال لوسائل الإعلام و الاتصال لا يخفي على أحد إمكانياتها في التأثير على الأشخاص فكريا وتعليميا ونفسيا...

إذا يجب الاستغلال التام لهذه الإمكانيات في أحداث نقلة نوعية في العمل الاتصالي التنموي للإسهام في دفع عجلة التنمية بمختلف مجالاتها، ولا يتماشى هذا ا لا بتضافر جهود الأفراد والجماعات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذا الشأن.

ويمكن دعم وتعزيز مسار الاتصال التنموي بانتهاج السبل التالية:

1- وضع إستراتيجية اتصالية حكومية واضحة تتضمن الاستغلال الأمثل للإمكانيات والعناصر والأساليب والتقنيات الاتصالية لبناء النمط التفكيري للفرد الجزائري واستثمار الوعي لديه، بإشراك جميع المؤسسات الاتصالية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تصبح الاتصال والإعلام جزء من الخطة التنموية.

2- وضع تخطيط إعلامي تنموي وفقا للأسس العلمية المتعارف عليها والتي يمكن ذكر أهمها:

- التعرف على الإستراتيجية التنموية للمجتمع و أهدافها في ظل تقديرات حجم ومصادر الثروة الموجودة في المجتمع مقابل الاحتياجات العامة للأفراد ومتطلباتهم.
- تحديد أهداف الخطة الإعلامية المتصلة بقضايا التنمية.
- تحديد الجمهور المستهدف من العملية الاتصالية(عمال، فلاحين...) والتعرف على خصائصه بدقة وتحديد أوجه الاختلاف بين المناطق المختلفة.
- اختيار الوسائل الاتصالية الملائمة للأهداف التنموية المسطرة وطبيعة الجمهور ونوع الرسالة المحضرة.[1]

[1] جحاب محمد منير: **الإعلام والتنمية**، ط 3، دار الفجر القاهرة،2001 ، 116 .

- إحداث التكامل بين الوسائل الاتصالية المختلفة (السمعي البصري، المكتوب) من اجل تحقيق التأثير اللازم
- إعداد إجراءات التنفيذ ومراجعة الخطة وتقويمها
- التركيز على مقومات النجاح وهي الشمول، التكامل المرونة، الاستمرارية التكلفة، يسر الآراء

3- من الضروري توافر وسائل الاتصال الجماهيري المركزية ووسائل الاتصال أخرى محلية وإقليمية، الأولى تخاطب الاهتمامات العامة وتعمل على بث الروح الانتماء الوطني والثانية توجه الجماهير في كل إقليم من خلال القضايا التنموية الخاصة بهذا الإقليم وربطها بالقضايا العامة، كلاهما يشجع الجماهير على التغيير وتعلم المهارات الجديدة والمساهمة بالر أي البناء في الشؤون العامة والقضايا الوطنية.

4- التنويع في استخدام الاتصال الجماهيري والشخصي كما لهما من زوايا في الوصول إلى الجماهير الواسعة ومخاطبة الأفراد في نفس الوقت، فالاتصال الشخصي أكثر قدرة على إثارة التقبل للأفكار وللإقناع عند تقديم المعلومة للمتلقي، يجب أن يكون في شكل بسيط وسلس يفهمه الجميع مع ضرورة استخدام الاتصال الشخصي المباشر مع الأرياف، أو في المجتمعات غير المتعلمة لضمان وصول الرسالة، أي الاعتماد على الاتصال الشخصي بقدر الاتصال الجماهيري لأنه أكثر ملائمة للمجتمعات المحلية التنويع في الوسائل المكتوبة والسمعية البصرية، فالكلمة المقروءة من خلال المطبوعات (كتيبات ملصقات، جرائد، مطويات...) تسمح بتقديم التفاصيل والرسوم والبيانات وتسمح للقارئ بالقراءة المتأنية والمراجعة المتكرر ة، والكلمة المذاعة تسمح بتجميع الجماهير وبث روح الاهتمام بالمسائل الهامة بما أنها تخاطب شريحة واسعة من الجمهور، والتلفزيون وباعتماده على الصورة والحركة والألوان بإمكانه تقديم مادة إعلامية واضحة يفهمها الجميع، وبالاعتماد على وسائل النقل المباشر (الأقمار الصناعية) والوسائل السمعية البصرية والالكترونية (الفيديو الأقراص المضغوطة) فيمكن وصول المعلومات والمواضيع التي تخدم التنمية إلى أي مكان وفي زمن قياسي.

5- استعمال التلفزيون لما له من إمكانيات اتصالية خارقة بالتنويع في البرامج التلفزيونية من أفلام قصيرة وحصص إرشادية بلغة بسيطة حتى يفهمها جميع شرائح الجمهور مثل أفلام

عن طريق الزراعة الحديثة أو كيفية الاهتمام بالنباتات فيستفيد الفلاح والمواطن العادي من معلومات قد يسخرها في تزيين المحيط

6-فتح قنوات تلفزيونية وإذاعية متخصصة اقتصادية، تعليمية، تثقيفية....

7- الاهتمام بالاتصال التنموي من قبل السلطات المركزية واللامركزية بإنشاء خلايا ولجان اتصال على مستوى الهيئات الرسمية وتفعيل دورها للتقرب من المواطن أكثر من اجل تزويده بالمعلومات والمعارف على أن تقوم بدورها بتنسيق تام مع نوعية المشاريع المنفذة

8- رفع مستوى الوعي لدى القيادات الإعلامية لخلق الشعور بأهمية التنمية قصد تبني وسائل الإعلام القضايا التنموية بشكل دائم عبر مواد إعلامية قارة ، فالمواضيع الخاصة بالتنمية يجب أن لا تكون متناسية بل من المفروض أن تحظى باهتمام الإعلاميين دوما.

9- التنسيق والتعاون بين الوسائل الاتصالية للعمل في اتجاه واحد من خلال خطة مدروسة وهذا بتكامل المحتويات والقنوات الاتصالية حتى يتمكن الفرد من الحصول على معلومات عن المشاريع التنموية المحلية والوطنية بشكل دقيق.

10- إحياء المناسبات وإقامة النشاطات التحسيسية بأهمية المشاركة في مجالات التنمية على اختلافها مثل محاربة الأمية والنوعية البيئية والحفاظ على المحيط في المناسبات أو بشكل دائم لإيقاظ الوعي لذى المواطن عن طريق المعارض المفتوحة لإحياء الاحتفالات، تنظيم الرحلات (لاكتشاف أهم الانجازات والحفاظ عليها...)

11- الاستعانة بالحملات الإعلامية والإعلانية على الخصوص في مجال التنمية بشكل كلي من اجل التأثير الفعال في المتلقين مع مراعاة خصوصية المجتمع عند إعدادها فاتساق الرسالة مع النسق القيمي في ضوء السمات العامة لفئات المجتمع أمر ضروري.

12- الاعتماد على أسلوب المسابقات العملية (مثل حملات النظافة وخلق مساحات خضراء) أو الفكرية (الرسوم و الصور الفوتوغرافية، المقالات البحوث العلمية) لفتح مجال التنافس بين المواطنين لتبني سلوكات سليمة مثل الوعي الادخاري والتامين والترشيد الاستهلاكي وتقديم الجوائز والهدايا على العلن بإشراك وسائل الإعلام من إذاعات وصحف للترويج

13- إقامة مجسمات ولافتات كبيرة على الطرقات في شكل رسومات أو صور للتزيين والتحسيس تحت ضرورة تبني اتجاهات وسلوكات[1] تخدم مجالات التنمية فلفت الانتباه إلى ضرورة المشاركة في عملية التنمية أمر في غاية الأهمية مثل التأكيد على قيمة العمل، تنمية الوعي الصحي، الاهتمام بالأرض

إلى أفق بعيد وهذا طبعا بالتنسيق والتكامل بين وسائل الاتصال على اختلافها والمؤسسات والهيئات الأخرى فقضايا التنمية تهم المجتمع

[1] حجاب محمد منير: مرجع سبق ذكره، ص 117

خلاصة:

من خلال هذه الورقة التي تجسد فيها مفاهيم التنمية واهم خصائصهاوا بعادها ومعوقاتها، نستنتج أن هذه الأخيرة أي التنمية هي نتاج لتضافر جهود عديد القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا تتوقف عند الإنشاء والتشييد أو مكافحة الفساد، بل تتعداها إلى صناعة الإنسان بحد ذاته، وهذا من خلال ربط الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية لتطوير البحث في هذا المجال واعتماد إستراتيجية المؤسسة كأساس لتبني التنمية، وتدريب وسائل الإعلام على تبني الإعلام التنموي الذي يهدف إلى بناءوا صلاح الفرد والمجتمع من خلال توطيد الثقة أو العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضرورة نشر ثقافة التنمية في المرافق التربويةوا دراجها كمقياس لابد من دراسته.

وتأكد لنا أخيرا أهمية التنمية خاصة بالنسبة لتحقيق مفهوم الحكم الراشد.

الفصل الثالث

الحـكـــم الـراشـــد

الفصل السادس: الحكم الراشد

تمهيد

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للحكم الراشد

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحكم الراشد

المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد وأسسه

المبحث الثاني:واقع الحكم الراشد

المطلب الأول: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر ومعوقات تطبيقية

خلاصة .

الفصل الثالث: الحكم الراشد

تمهيد:

بعدما تعرفنا في الفصول السابقة على التأطير النظري لكل من التلفزيون كجانب إعلامي ومصطلح التنمية الذي يقودنا للحديث عن البناء والإصلاح والتشييد وبالضرورة إلى إرساء مفهوم الحكم الراشد، ولأجل ذلك سنتطرق في هذا الفصل لدراسة إشكالية الحكم الراشد (la bonne gouvernance).

حيث لقي هذا المفهوم دعما واهتماما من طرف الباحثين الدارسين المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات بين الشمال والجنوب، حيث أعطت السياسات البرامج التنموية (الوطنية والدولية) منذ نهاية الثمانينات أهمية كبرى لهذا المفهوم مما جعله يأخذ موقع الصدارة في تلك السياسات والبرامج وأصبح يكون " الإطار العام" والشرط الأساسي الذي يتم التعامل به بين دول الشمال ودول الجنوب وبين المنظمات الدولية والوكالات التعاونية متعددة الأطراف التي تنشطها في مجالاتـوا ٍعداد السياسات الاقتصادية والتنموية.

فمنذ الثمانينات أصبحت إشكالية ترشيد الحكم تأخذ حيزا كبيرا في أوساط المنظمات وأعمال المؤتمرات واللقاءات الدولية، خاصة تلك التي تنظمها المنظومة الأمنية.

المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للحكم الراشد

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

النشأة والتطور: مصطلح الحكم الراشد ذو أصل يوناني (kubeman) وعرف باللاتينية (gubernare) وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (gouvernement) (طريقة وفن الإدارة) وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (gouvernance) ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن عبئ الحكومة سنة 1679، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من اجل تحقيق، المطالب الديمقراطية[1] ثم

[1] فارس رشيد البياني: **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار وهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص8.

برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة صفة الجيد (bonne gouvernance) وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد.أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005[1] وعلى الرغم من انتشار الواسع لهذا المفهوم فليس هناك اختلاف أو تباين كبير في إيجاد تعريف للحكم الراشد، بل ربما يكون بعض التباين في تاريخ ومكان ظهور المصطلح.[2]

ففي عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان " إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية[3]

و أرجع أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها، وفي النصف الثاني من التسعينات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء العمومي، والذي كان بمثابة العودة لدور الدولة ،كما اقترحت المؤسسات المانحة على الدول المقترضة تدابير خاصة بإنشاء قواعد ومؤسسات توفر إطار يمكن التنبؤ به وشفاف لتصريف الشؤون العامة ويقدم المسؤولين المحاسبة، وقد وصف البنك الدولي آنذاك الحكم الرشيد على انه الحالة التي تكون فيه مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الرشيد القادر على إحراز تنمية مستدامة وهي إدارة القطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، الشفافيةوا إتاحة المعلومات ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد

[1] أماني قنديل: **المؤسسة العربية للمجتمع المدني**، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص115
[2] محمد عبد الغني حسن هلال: **مقاومة ومواجهة الفساد**، القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء، القاهرة، 2007، ص 75
[3] سلوى شعراوي جمعة: **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، إشكاليات نظرية المستقبل العربي، عدد 249، بيروت، 1999، ص 108

من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متقاربة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاحنظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقر اطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة، في حين اكتفت بعض المؤسسات على وضع تعريفات للحكم الراشد ينسجم مع المنهج الفكري الخاص بها والأولوياتالمرتبطة بسياق عملها و أهدافها[1].

وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات وارتبط بعدد من المناهج الأخرى كالعولمة والتحول الديمقراطي والخوصصة والمجتمع المدني، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإداريةوا ٍعادة صياغة اطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية ، واهتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها، ولقد مهد هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطوير أدبياته بسرعة . فمع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج للأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلىتغيير دور الدولة، والاعتر اف بدور الفاعلين المتعددين والتوجه الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية[2]

وعلى إثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي يرتكز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية وبعد هذا التحول التدريجي لمفهوم الحكم الراشد حدث هناك

[1]Sevrine Béllina, hervé, magra et violaine de villmeur, **la gouvernance démocratique, institut de recherche et** débat sur la gouvernance, P5
http://www.institut-gouvernance.org le 22/03/2011.

[2]أماني قنديل، مرجع سابق ذكره، ص 155

تحولا واسعا على المستو ى العالمي وعلى نطاقات ومستويات مختلفة شملت الشركات والمؤسسات ففي سنة 2000 تم إضافة بعدا جديدا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ، حيث قدم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية في نهاية التسعينات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدخال تحسينات في إدارة الشركات والنظم المالية والمصرفية.

ومن خلال هذا الرصد للتطور التاريخي لنشأة الحكم الراشد يتضح أن ظهور هذا المفهوم يعود إلى عدة اعتبارات، كانت في البداية تقتصر أهدافها على تحسين مردودية المعونات في البلدان المتلقية من خلال شروط وضعها المؤسسات والمنظمات الدولية للدول المتلقية، ليتطور فيما بعد ويصبح شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة، إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات التنموية وتنفيذها والابتعاد عن كل أشكال الرشوة والفسادو إهدار المال العام.[1]

كما إستخدمت كلمة الحكم الراشد قديما في اللغة الفرنسية القرن الثالث عشر كمرادف للحكومة، وقد ظهر هذا المصطلح في القرن الثاني عشر بفرنسا بمعنى تقني ليعبر عن تسيير مقاطعة خاضعة للسلطة ضابط كان يحكم باسم الملك، حيث يتكفل بمهام قضائية وعسكرية ومالية مختلفة، في نفس الوقت الذي تعرض فيه المؤرخون البريطانيون للمصطلح لتوصيف تنظيم السلطة في القرن الثالث عشر لم يكن أي تمييز بفرنسا بين الحكم الراشد والحكم والحكومة منن الناحية الوصفية، فكل تلك المصطلحات كانت تعبر عن فعل معين من أجل قيادة شيء ما، ألا أن ظهور مفهوم الدولة الحديثة وتطور التصورات الفكرية حول السلطة، أدى إلى استقلال وانفصال مفهوم الحكومة عن مفهوم الحكم الراشد وفي هذا الإطار كانت كلمة الحكومة ترتبط أكثر بفكرة السلطة ذات النظام المركزي الهرمي، وفي المقابل إعتبر الحكم الراشد كمصطلح يعبر عن الطرقة المناسبة لتسيير الشأن العام بعيدا عن مسألة السلطة[2]

[1] Suchitra pungara trabandha, **commitment to good governance, development, and poverty reduction ciscth** session of the committée on development policy, 2004. P2.

[2] سويقات عبد الرزاق: **إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص16

وبهذا التصور المرتبط أكثر بفكرة التسيير، تم انتقال هذا المفهوم إلى العالم الأنجلو ساكسوني، وبعد تضمينه البراغماتية الأمريكية إحتل مصطلح الحكم الراشد مكانة هامة في التحليل المنهجي للسياسات العمومية وكذلك في مجال التسيير، حيث برز هذا المصطلح في الخمسينات من القرن الماضي بأمريكا في ميدان المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي، وأطلق عليه آنذاك الحكم الرشد في المؤسسة (corporate governance) بعدها إستعمل في قضايا الاستثمار بأمريكا خاصة في سنوات السبعينات والثمانينات ليعبر عن ضرورة وجود العقلانية في تسيير المؤسسات ويقول " رفائيل " " بدون أن يكون نتيجة لعمل منظر أو مدرسة معينة، ظهر مصطلح الحكم الراشد داخل تيار فكري بدا غريبا في بداية التسعينات، والذي كان يهدف إلى إعادة تعريف الإجراءات الكلاسيكية لاتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار ميلاد التعددية القطبية في عالم ذو تحولات كبرى.

وبالفعل مع انهيار جدار برلين ونهاية الثنائية القطبية فقدت الدول خصائصها المركزية في الفعل السياسي وهذا في ثلاثة مجالات رئيسية: العلاقات الدولية، التنظيمات الاقتصادية، علاقتها مع السلطات المحلية، وفي هذا الإطار أصبح من الضروري تفعيل العلاقات ما بين مختلف الفواعل سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة أو حتى على مستوى النظام العالمي.

وبعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في الثمانينات لجأت العديد من دول العالم الثالث إلى إعادة الهيكلة وبعدها برامج التثبيت، رغم الشروط الاقتصادية الصارمة المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية المانحة.

وفي بداية التسعينات وبعد فشل تلك البرامج الاقتصادية في تحقيق التنمية، رأت تلك المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية غير كافية لوحدها بدون أن يرافقها إصلاح سياسي واجتماعي، ولكي لا تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول عند حديثها عن إصلاح الدولة، دعت إلى تطبيق مفهوم الحكم الراشد[1]

[1] سويقات عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص17

أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد:

1- أسباب سياسية: مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد حيث حضي هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة والدول المتلقية لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية لهما، ومع إنهيار الاتحاد السوفياتي.وتبنى دول المعسكر الشرقي إيديولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي، تنامت موجة العولمة وتسربت القيم الديمقراطية عبر حدود الدول النامية خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بان الفساد له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الدولي وانه لم يعد مسالة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى بالإضافة لهذا فان عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية والطائفية بها، كان سببا كاف للبحث عن إلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها، أضف إلى ذلك بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار السياسي.

- العولمة وما تتضمنه من تزايد دور المنظمات غير الحكومية عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في التمسك بالحكم
- فشل الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها المتجددة
- استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على الأساليب القمعية وتصنيف مجال الحريات السياسية والإعلامية وغيرها[1]
-

[1] يوسف ازروال: **الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق (دراسة في واقع التجربة الجزائري)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة باتنة، 2009، ص11

2- أسباب اقتصادية:

- الأزمة المالية التي واجهت الدولة، وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدىإلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.
- الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية وتبني ثقافة السوق والتنافسية وجعل القطاع الخاص كشريك وليس كخصم.
- ارتفاع المديونية الخارجية، والتي من شانها أن تنعكس على الأزمات المالية للدولة.
- انتشار ظاهرة الفساد وشيوعها عالميا وبصفة غير منطقية، نتيجة لغياب آليات المحاسبة والمساءلة والشفافية في تسيير أمور الدولة
- سيدة مجموعة من الظواهر الاقتصادية في عقد الثمانينات والسبعينات من القرن الماضي كشف عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، ما جعل فكرة الحكم الراشد تزداد بلورة وتطورا ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد كانت هذه الظواهر أكثر حدة على الدول النامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سببا في إرتفاع معدلات تضخمها ومديونيتها وقد انعكس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر بها
- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة والمتمثلة في زيادة تحري تجارة السلع والخدمات، وبشكل خاص المال العام، وما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولة من جهة، وطبيعة العدوى التي تتمتع بها اللازمات المالية من جهة أخرى، بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل احتواء هذه اللازمات ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة أو الإقليم
- إدراك أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، وان القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية لم تعد تتلاءم مع ما

أفرزته ظاهرة العولمة من تغيرات على الساحة الدولية ويذهب بعض المفكرين إلى أبعد من ذلك حيث يرون أن الليبرالية الجديدة، والتي وجهت برنامج عمل مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي لو تحقق الأهداف المرجوة منها، بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود، وإستمر الفقر وعدم المساواة في العالم، وبقيت مشكلة الديوان في الدول النامية في تأزم متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي فكان من الواجب البحث عن إستراتيجية جديدة[1]

- فشل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في البلدان المانحة إلى الدول النامية في تحقيق أهدافها(الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو المستدام) وكان هذا راجع إلى القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة، والتي إتسمت بالضعف في إدارة هذه المساعدات ومشاريع التنمية، وإنتشار الفساد على نطاق واسع. وقد أشارت إحدى الدراسات الهامة للبنك الدولي بان هناك علاقة سلبية وعلى مدار العقود الحديثة بين المساعدات والنمو، حيث أن بعض البلدان تسلمت الكثير من المساعدات المالية الأدوية، إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض، بينما دول أخرى استلمت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى، إلا أن مستويات الدخل بها إرتفعت بشكل واضح، فهذه الدراسة زادت من إحتمال أن العديد من العوامل وليست الأموال فقط تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية. وهو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر أن الحكم الراشد أساس لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي، ومنذ ذل الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد الحكم الراشد في الدول النامية.
- تعثر العديد من برامج التكييف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي في العديد من الدول النامية، والذي كان جانبا كبيرا من أسبابه يرج إلى

[1] إبراهيم فريد عاكوم: **إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات استراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 117، 2006، ص11

إنتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.

3- أسباب اجتماعية:

- إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، ولإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.
- تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، ويوطد استشراء الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، بحيث يصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تهميش الغالبية.
- عدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والأمية.
- الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء .
- الثورة الحضرية وتتمثل في الاتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة من الريف والقرية نحو المدينة.

4- أسباب إدارية:

ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل المجتمع المدني، في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة

التنفيذ، ومالكة للمشروعاتوا إدارتها ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع سياسات الدولة، ومن هنا لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسئولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية نظرا لتزايدها بالإضافة إلى عدم قدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها وفشلها في تحقيق السلم والحفظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية خاصة في قارة إفريقيا.

تعريف الحكم الراشد:

1- لغة: كفكرة واصطلاح تم إعطاء أكثر من معنى للحكم الراشد أو الحكمانية، نتيجة اختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، مثلما تم المزج بين مصطلح الحكمانية والحكومة، حيث استخدم كمرادف للحكومة لدى البعض والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية ومغلوطة كما أن تحديد المصطلح العربي لهذا لمفهوم أثار جدلا ساخنا ولا يزال نظر، لاعتبارات سياسية ودينية ولغويةوا إقليمية مختلفة[1]

2- ولهذا سوف يتم التعريج على المفهوم اللغوي له، وكذا الاصطلاحي من خلال التطرق لأهم التعريفات التي وردت من قبل مؤسسات التنمية والتمويل الدوليين كلمة الحكم(Gouvernance) هي مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة باتخاذ القار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسيةوا إدارتها لشؤون المجتمع، وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائيةوا إدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص.

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة،2003، ص07

أما مصطلح الراشد أو الصالح أو الجيد والذي كان ترجمة لكلمة " Good" فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الراشد أو الصالح الأول التي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، وهو ما يعني وجوب أن يتصف الحكم بهذه الصفة التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة ونشير في هذا الإطار إلى أن هذا المفهوم يبقى نسبيا لسببين، أولاهما أن إدارة الحكم- أي عملية ممارسة السلطة – تتخذ أشكالا متنوعة عبر البلاد وعبر الأزمنة، وثانية انه ما قد ينظر إليه مجتمع آخر بمنظور سلبي، أو ينتقده المجتمع نفسه، ينظر إليه مجتمع آخر على انه " جيد"[1]

إن مفهوم الحكم الراشد مفهوم بوليسيميكي(polysémique) يحمل معاني متعددة ولهذا يصعب تحديده، ويستخدم في حقوق معرفية ومجالات عمل مختلفة وفي فضاءات إقليمية واجتماعية متنوعة[2] وقد ظهر مصطلح الحكم لأول مرة في القرن 12 م في فرنسا[3] حيث استخدم اللفظ الفرنسي (Gouvernance) كمرادف لمصطلح الحكومةgouvernement (أسلوب وفن الحكم) أو أسلوب إدارة شؤون الدولةla manière de piloter les affaires de l'état وابتداء من سنة 1478 استخدم المصطلح للتعيين الإداري والقانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية، ويرى محمد عابد الجابري أن ترجمة اللفظ الانجليزي Governanceإلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي المفهوم الذي يعبر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من أعلى (الدولة) والرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني) وهو يفضل استعمال الترجمة الحرفية[4]

وقد ظهر مصطلح الحكم بشكله المعاصر عندما أحياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989 حيث طرح المفهوم كمقاربة يحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي، ومبادئ الحكم الراشد (

[1] حسن كريم: **مفهوم الحكم الصلاح من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات** الوحدة العربية، ط2، 2006، ص 96، 95

[2] François Castainge, **la gouvernance : Défis d'une approche non normative,** revue jDara, numéro spécial actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 2005, N 2 P9.

[3] Riadh Bouriche, **la gouvernance, la conférence de la bonne gouvernance**, université de Sétif, 2007, P213.

[4] محمد عابدي الجابري: **هل يمكن الانتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد مختلف؟** مجلة البرلمان العربي، السنة 11، العدد 81، أكتوبر، 2001

الشفافية المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، اللامركزية تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة وهي المبادئ التي أصبحت تشكل محتوى وعناصر للمشروطية في إطار إجماع واشنطن(Consensus de Washington)هذه المقاربة لم تقتصر على البنك الدولي وا ٍنما امتدت لتصبح على رأس أجندة مؤسسات التنمية الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة المساعدة من اجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ونشير إلى ذلك هناك عدة ترجمات لمصطلح الحكم (الحاكمية، الحكومية، الحوكمة، الحكامة، الحكمانية)

حيث نجد في اللغة العربية مصطلح الحكم، والذي يضفي على مفهوم الحكم في الوقت نفسه جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية، يقال: حكم أي قضي ويقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس ولكن وفق أي معيار؟

كما يعني الحكم الحكمة مما يتيح المجال لاعتبارها مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل أو المصلحة العامة، في القضاء والعدل هو أحد معاني الحكمة أو المحكمة). هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات، والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس، وينطوي التنصيب من قبل آخر منطقيا على إمكانية التنحية، الذي ينطوي بدوره على مساءلة الحاكم ويشتق من المصدر الثلاثي (تحكم) أي استبد، ولا ريب في ضوء كون العدل قيمة عليا، وان الاستبداد موجب للعزل كما جاء في كتاب الماوري، " الأحكام السلطانية والولايات الدينية" الذي يشير إلى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية ، والى المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها الصادر عن المنظمة العر بية للتربية والثقافة والعلوم، الذي ورد فيه لفظ الحكمة، وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، كما يعني المصطلح العام والتفقه حيث ورد في القران الكريم : " ولقد آتينا لقمان الحكمة" وفي لسان العرب الحكمة تعني العدل وتتبنى الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية.

ويمكن إرجاع أصل الكلمة إلى تعابير كانت تستعمل للدلالة على قيادة السفن في العصرين اللاتيني واليوناني القديمين، من التعابير التي كانت تستعمل للدلالة على ما يعرف اليوم بالحكم الراشد وهي: التعاونيات Cooperativesالشراكة بين القطاعين العام والخاص – التنظيمات المهنية-القسمات الصناعية-فن تسيير شؤون الدولة – الدبلوماسية الاقتصادية[1]

والحكم مشتق من جذر ثلاثي (ح ك م)، وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية، فيقال (حكم) أي قضي ويقال له، وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس بالعدل، ويعني (الحكم)أيضا العلم/ كما يعني كذلك (الحكمة)، مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل)، أو المصلحة العامة في القضاء، والعدل هو احد معاني (الحكمة)، و(المحكمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات و (الحكومة) تعني (رد الرجل عن الظلم)، ولكنها تستخدم حديثا بمعنى الهيئة الحاكمة، والأصل في الحكومة إذا هو الرد عن الظلم، أو إقامة العدل. و(الحاكم) هو من نصب للحكم بين الناس، وينطوي التنصيب من قبيل آخر، منطقيا على إمكان التنحية، الذي ينطوي بدوره مساءلة الحاكم، كما يشتق أيضا من المصدر الثلاثي (تحكم) أي استبد، ولما كان العدل قيمة عليا، فان الاستبداد موجب للعزل[2]وهكذا تضم اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبا.

الراشد: لغة من الرشد أي الاستقامة على طريق الحق وفي الاصطلاح اللغوي، يشير إلى الهداية والاعتدال، وقد أشار القران الكريم إلى هذا المداول في أكثر موضع، في ذلك قوله وهو يخاطب الأوصياء على اليتامى: " فان أنستم منهم رشدا، فادفعوا إليهمأموالهم" (الآية: 06 سورة النساء)

[1]Garry (stoker) **cinq propositions pour une théorie de la gouvernance**, Riss, P28.

[2]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (NNpp): **تقرير التنمية الإنسانية العربية** 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية 2002، ص 102

أي إذا تنامى إلى قناعتكم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت فيهم إمكانيات الضبط وحفظ الأموال، وحسن التصرف فيها، في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم إياها وعلى الرغم من أن أهداف كل من الحكومة والحكم الراشد واحد (تحقيق الوظائف الأساسية للدولة ممثلة في حفظ الأمن والنظام العام والعمل على جمع الموارد المادية والمعنوية الضرورية لممارسة الحكم)، إلا أن الفرق بينهما يكمن في الإجراءات والأساليب المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، بحيث يتميز الحكم الراشد بإنشاء الشروط الضرورية لسلطة منتظمة تسمح بالعمل الجماعي القائم على وضع نمط من حكومة تتعدم فيه للحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى تفعيل دور المجتمع المدني وتحديد المسئوليات وتجسيد مبدأ التباين السلطوي حيث اعتبر كل من (Osborne)و (Gebler)أن الحكم الراشد ليس إلا حكومة أعيدت هيكلتها وتنظيمها بهدف تحقيق تسيير أحسن للشأن العام[1] فالتغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها، قد تمخض عنه جلب الحكم الراشد إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية.

هو حكم المؤسسات، وحكم القوانين الضامن لحقوق الإنسان وحقوق الأجيال القادمة فضلا عن ضمان انتقال الموارد والثروات الطبيعية التي يستفيد منها الجيل الحالي لبلد معين، إلى الأجيال القادمة في ذلك البلد.

- هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وبوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.
- يقصد بالحاكمية منظمة ما قد تكون دولة فالحاكمية تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في اتخاذ القرار[2] والملاحظة أن الأكاديميين يغيبون على استخدام التعاريف العامة رغم بساطتها ووضوحها حيث أنها لا تستطيع

[1] خبير الله داوود: **مفهوم الحكم الصالح " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، ص79
[2] المرجع نفسه، ص 123

إعطاء تطور واضح علمي ودقيق يميز المفهوم عن باقي المفاهيم المشابهة أو مشتركة المفهوم والتوظيف.

- تعريف Galles Bagnosco

يرى أن الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المنافسة وبمعرفة الصفة الجماعية والفضاءات غير المؤكدة والمجزأة ويركز هذا التعريف على عامل التنسيق والمنافسة.

- تعريفMarcou Rongean

الحكم الراشد هو أحد الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنضمات العمومية الجماعات والتجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

- تعريفFrançois Mernienهو ذلك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال[1]لقد أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية المالية منها والسياسية، إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المصطلح وتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهوره، واختبار أهميته التحليلية. وقد ركزت هذه التعريفات على بعض الأبعاد التي تم طرحها في التعريفات السابقة. فأبرزت بعض التعريفات عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع. المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريف الحكم الراشد، ويأتي في إطار ذلك تعريف مورتن بوسMorten Boss الذي اعتبر أن الحكم الراشد يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة.

ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام[2].

1

[2]Garry (Stoker). Cinq propositions, Op.cite P30.

كما يأتي في هذا الإطار تعريف (هزمنت للسنهانس) HurmutElsenhous الذي اعتبر أن الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وقد ركزت مثل هذه التعريفات على أن مفهوم الحكم الراشد يتجاوز الحكومة أو الأجهزة الحكومية الرسمية.

وركزت إسهامات أخرى على الأهمية التحليلية للمفهوم، ويأتي على رأس هذه الإسهامات كتابات حوران مايدن Goran Hyden، الذي يرى أن مفهوم الحكم الراشد يرتبط بمفهوم النظام بمعنى Régime، أي انه ينصرف إلى قواعد اللعبة السياسية، ويحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي، وبذلك يختلف للمفهوم عن مفهومي الدولة والحكومة، كما أن المفهوم من وجهة نظره يحل مشكلة الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، لأنه يهدف إلى صياغةإدارة مجموعة من القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معا، وهذه القواعد هي التي تترجم فيما بعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية، أما الأبعاد الإمبرقية للحكم الراشد فيحددها " هايدن" في ثلاث مجموعات:

- الأولى تتعلق بتأثير المواطنين " وتتضمن المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيل الأفراد، والمساءلة العامة.
- والثانية تتعلق بالقيادة المسئولة المستجيبة: وتتضمن انفتاح عملية منع القرار والالتزام بحكم القانون

أما المجموعة الثالثة فتتعلق بالعلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع وتتضمن المساواة السياسية، والتسامح بين الجماعات المختلفة وتعدى التنظيمات.

الطوعية عوامل الاثنية والعرق وغيرها من الانتماءات الأولية.

كما تحاول بعض الاتجاهات الأخرى وضع تعريف شامل للمفهوم عن طريق تحديد عدة مستويات له، فقد جدد ادريان ليفتويشAdrian leftunith على سبيل المثال ثلاث مستويات للحكم الراشد

المستوى الأول: مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع وهو في ذلك المستوى يتشابه، كما أكد جوران هايدن مع مفهوم النظام بمعنى Régimeوالذي يشير إلى مجموعة القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية والسياسية

المستوى الثاني: مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي ويفترض أن يتسم الحكم الراشد في هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية ويعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير، ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات

المستوى الثالث: مستوى إداري يقضي وجود قسط رشيد من الإدارة ووجود جهاز للخدمة المدنية يستمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية ويخضع المساءلة.

تعريف ماركو رانجون Marco Rangean و ثيبو للت thie bault الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة"

تعريف فرانسوا مارينFrançois Marien يرى أن الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل جدراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات تعريف برانت.. " الحكم الراشد مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة بطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والتقيات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع[1].

[1]Garry stoker. Op.cite. P38.

وبعيدا عن الطرح الأكاديمي المحض لمفهوم الحكم الراشد، يعتبر مصطفى كامل السيد دراسة أسلوب الحكم أو الحكمانية كما يسميها هي دراسة لعملية صنع القرار على أعلى المستويات وتبدو أهمية هذا الطرح في التأكيد على أن الحكم الراشد لا يقتصر مضمونه على المعنى الاقتصادي التقني الذي طرحه البنك العالمي بل هو بالأساس عملية سياسية تتعلق بأسلوب صنع القرار. مستندا في ذلك على انه إذا كانت القرارات لا تتخذ على نحو رشيد على أعلى المستويات، فلن تجدي أية تنظيمات إدارية أو اقتصادية في تجنب أثارها السلبية. بالإضافة إلى هذه القراءات الخاصة (السياسية المحضة) للحكم الراشد فقد حاول السيد مصطفى في دراسته تطويع المفهوم للقياس بوضع مؤشرات تفصيلية لقياس المؤشرات العامة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي سبق الإشارة إليه وتبدو أهميتها في أنها تمثل بديلا ملائما لمؤشرات التي وضعها البنك العالمي في دراسته السابقة الذكر، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية تطبيقها في الدول المعنية والسياقات المختلفة[1]حسب مارتن دورنبوسMartin Dorembos فان الحكم الراشد يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة ويتضمن ذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام

أما هارمت اسنهانس Hermat elsenhans : فانه يرى بان الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

ومن جهته حاول ادريان لورفتويتس Adrian leftroich وضع تعريف شامل للمفهوم عن طريق تحديد مسؤولياته وبالنسبة لـ فرانسوا كاستينغ فان الحكم الراشد يكشف عن طريقة اتخاذ القار بفعالية في إطار جماعة ما، أين يفترض الاعتراف بتعدد مواقع السلطة وعليه فان التعريف يمكن أن يحلل إلى مجموعة من العناصر:

1-الحكم الراشد هو طريقة اتخاذ قرارات

2-تؤخذ هذه القرارات في إطار جماعي

[1]مصطفى كمال السيد: **الحكمانية، البعد السياسي التنمية المستدامة**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003، ص 5، 6.

3-تؤخذ هذه القرارات في إطار جماعي

4-يشمل التنظيم تنوع مواقع السلطة

5-تهدف إلى ضمان الفعالية

ويفهم من هذا التعريف أننا بصدد نظام ديمقراطي يتسم بوجود ثلاث مواقع لاتخاذ القرار لضمان الفاعلية ويفضل " كاستينغ" الفاعلية كغاية للحكم الراشد، بل العنصر المؤسس له، كما يعتبر أن الحكم الراشد هو إصلاح طريقة تنظيم الدولة، أو ثورة وهذه الثورة قد جاءت لصالح المجتمع المدني بفعل إعادةتوزيع الأدواروقد تميز غيل باكيت Gilles paquetفي تعريفه للحكم الراشد بقوله بأنه مجموعة من الآليات الوسيطة التي يستعملها الشعب ليحتاط من القرارات التعسفية والاعتباطية للسلطة الحاكمة[1]وذلك بتركيزه على جانب المساءلة.

ويعرفه الدكتور عبد الرزاق مقري: بأنه الحكم الذي يقدر على ضمان حجات الناس في الآن وحاجات الأجيال في المال، ولا يكون ذلك إلا بادراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته.

2-تعريف الحكم الراشد حسب المؤسسات الدولية:

- تعريف البنك العالمي: لقد قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث عرفه بأنه:" أسلوب القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية" وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة الأمريكي " ديفد استون" لعلم السياسة (التوزيع السلطوي للقيم) حيث يتضمن كلاهما ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم استخدام أستون السلطة في تعريفه بينما البنك الدولي حرص على استخدام كلمة القوة (تشمل السلطة والنفوذ) وتعبر أيضا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم وبالتالي تسمح بوجود ادوار فاعلين رسميين وغير رسمين، وينطلق البنك الدولي من فكرة تطوير المؤسسات (مجموعة القواعد الرسمية وغير

[1]Paquet Gilles, **la gouvernance en tant précaution auxiliaires**, centre d'étude en gouvernance université d'auttawa, press de l'université d'auttawa, 2000, P19

الرسمية، وسلوكات الأفراد والمنظمات ويتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من اجل تقديم خدمات جيدة وفعالة، وعليه يتضمن هذا التعريف:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها
- قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع تشريعات جديدة احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية
- الحكم الراشد أساس لخلقوا إدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة، مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية عن طريق تفعيل فكرة تطوير الإدارة، وضرورة الإصلاحات القانونية و إلزاميتهاوا إشراك اكبر قدر من المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع، لكي لاتحد من أدامتها و استمراريتها ، إلا أن هذا التعريف لم يذكر الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من اجل التنمية وان كانت كتابات البنك الدولي تتحدث عن فاعلين محددين هم الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني"فهم الطر يقة التي يمارس بها الحكم في تسيروا إدارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية ويحدد البنك العالمي ثلاثة أبعاد:
- نوعية وشكل نظام الحكم
- أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية
- مدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها[1]

ويعتبر البنك الدولي الحكم الراشد نمطا من أنماط ممارسة السلطة، وتسيير للشؤون العامة، إذ شكل اهتمام البنك العالمي بإشكالية ترشيد الحكم، تحولا نوعيا في نظرته للسياسات والبرامج التنموية، فتحول من التركيز على الجوانب التقنية للتنمية إلى التركيز

[1] **تقرير البنك العالمي حول الحكم الراشد والتنمية**، واشنطن، 1992،

على الجوانب المؤسساتية، وا ٍدراجها في السياسات والبرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية، ويأتي اختيار الحكم الراشد نظرا لشمولية مفهومه، مما يسمح للبنك الدولي من تناول القضايا المؤسساتية والسياسية ذات العلاقة بالسيادة دون أن تخرج عن إطارها وطبيعتها الاقتصادية والمالية.إن هذا التعريف للحكم الراشد يركز على الجانب الاقتصادي أي الرشادة الاقتصادية، وهو يغفل الجوانب الثقافية والسياسية لإشكالية الحكم الراشد، بالإضافة إلى أن هذا المفهوم واسع المحتوى والمضمون فهو يتكلم عن الطريقة التي يتم بواسطتها ممارسة الحكم في تسييروا ٍدارة اقتصاد بلد ما دون أن تحدد هذه الطريقة وكيفية استعمالها، والجهة التي تستعملها (هل هي القطاع العام أو القطاع الخاص أم هما معا) كما أن التعريف يضع كل المجتمعات في مرتبة واحدة من حيث سبل ووسائل ترشيد الحكم فيها[1] من خلال هذا التعريف فان البنك العالمي، ونظرا لطبيعته كمؤسسة اقتصادية بحتة ينظر إلى الحكم الراشد من الزاوية الاقتصادية والتنموية، فتطبيق الحكم الراشد يبدوا اختياريا حسب هذه المؤسسة بالنسبة لدول الجنوب من خلال إبرام اتفاقية الدخول في تفاوض بين الدولة والمؤسسات المالية الدولية ينتهي بتوقيع اتفاق تحصل بموجبه الدولة على مساعدات مالية وتقنية، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك فالمؤسسات المانحة هي تلك التي تملك القرار والسلطة وبالتالي تفرض على الدول شروطا تراها ملائمة ومساعدة لتحقيق أهدافها، أمام رغبة الدول النامية في الالتحاق بركب الأمم المتقدمة وتحقيق التنمية بشتى جوانبها، وأمام فشل البرامج والسياسات التي أدخلت هذه الدول إلى قبضة تلك المؤسسات وجدت تلك الدول نفسها بين رغبة المواطنين في رفع مستواهم المعيشي وبين الالتزامات تجاه المؤسسات المقرضة، إضافة إلى تلك الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي وخاصة انتهاء التناقض الفكري والأيدلوجي بين المعسكرين. مما فتح المجال للمؤسسات المالية الدولية، لفرض رغبتها وعولمة نظامها الاقتصادي والاجتماعي.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

[1] تقرير البنك العالمي حول الحكم الراشد والتنمية، مرجع سبق ذكره

ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة وشؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم، حب هذا التعريف فان هذا المفهوم يقوم على الدعائم التالية:

- الدعامة السياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات
- الدعامة الاقتصادية، تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها الاقتصادية
- الدعامة الإدارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات

كما ينظر له على انه حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين بعدما تم توضيح الدعائم الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم (دعامة سياسية) اقتصادية إدارية نقول أن هذا المفهوم يتسم بالتطور في التسيير والتجاوب مع متطلبات المواطنين في إطار المشاركة والشفافية والمساءلة والفاعلية والعدالة وتعزيز روح القانون.

تعريف مؤسسات الأمم المتحدة:

يستخدم من قبلها منذ عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، تنموي أي انه يرمز إلى الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1]

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

[1] حسن كريم، **مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 96.

لقد عرفت الحكم الراشد على انه استعمال السلطة السياسيةوا ٍجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة يثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وهو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]

تعريف الأمانة العامة للأمم لمتحدة: كوفي عنان

أما الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان فقد أكد أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، وغنما هو انجاز ونتيجة لحد ذاتها، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة، وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم والمتعارف عليه فان الحكم الراشد قد طرح المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن حسب كوفي عنان فان تجسيده يتوقف على عدة شروط منها دولة الحق والقانون، وهذا ما لم يتحقق بعد في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة[2]

تعريف المشاركين في المؤتمر الاقتصادي الوطني:

هو التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت المالية أو البشرية أو المادية، إذن هي حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقها في الدولة فقط،وا ٍنما على المجتمع كل ومختلف الفاعلين الاجتماعين، وهي لا ترتبط فقط بمشاكل الفساد والانحراف،وا ٍنما تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وخاصة السلوكيات والتربية والتكوين، الهياكل والتنظيم.

تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة: يشمل الحكم الراشد التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخذ القرارات الحكومية بصفة يومية، وتعالج الأسئلة التالية:

[1] بوبكاري مايغ: **إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينا فاسو**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، 2002، ص20.
[2] الكايد زهير عبد الكريم: **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص8.

- كيف والى أي مدى يكون للمواطنين رأي قي صنع السياسات اليومية؟
- ما مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة؟

كيفية منع الأجهزة الحكومية من الإساءة استخدام قوتها أو سلطتها؟

تعريف المجلس الأوربي: يتطرق إلى ما اسماه بالحكم الراشد الديمقراطي المحلي مركزا على متغير اللامركزية والتي تؤمن هامشا كبيرا من الاستقلالية للسلطات المحلية[1]

تعريف لجنة الحكم العالمي: حسب تقرير نشر عام 1995 من طرف اللجنة العالمية حول الحكم العالمي والحكم الكوني، تعرف اللجنة الحكم الراشد على انه محصلة أو مجموع الطرق التي يسيرها الأطراف والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة أنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة واتخاذ العمل الشراكي، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات أو تعدها الشعوب في صالحها[2] تنظر هذه اللجنة إلى الحكم الراشد باعتباره العمل المشترك الذي يجمع أطرافا وفواعل. متعددة (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدني)، والذي يؤدي بالضرورة إلى تعدد التقنيات في مجال اتخاذ القرارات وال التعاون بين القطاع الخاص والعام، فهو وسيلة التخفيض من حدة تضارب المصالح داخل المجتمع باء عطاء دور فعال للمجتمع المدني، من خلال المساهمة في رسم وا ٍعداد السياسات والبرامج التنموية أن هذا التعريف يعطي للمجتمع المدني دورا مركزيا في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن تجسيد مبادئ الحكم الراشد من الزاوية التي تاها اللجنة، لا يتم إلا في ظل نظام تنافسي يسمح بالمزج بين نمط التسيير العمومي ونمط التسيير الخاص للشؤون العامة (تسيير الشؤون العامة بالشراكة) وبالتالي فالحكم الراشد حسبما تراه اللجنة، ليس إلا وسيلة لتمرير عولمة القيم والمبادئ التي تقوم عليها المقاربة الليبرالية الجديدة، تمهيدا لتحقيق تحول اقتصاديات الدول النامية نحو اقتصاد السوق

[1] فهمي خليفة الفهداوي: **الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة**، نحو بناء مجتمع المؤسسة والمواطنة العامة، مجلة النهضة، العدد الثالث المجلد الخامس، 2007، ص 1

[2] Pierre jacquet, Jean dissar ; **Perry « gouvernance mondiale »** Paris 2005. de la grace P18.

تعرف المعهد الدولي للعلوم الإدارية:

يشير مفهوم الحكم الراشد إلى العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي من السياسات والقارات التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع. فهو ينظر إلى الحكم الراشد من جانب التسيير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والتنموية، وبالتالي يكون الحكم الذي يجسد التأثير بين من يصنع السياسات ومن تقع عليه السياسات حكما راشدا، أي يؤكد العلاقة بين التنمية والحكم الراشد. فكلما تحققت التنمية البشرية المستديمة. كلما تجسد الحكم الراشد ولتحقيق ذلك يكرس التعريف المشاركة السياسية من خلال مساهمة جميع أفرادالمجتمع في عملية رسم السياسات وإعدادها[1]

غير أن هذا التعريف وبتركيزه فقط على الجانب الإداري والتقني للحكم الراشد فقد أهمل جانبا هاما لهذا المفهوم، وهو الجانب السياسي والمؤسساتي أن عملية ترشيد القارات وتجسيد العمل المشترك وتكريس المشاركة السياسية، تتوقف على طبيعة النظام السياسي ومستوى النضج الاجتماعي (دور المجتمع المدني) وكذا أهمية الأنساق الفرعية للأخرى والأنساق الثقافية الاقتصادية، التربوية والإعلامية) وعلى الخصوص النسق الحقوقي الذي ينشط فيه المجتمع.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحكم الراشد

خصائص الحكم الراشد عديدة ومتنوعة وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد إلى أخر وهذه الخصائص أو المعايير تتنوع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعيةوا إدارية ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية فحسب بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين نفسهم كأفراد وكناشطين اجتماعين أيضا وتختلف المعايين والأولويات كذلك باختلاف الجهات ومصالحها فلو نظرنا إلى المعايير التي يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدتا أنها تستند إلى ما يحفز النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة والخصخصة حيث استندت دراسة

[1]Garry stoker. Cinq propositions pour une théorie de la gouvernance. Riss. Op.cit. P 25.

البنك الدولي عن الحكم الجيد في منطقة الشرق وشمال إفريقيا إلى معيارين أساسيين هما: التنمية والمساءلة[1]

المعيار الأول: يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتامين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

المعيار الثاني: يتضمن التمثيل والمشاركة والتنافس (سياسيا واقتصاديا) والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومن أهم هذه المعايير أو الآليات أو المقومات مايلي:

1- **المشاركة**: وتعني حق المرأة والرجل بالتصويت و إبداءالرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج السياسية والقارات وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب والحريات العامة بشكل إجمالي ضمان لمشاركة المواطنين الفعالة وترسيخ الشرعية السياسية

2- **سيادة القانون**:في إطار التأسيس لدولة الحق ولا قانون تعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية كما ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة وتحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق[2].

فهو يعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق وأكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي يرتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين

[1] كريم حسن:**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي، الإسكندرية، ص 101، 102
[2] المرجع نفسه، ص 105

3- **الشفافية**: وتعني توفير المعلومات الدقيقةوا ٍفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموافقة مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة ويبرز أهمية توفير المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ويجب أن تنشرها بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ومن اجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى

هذه المعلومات مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام

4- **المحاسبة**: تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من لعبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية وهذا مصداقا لمقولة: من أين لك هذا؟[1]

حسن الاستجابة: قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء

5- **التوافق**: (اتجاه الإجماع) يرمز إلى سعي الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل، وتبقى مصلحة الجميع فوق المصالح الخاصة

[1] بوجدة الياسين: **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، العدد 2، جيجل، جوان، 2007، ص 252

6- **المساواة** (العدالة) وترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من اجل تحسين أوضاعهم وتحقيق ارتقائهم

7- **الكفاءة والفعالية**: التي تعني توفير القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد

8- **الرؤية الإستراتيجية**: ترمز إلى النظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية.[1]

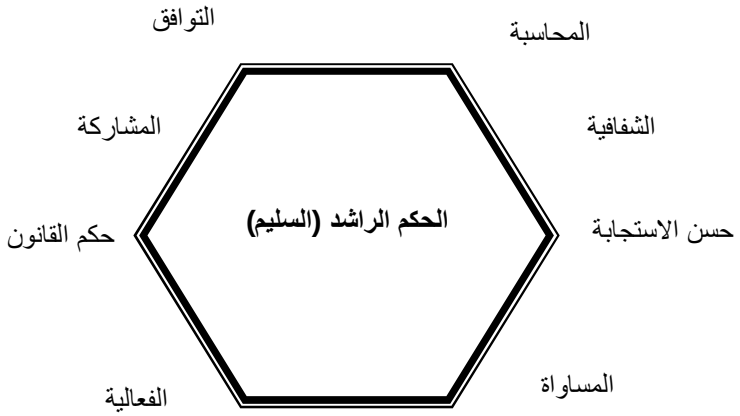

الشكل رقم 02: يوضح الحكم الراشد السليم

[1] **« What is good gouvernance »,** UN-ESCAP, p3, http://www.gdrc.org/U-gov/escap governance.html

- **أهمية الحكم الراشد**: أن الحكم الرشيد والصالح يسعى إلى أضعاف فكرة الدولة الحمائية وتطبيق مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسي وشفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ويساهم في تعزيز رفاه الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة الأكثر فقر أو تهميشا (الضمان لتوفير التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض).

كما أن الحكم الصالح انعكاسات على المجتمع منها: الولاء، الانتماء، الإبداع والرقابة الذاتية، المرونة ويضمن تمييع المسافات وتقصيرها في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهو شرط لعملية النمو المستديم ومحاربة الفقر، لان الحكم غير السليم يمثل عاملا أساسيا في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية. ويعمق الحرمان والتمايز بين فئات المجتمع، ومن ثم يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أن الحكم الجيد، يؤمن النقاش العام لسياسات الحكومة ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياستين والموظفين[1]

أهداف الحكم الراشد وأسسه:

في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورد للحكم الراشد أهداف كثيرة أهمها:

- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم
- تحقيقوا إدامة حالة من الشرعية في المجتمع
- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة

[1] عزي الأخضر جلطي عالم: **التنمية البشرية للحكم الصالح**، مجلة عالم الغد فينا، العدد الرابع، 2006، ص 120

- فالحكم الراشد يعني بضرورة وجود شبكة من مؤسسات الحكومات تستخدم القوانين والإجراءات التي بدورها تعمل على خالقوا إدامة بيئة اجتماعية تسمح بتنمية بشرية جيدة لشمل كافة الجماعات في المجتمع[1]
- أهداف اجتماعية: يهدف الحكم الراشد في هذا المجال إلى تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وهي مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجم ونطاق أعمالها، بان تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكاناتها وقدراتها المادية، وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته هذه الفكرة طرحها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان في إطار الملتقى الاقتصادي في دافوي بسويسرا في جانفي 1999 وأمام أعضاء الملتقى، والذي عرف بشعار (توجيه قوى الأسواق من اجل دعم المثل العالمية) وبمقتضاه ظهر عهد جديد وتم للإجماع على ذلك من طرف ممثلي القطاع الأعمال والمال والتجارة في العالم، بحيث يقوم على أساس تكريس احترام عناصر المشاريع التجارية لمدونات ثلاث من الصكوك الدولية وهي[2]
  - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر 1948
  - إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية عام 1998
  - إعلان ريو الصادر عن مؤتمر الأرض عام 1991

وتتلخص هذه العناصر في تسعة عناصر مبدئية ورئيسية:

- احترام ودعم حماية حقوق الإنسان المعلنة عالميا
- احترام حق التنظيم المفاوضة الجماعية
- كفالة عدم ضلوع المؤسسات المنظمة إلى الاتفاق العالمي في انتهاك حقوق الإنسان
- القضاء على كافة أشكال العمل الجبري والقهري

[1] إسماعيل الشطي وآخرون: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص11.
[2] Lequin Marie, **Ecotourisme et gouvernance participative presse universitaire du Québec**, 2001, P103.

- القضاء لفعلي على عمل الأطفال
- القضاء على التمييز بين الاستخدام والمهنة
- دعم التدابير الاحترازية في مواجهة التحديات التي تتعرض لها البيئة
- اتخاذ تدابير لتشجيع الإحساس بالمزيد من المسؤولية في المجال البيئي
- تشجيع تطوير ونشر التقنيات البيئة غير الضارة للإنسان ويظهر جليا أن هناك تكاملا بين الحكم الراشد وهذه المسؤولية والتي تعرف بأنها الإدماج الطوعي من طرف المؤسسات للاهتمامات الاجتماعية في أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع شركائها وان تطوير هذا المفهوم قد استنبط عبر الأخذ بعين الاعتبار لصورة الوعي المتزايد من أن النجاح التجاري المستديم لم يكن الوصول إليه وفقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير ولكن وكذلك عبر تبني سلوكيات مسؤولية.

الأهداف السياسية: ترتكز الأهداف السياسية للحكم الراشد أساسا على الاستقرار السياسي وترسيخ الآليات الديمقراطية في الممارسة السياسية كما ترتكز على بناء جهاز دولة يخضع للقوانين والتنظيمات السائدة و الوضح والشفافية في تسيير الأعمال العامة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بناء دولة القانون
- الفصل بين السلطات
- الشفافية في التسيير العمومي
- ترسيخ مبدأ المساءلة
- للتعددية السياسية
- ترسيخ مبدأ التداول على السلطة
- ضمان حرية التعبير والرأي من خلال صحافة حرة ومتعددة

الأهداف الاقتصادية:

كل الباحثين في المجال السياسي والاقتصادي يجمعون على أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد فشلت في دول العالم الثالث باستثناء بعض الدول، وذلك رغم الجهود الكبيرة المبذولة والإمكانيات المادية والبشرية المسخرة من اجل أحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية ولبلوغ هذه الأهداف تبنت هذه الدول[1]

استراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة، ورغم كل الإصلاحات الاقتصادية المتتالية (الهيكلة واعدة الهيكلة) التي قامت بها معظم الدول، إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها. ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية ودائمة وبقيت قطاعات عديدة مهملة، حيث تأكد أن التطور الاجتماعي إبطا بكثير من التغيير الاقتصادي والبحث عن الأسباب لا يكون في تقنيات تحضير مخططات التنمية ولا في شكل تطبيقها وا ٍنما يتطلب الأمر البحث عنها في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكيفية عمله

أطراف الحكم الراشد ومهامها:

- الدول والمؤسسات الرسمية: والمقصود هنا ليس الدولة بمفهومها الدستوري وا ٍنما المقصود هو الحكومة فعلى الدولة أن توفر الأطر التشريعية والقانونية التي تسمح بالمشاركة وفسح المجال للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تخص معالجة مشاكلهم وان تعطي لتقوم بوظائفها وخلق حوار بين جميع الأطراف عبر المجالس والهيئات حول السياسات العامة وتوفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تحمي المرأة وضمان حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون وا ٍصدار التشريعات والقوانين لتشجيع المشاركة السياسية[2]فالدولة بمختلف أجهزتها وسلطاتها مطالبة بتوفير مناخ سياسي واجتماعي وتشريعي يسمح للمواطنين بالمشاركة في صناعة القرارات التي تخص حياتهم اليومية، وخاصة علىالمستوى المحلي فعلى الدولة أن تعمل على إشراك المواطنين عبر لجان الأحياء واللجان الأخرى، من خلال

[1]Gruy hermet, **la gouvernance un concept et ses applications, khartala**, Paris, 2005, P 185.
[2]Jean Carddy**, Directin de la gouvernance publique du developpement terrial**, Paris, 2001 ; P 38.

اللقاءات الدورية على تطاير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان متابعة وا إشراف ومراقبة هذه المشاريع وعلى الدولة أن تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها،وا عطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وكذلك خلق الأطر والقنوات الحوارية بين جميع الأطراف إن كانت في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية (البرلمانات) أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل اللقاءات الدورية التي تعقد لمناقشة السياسات العامة.

وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تحمي المرأة وضمان حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، كما يمكن أن تصدر تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة مثل إشراك المرأة عبر قوانين الكوطة النسائية مثال ذلك: ما لجأت إليه الجزائر من خلال إصدار القانون العضوي 03-12 المؤرخ في 12 يناير 2012الذي يحدد كيفيات توسيع حضور تمثيل المر أة في المجالس المنتخبة، حيث وبناء على هذا القانون حصلت المرأة في الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 على 145 مقعدا من بين 462مقعد التي يضمها المجلس الشعبي الوطني (الغرفة العليا للبرلمان الجزائري)

- المجتمع المدني: تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني في حيويتها في تطاير المواطنين في العمل التطوعي في الشأن العام وفي قيم المشاركة المدنية للصالح العام، فهي تعمل على إشراك أفراد المجتمع في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما تعمل على تنظيمهم في جماعات قوية للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق المشاركة والمراقبة على استعمال المورد العامة
- لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقتها بين الأفراد والحكومة، فهي لها القدرة على تعبئة القدرات البشرية فرديا وجماعيا لإنجاح عملية التنمية، ولكي تكسب هذه المؤسسات ثقة المواطنين عليها هي أيضا

ممارسة الديمقراطية في تسييرها من خلال الالتزام بأنظمة المحاسبة والمساءلة والانتخابات الدورية وتداول السلطة وعدم النفوذ، وبهذا تساهم في تأسيس الحكم الراشد وحتى لا تتحول هذه المؤسسات إلى وسائل لقضاء مصالح البعض، وجعلها واسطة لتحقيق المآرب الشخصية والابتعاد عن خدمة الصالح العام ولا يمكن لهيئات المجتمع المدني أن تطالب بهذه المعايير ولا تطبقها على نفسها أولا تكون النموذج والمثال، ومن جهة ثانية أن ضمان استمرار هذه المؤسساتـوا إنتاجيتها يقعان في القدرة على الاستمرار في استقلالها وعلى تنوع مصادر تمويلها وعلى تطوير قدراتها وصولا إلى الاعتماد على الموارد الذاتية، وبذلك تنتقل عن مفهوم المنظمات الخيرية إلى المنظمات التنموية وتساهم في الحكم الراشد

- القطاع الخاص: تشكل الدولة من خلال مؤسسات القطاع العام اكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فهناك تحول واضح في مختلف بلدان العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، لذا نجد أن الحكم الراشد يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على قطاع المجتمع، وذلك من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بشكل متكامل، فالقطاع الخاص شريك لا غنى عنه في عملية التنمية والحكم الراشد يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بإشراكه مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني.

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلوماتـوا إصدار الإحصائيات وتسهيل الحصول على المعلومات

أن الحكم الراشد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي يشمل كل المشاريع غير المملوكة في قطاع الدولة في الصناعة

والزراعة والتجارة والخدمات، فالحكم الراشد يتكون من عدة أطراف يؤدي كل منها دون محددا لا يمكن تصور نجاح هذا النوع من الحكم في ظل إلغاء أي طرف من الأطراف السابقة.

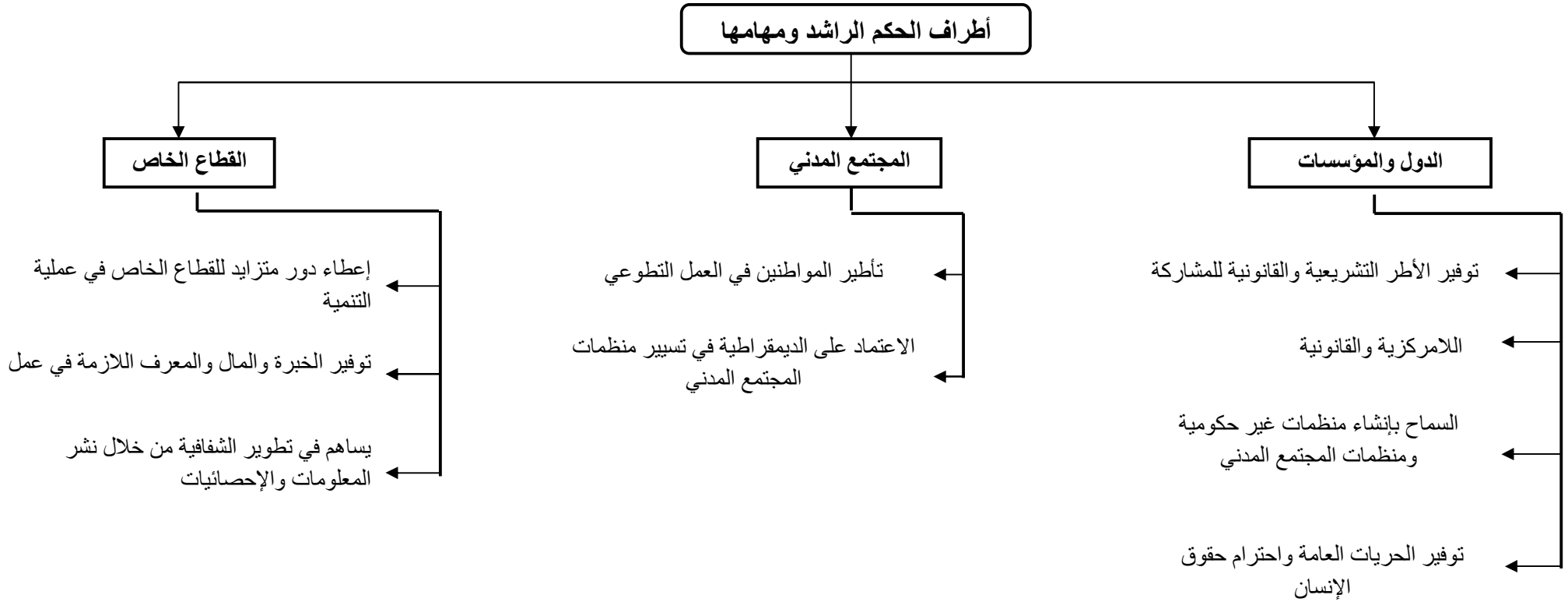

الشكل رقم 07: أطراف الحكم الراشد ومهامها

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد وأسسه

من الثابت أن هناك علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والديمقراطية ويبقى الآن تحديد طبيعة هذه العلاقة هل هي تكاملية أو ترابطية أم طردية أم تناقضية أم تباينية؟

- لبعد السياسي: إذا كان الحكم الراشد هو أسلوب الحكم الذي تشخص الحكومات والمواطنين بواسطته القيم والاحتياجات والمشاكل المشتركة وكذلك تحدد الأولويات وتوضع البرامج لمواجهة تلك الاحتياجات وحل تلك المشاكل بالتسيير الفعال والمشاكل المشتركة معا وذلك بتطبيقوا إدارة الموارد المتوفرة بكل شفافية، وتحمل كل طرف مشارك مسؤولياته الكاملة من اجل الحصول على نتائج مقبولة ومرضية مع الأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات الممكنة، أن هذا الأسلوب من الحكم يفترض إقامة جو يعلو فيه القانون وتحترم فيه حقوق الإنسان، مع إمكانية مراقبة مؤسساتية.

فالحكم الراشد من هذا المنطلق، يشترط إقامة سلطة ذات مشروعية تسعى من اجل تقوية الفصل بين السلطات لتفعيل ميكانيزمات مراقبة المؤسسات وتطوير وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين والسلطة التشريعية القضائية لتمكينها من المشاركة الفعالة في صنع القرار ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية غير أن تجسيد هذا المبدأ يتطلب إدخال إصلاحات مؤسساتية وقانونية وتنظيمية لتعزيز القدرة التسييرية والتخطيطية لهذه السلطات. هذا من جهة ومن جهة أخرى، ديناميكية فاعلة للمجتمع المدني وقدرة على التأثير والرغبة في المشاركة في صنع القار وذلك من خلال إعلام مستقل الذي يعبر عن هذه الرغبة وعن هذا التأثير والدور الذي يلعبه في تكوين الرأي العام وتوجيهه.

أن فعالية القرارات ونجاعة السياسات والبرامج تتوقف على مدى المشاركة الفعلية لمختلف الأطراف في عملية التنمية ورصدوا إعداد سياستها غير أن تحقيق وتجسيد هذه المشاركة يتطلب من السلطة أولا وكذا جميع الفاعلين في مجالات التنمية، أن يأخذوا بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل الداخلية التي تساعد على تجسيد الحكم الراشد، وذلك بدعم وتعزيز روح المبادرة وتفعيل الشفافية وتجسيد مبدأ المحاسبة والتي تحدد من خلال طبيعة العلاقة بين السلطة

والمجتمع وبالتالي تحديد درجة الاستقرار والأمن الضروريتين لتجسيد الحكم الراشد، كما أنها تشترط وجود صحافة حرة ومسؤولية[1] انطلاقا من هذه الشروط الأساسية، يلاحظ أن الحكم الراشد يفترض أن رسم السياسة العامة وخاصة تحديد الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، قائم على أساس الإجماع داخل المجتمع، في اتخذ القرارات وتوزيع الموارد لتحقيق التنمية،كما يلاحظ أن دور المجتمع المدني وتطوير قنواته وهياكله التعبيرية بوجود إعلام مستقل وحرية تعبير مضمونة، يعتبر عاملا أساسيا في إقامة الحكم الراشد، وذلك من خلال مشاركة سياسية فعالة على جميع الأصعدة للمواطنين. من خلال تحيد الأولويات وتوفير المعلومات (الحق في الوصول إلى مصادر الخبر) والشفافية في وضع السياسات وتطبيقها. مما يضفي عليها طابع المشروعية وهذا يعني أن السلطة ليست الفاعل الوحيد في ممارسة الحكم اتخاذ القرارات،وا ٍنما هي هيئات ومؤسسات أخرى (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الإعلام.....الخ) تساهم وتشارك في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية[2]

وعلى الرغم من أن الحكم الراشد لا يتمتع بتعرف إجماعي داخل الاتجاهين السياسي والاقتصادي وما بينهما، وتباين وجهات النظر حول محتواه ومفهومه بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة اختلاف ظروف بروز المفهوم تاريخيا فيها إلى أن العناصر التي يحتويه توحي من الناحية النظرية إلى أن هناك علاقة تكاملية بينه وبين الديمقراطية ، بحيث تعتبر شرط أساسيا وعاملا محركا للرشادة في بعدها السياسي، أما من الناحية العملية فهذه العلاقة إجرائية، كونها لا تستطيع أن تتجسد في جو تخلو فيه المبادئ الديمقراطية، ولا يمكن إقامة نظام ديمقراطي مستقر دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على تساوي الحظوظ والتوزيع العادل للموارد المتوفرة. ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا من خلال رشادة سياسية قائمة على المشاركة الفعالة لمختلف الأطراف في اتخاذ القار في تسيير الموارد بكل شفافية ونزاهة

يستنتج مما سبق أن العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد بالإضافة إلى كونها تكاملية هي كذلك ترابطية بحيث لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد في نظام غير ديمقراطي، لا تحترم فيه

[1]PNUD. **Forum pour la gouvernance en Afrique de** 1997 à 2000 ;http://www.pnud/fga.org. Le 21/11/2015.
[2]Pierre (de semarclars**) gouvernance et crise de mécanisme de régulation international**, Riss. P96.

المبادئ الأساسية الديمقراطية ولا توجد فيه صحافة حرة وبدون مشاركة فعالة وقوية للمجتمع المدني وتحترم فيه حقوق الإنسان وتقام فيه دولة الحق والقانون وعليه فان ربط العلاقة بين الحكم الراشد والديمقراطية يقوم على أربع مستويات.

مستوى قيمي: حيث أن الحكم الراشد نتاج الديمقراطية الليبرالية وهذا يعني محاولة هذه الأخيرة سد الثغرات والفراغات التي بدأت تلوح في الأفق عندما حاولت مجتمعات غير المجتمعات التي نشأت فيها الديمقراطية تطبيقها ومحاولة الأولى احتواء الثانيةوا ٍخضاعها لمنطقها ونمطها، أي محاولة التكييف.

مستوى معياري: فإذا كانت الديمقراطية تظهر كالنظام الأقل ضررا مقارنة بالأنظمةالأخرى، فان الحكم الراشد الذي هو نتاج الديمقراطية هو الأخر ذو صفة معيار ية، بحيث أنإشكالية ترشيد الحكم قد عرفتها كل المجتمعات عبر تطورها التار يخي لكن الجانب المعياري يكمن في تحديد نمط معين للحكم الراشد، وذلك بتحديد مجموعة من العناصر والشروط التي يتحدد من خلالها هذا المفهوم.

المستوى المكاني: يعتبر نتاج المجتمعات الغربية ذات التوجه الليبرالي، وكذا المؤسسات الدولية البادئة في الترويج للحكم الراشد.

المستوى الزمني: للحكم الراشد علاقة زمنية مع ظاهرة التحول الديمقراطي التي برزت بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز التحديات (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية، التكنولوجية) التي أتت بها ظاهرة العولمة والتي كان على الدول النامية مواجهتها من جهة ومن جهة أخرى فشل البرامج والسياسات التنموية التي تقدمت بها المؤسسات المالية الدولية والتي أصبحت لا تنظر على عملية التنمية وتسييرها كمجرد نقص في الموارد المادية (المالية على الأخص)وا ٍنما التركيز على المزاوجة والتوفيق بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي في عملية التنمية[1]

[1]P h. Joseph kizerbo. **Le cadre historique de la gouvernance en Afrique**. http://www.ecdpm.fr, du 18/12/2003 consulter le 17/11/2015.

فوجدت هذه المؤسسات في الحكم الراشد ضالتها، لما يحتوي عليه هذا المفهوم من أبعاد مختلفة سياسة اقتصادية اجتماعية وثقافية وبالتالي السماح لهذه المؤسسات التدخل بطريقة غير مباشرة في الشؤون الداخلية لهذه المجتمعات تحت غطاء هذا المفهوم.

يمكن البعد السياسي للرشادة إذن، في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر عنصرا هاما من العناصر الضرورية لتجسيد الحكم الراشد وذلك من خلال:

- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافية تسمح بمشاركة أحزاب وقوى سياسية في إطار القانون
- مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في إطار الميكانيزمات الانتخابية (المشاركة الدورية)،وا ٍنما كذلك في إطار الإمكانيات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة سواء كان ذلك من خلال الحصول على المعلومات (دور الصحافة المستقلة) ،أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات. كما يمكن إدراج حق المواطنين في محاسبة السلطة وذلك من خلال مطالبتهم بتقديم حصيلة أعمالهم
- الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنين والحكام للقانون،وا ٍنما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القو انين.
- صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام واعي
- هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق والمراقبة ونظام إعلامي اتصالي يجعلها في اتصال مباشر ودائم مع المجتمع والسلطة وتعتبر الرشادة السياسية أهم مفهوم في إطار البعد السياسي والتي يقصد بها نمط وطبيعة حكم سياسي وكيفية عمله وعلاقته بالمجتمع المدني، ويشمل ذلك أساليب عملية اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها من طرف سلطة ذات مشروعية. وتعبر المشروعية ولمحاسبة من أهم المفاهيم للرشادة السياسية، كما أن المحاسبة تعني ميكانيزم يتم بواسطتها تقديم الحاكم حصيلة عمله للمحكوم وهي التي تحدد مشروعية النظام، فكلما انقطع الخط الرابط بين السلطة والمجتمع وذلك في غياب اتصال سياسي

وصحافة مستقلة كلما ظهرت أزمات سياسية قد تؤدي إلى عدم تطبيق سياسات أو التراجع عنها أو حتى القيام بثورات ومظاهرات واحتجاجات ضد السلطة فحق المواطنين في معرفة وتقديم عمل السلطة يعتبر شرطا أساسيا لبناء الثقةوا ٍعطاء مشروعية للسياسات التي تقوم بها هذه الأخيرة إن ميكانيزم المحاسبة هو الذي تحدد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع من جهة وبين المشروعية السياسية وفعالية السياسات التي تقوم بها السلطة من جهة أخرى وبالتالي فغيابه يؤدي إلى فقدان المشروعية أن استعمال هذا الميكانيزم لتحديد درجة مشروعية النظام السياسي وفعالية السياسات المنتهجة يتوقف بالدرجة الأولى على ديناميكية المجتمع المدني والإعلام المستقل الذي تقع على عاتقه متابعة ومراقبة السلطةوا ٍجبارها على تقديم حصيلة عملها من خلال المشاركة الفعالة في تحديد الأولويات والسياسات، وكذا من خلال اتخاذ مواقف معينة اتجاه قضايا معينة

البعد الإداري: يشمل هذا البعد نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وضعوا ٍعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقييمها من طرف الآلة الإدارية، ويكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي، أي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية الذي وضعته الدولة بهدف إشباع رضا المدارين لممارسات نشاطات المصلحة العامة قلب الرشادة الإدارية، وتقوم على عنصرين إثنين: المنظمة الإدارية (الهيئات) والوظيفة العمومية (مستويات الوظيفة العمومي) ونفترض الرشادة الإدارية أن تكون الدارة مستقلة عن السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. أن تجسيد هذه الفرضية له أهمية كبرى للدول النامية عموما ولإفريقيا على وجه الخصوص، ولكي تتضمن الإدارة استقلاليتها عن السلطتين الاقتصادية والسياسية، لابد أن تقوم على موظفين مهنيين ومستقلين لا يخضعون إلا لواجبات وأهداف تم إدماجهم في الوظيفة العمومي وفق سلم وظائف محكم، ووفق كفاءات وظيفية محكمة بتحقيق من خلالها الفصل بين تملك الوظيفة الإدارية والوسائل التي يستعملها الموظف في إطار أداء مهامه ليجعله يخضع لنظام منضبط ومتجانس. فالبعد الإداري يكمن إذن في تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام، في تفعيل طرق ووسائل

إسناد الوظائف في إنشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، في تفعيل الإعلام والاتصال والشفافية[1]

البعد الاقتصادي: يكمن البعد الاقتصادي للحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية والتي تعني عملية تشمل أساليبـوا إجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى توجد مرجعية الرشادة الاقتصادية في بنية العلاقات الاقتصادية والقواعد التي تنظم عملية إنتاج وتوزيع الموارد والخدمات داخل مجتمع معين، وبتعبير آخر توجد هذه الرشادة في العلاقات السوسيو إقتصادية أي النسق الاقتصادي الليبرالي، وخاصة في مبدأ الانسحاب الاقتصادي للدولة الخاصة بتحديد وظائف الدولة (الاقتصادية والاجتماعية) والذي عبر عنه الأستاذ(Etienne leroye) بدولة (R E) يعني الدولة المنظمة والدولة الإصلاحية والدولة المصلحة ودولة إعادة التنظيم وللرشادة الاقتصادية انعكاسات (أثار على إشكالية العدالة التوزيعية والفقر والبطالة والمستوى المعيشي للأفراد فهي تتطلب من الدولة أن تتحكم في فضائها، من خلال إقامة بيروقراطية مستقلة عن القوى الاجتماعية الأخرى، وينشطها موظفون أكفاء وان تكون هناك قوانين تحمي الحقوق والمصالح وتمنع التدخلات والتأثيرات السياسية الجانبية على التسيير الفعال لما تتطلب مراقبة لحماية حقوق الإنسان وحريات التعبير وربط العلاقة بين السلطة والمواطنين.

أسس الحكم الراشد: هناك العديد من الأسس التي يقوم عليها الحكم الراشد بحسب الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلا انه يرتكز على ثلاثة أسس:

الأساس الأول: يتعلق هذا الأساس بوجود تصور لازمة في طريق الحكم تظهر في فقدان مركزية هيأت الدولة وضعف الفاعلية والناجعة في الفعل أو العمل العمومي

الأساس الثاني: هذه الأزمة تظهر في عجز وفشل الأشكال التقليدية للحكم في الأداء العمومي

[1] PNUD, **le rôle de la gouvernance**. http://www.pnud. P10 consulter le 29/11/2015.

الأساس الثالث: مرتبط بظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات أما دولية أو محلية، ودائما في دور المحفز، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يدافعان اليوم على مبادئ الحكم الراشد كأساس للسياسات الاقتصادية.

ويعتبر الحكم الراشد ضمان لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض[1]

- **أسس الحكم الراشد في الإسلام:**

لقد تضمن الإسلام نموذجا ساطعا للحكم الراشد ونظرية سياسية متكاملة وعلى صعيد النموذج نجد تجربة خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم والذين اصطلح على تسميتهم بالراشدين ومن سار على دربهم من بعض الخلفاء والأمراء والسلاطين الذين ظهروا من بعدهم بين الحين والحين في مختلف الدول الإسلامية التي توالت عبر العصور فشكلت محصلتها حضارة كونية رفعت مستوى البشرية إلى أعلى المراتب، ويعتبر كتاب الله وسنة رسوله هما الركيزتان الأساسيتان لهذه النظرية غير أن ما تتميز به نصوص الكتاب والسنة في أكثر الأحيان في المجال السياسي هو التركيز على القيم والمبادئ العامة والمنهج والمقاصد لينضبط بها الناس ويستخرجوا منه ما يصلح لازمتهم وأحوالهم وظروفهم، ومن ابرز من نظر للحكم الصالح في الإسلام نجد عمر الفاروق رضي الله عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " انه كان في ما مضى قبلكم من الأمم ناس محدثون (ملهمون) وانه كان في أمتي هذه فمنهم عمر بن الخطاب "، حيث أسس قاعدة الترشيح والانتخاب الحر حينما رشح الستة الذين يستخلفونه، وتستخرج قواعد الحكم الصالح حتى القرن الثالث الهجري من كتاب الأموال لأبي عبد القاسم ابن الإسلام كتاب الخراج لأبي يوسف، كتاب السير للإمام الشيباني، المقدمة لابن خلدون، الموافقات ونظرية المقاصد لأب إسحاق إبراهيم الشاطبي، الأحكام السلطانية لأبو الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي[2]وقد اجمعوا على انه حتى يكون الحكم صالحا لابد من أن تتوفر في الحاكم الصالح مايلي:

[1] إسماعيل الشطي وآخرون: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص11

[2] عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح واليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص36

العدل: يعتبر أهم الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي لقوله تعالى:

« إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨ »

[1]وأمر الله أن يكون العدل حتى مع المخالفين والمعارضين والشانئين وهذا ما يفهم من تفسير الآية لقوله تعالى: « وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨ [2] »

وقد جعل الله سبحانه وتعالى الظلم من أشنع الأعمال التي يعاقب عليها اشد العذاب، في قوله: « وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٤٢ [3] » وفي قوله أيضا: « وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ يَقُولُونَ هَلۡ إِلَىٰ مَرَدّٖ مِّن سَبِيلٖ ٤٤ وَتَرَىٰهُمۡ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيٍّۗ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِي عَذَابٖ مُّقِيمٖ ٤٥ [4] وفي السنة النبوية نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يحث على العدل لقوله:" أحب الخلق إلى الله أمام عادل، وابغضهم إليه أمام جائر" وقد ورد أن عدل الحكام فيما يتعلق بما للناس من حقوق في أموالهم، أو حقوق مترتبة على أعمالهم، هو الذي يتسبب في شعور الرعية بالاطمئنان، ويدفعهم للانصراف للعمل وبذل الجهد بجديةوا إتقان وبذل النصيحة والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون خوف من الحاكم ولا تأمر عليه، فينتج نمو العمران واتساعه وكثرة تداول الأموال والسلع، وتطور الحرف والصنائع فيزيد العفو من المال، وتزيد أوعية الجباية، لا بكثرتها على الناس، ولكن بكثرة مانحيها[5] وقد تناول ابن خلدون هذا في مقدمته حيث جاء في فصل " أن الظلم مؤذن بخراب العمران" ما يلي:

" اعلم أن العمران العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصدرها انتهى بها من أيديهم، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون

[1] القران الكريم: **سورة النساء**، الآية 58
[2] القران الكريم: **سورة المائدة**، الآية 08
[3] القران الكريم: **سورة إبراهيم**، الآية 42
[4] القران الكريم: **سورة الشورى**، الآية 42
[5] عبد الرزاق مقري:مرجع سبق ذكره، ص40

انقباض الرعايا عن السعى في الاكتساب. والعمران ووفرته ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال، فإذا قعد الناس عن المعاش كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال وبذكر الناس في الأفاق، ف طلب الرزق فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة، " كما قال في تفصيل بعض أنواع الظلم المؤذنة بخراب العمران: لا و لا حسبن الظلم إنما هو الأخذ المال أو الملك من يد مالكه، عن غير عوض سببكما هو المشهور، بل الظلم اعم من ذلك، وكل من اخذ ملك احد أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع، فقد ظلمه، فأكل الأموال بغير حقها ظلمة، والمنتبهون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران"[1] كما قال الماروردي أن العدل هو ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق ونلمس هذا في مايلي:" القاعدة التي بها تصلح الدني، حتى تصير أحوالها منتظمة وأمرها ملتئمة، فهي عدل شامل يدعو إلى الألفة ويبعث على الطاقة وتعمل البلاد، وتنموية الأموال، ويكثر معه النسل ويؤمن به السلطان، حيث قال الهرمزان لعمر حين رآه وقد نام مبتذلا، عدلت، فأمنت، فنمت وليس شيء أسرع في خراب الأرض، ولا افسد لضمائر الخلق من الجور، ولكل منه قسط من الفساد حتى يستكمل

الشورى: حتى يستكمل الحاكم صفة العدل، يجب أن يكون نظام حكمه قائم على أساس الشورى، وكلما كانت الشورى أوسع كان الحكم اعدل لقوله تعالى في محكم التنزيل: « ... فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴿١٥٩﴾ [2] »

وقد جاء في القران الكريم كذلك ما يعبر عن تعميم منهج الشورى على جميع المؤمنين في كل زمان لقوله تعالى: « ... وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴿٣٨﴾ [3] »

[1] عبد الرحمان ابن خلدون: **المقدمة، تحقيق حامد احمد الطاهر**، لدار الفجر التراث القاهرة، 2004، ص 319
[2] القران الكريم: **سورة آل عمران**، الآية 159
[3] القران الكريم: **سورة الشورى**، الآية ، 38

المسؤولية: تمثل المسؤولية في الفكر الإسلامي معنى العقد الاجتماعي اليوم المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم بموجب البيعة يكون له حق السمع والطاعة من الرعية حينما يلتزم بأمر الله في سياسة البلاد والعباد[1] لقوله تعالى: « ... خَلِيفَةً فِي ... عَن سَبِيلِ ... عَن ... » [2] وقال أيضا: « ... [3]. كما نجد هذا الأساس في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم...." أخرجه البخاري ومسلم.

هكذا فان الحاكم في المنظور الإسلامي ما هو إلا وكيل عن الناس هم الدين ولوه السلطة عليهم من خلال أعمال أساس الشورى، فلهم بهذه الوكالة حق المساءلة ويمثل ما لهم حق إبرام هذا العقد له، لهم حق فسخه إذا وجدت الأسباب لذلك[4] والأمة لها هذه القوامة لها أن تساءل ولها أن تخلع بالطرق التي تناسب مع كل عصر وبما يضمن استمرار طبيعة الدولة والمسؤولية في الفكر الإسلامي بين الحاكم والمحكوم لا تنحصر في شقها السياسي الذي يتعلق بالتوليه والعزل فحسب، بل هي أوسع واشمل بكثير، فان الحاكم والمحكوم متحالفان لخدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول أمام الله على ذلك، كل في موقعه وفق القاعدة العامة[5] بعد استعراض الأسس النظرية للحكم الراشد من خلال النظام السياسي الإسلامي نحاول البحث عن القيم التي تم اعتمادها من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تضمن قياس الحكم مبدأين أساسين هما وجود نموذج نظري للحكم، ووجود طريقة لقياس الحكم مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

---

[1] عبد الرزاق مقري: مرجع سبق ذكره، ص50

[2] القران الكريم: **سورة ص**، الآية 26

[3] القران الكريم: **سورة القصص الآية** 83

[4] عبد الرزاق مقري: مرجع سبق ذكره، ص 52

[5] محمد ضياء الدين الريس: **النظريات السياسية الإسلامية**، دار التراث القاهرة، 1976، ص339

- المكونات والمؤشر ات الدائمة للحكم
- تحديد مبادئ التقديم
- إعداد شبكة للتقييم وسلم التنقيط
- تحديد صياغة لتكميم المعطيات
- تحديد مداخل نظرية للحكم

- أسس الحكم الراشد حسب البنك الدولي:

انطلاقا من تعريف الحكم بوصفه مجموعة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فان أسس الحكم الراشد مايلي:[1]

- العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها ويتكون هذا المعنى من الرأي والمساءلة العنف السياسي والاستقرار، حيث يتم قياس كل من قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومات وكذا مساءلة أصحاب السلطة ومن جهة أخرى قياس مدى إمكانية تقويض الاستقراروا إسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية
- مدى قدرة الحكومات على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية ويشمل كل من قياس فعالية الحكومة من خل مؤشرات الخدمة العامة، البيروقراطية، الكفاءة لدى الموظفين الاهتمام بدراسة نوعية التشريعات
- قياس مدى احترام المواطنين والدولة، التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي ويتكون هذا الأساس من حكم القانون ومستوى الفساد والذي يعرف بأنه:" استعمال السلطة العامة من اجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة"[2]

وحدد البنك الدولي كذلك عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذه المؤشرات نلخصها في:

- مقياس المساءلة العامة والذي يشتمل على درجات انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، درجة المشاركة، احترام الحريات المدنية، الشفافية، حرية الصحافة

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام 2002، ص 106
[2] المرجع نفسه، ص 106

- مقياس نوعية الإدارة والذي يشتمل على فعالية البيروقراطية، احترام القانون الحد من الفساد وطبيعة التشريعات
- أسس الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تدهور الأسس النظرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تنمية البشرية والتي تركز على الأبعاد التالية:[1]

- التمكين: توسيع قرارات المواطنين وخياراتهم ومدى إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات وصنع السياسات
- التعاون: كل ما يتعلق بالانتماء، الاندماج.
- العدالة في التوزيع: حيث تشمل الإمكانيات والفرص إضافة إلى الدخل
- الاستدامة: التي تعني القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حاجات الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم
- الأمان الشخصي: الحق في الحياة بعيدا عن الأمراض
- وعلى العموم تجمع التنمية البشرية المقاييس التالية:
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة
- الالتحاق بالمدارس
- الإلمام بالقراءة والكتابة
- الدخل

وأنشئ دليل التنمية البشرية عام 1990 وتم وضع عدة دلائل تهتم بجوانب معينة من التنمية البشرية هي: دليل الفقر البشري، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة مقياس تمكين الجنوسة، وفي عام 2002 وفي تقرير التنمية البشرية تم اعتماد مفهوم جديد هو التنمية الإنسانية بدلا من التنمية البشرية حيث تم تحديد المؤشرات التالية:

- الحريات السياسية: القدرة على مراقبة السلطات، وجود صحافة حرة
- التسهيلات الاقتصادية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، مطبعة كركي، لبنان، 2004، ص 12

- الفرص الاجتماعية
- ضمانات الشفافية
- الأمن الحمائي

أن هذه الأسس لا يمكن تجسيدها على ارض الواقع إلا من خلال تمتع الدولة بنظام إداري فعال، وسياسة عامة رشيدة، وقطاع خاص ومسؤول ومجتمع مدني قادر على إثبات وجودة في السياحة السياسية.

شروط الحكم الراشد: من شروط تطبيق الحكم الراشد

1- استقلال مؤسسة القضاء، وعدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية

2- الانتخابات الدورية لأجهزة الحكومة والمساءلة ولهذه الأجهزة بما فيها الشعب

3- قيام المؤسسات المجتمعية، والعلاقات الصحيحة بينها على المستوى المحلي

بالمشاركة الفعالة في نسق الحكم، وبخاصة في البلدان الكبيرة والمترامية الأطراف للوصول إلى الحكم الرشيد لابد من إجراءات وطنية لتعزيز المساءلة الخارجية، وفصل السلطات الثلاثة وا إصلاحات إدارية في كل الميادين، إضافة إلى أخلاقيات ممارسة الحكم التي تفرض الشفافية والفعالية، ومحاسبة القائمين على تدبير الشأن العام[1]

من كل م سبق نستنتج بأنه ليس هناك تعريف موحد للحكم الراشد سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة، ولهذا يمكن أن يوضح تعريف الحكم الراشد انطلاقا من المعطيات السابقة، وعليه فهو يتمحور حول مجموعة من الميكانيزمات والموارد والأساليب العاكسة، لهيكلة قيمة ديمقراطية كحد ادني ضروري لتحقيق الفعالية والفاعلية في تسيير شؤون العامة أو انه نمط ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة وهذا يتوقف على :

- احترام القوانين لتحقيق دولة الحق والقانون

[1] مركز الأبحاث للتنمية الدولية: **استراتيجيه برنامج صندوق الحكم الجيد بالشرق الأوسط**، كندا، 2005، ص15

- تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة والتمكين
- التسيير الجيد والفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- تقليص تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني تبعا لما تمت الإشارة إليه، فهناك عناصر رئيسية وأخرى فرعية تميز الحكم الراشد، وقد تم دمجها لتصبح أكثر تعبير بصفة كلية بدل التجزئة
- الالتزام بالمساءلة: حيث تكون الإدارات العمومية مهيأة وقادرة على الإفصاح عن أن نشاطها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها
- قابلية الانفعال: أي أن السلطات العمومية لها من الوسائل أو المرونة ما يسمح بالإجابة وبسرعة عن تطور المجتمع خدمة للصالح العام، كما أن هذا الأمر علاقة بالفحص النقدي لدور الدولة
- الشفافية: حيث تكون الأفعال والقرارات واتخاذها في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- الفاعلية والمهارة حيث تسعى الإدارات العمومية إلى الالتزام والتشبث بإنتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمة إلى المواطنين، إضافة إلى السهر أن تكون خدماتهم تستجيب وتلبي نوايا المسؤولين للنشاط العمومي.
- الاستقبالية: تتمثل في تعلم ودرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب حيث أن السلطات العمومية بإمكانها ومن خلال وضعها أن تسارع نجل المشاكل مستقبلا
- أولوية الحق: أي إيجاد أسبقية للقانون، وهكذا نجد أن الهيئات العمومية تقوم بتطبيق القوانين والتنظيمات وكذا القوانين الخاصة بكل مساواة وشفافية مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات

أن أبرز هذه الشروط والعناصر التي يتطلبها الحكم الراشد تدفع إلى التساؤل عن أسباب ومرجعيات هذا المفهوم، وهذا ما يتطلب التوضيح[1]

المبحث الثاني:واقع الحكم الراشد

المطلب الأول: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفهوم التنمية، بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي والاقتصادي إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، حيث أصبح التركيز منصبا على تنمية الرأسمال الاجتماعي، وبرز هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة والبشرية بعد عدم مواكبة تحسن مستوى معيشة أغلبية السكان مع التطور والنمو الاقتصادي، وتحسن الدخل القومي لا يعني انه في كل الحالات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين.[2]

أدت التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي، وبضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين، تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية ووضع الخطط المناسبة الطويلة المدى تشمل الموارد الاقتصادية، والعناية بالتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي، وارتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة لتوفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، فهو لا يمثل غاية في حد ذاته، وهنا لا بد أن يضمن الحكم الراشد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، فقد يرى الاهتمام واضحا منذ عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، حتى سعت الدول بالرجوع إلى معايير التنمية البشرية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيق ومستوى الخدمات الصحية

[1] **الديمقراطية والحكم الصالح**.16/12/2015 .**http**://www.pogar/themes/participation.asp.fr.

[2] حسن كريم: **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر بيروت، 2004، ص 41

ومستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة والتعليم يدخلان في نفقات الدولة لكنهما يؤديان استثمار بعيد المدى.

فالتنمية المستدامة تقوم على الديمقراطية وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية وتوسيع خياراتهم ,مكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع الحياة[1]

إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة مناطقه، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية، والبعد الزمني الذي يعمل على تامين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لابد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتهم عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان التعددية والمنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، هذه المرتكزات لا يمكن ضمانها أو تحقيقها إلا في ظل وجود حكم راشد ومؤشرات وشروط أساسية:

- التمكين: ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الاختيار دون ضغوطات، وبالتالي فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم

[1] حسن كريم: مرجع سبق ذكره، ص42

- التعاون: ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بانتماء إلى المجتمع والاندماج فيه والتشبع بقيمة والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة
- العدالة في التوزيع: وتتضمن توفير الإمكانيات اللازمة والفرص المواتية لفائدة المواطنين خاصة الفقراء منهم، للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية
- الاستدامة: وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة[1]
- الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن الانتهاكات والتهديدات المختلفة كالقمع والتهجير

هذه الشروط والمؤشرات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم يقوم على الرشادة والصلاح وضمان حقوق المواطنين والتبصر في مصالحهم، وخدمة المصالح العليا للشعب ونبذ المصالح الشخصية وكافة مظاهر الفساد والتسلط

- الحكم الراشد والديمقراطية: إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب، فان السلطة أو الحكم يدار من قبل المواطنين يمارسونه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالديمقراطية باعتبارها مجموعة أفكار ومبادئ تتعلق بالحرية، تتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية والحريات الفردية والمحاسبة والتسامح، فهي تقوم على المبادئ الأساسية التالية:[2]

الحقوق الأساسية: وتتعلق بمدى تمكين المواطنين من المشاركة الحرة في اختيار الحكام والمساهمة في القرارات السياسية

الحقوق المدنية: وتتجسد في الحريات المدنية التي توفر للمواطنين إمكانية التعبير عن أفكارهم بعيدا عن أراء الدولة.

[1] حسن كريم: مرجع سبق ذكره، ص43

[2] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 16

الضوابط المؤسساتية: وتتمثل في حماية الحقوق وتطبيق القوانين بالصرامة اللازمة وضبط صلاحيات المسؤولين وفقا للقوانين الصادرة عن الدولة[1]

فالحكم الراشد هو الذي يحقق أو يؤدي إلى تحقيق الحكم الراشد الديمقراطي الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد وفي هذا الشأن لابد أن تقوم على:

- الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها
- ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء
- الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في الترشح
- فتح المناصب العامة أمام المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تميز
- ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها

إضافة إلى ذلك لابد من استقلالية الإدارة عن نفوذ السياسة وجعلها في خدمة الصالح العام وأبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني، حيث أن السيطرة عليه تؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، كما لا تنجح السياسات الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية ولا ينتج عنها الرفع من مستوى معيشة المواطنين غير القاو ين على تصحيح هذه السياسات أن قياس الحكم الراشد وتحديد خصائصه ومعاييره لا تظهر بشكل واضح، إلا بعد معرفة خصائص ومميزات الحكم الفاسد (Poor covernance) والتي تتلخص فيمايلي:[2]

1- هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة وبين المال العام والخاص وهو الذي يقوم باستخدام الموارد العامة لصالح تحقيق المصالح الخاصة
2- لا يقوم على أساس قانوني ولا يطبق القانون ويعفى المسؤولين من سريات القانون عليهم
3- يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء استخدامها
4- يتميز بوجود معوقات قانونية وإجرائية تقف في وجه الاستثمار المنتج.

[1] عبد الرزاق مقري: مرجع سبق ذكره، ص13

[2] world bank, **governance and developement washington**. D.C.1992. P9.

5- هو حكم مغلق وغير شفاف ويخفي طرق وعمليات صنع القرار ووضع السياسات

6- يتميز بوجود الفساد وقيم التسامح معه

7- وبذلك فهو حكم خال من الشرعية وعديم الثقة لدى المواطنين، ويستعمل القمع ومصادره للحريات وانتهاك حقوق الإنسان

آليات ومستويات الحكم الراشد:[1]

- الآليات السياسية: يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي أي وصلت إلى الحكم عن طريق الإدارة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة

إن الشرط السياسي القائم على ضرورة توفير البعد الديمقراطي والحرية السياسية من شانه أن يعطي للدولة الاستقرار السياسي، وهو أحد الشروط الواجبة لتطوير كافة المشاريع والقطاعات الحيوية في المجتمع، فهذا الأمر يسمح للدولة بالاهتمام بالقضايا ذات البعد التنموي والإنساني، كضمان الصحة العمومية والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها

- الآليات القانونية: يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة و أيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.
- الآليات الاقتصادية والاجتماعية: يتطلب الحكم الراشد التحكم في الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان حياة الكريمة لكافة المواطنين.

ويمكن تلخيص أهم عناصر الحكم الراشد الذي لها علاقة بالتنمية:

[1] تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تحسين التضامنية والمساءلة البنك** الدولي، واشنطن، 2002، ص3

1-ديمقراطية حقيقية مبنية على مفاهيم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة أفراد المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأية حكومة

2-احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الإنقاص

3-احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أما محاكم مختصة وقضاة مستقلون

4-إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة

5-اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة[1]

مستويات تطبيق الحكم الراشد: أصبح الحكم الرشيد من أولويات صانعي القرار في كافة أنحاء العالم، بكيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، وبكيفية إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها، وتنظيم المؤسسات داخل الدولةوا إدارتها وتتضمن الحكم الراشد ثلاثة مستويات هي الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فالعلاقة بين هذه العناصر الثلاث تكون جدا مهمة لضمان ديمومة التنمية البشرية، فالدولة تسعى لخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق فرص عمل، أما المجتمع المدني فانه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات لتقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية. ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات:[2]

الأول: الإصلاح بوصفة إستراتيجية للوصول إلى السلطة وهو يعرف بالثورة

الثاني: الإصلاح بوصفة عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين الكفاءة والفعالية

الثالث: الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمة، الأخلاقية، النفسية، المعرفية، الإدارية

[1] مركز الحياة التنمية المجتمع المدني: **الحاكمية الراشدة**، الأردن، 2015 http://www.hayat,center.org

[2] محيسن تسيير:**محاولة أولية للتأهيل في مفهوم الإصلاح**، مجلة رؤية، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، 2006، العدد 29، ص

مؤشرات قياس الحكم الراشد:بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة إلا أن دانيال كوفمال وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحكم الراشد، مؤشر النوعية المؤسساتية، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين (-2.5 + 2.5) ومن الواضح انه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم[1].

وقد وضع تعريف محددا كل من "دانيال كوفمال" "وارت كراي" يشمل هذا التعريف ثلاثة أبعاد تشابه مع أبعاد البنك الدولي:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة وتغيير الحكومات
- مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة
- مدى احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهما لاقتصادية والاجتماعية

وقد ترجمت هذه الأبعاد إلى مؤشرات تم تصنيفها في ستة فئات تتعلق كل فئتين ببعد من الأبعاد السابقة

- فئتان تتعلقان بمراقبة وتغيير الحكومات، وتضم مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة (ووهي مؤشرات تقيس إلى أي مدى يستطيع المواطنون المشاركة في اختيار حكوماتهم، مدى استقلال وسائل الإعلام ومراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم) ومؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي وهي مؤشرات تتعلق باحتمال تهديد وضع الحكومة أو الانقلاب عليها بوسائل غير شرعية أو غير دستورية أو بالعنفـوا إمكانية إدخال إصلاحات مشوهة أو مصطنعة تؤثر على استمرارية السياسات، وتقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة
- فئتان تتعلقان بقدرة الحكومة على تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة وتضم مؤشرات تتعلق بالكفاءة الحكومية (كفاءة الخدمات العامة والكفاءة البيروقراطية) وكفاءة الخدمة

[1]La banque mondiale : **rapport sur le développement au Moyen-Orient Afrique du nord vers une meilleure** gouvernance au moyen –orient Washington D.C 2003. P6-08.

المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية ومدى التزام الحكومة بتحقيق الالتزامات التي أعلنتها)

ومؤشرات تتعلق بالكفاءة التنظيمية وتركز على السياسات ذاتها وتتضمن قياسا للإجراءات التي لا تدعم آليات السوق الحر مثل تحديد الأسعار أو الأعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية المعقدة في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات[1]

- فئتان تتعلقان باحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم وهما مؤشرات تتعلق بحكم القانون (قياس معدل الجرائم وفاعلية الأجهزة القضائية والقدرة على تنفيذ وتفعيل العقود) ومؤشرات تتعلق بمكافحة الفساد والسيطرة عليه سواء حالات الفساد الصغرى المتكررة (الرشوة في المصالح العامة)، أو حالات الفساد الكبرى في المجال السياسي، وسعي النخبة إلى السيطرة على ثروات الدولة.

وتبرز أهمية هذه المحاولة بصفة خاصة لهذا العمل في تفعيل مفهوم الحكم إلى مؤشرات فرعية محايدة، ثم اختيارها من ضمن مؤشرات وضعته 25 مؤسسة مختلفة، ويمكن الاستعانة ببعض هذه المؤشرات للتعرف على مدى كفاءة أسلوب الحكم في دول الجنوب دون أن يعني ذلك بالضرورة إمكانية الاعتماد على نتائج والتحذيرات التي وضعها خبراء البنك الدولي حيث يرى بعض المحللين أن هذه المؤشرات والنتائج تحكمية ذاتية وانه يمكن أن يختلف تقدير مدى تقدم الدولة في هذه المؤشرات ولتحليل مؤشرات الحكم الراشد لابد من الاستشارة لخصوصيات هذه المؤشرات والمتمثلة في:

- أن هذه المؤشرات ضرورية وكافية للدلالة وبأسلوب مؤكد من خلال استغلال كل المعطيات والمعلومات
- أنها حساسة أي يمكن أن تتأثر بكل تغيير حتى وان كانت شدته وكثافته ضعيفة
- أنها واضحة أي لابد وان تكون هناك مصداقية في الأهداف المرجوة

[1]Daniel kanfman et Al. **covernance matter III coverance indicators.** 1996-2002 the world bank.may 2003.
http://worldbank.org consulter 115/03/2015

- أنها قابلة للقياس ومتاحة بصفة دورية في فئة عشوائية عريضة، سواء من الأطر القانونية والسياسية والتشريعية أو من الميول لدى المواطنين باعتبار مهم من الروافد الأساسية لأجل ترسيخ مفهوم الحكم الراشد في البلد.

المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد في الجزائر ومعوقات تطبيقية

من حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون باشان الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في الجزائر وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بان هذه الآلية مطبقة بحذافيرها حيث مازالت العلاقات القريبة والعشائرية تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لاسيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى[1]

أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر بيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر وفي حق المواطن في الاطلاع على المعلومات، فمازالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المستوى لكن هذا لا يمنع من ذكر بعض المزايا الايجابية التي حققها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق من الناحية الاقتصادية أين تتوفر البلاد على وثورات مالية كبيرة لاسيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية جوان 2008 ما قيمته 133 مليار دولار وصندوق ضبط الإيرادات الذي قارب 4000 مليار[2] دينار، بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمية المناطق المعزولة منها على الخصوص مشروع الطريق السيار شرق غرب وصندوق الانجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول

[1] بوجدرة الياسين:**واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات سوسيولوجية، العدد 2، جوان بجيجل ، 2007، ص 252

[2] المرجع نفسه، ص252

أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد والجزائر في هذا الشأن خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الإدارة الشعبية وترقية حقوق الإنسانوا يجاد نوع من الانسجام وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي مازالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا الحديث عن توجيه غيرها أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير عليها معظم هيئاتنا المحلية والوطنية، فبالرغم من إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في 2006[1] والذي قامت الجزائر بوضع جملة من التدابير الرامية لمواجهتها، كما قامت أيضا بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة.

كما تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية واستقلالية الذمة المالية وتقدم تقارير سنوية عن الظاهرة المستفحلة في الجزائر إلى رئيس الجمهورية.

زيادة على كل هذا قامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها وعلى سبيل المثال لا الحصر قانون مكافحة غسيل الأموال والذي صدر في 2005/415 والذي جاء بعد المخلفات الكارثية التي أحدثها بنك الخليفة بعمليات اختلاس وفساد مالي كبير.

وبالنظر إلى هذه الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية نلاحظ أنها غير فعالة وتنتظر وجود آليات فعلية للحد منها حيث لازالت الظاهرة مستشرية في معظم مؤسساتنا الاقتصادية وهيئاتنا الإدارية العامة بل أصبحت هذه الظاهرة لصيغة أكثر بهذه المؤسسات، وما التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن كفيلة باستقراء الواقع الجزائري والتي تصنف الجزائر في مراتب أخيرة، فاخر تقرير صدر عن المنظمة الشفافية الدولية في هذا العام وبنقطة 2.5 من 10.ونتيجة لذلك تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد والتي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية والتي تقوم ببذل جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد والتشهير

[1] **القانون 6-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية منن الفساد ومكافحته**، الجريدة الرسمية الصادرة 2006/3/8

به، والتي أعدت تقارير عن ظاهرة مؤكدة على خطورة الوضع في الجزائر وهذا جراء الانتشار الواسع لكافة أشكال الفساد[1]

- تصور حكم راشد وتنمية حقيقته في الجزائر:

1- النهوض بالعامل البشري: أن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر أو هو تنمية المورد البشري، فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل: تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها.

وبخصوص الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال التكلم عن المفهوم الجديد للموارد البشرية مادامت مؤسساتنا لم تلتحق بعد بالتقدم الحاصل في الدول المتطورة أين نجد كل الوسائل المتاحة لدى الفرد العامل والتعبير عنها بكل حرية وأين نجد التكفل التام بهذا العامل المحقق للإنتاجية كما ينظر إليه على انه القاطرة الأساسية لجميع الإصلاحات بالمقارنة مع ذلك ما يمكن قوله في الجزائر فلكي تكون موضوعيين بعض الشيء فبالرغم من إصدار السلطات العمومية على التكفل بهذا العنصر وتوفير الوسائل المادية والمالية من اجله لكن لم نلاحظ اثر ذلك على تنمية نفسيا واجتماعيا واقتصاديا بتحقيق درجة الإشباع والدليل على ذلك الإحصائيات السنوية المقدمة من هنا وهناك حول حالة الاحتقان التي يعيشها المئات من إطارات الدولة وحول الميزانية المقدمة للبحث العلمي التي لم تتجاوز 1% في أحسن الأحوال فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم

[1] http://www.elhorokomlin.com/economie.html 20/04/2015.

والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية للبلاد[1]

2- تقريب المواطن بالإدارة: أن الاتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد فالقضاء على مشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن في انعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما. كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من اجله الإدارة عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتامين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فانه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء راية بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية تسيير جيد تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى

- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية: وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين

[1] مكتب العمل العربي، **الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية مجلة العمل العربي**، القاهرة، العدد 98، 1997، ص 117

- توفير مجتمع مدني فعال: إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تطاير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقة للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا يهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحليةوا إضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع
- وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية: فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه
- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل: وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية للبلاد، وقصد التخفيف منها لوم تحسين أجور الموظفين العموميينوا إقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية.

معوقات تطبيق الحكم الراشد:

يعيق تطبيق الحكم الراشد أربع عمليات رئيسية تتمثل في عملية توزيع الموارد، عملية بلورة السياسات، عملية تطبيق البرامج، عملية توزيع الدخل، وان من شان سير هذه العمليات الأربع أن يحدد كيفية توزيع الموارد وتخصيصها، وملائمة السياسات والبرامج ، وفعالية التطبيق وكفائته، وعدالة توزيع الدخل الوطني وفي دراسة البنك المعلومات توصلت إلى أن أهم المعوقات الحكم الراشد لعلاقة بين الحكومة والديمقراطية والفشل الكامن في سبيل العمل والتنسيق في الدولة بدون النظر إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني وطموح الأفراد والجماعات (بنك المعلومات الاقتصادية) بالإضافة إلى ضعف التنسيق السياسي واختفاء

التكامل الاقتصادي، إضافة إلى غياب الديمقراطية ومناخها السياسي وبيئتها الفكرية وشيوع إفساد وعدم احترام الحريات الإنسانية، وعدم تمكين المرأة وعدم اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية[1]

[1]تركمان عبد الله: **مقاربة حول ضرورة مواجهة الذات العربية**، صحيفة أخبار الشرق، الصادرة عن معهد الشرق العربي، لندن، 2004، ص

خلاصة

نستخلص مما سبق أن الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس واليات للحكم الراشد أو الحوكمة لذلك ربطته للكثير من المنظمات الدولية وخاصة المانحة للمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان. فهناك أسس واليات ضرورية تضبط مفهوم الحكم الراشد من بينها الشفافية والمساءلة وحكم القانون فيجمع اغلب المهتمين بالشأن الجزائري أن البلاد لم تستكمل بعد آليات التنمية بالمفهوم الحقيقي وهذا لا يعني بالمقابل أن قطار التنمية متوقف بل أن الجزائر فتحت ورشات للتنمية من الناحية السياسية كإصلاح قطاع العدالة وهياكل الدولة والتربية ومن الناحية الاقتصادية تحقيق مزيد من الوفرات المالية، إلا أن الجانب الأكبر يبقى يميز المشهد الجزائري هو اعتماده على البترول كمصدر واحد ووحيد للثروة زيادة على اعتبار آخر هو انتشار الفساد وبكل أشكاله ما ولد ضغوطات اجتماعية بسبب الفقر البطالة فلا يمكن أن يستقيم حكم راشد أو تنمية من منظورنا في الجزائر انطلاقا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجية ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير

التمثيل الإعلامي: هو تجسيد لفكرة النموذج والذي هو عبارة عن صورة إعلامية مبسطة لما هو موجود في عامل الواقع أي انه بناء مشابه للواقع والتمثيل الإعلامي يتم عن طريق وسائل الإعلام سواء كانت المرئية أو المسموعة أو المقروءة وجاءت فكرة التمثيل الإعلامي أما بتمثيل كامل أو شبه كامل، ومدار الفكرة أولدتها الحاجة إلى ضرورة وجود أجهزة تتمتع بحرية التعبير تحل محل الديمقراطية المباشرة وذلك بإعطاء وسائل الإعلام سلطة التي تملك قوة التعبير والتأثير على الرأي العام.

الإطـــار التطبيقي

الفصل الاول

تحليل فئة المضمون

الباب الثالث:الجانب التطبيقي

الفصل الأول:تحليل فئة الموضوع

تمهيد

المبحث الأول:فئة الموضوع في النشرة الإخبارية

المطلب الأول :فئة الموضوع حسب تاريخ النشرة ومجالات العناوين

المطلب الثاني:فئة حجم الاهتمام بموضوع الدراسة حسب تاريخ النشرة

المبحث الثاني :فئة الاتجاه

المطلب الأول:فئة الاتجاه حسب تاريخ النشرة

المطلب الثاني :فئة الاتجاه حسب الأشكال الصحفية

المبحث الثالث:المواضيع الأكثر تناولا والشخصيات الفاعلة

المطلب الأول:فئة المواضيع الأكثر تناولا حسب تاريخ النشرة

المطلب الثاني :المواضيع الأكثر تناولا حسب الأشكال الصحفية

المطلب الثالث:فئة الشخصيات الفاعلة

الفصل الأول:تحليل فئة الموضوع

مقدمة:

تجدر الإشارة إلى أن حجم العينة الذي قدر ب12 والتي تم تشكيلها بصفة قصدية وتم تحديد فترة الدراسة من 3مارس2014 إلى غاية 10أفريل2014 ،وتحقيقا لتحليل محتوى الدراسة وبياناتها تحليلا إحصائيا كميا وكيفيا ،كان من المفترض علينا استخدام بعض المقاييس لاستخراج النسب التكرارية ومقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ،ومقاييس التشتت ومن أجل ذلك تم الاستعانة ببرنامج spss

1_تعريف البرنامج الإحصائي spss

يعد البرنامج الإحصائي spssالمختصر Statistical package social science[1] من أكثر البرامج الإحصائية استخداما من طرف الباحثين في المجالات التربوية والاجتماعية والفنية والهندسية والزراعية في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة ،وقد بدأت الشركة spssبإعداد هذا النظام الذي كان يعمل تحت نظام التشغيل ms_dosوقد تم تطويره ليعمل في بيئة نظام التشغيل windowsفي عام 1993،متجاوزا بذلك الصعوبات التي كانت تواجه العاملين على هذا النظام التي كان آخرها الإصدار spss20.00حيث يوفر هذا النظام مجالا واسعاللتحليلات الإحصائية وا ٍعداد المخططات البيانية لتلبية حاجة المختصين والمهتمين في مجال الإحصاء ،كما وفر إمكانية تناقل البيانات مع قواعد البيانات وبرامج lotus_excelوغيرها من البرمجيات كما اعتمدت الباحثة في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وقياس العلاقة الارتباطية على بعض مقاييس إحصائية :

أ_التكرارات والنسب المئوية:

وهي خاصة بكل الجداول ،وقد تم حساب نسب المتغيرات وتكراراتها بعد تفريغ الاستمارة

ب_مقاييس النزعة المركزية :

هي أساليب إحصائية تمثل المركز أو متوسط المجموعة من البيانات ،ولهذا فهي تعرف أيضا تحت اسم المتوسطات أو القيم المركزية

2_ المتوسط الحسابي :

وهو المعدل العام المتعلق بمجموعة من البيانات الخاصة بظاهرة ما،ويتم حساب المتوسط

[1]-فضيل دليو :**تقنيات تحليل البيانات** ،منشورات جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،2004،ص120.

الحسابي لبيانات القيم المبوبة يكون بتطبيق المعادلة التالية [1]

ج_مقاييس التشتت:التشتت لغة يفيد التفرق والتباعد،وفي لغة الإحصاء يعني وضعية تفرق أو تباعد أو توزع تناثر قيم مجموعة ما عن بعضها البعض،إن مقاييس التشتت وفق التعريف المقدم تمكننا من حساب مدى تباعد، أو قرب قيم مجموعاتها وهنا يمكن الإشارة إلى أنه كلما كانت القيم المدروسة أكثر تشتتا تباعدا كانت متباينة وكلما كانت أقل تباعد كانت منسجمة.

1_ الانحراف المعياري :يرمز له بالرمز"ع" أحد مقاييس التشتت المستخدم في حساب درجة تباعد ،أو قرب القيم عن نقطة مركزها ،المعبر عنها بالمتوسط الحسابي ،الذي يعتبر من أكثر المقاييس استعمالا في الغرض الإحصائي المذكور نظرا لدقة النتائج التي يوفرها للبحث العلمي ،ومن ذلك يمكن القول أن الانحراف المعياري هو الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربعات انحرافات القيم ،عن المتوسط الحسابي .

مقاييس الارتباط :تقاس علاقة الارتباط بين المتغيرات المدروسة بما يعرف في لغة الإحصاء بمعامل الارتباط ،لتحديد الدرجة التي تتراوح في وضعيتها الإيجابية بين قيمة :أكبر من الصفر حتى +1أكبر من 0حتى +1.

وفي وضعيتها السالبة :بين أقل من الصفر حتى _1 1 وأصغر من 0 حتى 1

كما اقتربت هذه العلاقة من القيمة +1أو قيمة _1 كلما كانت قوية والعكس صحيح يقاس معامل الارتباط بتطبيق العديد من المعادلات أشهرها معادلة بيرسون (2)

[1]-أحمد بن مرسلي :مرجع سبق ذكره ،ص390-391

3) مقاييس التوزيعات (كا2) إن مقياس التوزيعات (كا2)يستخدم في اختبار درجة الفرق المعنوي بين المتغيرات المختلفة ،أي بين البيانات الفعلية ،التي حصل عليها الباحث في دراسته لظاهرة معينة والبيانات الظرفية المفترضة من طرف

$$كا2 = \frac{(\text{التكرار المشاهد} \times \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

المبحث الأول:فئة الموضوع في النشرة الإخبارية

المطلب الأول :فئة الموضوع حسب تاريخ النشرة ومجالات العناوين

مدة النشر ومجالات العناوين

جدول رقم 01 : البيانات الاولية

البيانات الأولية	مدة النشرة	عدد العناوين	
تاريخ النشرة	تكرار بالدقيقة	تكرار	نسبة %
03/30	55,81	8	4,51
03/31	42,85	14	7,90
04/01	25,21	14	7,90
04/02	55,81	5	2,82
04/03	44,90	12	6,78
04/04	25,21	8	4,52
04/05	28,26	20	11,30
04/06	56,50	23	12,99
04/07	21,47	17	9,60
04/08	54,46	17	9,60
04/09	24,18	17	9,60
04/10	36,44	22	12,43
المجموع	**471,10**	**177**	**100**

التعليق على الجدول رقم (01):

يمثل الجدول الذي بين أيدينا البيانات الأولية المتعلقة بمادة تحليل المضمون، حيث يحتوي هذا الجدول على تاريخ النشرة، ومدة النشرة والتي تم حسابها بالدقيقة، أما خانة العناوين

فيقصد بها عدد العناوين الرئيسية للنشرة والتي تعرض في جينريك النشرة وليس عدد كل الأخبار التي تناولتها نشرة الأخبار، ولقد وصل معدل النشرات عالي 12 نشرة و 471,10 دقيقة أي حوالي 7 ساعات ونصف من البث طيلة 12 يوما وهذه النسبة تعتبر كبيرة إذا ما قارناها بساعات البث للتلفزيون الجزائري فالزيادة في ساعات نشرة الأخبار مرتبطة في طول البرامج الانتخابية للمرشحين التي يتم عرضها بشكل يومي في بداية النشرة، أما فيما يتعلق بعدد العناوين الرئيسية ففي بداية الحملة الانتخابية كانت منخفضة بنسبة 4,51% وهذا راجع لقلة الأحداث والأخبار الرئيسية لكن ارتفعت هذه النسبة عندما اقترب الموعد الانتخابي خاصة في اليوم السابع والثامن لتصل إلى أعلى نسبة وهي 12,99% ففي يوم 2014/4/7 اليوم الذي ارتفعت فيه نسبة العناوين الرئيسية استقبلت الجزائر اللجنة الدولية لمراقبة الانتخابات، كما تم التطرق في هذه النشرات إلى التحضير للانتخابات للمهجر أي الجالية الجزائرية في الخارج، فتعتبر العناوين الرئيسية ذات أهمية كبرى على اعتبار أنها واجهة كل نشرة أخبار، كما أن المساحة الزمنية لنشرات الأخبارالتي كثرت فيها عدد العناوين كبير ة فالمساحة كذلك كانت كبيرة.

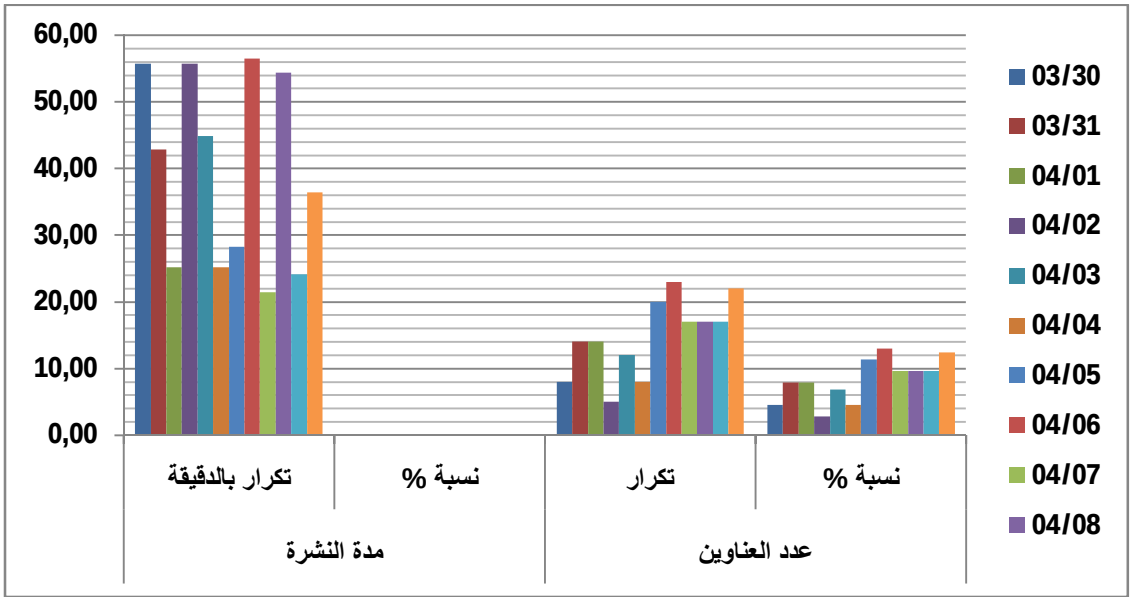

جـــدول رقــم 02 مجـــالات العـــــناوين

اليوم	مجالات العناوين										المجال الجغرافي للعناوين										المجموع الكلي
	سياسية		اقتصادية		اجتماعية		ثقافية				دولي		وطني		وسط		شرق		غرب		جنوب		
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن			ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	
03/30	3	8,11	3	8,11	1	2,70	1	2,7			6	16,2	10	27,027	3	8,11	5	13,5	3	8,11	2	5,41	37
03/31	2	4,00	6	12,00	4	8,00	2	4			4	8,0	12	24	10	20,00	5	10	3	6,00	2	4	50
04/01	4	7,14	6	10,71	2	3,57	2	3,57			9	16,1	17	30,357	7	12,50	2	3,57	4	7,14	3	5,36	56
04/02	3	13,04	1	4,35	1	4,35	0	0			0	0,0	8	34,783	5	21,74	1	4,35	2	8,70	2	8,7	23
04/03	8	16,67	6	12,50	0	0,00	0	0			6	12,5	16	33,333	5	10,42	1	2,08	5	10,42	1	2,08	48
04/04	5	20,83	0	0,00	3	12,50	0	0			1	4,2	7	29,167	4	16,67	1	4,17	2	8,33	1	4,17	24
04/05	7	12,73	6	10,91	6	10,91	1	1,82			5	9,1	16	29,091	3	5,45	2	3,64	7	12,73	2	3,64	55
04/06	5	8,06	9	14,52	8	12,90	1	1,61			5	8,1	17	27,419	7	11,29	3	4,84	6	9,68	1	1,61	62
04/07	8	15,69	4	7,84	3	5,88	2	3,92			5	9,8	14	27,451	6	11,76	2	3,92	5	9,80	2	3,92	51
04/08	6	12,50	6	12,50	4	8,33	1	2,08			0	0,0	17	35,417	5	10,42	5	10,4	2	4,17	2	4,17	48
04/09	11	25,00	0	0,00	5	11,36	1	2,27			0	0,0	15	34,091	4	9,09	5	11,4	2	4,55	1	2,27	44
04/10	17	32,69	2	3,85	3	5,77	0	0			0	0,0	20	38,462	5	9,62	2	3,85	1	1,92	2	3,85	52

التعليق على الجدول رقم (2):

مجالات العناوين والمجال الجغرافي يمثل الجدول توزيع العناوين حسب المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى المجال الجغرافي للعناوين والتي توزعت بين الدولي والوطني أما المحلي فتم تقسيمه إلى وسط، شرق،غرب وجنوب، فنجد أن المجال السياسي هو الغالب عن باقي المجالات الأخرى فاغلب عناوين النشرة تتحدث عن المواضيع السياسية بنسبة 14.36% إذا ما اعتبرنا أن الحملة الانتخابية من المواضيع السياسية، فلقد أخذت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا حيث كانت نسبة المواضيع السياسية منخفضة في بداية الحملة فمثلا في يوم 03/31 وصلت إلى نسبة 4% ووصلت أكبر نسبة في يوم 04/10 لتصل إلى 32,69% وهو اليوم التي تم فيه ربط الاتصال بمكاتب الاقتراع للجالية الجزائرية بالخارج وهذه النسبة عالية جدا تعكس أهمية الحملة الانتخابية كموضوع سياسي وفضاء واسع للتطرق لمفهوم الحكم الراشد والتنمية فهو موضوع له أهمية قصوى في الحياة الاجتماعية.

ولهذا فان اختبار الحملة الانتخابية كعينة للدراسة كان في محله، ففي هذه الفترة تشهد نشرة الأخبار تكثيفا للقضايا والمواضيع المختلفة، والتي تكون بمثابة فرصة سانحة للتمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية والتي لها علاقة بكل مجلات العناوين والمواضيع المختلفة، أما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي فمثلت بنسبة 8,90% وهي أقل من نسبة العناوين السياسية وكانت هذه النسبة ضعيفة جدا بل انعدمت يوم 04/09 والذي كان مخصصا للحديث عن الانتخابات الرئاسية للمهجر، ففي يوم الاقتراع الجالية الجزائرية بالخارج والذي ارتفعت فيه نسبة المواضيع السياسية في يوم 04/10 فقد انخفضت نسبة العناوين الاقتصادية بنسبة 3,85% أما نسبة الأخبار الاجتماعية فمثلت 7,72% وجاءت النسب متفاوتة فكانت أضعفها 2,70% وانعدمت نهائيا يوم 04/03 وهي عكس الأخبار الاقتصادية التي انعدمت أكثر من مرة أما مجال العناوين الثقافية فجاء بنسبة قليلة قدرت ب 2% وهي أقل نسبة في مجالات العناوين وكذلك المجال الجغرافي للعناوين فقد انعدمت نهائيا في أربع نشرات فحجم اهتمام التلفزيون أو نشرة الأخبار بالعناوين والمواضيع الثقافية ضعيف وهذا راجع لترتيب الأولويات للأخبار التي جعلت من الأخبار الثقافية آخر المواضيع التي يجب التطرق إليها فأكبر نسبة كانت 3,57% وذلك يوم 04/01 حيث شهدت هذه النشرة العديد من التظاهرات الثقافية التي أقيمت بمناسبة نهاية العطلة الربيعية في تلك الفترة، في حين أن مجالات العناوين الجغرافية والتي توزعت بين

الدولي والوطني والمحلي (وسط، شرق، غرب، جنوب) فإن أعلى نسبة كانت للعناوين الوطنية وذلك بنسبة 30,72%و أقل نسبة كانت للأخبار الدولية ومثلت 7،45% ويرجع السبب في ذلك أن الأخبار الوطنية أكثر أهمية في النشرة التي كان توقيتها مضبوطا على الساعة الثامنة والتي تكون فترة مشاهدة وراحة للجمهور الجزائري، فتعلقت أغلب النشرات بحدث وطني وهو الانتخابات الرئاسية حيث انعدمت الأخبار الدولية في الثلاث النشرات الأخيرة لعدم كفاية الوقت الذي خصص لربط الاتصال بمكان الاقتراع بالخارج، وهذا الأخير كان يمثل حدثا وطنيا فيما يخص الأخبار المحلية فنجد أن أعلى نسبة فيها تحصلت عليها أخبار الوسط 11,63% وذلك أن أغلب الأحداث دارت في العاصمة الجزائر وحتى البرامج الانتخابية التي عرضت وزيارات المرشحين كثفت في الجزائر العاصمة لكن نجد تهميشا كبيرا لأخبار أو عناوين أخبار الجنوب، فالنسبة كانت ضعيفة مقارنة بباقي المجالات الجغرافية 3,81% أما أخبار الشرق والغرب كانت متقاربة نوعا ما.

فهذا يدل أن الجنوب مهمش حتى في البرامج الانتخابية والزيارات الوطنية والمشاريع الاقتصادية، فهذا أحد معوقات تطبيق مفهوم الحكم الراشد والتنمية .

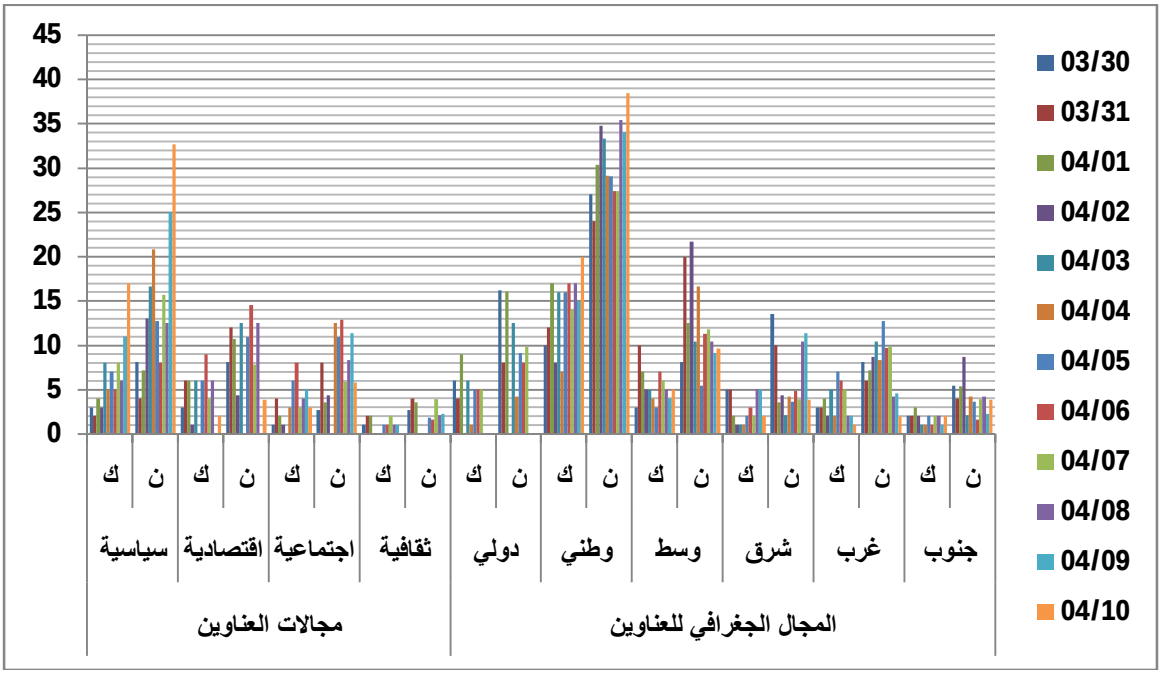

جدول رقم 03 : فئة الموضوع في النشرة الإخبارية

فئة الموضوع

اليوم	مادة الموضوع		مادة الموضوع		المجموع الكلي
	الحكم الراشد		التنمية		
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	
03/30	8	7,69	13	9,92	21
03/31	8	7,69	10	7,63	18
04/01	5	4,80	15	11,45	20
04/02	15	14,42	11	8,39	26
04/03	11	10,57	11	8,39	22
04/04	5	4,80	6	4,58	11
04/05	11	10,57	14	10,68	25
04/06	11	10,57	17	12,97	28
04/07	8	7,69	8	6,1	16
04/08	6	5,76	13	9,92	19
04/09	9	8,65	9	6,87	18
04/10	7	6,73	4	3,5	11
المجموع	**104**	**100**	**131**	**100**	**235**

التعليق على الجدول رقم (03): فئة الموضوع في النشرة الإخبارية

تعد فئة الموضوع من أهم فئات التحليل المعتمدة في تحديد الأهمية والمكانة التي احتلها الموضوع من مجمل المادة التي بثت في نشرة الأخبار، فكما ذكر سابقا فمادة النشرات الإخبارية التي بثت يمكن من خلالها قياس حجم اهتمام التلفزيون الجزائري بالتمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية، فالمساحة الزمنية للنشرة وعدد عناوينها إذا ما قارناها بمجموع عدد العناوين أو المواضيع التي تعرضت لمفهوم الحكم الراشد والتنمية من خلال الفكرة العامة والأفكار الجزئية بالتعرض لعدد من المؤشرات الخاصة بهذه الأخيرة في التعريفات الإجرائية.

فعدد العناوين الرئيسية ومجالاتها والوقت الذي استغرقته النشرة الإخبارية هو المحدد لمدى اهتمام التلفزيون الجزائري بمفهوم الحكم الراشد والتنمية في 12 نشرة أخبار جددت كعينة للدراسة أثناء الحملة الانتخابية التي استمرت 21 يوما مثلت نشرات الأخبار حوالي 7 ساعات من البث اليومي قسمة على عدد النشر ات .

وكما ذكر سابقا أطول نشرة استمرت حوالي 55:81 دقيقة في النشرة الأولى والرابعة والعاشرة كانت كافية لمعالجة كل جوانب الحملة الانتخابية.

فإذا ما قارنا هذه المساحة الزمنية بنسبة مادة موضوع الحكم الراشد التي قدرت بـ 44,25% بعدد تكرارات 104 موضوعا وهي بذلك تعتبر نسبة مقبولة جدا فلقد قاربت النصف، وبذلك يمكن الاعتماد عليها في اعتبار أن موضوع الحكم الراشد اخذ اهتماما كبيرا من طرف نشرة الأخبار أثناء فترة الحملة الانتخابية فكما هو ملاحظ في الجدول لا يخلو يوم من معالجة أو ذكر موضوع الحكم الراشد صراحة أو ضمنيا، وفقا للأفكار التي تعكس هذا الأخير، وهذا يدل على أن نشرة الأخبار مثلت في التلفزيون الجزائري قد مثلث أو جسدت مفهوم الحكم الراشد لأحسن تمثيلا و أكثر تجسيدا وهذا القسط الوافر في الاهتمام يسمح لنا بالاستدلال بهذه النسبة على أهمية هذا الموضوع في التحليل الإعلامي لهذه النشرات من جهة والبرامج الانتخابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأي دولة تسعى إلى الوصول إلى الحوكمة.

فالعلاقة بين الحجم الزمني لنشرة الأخبار وحجم مادة الموضوع ليست علاقة طردية بل تخضع للأحداث والوقائع، فقد يرتفع عدد مواضيع الحكم الراشد بارتفاع مدة نشرة الأخبار، فالنشرة الرابعة ليوم 2014/04/02 والتي قدرت مساحتها بحوالي 55:81 دقيقة وصلت إلى 15 تكرار بنسبة 14,42% والتي انخفضت لتصل في النشرة الثالثة يوم 2014/04/01 حوالي 4,80% وهي أقل نسبة تناول لموضوع الحكم الراشد، فهذه النشرة مدتها قدرت بـ 25:21 دقيقة وهذا يعني أن الموضوع أخذ اهتماما حتى في النشرات التي كانت مدتها قصيرة، فكانت النشرات الإخبارية حريصة على تمثيل موضوع الحكم الراشد في كل نشرة أخبار.

أما موضوع التنمية فقد مثل نسبة 55,74% وهذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بموضوع الحكم الراشد، وخاصة التنمية المستدامة التي تعد من المفاهيم الجديدة التي تبنتها الهيئات الدولية كونها تعبر عن مجموعة من المؤشرات الهامة والمرتبة مع بعضها، منها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ، وهي من المحددات القوية علىوجود الحكم الراشد لإستراتيجية بعيدة المدى عن التنمية وتطوير وتحسين أوضاع المجتمع والمحافظة على الثروات الطبيعية واستغلالها بعقلانية وتوجيه الاستثمار أكثر نحو الموارد البشرية والحفاظ على البيئة.

أن فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار، وفشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي المفروضة المقترحة من طرف مؤسسات التنمية الدولية أدى إلى التفكير

في آليات ومقاربات جديدة للتنمية وهذا ما تجلى في طرح مفهوم الحكم من طرف البنك الدولي وتقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989 [1].

وقد تزامن هذا مع بروز الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيولبرالية كتصور للتنمية والذي انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، وتوسع ليشمل معظم دول العالم في سنوات التسعينات أين تم فرضه من قبل مؤسسات " بروثن وودز " ووكالات التنمية الدولية الأخرى والتي فرضت تقويم المساعدات بضرورة الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية والمؤسسية، وهكذا تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية للحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية و كمشروطية لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينات حيث تتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبيرالية وكذا اعتماد سياسات ليبيرالية في الميدان الاقتصادي والإداري من خلال خوصصة المؤسسات العامة وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وتحرير التجارة الخارجية أي :

- الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص والقطاع اللارسمي.
- الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى (Etat Minimal)، كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبيرالية يتم تقديمها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية.[2]

ولقد استطاعت الجزائر في الفترة الأخيرة من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تحقيق تقدم ملحوظ خاصة مع تزامن هذه الفترة مع ارتفاع كبير من مداخل صادرات النفط، بحيث تمكنت السلطات العمومية من توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لكل التجمعات السكانية الريفية المعزولة من خلال وضع نظام واسع الانتشار يخص قطاع الخدمات الصحية والتربوية والحماية الاجتماعية في المناطق الريفية بنسبة 70% [3].

---

[1] - حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير (منشورة) جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 69.

[2] - حسين عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] - Rapport d'évaluation de la république algérienne démocratique et populaire juillet 2007, p 263.

ومن خلال تركيب هذه المعطيات وتحليل الاستنتاجات الجزئية والكلية يمكن الوصول إلى بعض الملاحظات:

- نسبة المادة التي بثت في نشرات الأخبار خلال فترة الدراسة مرتفعة من الجهتين الحكم الراشد والتنمية، فانخفاض مدة بث النشرة تعكس انخفاض نسبة موضوع الحكم الراشد والتنمية، فهي مرتبطة ليس فقط بمدة البث بل وحتى تسارع الأحداث وكثافتها خلال الحملة الانتخابية.
- كما أن النسبة العالية لموضوع الحكم الراشد والتنمية هذا يدل على أن الموضوع أخذ حيزا هاما جدا في نشرات الأخبار وفي برامج المرشحين وهذا يعكس تمثيلا جادا للمفهومين في التلفزيون الجزائري.

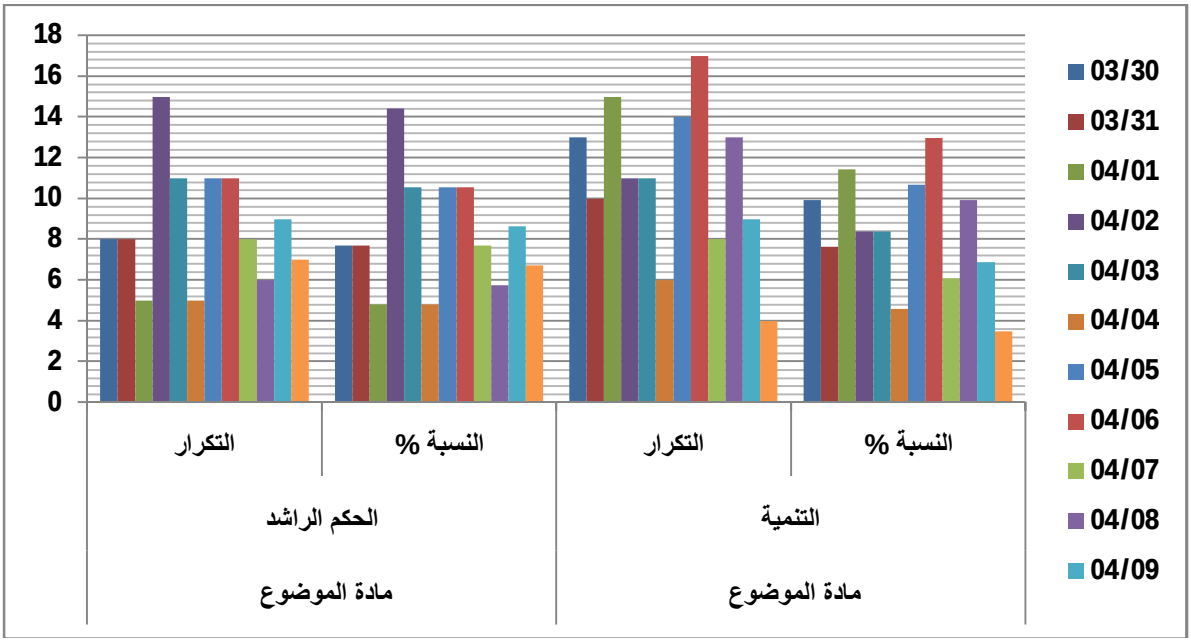

الجـــدول رقـــم 04: يبين فئـــة الموضـــوع حســـب تاريـــخ النشـــرة

فئة الموضوع	الحكم الراشد						الديمقراطية والحريات						دولة القانون						المجموع الكلي	
	التعريف		آليات التطبيق		معوقات التطبيق		المشاركة السياسية		حرية الإعلام		حقوق المرأة		استقلالية القضاء		مراقبة القوانين		العدالة والمساواة			
اليوم	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
الأول	0	0	5	20,8	3	12,5	2	8,33	4	16,67	3	12,5	1	4,17	5	20,83	1	4,17	24	
الثاني	0	0	6	35,3	2	11,76	1	5,88	0	0,00	2	11,76	2	11,76	2	11,76	2	11,76	17	
الثالث	0	0	3	17,6	2	11,76	2	11,76	0	0,00	2	11,76	2	11,76	4	23,53	2	11,76	17	
الرابع	2	10	7	35	6	30	0	0,00	0	0,00	2	10	1	5,00	1	5,00	1	5,00	20	
الخامس	2	8,7	5	21,7	4	17,39	3	13,04	2	8,70	2	8,70	1	4,35	2	8,70	2	8,70	23	
السادس	0	0	2	22,2	3	33,33	0	0,00	0	0,00	0	0	2	22,22	1	11,11	1	11,11	9	
السابع	1	4,76	3	14,3	7	33,33	1	4,76	0	0,00	3	14,29	0	0,00	1	4,76	5	23,81	21	
الثامن	3	15,8	5	26,3	3	15,79	1	5,26	0	0,00	3	15,79	0	0,00	1	5,26	3	15,79	19	
التاسع	2	15,4	3	23,1	3	23,08	1	7,69	0	0,00	1	7,69	1	7,69	2	15,38	0	0,00	13	
العاشر	0	0	3	23,1	3	23,08	1	7,69	0	0,00	1	7,69	1	7,69	2	15,38	2	15,38	13	
الحادي عشر	2	14,3	4	28,6	3	21,43	1	7,14	0	0,00	1	7,14	0	0,00	1	7,14	2	14,29	14	
الثاني عشر	0	0	3	16,7	4	22,22	3	16,67	0	0,00	1	5,56	0	0,00	4	22,22	3	16,67	18	

التعليق على الجدول رقم 04:

فئة الموضوع مقسمة حسب مفهوم الحكم الراشد، الديمقراطية والحريات، دولة القانون (حسب تاريخ النشرة) .

يوضح هذا الجدول فئة الموضوع التي تم تقسيمها حسب مفهوم الحكم الراشد والديمقراطية والحريات ودولة القانون وفقا لتاريخ كل نشرة أخبار.

1-مفهوم الحكم الراشد:

تم التطرق في الجانب النظري إلى الطرح الفكري والقانوني لمفهوم الحكم الرشد، أي كل ما تعلق بأدبيات الدراسة من تنظير وتفسير وتحليل وتأويل لهذا المفهوم وأبعاده وأسسه والإمكانيات والتصورات الإستراتيجية الممكنة لتطبيقه أي آليات تطبيقه، وكذا العراقيل والصعوبات أو معوقات تطبيقه أي المشاكل التي تواجهه على أرض الواقع.

لكن هذا كان كجزء نظري ومن خلال هذا الجدول سيتم قراءة الإحصائيات بشكل تطبيقي ملموس ومن خلال الرؤية الأولية لمفهوم الحكم الراشد ننطلق من تعريف هذا الأخير، فنجد أن نسبة تعريف مفهوم الحكم الراشد بشكل صريح أو ضمنيا بلغت 5.76% ونسبة قليلة من جهة وملائمة لموضوع الدراسة من جهة أخرى، فهي قليلة إذا ما قارناها بنسبة آليات تطبيق مفهوم الحكم الراشد التي بلغت 23.55% ، وكذلك نسبة معوقات الحكم الراشد التي بلغت 20.67% ، لكنها معبرة لأن التعريف بمفهوم الحكم الراشد لا نجده صراحة في أي مادة من المواد الإعلامية ولهذا نجد أن التعريف يتجلى في الجانب النظري كفكرة نظرية مطروحة للنقاش أو أراء وأفكار واتجاهات تعالج هذا المفهوم، وقد نجد الأفكار التي تناولت تعريف الحكم الراشد تصريحات بعض الوزراء وخاصة وزير الخارجية في القمة التي انعقدت في بروكسل قمة فرنسيا – الاتحاد الأوروبي ، أو تصريحات المرشحين للانتخابات في برامجهم الانتخابية، أما الجانب الثاني لمفهوم الحكم الراشد تم تناوله من جهة الديمقراطية والحريات سواء تعلق الأمر بالمشاركة السياسية أو حرية الإعلام وحقوق المرأة، أما الجانب الثالث لمفهوم الحكم الراشد خصص للجانب القانوني التشريعي، سواء تعلق الأمر بالقوانين المحلية للدولة من خلال استقلالية القضاء أو من مراقبة القوانين بصفة عامة، وقوانين الانتخابات بصفة خاصة، ومن خلال تحقيق مبدأ العدالة والمساواة، وبعد تحليل هذا العنصر أي مفهوم الحكم الراشد بأقسامه الثلاثة تم الوصول إلى بعض النتائج والملاحظات.

أن التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد يرتكز على آليات تطبيق الحكم الراشد فكان الاهتمام منصبا على آليات التطبيق بالدرجة الأولى ثم معوقات الحكم الراشد بالدرجة الثانية. وكان أكثر تمثيل لتعريف الحكم الراشد في اليوم الثامن 2014/4/6 يوم انعقاد قمة إفريقيا الاتحاد الأوروبي في بروكسل بنسبة 15.8% وانعدمت في النشرات الأولى، أما أليات تطبيق الحكم الراشد فقد كانت النسب متفاوتة ومتقاربة أعلاها 35.3% وأدناها 14.3 % وهذا يدل على حجم الاهتمام بتطبيق آليات الحكم الراشد رغبة في الوصول إلى الحوكمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن التلفزيون الجزائري من خلال نشرات الأخبار يرغب بتجسيد أو تمثيل الحكم الراشد من جانبه الانتخابي ليسهل تحقيقه على أرض الواقع.

وبالرجوع إلى دراسة لحالة الدول العربية الموسومة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية لسنة 2011فان الدول العربية احتلت المركز الأخير في جميع المؤشرات ماعدا مؤشر سيادة القانون وبقيمة أقل من المتوسط (0.35-) متقدمة بذلك على دول منطقة أمريكا اللاتينية فقط، والملفت للنظر هو الوضعية الحرجة التي تحتلها دول المنطقة في مؤشر الصوت والمساءلة.(1.14-)[1]

وفي هذا الشأن أولى الاتحاد الإفريقي اهتماما كبيرا بمفهوم الحكم الراشد خلال إيجاد حلول للمعوقات التي تعرقل تطبيق هذا الأخير، وهذا ما أشارت إليه المادة الثالثة من القانون التأسيسي للإتحاد بحرصها على المساواة بين الجنسين، احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، سيادة القانون وكفالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما تعزز الميثاق بالقرار المتخذ في قمة الجزائر 1999 القاضي بإدانة ورفض كل أشكال التغييرات غير الدستورية للحكم، وهذا بالحرص على الحث على تبني واحترام دستور ديمقراطي، الفصل بين السلطات، تنظيم انتخابات حرة ومنظمة، الاعتراف بدور المعارضة حرية التعبير والإعلام، الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية طبقا للمواثيق الدولية والقارية الخاصة بحقوق الإنسان.[2]

وبالرجوع إلى الجانب الثاني من مفهوم الحكم الراشد المتمثل في الديمقراطية والحريات فنجد أن أعلى نسبة كانت في حقوق المرأة وذلك بنسبة 11.5% ذلك أن السياسة الديمقراطية المنتهجة

[1]-آخر تحديث لقاعدة معطيات معهد إدارة الحكم التابع للبنك الدولي: http://www.govindicators.org 2014/06/16 سا 10.00

[2] NEPAD, **gouvernance et développement**, la gouvernance dans le développement progrès perspective, Alger (Algérie) 12-13 novembre 2007, p10 . http:// www.oecd/dataoecd/40/10

تكمل حقوق المرأة، وخاصة فيما تعلق بتعديل قانون الأسرة، أما نسبة المشاركة السياسية فجاءت متوسطة بنسبة 7.79% . أما النسبة المنخفضة فكانت لحرية الإعلام بنسبة 2.88% وهي نسبة منخفضة جدا وهذا يعكس عدم اهتمام وسائل الإعلام ممثلة في التلفزيون أو نشرة الأخبار بحرية الإعلام يشر إلى حرية الإعلام إلا في نشرتين فقط وبنسبة قليلة قدرت بـ 16.67%، على الرغم من أن الحكم الراشد لكي يتم تجسيده إعلاميا لا بد من التأكد من أن كل الدساتير الوطنية تعبر عن روح الديمقراطية وتوفير فرص التمثيل السياسي لجميع المواطنين وتوفير مناخ المساءلة.

فيجب أن تكون الديمقراطية ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساسها على المحاسبة لأي حكومة، وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الر أي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر و نزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون، وكذا احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الإنقاص.

ويقيس مؤشر المشاركة السياسية الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية والتداول على السلطة ودور المعارضة في النظام السياسي ويتضمن الانتخابات الحرة النزيهة حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، التغير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات، وكما يبين معهد البنك الدولي بعض النسب المئوية التي سجلتها الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 و 2007 كما يبين المرتبة العامة لكل سنة من سنوات هذه الدراسة، التي احتلتها كل دولة من الدول حيث يمكن المقارنة بينها من خلال المعدل العام والمرتبة العامة وكذلك المقارنة بين معدلاتها خلال كل سنوات التنقيط العامة والملاحظ في هذه الدول العربية والتي وصلت إلى معدل متوسط حسب معهد البنك الدولي، وجود دولة المغرب التي احتلت المرتبة الثالثة وهي مرتبة جيدة بين دول الخليج[1]. وقد وصلت

(1) **تقرير معهد البنك الدولي** لسنة 1996 الى 2007 . http://www.worldbank.org

إلى معدل 42,4 % سنة 1998، أما باقي الدول فقد سجلت معدل فوق 10 % وهو وضع مقارن ضعيف، أما الجزائر مقارنة بالدول العربية في محل المشاركة السياسية احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 18,31 % هذا الرقم يضع الجزائر حسب تصنيف معهد البنك الدولي في وضع مقارن ضعيف وفي المرتبة الثانية عشر ضمن مجموعة الدول العربية.

وعندما نتحدث عن الجانب الثالث من مفهوم الحكم الراشد المتمثل في دولة القانون، وجاءت نسبة مراقبة القوانين في المرتبة الأولى، فكانت نسبتها مرتفعة، فقدرت بـ 12,5 % ونقصد بمراقبة قوانين الانتخابات أو مراقبة القوانين للسياسة، وتبقى أضعف نسبة تمثل استقلالية القضاء بنسبة 5,28 % وهي نسبة ضعيفة جدا بل تكاد تنعدم في أكثر من نشرة أخبار، وهذا يدل على عدم الاهتمام باستقلالية القضاء الذي يعاني من مشاكل كثيرة في الجزائر ويحتاج إلى إصلاح جذري.

والنظرة العامة لهذه النتائج تدل على أن مؤشر دولة القانون مهمش كثيرا في الجزائر، لأن هذا المؤشر الذي يطرح المواضيع التي تعالج فكرة مفهوم القانون كأساس ضروري في بناء الدولة، وتم تقسيمه كما هو ظاهر في الجدول إلى استقلالية القضاء أي تمتع القضاء بالنزاهة والحرية، وقسم مراقبة القوانين بمعنى أن أي قانون يتم إصداره لابد من متابعته متابعة ميدانية، أما العدالة والمساواة لا تتحقق إلا بسيادة القانون وحرية القضاء من كل الضغوطات.

لكن هذا المؤشر جاء في المرتبة الأخيرة مقارنة بمؤشر مفهوم الحكم الراشد والديمقراطية والحريات، وعلى اعتبار أن هذا المؤشر أي دولة القانون له مكانة كبيرة في تجسيد مفهوم الحكم الراشد فقد كان الاهتمام به ضعيفا جدا هذا يعني أن التلفزيون الجزائري ممثلا في نشرة الأخبار لم تولي أهمية كبيرة لهذا المؤشر، أما أن المكلفين بتحرير الأخبار لا يعتبرون دولة القانون من العناصر المؤثرة في بناء الدولة الحديثة، أي أنهم لم يجدوا أن المادة الإعلامية ضرورية لإثارة مثل هذا الموضوع وهذا مستبعد جدا.

لأن مرحلة الانتخابات تزخر بالأحداث التي لها علاقة بالقضاء والقوانين والعدالة والمساواة.

ومن هنا يمكن القول أن التلفزيون الجزائري أهمل في النشرات الإخبارية التعرض لدولة القانون، وقد يعود هذا إلى أن فكرة القانون فوق الجميع لم تأخذ حتى الآن مجالا كبيرا في ثقافة الفرد والمجتمع والهيئات العامة والجماعات، فهي مازالت مرتبطة بالممارسة الفعلية على أرض الواقع والتي تحكمها عدة عوامل تاريخية ودينية وعرفية تمنع من تطور هذا المفهوم في المعاملات

سواء عند أصحاب القرار أو حتى أوساط المجتمع، هذا التناول الضعيف لمفهوم دولة القانون في استقلالية القضاء ومراقبة القوانين وتحقيق العدالة والمساواة، وهذا ما يؤكد الكم الكبير من المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه تحقيق أو تجسيد الحكم الراشد، وهذا ما كان ظاهرا في مؤشر الديمقراطية والحريات، فالتناول الإعلامي لحرية الإعلام كان ضعيفا جدا بل انعدم في أغلب النشرات الإخبارية، وهذا ما انعكس على عدم تشجيع الإعلاميين في تسليط الضوء عن مكانة القانون وهيبة القانون وسيادة القانون مقولة لا يمكن تطبيقها في الواقع ولا يمكن السعي من أجل تأصيلها في ثقافة ووعي هذا المجتمع وترسيخها في الممارسة الفردية والعامة للأفراد.

وبعد تحليل لجوانب فئة الموضوع نجد أن عنصر الحكم الراشد من جهة التعريف واليات التطبيق، والمعوقات والتي احتلت المرتبة الأولى بحوالي 104 موضوع 210 موضوع أي 49,98 % في حجم المادة المخصصة لمؤشر الحكم لراشد كمعدل عام خلال فترة الدراسة ويرجع السبب إلى فترة الحملة الانتخابية التي يجب فيها تكثيف الحديث عن التعريف بالحوكمة وإيصالها لجمهور نشرة الأخبار كمبدأ من مبادئ التقدم ونمو أي دولة، ونجد أن آليات تطبيق الحكم الراشد تحدث عنه الشخصيات المرشحة في الانتخابات من خلال البرامج الانتخابية، وكذلك التحدث عن معوقات الحكم الراشد التي كانت بمثابة عقبات في وجه الوجوه إلى دولة القانون، في حين تم إهمال الديمقراطيات والحريات.

كما أن القانون لم ينل اهتماما كبيرا لكن تجسد بنسبة مقبولة خاصة بعد زيارة هيئة المراقبين العالمية الجزائر وذلك لمراقبة الانتخابات، ولذلك كان لزاما على السلطة القضائية مراقبة مدى تطبيق قوانين الانتخابات، وخاصة محاولة تطبيق هذه القوانين بصفة صارمة وعادلة من خلال كشف الثغرات والهفوات والانتهاكات والتعسف وتجاوز القانون والتزوير في الانتخابات وظهور اللهجة الانتقادية في حالة في تصريحات المرشحين في الانتخابات من جهة معارضة حيث وجهوا اتهامات صريحة في بعض التجاوزات مثل تخصيص مساحة كبيرة لمرشحين عن باقي المرشحين، ولهذا لابد من تجسيد العدالة والمساواة التي بلغت نسبة 11,53 % ومؤشر الحكم الراشد كان بارزا من خلال آليات التطبيق بنسبة 23,55 % حيث أثيرت ضجة كبيرة حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتباره المر آة التي من خلاله يتبين تطبيق الحكم الراشد في الواقع وقطاعات التي مستها هذه الإصلاحات ،الأمن والتربية والصحة وهياكل الدولة وفي جانب آخر شهدت بطئ في تطبيق هذه الإصلاحات من طرف السلطة و أعيد

الحديث عنها وتسليط الضوء عليها، لجعل الانتخابات تتوجه نحو الإبقاء على الوضع على ما هو عليه دون إحداث تغيير في السلطة وهذا من ضمن الاتهامات التي وجهها المرشحون صراحة أمام الجمهور ووسائل الإعلام.

وبالرجوع إلى أضعف الجوانب تمثيلا للحكم الراشد أي الديمقراطية والحريات، نجد أن لم تصل إلى نسبة كبيرة من حجم زمن المخصص للمعالجة، فلم تمثل سوى 22,7% من مجمل مادة الموضوع خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة جدا أي 45 موضوعا من أصل 208 فهي تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة مع المؤشر ات الأخرى فمؤشر دولة القانون مثل نسبة متوسطة قدرت بـ 29,31 % أي حوالي 61 موضوع، ويرجع ضعف مؤشر الديمقراطية والحريات إلى غياب بعض الأنواع الصحفية التي تتميز بالتحليل وإبداء الر أي كالتحقيق والتعليق والمقابلة حيث يمكن من خلالها تحليل بعض الأفكار، والحرص على حماية حرية الإعلام ومناقشة كل بأبعادها وإعطاء الآراء الفكرية النظرية لهذا الموضوع، الأمر الذي انعكس كذلك على مؤشر دولة القانون الذي لم يبرز بشكل جيد وإنما ظهر متواضعا خاصة استقلالية القضاء التي مثلت نسبة 5,28 % .

وهذا ما يدعم النتيجة الأولية التي مفادها التلفزيون الجزائري على الرغم من نقله لفعاليات الحملة الانتخابية، لم يولي اهتماما كبيرا بمفهوم الحكم الراشد من جانبه القانوني أو من جانب التشريع، لم يتم إثارة موضوع الحكم الراشد من الجانب الفكري حيث تم التركيز على آليات تطبيق هذا الأخير بالاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال، كذلك تسليط الضوء وتعداد أبرز معوقات تطبيق الحكم الراشد من جانب المرشحين للانتخابات، كورقة ضغط أو معارضة للسلطة في نقد برامجها التي تخللتها الكثير من النقائص والعجز في التطبيق.

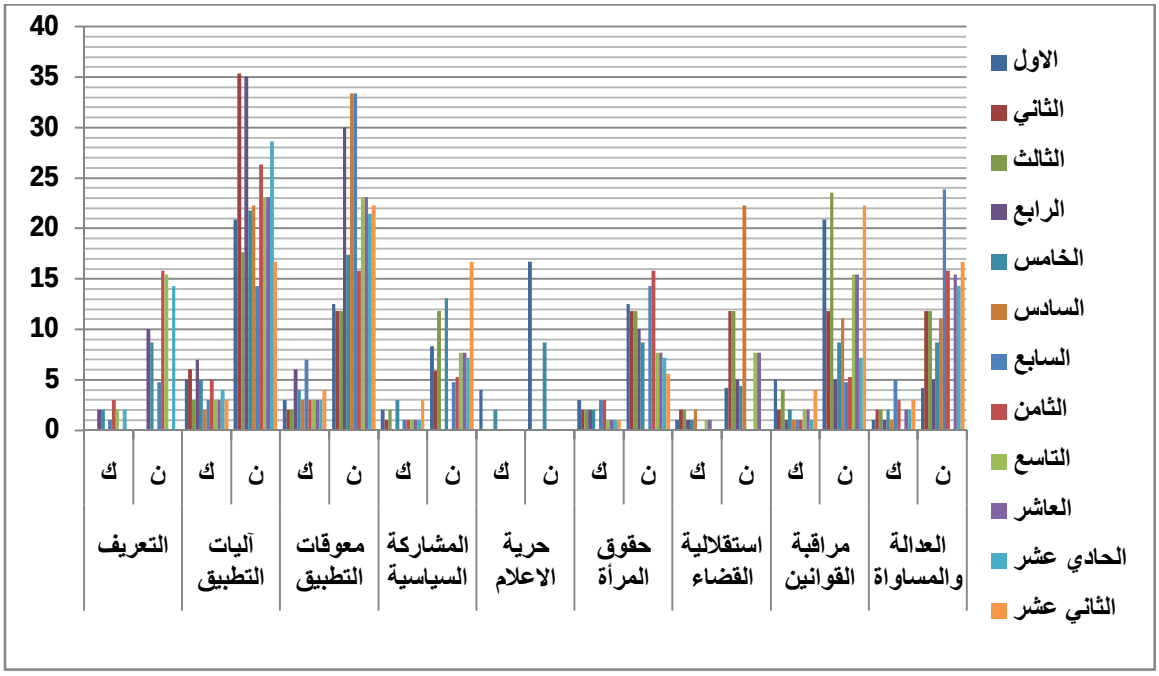
40
35
30
25
20
15
10
5
0
ك
ن
التعريف
آليات التطبيق
معوقات التطبيق
المشاركة السياسية
حرية الاعلام
حقوق المرأة
استقلالية القضاء
مراقبة القوانين
العدالة والمساواة
الاول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
السابع
الثامن
التاسع
العاشر
الحادي عشر
الثاني عشر

جدول رقم 05 توزيع فئة الموضوع حسب مجالات العناوين

المسائلة	مجـــالات العـــناوين																		المجموع الكلي
	سياسية		اقتصادية		اجتماعية		ثقافية		دولي		وطني		وسط		شرق		غرب		جنوب		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
سياسية	16	39,02	0	0	4	9,76	0	0	0	0	20	48,78	1	2,44	0	0	0	0	0	0	41
قانونية	12	35,29	0	0	5	14,71	0	0	0	0	17	50	0	0	0	0	0	0	0	0	34
المجتمع المدني	2	50	0	0	0	0,00	0	0	0	0	2	50	0	0	0	0	0	0	0	0	4
مكافحة الفساد	22	50	0	0	0	0,00	0	0	0	0	22	50	0	0	0	0	0	0	0	0	44
الاختلاس	2	14,29	5	35,71	0	0,00	0	0	0	0	7	50	0	0	0	0	0	0	0	0	14
الرشوة	3	50	0	0	0	0,00	0	0	0	0	3	50	0	0	0	0	0	0	0	0	6
الشفافية	0	0	0	0	0	0,00	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
التنمية الاجتماعية	23	24,21	0	0	22	23,16	0	0	0	0	50	52,63	0	0	0	0	0	0	0	0	95
اقتصادية	24	16,55	33	22,76	9	6,21	3	2,07	0	0	69	47,59	1	0,69	5	3,45	1	100	0	0	145
بيئية	10	40	0	0	2	8,00	0	0	0	0	12	48	1	4	0	0	0	0	0	0	25
أمن وسلم	52	40	0	0	12	9,23	0	0	0	0	64	49,23	2	1,54	0	0	0	0	0	0	130
أمن.	32	38,10	0	0	9	10,71	0	0	0	0	41	48,81	2	2,38	0	0	0	0	0	0	84
مصالحة	5	50	0	0	0	0,00	0	0	0	0	5	50	0	0	0	0	0	0	0	0	10
استقرار	18	50	0	0	0	0,00	0	0	0	0	18	50	0		0	0	0	0	0	0	36

التعليق على الجدول رقم (5) توزيع فئة الموضوع حسب مجالات العناوين

يعتبر هذا الجدول امتداد لجدول فئة الموضوع " أ " مقسمة حسب تاريخ كل نشرة، إلى مؤشر الحكم الراشد، ومؤشر الديمقراطية والحريات، ومؤشر دولة القانون لكن هذا الجدول تناولها من خلال تقسيم مجالات العناوين (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، والمجال الجغرافي للعناوين (الوطني والدولي والمحلي المتمثل في وسط شرق، غرب، جنوب) ونلاحظ أن مؤشرات الحكم الراشد ارتفع تمثيلها في مجالات العناوين وبالتحديد في المجال السياسي بنسبة 40,51 % وهي نسبة كبيرة جدا من أصل 79 موضوع سياسي، حيث احتلت العناوين السياسية المرتبة الأولى في التطرق لمؤشرات الحكم الراشد وبالتحديد مؤشر الحكم الراشد، فأعلى نسبة مثلتها معوقات تطبيق الحكم الراشد بـ 34,88 % وهي نسبة كبيرة جدا ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى اعتبار أي موضوع يتعلق بالحملة الانتخابية هو موضوع سياسي فاغلب هذه العناوين السياسية المتعلقة بالحملة الانتخابية تمحورت حول معوقات تطبيق الحكم الراشد بدرجة كبيرة، فما تحمله برامج المرشحين للانتخابات جاء لتجاوز هذه المعوقات ومحاولة تطبيق آليات الحكم الراشد من جهة أخرى، حيث مثلت آليات التطبيق حوالي 33,71 % وهي كذلك نسبة مرتفعة لأن أهداف المرشحين الانتخابيين هو إيجاد آليات حديثة لتجسيد مفهوم الحكم الراشد، من هذا الجانب فان نشرة الأخبار ركزت في عناوينها السياسية على عنصر آليات تطبيق الحكم الراشد ومعوقات هذا الأخير، وذلك لتبرير التجاوزات الحاصلة في نظام الحكم السابق .

أما مؤشر دولة القانون فقد مثل حوالي 45,8 % فتعتبر نسبة مرتفعة، فعكس الجدول السابق الذي ظهرت فيه نسبة استقلالية القضاء منخفضة كموضوع للنقاش والطرح، ففي العناوين ذكرت بنسبة مرتفعة قدرت بـ 50 % أي أن تناول مفهوم استقلالية القضاء جاء في العناوين السياسية فقط دون تحليله في مضمون نشرة الأخبار، فتم ذكره أو الإشارة له دون شرح أو تفسير لأنه من المصطلحات التي يصعب تجسيدها على أرضية الواقع في حين أن مراقبة قوانين ثم تحليلها في المضمون لكن الإشارة إليها في العناوين كان بنسبة متوسطة نوعا ما قدرت بـ 41,18 % .

وبالنسبة للمشاركة السياسية فكانت مرتفعة من الجانبين أي من حيث معالجة الموضوع أو من جهة العناوين السياسية حيث مثلت نسبة 50 % وهي نسبة مرتفعة جدا فقد تكرر الحديث عن المشاركة السياسية في الكثير من العناوين ويمكن تحقيق المشاركة الفعالة سواء كانت سياسية

أو أي نوع من المشاركة من خلال توفير نظام معلومات يقدم تغذية راجعة فورية عن الأداء التنظيمي، كذلك قيادة ديناميكية قادرة على التفاف المنظمة حول رؤية مشتركة إلى جانب تمثيل منظم لجميع المستويات في عملية صنع القرار، كذلك إيمان القيادة التنظيمية بقدرات المواطنين على إبداء أصواتهم من خلال تحفيزهم علىبإاء ر أيهم دون خوف من النقد إلى جانب تقديم النصح والإرشاد لهم .[1]

كما نجد أن الأخبار الاقتصادية من حيث تمثيلها لفئة الموضوع كان ضعيفا جدا، فمثلت نسبة 3.53% أي حوالي 22 تكرارا، وهي نسبة غير كافية لان أهم أبعاد الحكم الراشد البعد الاقتصادي. فكل بعد له علاقة بالبعد الآخر ويكمله لتحقيق التنمية، ففي الأخبار الاقتصادية تم التطرق بنسبة كبيرة إلى آليات تطبيق الحكم الراشد وذلك من خلال تصريحات بعض الوزراء مثل اقتراح بعض المشاريع الاقتصادية التي توفر مناصب شغل وتشجيع الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات، فمثل آليات تطبيق الحكم الراشد حوالي 19.33% كأكبر نسبة في مؤشر مفهوم الحكم الراشد مقارنة بتعريف الحكم الراشد ومعوقات تطبيقه التي مثلت اضعف نسبة قدرت بـ 3.49% فلم يتم التطرق لهذا العنصر بصفة كبيرة على اعتبار أن الأخبار الاقتصادية تحاول تصوير أبرز الخطط الإستراتيجية لإنعاش الاقتصاد ونستنتج من هذه النسب أن التلفزيون الجزائري من خلال نشرة الأخبار ركز على الأخبار السياسية لتمثيل مفهوم الحكم الراشد، أما الأخبار الاقتصادية اعتمدت آليات تطبيق الحكم الراشد فقط.

أما الأخبار الاجتماعية كانت نسبتها ضعيفة جدا قدرت بـ 9.96% ولقد تم التركيز على مؤشر العدالة والمساواة في الأخبار الاجتماعية وذلك بنسبة 16.67 % وهو أكبر نسبة في الأخبار الاجتماعية هذا المؤشر يندرج ضمن جانب دولة القانون، ويرجع سبب تمثيله بنسبة كبيرة في الأخبار الاجتماعية كون أن أغلب المواضيع الاجتماعية من مشاكل السكن والبطالة والشباب وغير ذلك يستدعي تجسيدها تطبيق قانون العقد الاجتماعي الذي قوامه العدالة والمساواة العدالة الاجتماعية توزيع الثروات ومناصب الشغل والمساواة بين مختلف شرائح المجتمع وتمثيلهم أحسن تمثيل أمام القضاء.

[1] سمير عبد الرازق، واقع تطبيق **معايير الحكم الراشد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية**، مذكرة ماجستير (منشورة)، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، 2013، ص20.

أما الأخبار الثقافية انعدم فيها الحديث عن مفهوم الحكم الراشد نهائيا أولا لسبب يتمثل في قلة الأخبار الثقافية وثانية حتى و أن وجدت أخبار ثقافية فتقتصر على أخبار المهرجانات والموسيقى وغيرها من الأحداث الفنية والسياحية بعيدا عن المواضيع الفكرية التي تهدف إلى تنمية الفرد دون المجتمع، وهذا يعكس عدم اهتمام الإعلام بالأخبار الثقافية من جعة حسب أولوياتها، ومن جهة أخرى فان مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم الحديثة التناول في وسائل الإعلام فيستبعد تمثيلها في المجال الثقافي.

وا ٍذا تحدثنا عن المجال الجغرافي للعناوين فنجد أن العناوين الوطنية تحصلت على نسب كبيرة من تمثيلها لمفهوم الحكم الراشد حيث مثلت حوالي 43.72% من أصل 272 عنوان وطني وهي نسبة كبيرة مقارنة بالعناوين الدولية، حيث بلغت فيها كل من المشاركة السياسية وحرية الإعلام وحقوق المرأة ودولة القانون عن استقلالية القضاء ومراقبة القوانين العدالة والمساواة النصف أي 50%، وهذه النسبة كبيرة مقارنة بالنسب الأخرى. فيقصد بالعناوين ذات الطابع الوطني أي كل الأخبار والأحداث التي تمس الجزائر سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي. أما المحلية فتعلق بمنطقة أو إقليم محدد، ومن الناحية الإعلامية فان التلفزيون الجزائري يهتم كثيرا بمجريات الأخبار الوطنية والأبرز في هذه الأخبار الوطنية التركيز على المشاركة السياسية التي تحتاج أي إرادة وطنية للاستجابة في التمثيل السياسي لكل الكتل السياسية في الدولة، وهذا يرتبط بمدى تحقيق مبدأ الديمقراطية والشفافية وحرية الإعلام والتعبير، كذلك الحوار الجاد والفعال بين الأحزاب الوطنية والسلطة، أما دولة القانون فكل مؤشراتها تمثلت في العناوين الوطنية، فالأخبار الوطنية تركزت السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فكل هذه السلطات مرتبطة ببعضها البعض وتنعكس على استقلالية القضاء، أما مراقبة القوانين التي تمحورت حول قوانين الانتخابات فالحملة الانتخابية تعتبر من المواضيع الوطنية.

ومن جانب العناوين الدولية فقد تم التطرق في العناوين إلى مؤشر الديمقراطية والحريات بنسبة 22.2% خاصة في أخبار فلسطين حيث صادفت الحديث عن مبدأ الحرية في ذكرى يوم الأرض، وكذلك في قضية الصحراء الغربية التي ظهرت فيها قضية تقرير المصير والتحرر من قيود المستعمر، فاغلب بؤر الصراع الدولية كانت مشكلتها جهل تطبيق مبدأ الديمقراطية وحرية التعبير.

وبالنسبة لباقي التقسيمات (شرق، غرب، وسط، جنوب) فلم يتم التطرق فيهما لمفهوم الحكم الراشد، فكان التركيز على الحملة الانتخابية أكثر من الأخبار المحلية.

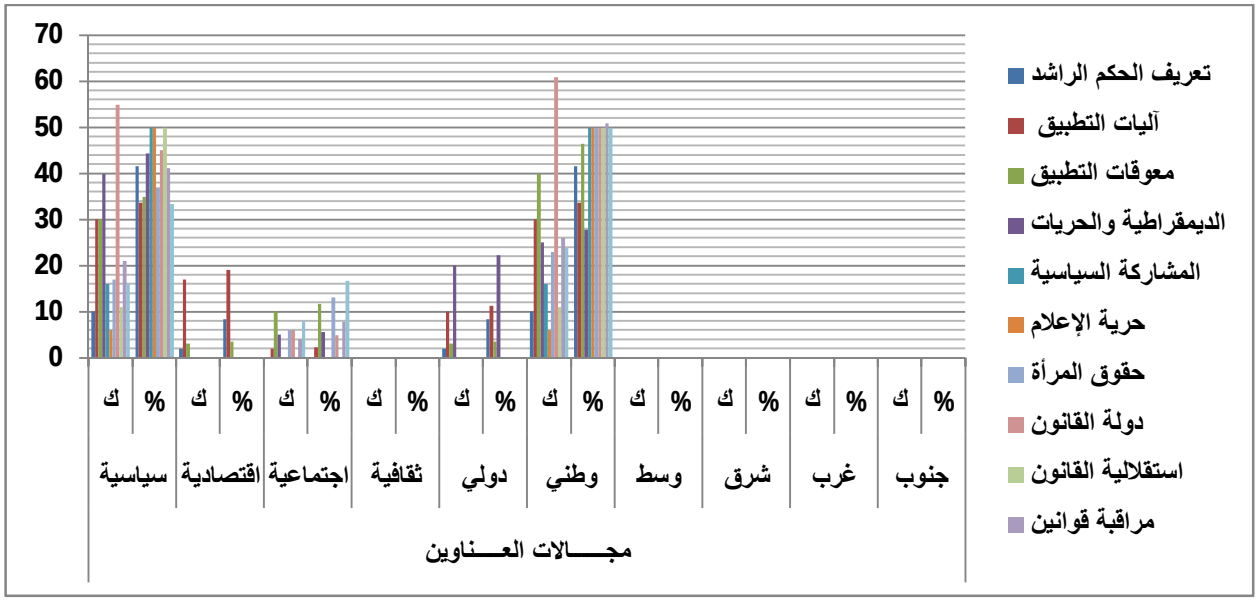

الجـــدول رقـــم 06: يبين فئـــة الموضـــوع حســـب تاريـــخ النشـــرة

فئة الموضوع	المسائلة (السلطة والأحزاب)						مكافحة الفساد						التنمية						الأمن والسلم					
	سياسية		قانونية		المجتمع المدني		الاختلاس		الرشوة		الشفافية		تنمية اقتصادية		سياسية		بيئية		الامن والسلم		المصالحة		الاستقرار	
اليوم	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الأول	1	5,26	1	5,26	0	0	0	0	2	10,5	0	0	7	36,8	5	27,7	1	5,26	2	10,5	0	0	0	0
الثاني	2	8	2	8	0	0	2	8	1	4	0	0	6	24	3	16	1	4	5	20	1	4	2	8
الثالث	2	6,9	2	6,9	1	3,45	1	3,45	0	0	2	6,9	7	24,1	7	11,9	1	3,45	5	17,2	0	0	1	3,45
الرابع	1	4,76	1	4,76	0	0	3	14,3	0	0	0	0	7	33,3	3	22,7	1	4,76	3	14,3	1	4,76	1	4,76
الخامس	2	5,26	2	5,26	1	2,63	1	2,63	0	0	4	10,5	8	21,1	1	13,9	2	5,26	12	31,6	1	2,63	4	10,5
السادس	2	12,5	1	6,25	0	0	0	0	0	0	1	6,25	3	18,8	3	0	0	0	3	18,8	0	0	3	18,8
السابع	1	4,76	1	4,76	0	0	0	0	0	0	1	4,76	7	33,3	7	0	0	0	1	4,76	1	4,76	2	9,52
الثامن	1	4,55	1	4,55	0	0	0	0	0	0	0	0	6	27,3	7	82,6	4	18,2	2	9,09	0	0	1	4,55
التاسع	3	14,3	2	9,52	0	0	0	0	0	0	2	9,52	4	19	3	22,7	1	4,76	3	14,3	1	4,76	2	9,52
العاشر	2	10,5	2	10,5	0	0	0	0	0	0	1	5,26	7	36,8	6	0	0	0	1	5,26	0	0	0	0
الحادي عشر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	9,09	5	45,5	3	82,6	1	9,09	1	9,09	0	0	0	0
الثاني عشر	3	17,6	2	11,8	0		0	0	0	0	3	17,6	2	11,8	2	0	0	0	3	17,6	0	0	2	11,8

التعليق على الجدول رقم 06 :

فئة الموضوع من جهة المسائلة ومكافحة الفساد والتنمية والأمن حسب تاريخ النشرة.

يبين هذا الجدول فئة الموضوع حسب مؤشر المسائلة ومؤشر الأمن والسلم.

وبالحديث عن ترتيب مؤشرات فئة الموضوع التي بين أيدينا نجد أن مؤشر التنمية قد احتل المرتبة الأولى وذلك بتكرار حوالي 131 موضوع، ثم يليها في المرتبة الثانية مؤشر الأمن والسلم 64 موضوع، وفي المرتبة الثالثة مؤشر المسائلة 39 موضوع والمرتبة الرابعة والأخيرة مؤشر مكافحة الفساد 22 موضوع.

فإذا تحدثنا عن مؤشر المسائلة والتي تخص المسائلة من الطرفين مسائلة السلطة الأحزاب فأعلى نسبة كانت المسائلة السياسية 7.72% وانعدمت مسائلة المجتمع المدني، فأغلب المرشحين في الانتخابات تكررت تصريحاتهم عن ضرورة مسائلة السلطة الحالية مسائلة سياسية بالدرجة الأولى ومسائلة قانونية بالدرجة الثانية ذلك أن أي إصلاح لا يقوم إلا بمحاسبة الفاعلين السياسيين قبل تطبيق القوانين.

كما أن التلفزيون الجزائري أهمل الحديث عن المجتمع المدني بصورة عامة ومنه في فترة الانتخابات بصفة خاصة، الذي يعتبره بعض الدول المتقدمة قطاعا رابعا من قطاعات الاقتصاد، فإن الإعلام قد أهمله، ولذلك فإن تجسيد أو تمثيل مؤشر المسائلة في التلفزيون الجزائري بدرجة قليلة فالمسائلة التي تعني التزام الفرد بأداء واجبات محددة، وان ترتبط مسؤولية تنفيذ الأعمال بالمعايير الموضوعة وتحمل مسؤولية الأفعال ونتائجها بعد تحديد أهداف واضحة ومتفق عليها، وذلك من خلال مبادئ أهمها وضوح قواعد النظام وعواقب المخالفات ومبدأ المباشرة في تطبيق الجزاء والعدالة في تطبيق هذا الجزاء، والمسائلة والتجانس في توقيع العقوبة والتدرج في شدة العقاب، وكل هذه المبادئ تهدف إلى تحقيق الرقابة التي تشكل أداة لتوجيه السلوك، كما تكون المسائلة كنوع من الضمان الذي يضمن حسن الإدارة والتوجيه السلبية نفي الأداء وتشخيص مواطن الضعف والقوة.

وبالتوقف عند مؤشر مكافحة الفساد نجد أنها مثلت نسبة 9.64% بمعدل 22 موضوع وهي أقل نسبة في مؤشرات فئة الموضوع حيث احتلت المرتبة الأخيرة، وعلى الرغم من أن مكافحة الفساد من ابرز وأنجع آليات تطبيق الحكم الراشد إلا أن تمثيلها في التلفزيون الجزائري كان ضعيفا جدا فالإعلام الجزائري بعيد كل البعد عن تناول قضايا الفساد التي تعاني منها السلطة

أو المجتمع، فكل من متغير الاختلاس والرشوة لم يأخذ حجما كبيرا في نشرة الأخبار فاصغر نسبة كانت للرشوة 1.15%، حيث تم ذكرها بصفة عابرة في إحدى خطابات المرشحين للانتخابات دون الإشارة في الحادثة التي وقعت فيها الرشوة أو التفصيل فيها، وكذلك بالنسبة للاختلاس قدرت نسبة التعرض له بنسبة 2.70% والملاحظ أن الاختلاس تم التطرق له من طرف المرشحة لويزة حنون في أكثر من موضع خاصة عندما تطرقت وبصفة مباشرة أي قضية الفساد في سونا طراك، وتورط شكيب خليل وحرصت على إبراز هذا الجانب في برنامجها الانتخابي، وتحصل متغير الشفافية على أكبر نسبة في مؤشر مكافحة الفساد وقدرت بـ 5.79%، فكان تمثيل متغير الشفافية مقصودا من طرف التلفزيون الجزائري، وذلك لإنجاح العملية الانتخابية فتم التركيز على الشفافية كمصطلح يستدعي وجوده في مثل هذه المناسبات السياسية وذلك بهدف تنفيذ كل الاتهامات الموجهة للسلطة من طرف المرشحين للانتخابات. وكلها تؤكد عدم شفافية العملية الانتخابية وتفاقم الفساد في السلطة، ولهذا عمل الإعلام الجزائري من خلال نشرة الأخبار على أبراز مدى شفافية الانتخابات، وكذلك نقل تصريحات المرشحين بحد ذاته يعتبر أداة لإظهار أن السلطة تشجع الحريات وتنقل وبكل حياد وشفافية آراء المعارضة، دون تحكيم إعلامي، خاصة أن هناك بعض الاتهامات تؤكد عدم تحصل المرشحين على فرص متساوية في الظهور على القنوات التلفزيونية، إلا انه يوجد تحيز للمرشح في السلطة الحالية، فالشفافية تغلق الأبواب أمام الروتين الإداري وتساعد على التغلب على سرية البيروقراطية الحكومية وتشجع المشاركة السياسية وتعمل على إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية وتبسط خطوط واتجاهات السلطة، وتسهل عملية إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية.

كما أن للشفافية علاقة بالمسالة بكل أنواعها التي تؤدي إلى المشاركة السياسية، والتي تقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم وبذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

كما أن الشفافية تؤدي إلى جودة الأداء وتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة ، وتحقيق العدالة والنظام وشفافية التشريعات والقوانين وعدم قابليتها للتأويل، وتحقيق النزاهة والبعد عن الغموض، وتحقق سياسة الانفتاح والحوار وتقبل الآخر.

ومن خلال مؤشر مكافحة الفساد تم إحصاء المواضيع التي تعرضت إلى ظاهرة الرشوة والاختلاس ومدى انتشارها في الهيئات الرسمية وفي المجتمع ومظاهر الشفافية، في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويعتبر مؤشر مكافحة الفساد من أهم المؤشرات و أبرز الوسائل التي تسمح بمعرفة مدى التزام السلطة بتطبيق الحكم الراشد، وفعالية الوسائل والتدابير المتخذة للقضاء أو التقليل من ظاهرة الفساد بجميع أنواعه السياسي والإداري والاقتصادي، وجميع الوسائل المتاحة القانونية والردعية و التحسسية والإعلامية والثقافية وبالر جوع إلى أهمية هذا المؤشر التي ذكرناها في مجال الحكم الراشد، واحتلال هذا المؤشر المرتبة الأخيرة.

لم يعطي التلفزيون الجزائري المكانة اللازمة لهذا المؤشر ويعود ذلك وكما قيل سابقا لحساسية وتشعب أطراف المصطلح وإمكانية الوقوع في مشاكل مع السلطة و أجهزتها القانونية في حالة التعرض له، بحكم المادة 40 و 44 من قانون العقوبات ، والتي يدخل في أحكامها كل ما تراه السلطة مساسا برموز الدولة والقذف والشتم وغيرها في الحديث عن المسئولين والشخصيات السياسية والإطارات العليا في الدولة، خاصة وان التلفزيون الجزائري تلفزيون عمومي ولا يعتبر قناة خاصة، ولهذا نجد أن عنصر الشفافية قد استحوذ على اكبر عدد من المواضيع 15 موضوعا مقابل 7 مواضيع للاختلاس 3 مواضيع خاصة بالرشوة وكانت النسب مضطربة لترتفع مع اقتراب الموعد الانتخابي وهذا يرجع لنوعية التركيبة السياسية في تلك الفترة الانتخابية والصراعات الداخلية داخل النظام السياسي نفسه فالمشهد السياسي والاجتماعي في تلك الفترة المصيرية التي يجب فيها الحسم في اختيار المرشح المناسب لتمثيلهم في السلطة كما أن لهذه الفئة علاقة باتجاه المعالجة، فكلما ارتفعت نسب التعرض لمكافحة الفساد، كلما كان الاتجاه ايجابي بالتأييد. وهذا يعكس كذلك المجهودات المبذولة من طرف السلطة لمحاربة الفساد ولذلك لم يتم التطرف بشكل كبير لقضايا الاختلاس والرشوة.

إن السلطة السياسية بذلت مجهودات كبيرة في محاربة هذه الظاهرة أي الفساد والتي تفشت في هياكل الدولة ومؤسساتها، وذلك من خلال خطط الدولة السياسية، أو الأطر القانونية والتنظيمية

التي وضعت للحد من انتشار هذه الظاهرة، وبما أن الشفافية من أهم عناصر ووسائل مكافحة الفساد، وتوسع مجال تطبيق الأعمال والإجراءات في ظل الشفافية ، وذلك من خلال اطلاع الر أي العام من خلال الإعلام أو مشاركة المجتمع المدني والطبقات السياسية في اتخاذ القرارات، والاطلاع على الاستراتيجيات المسيطرة على إطار التنمية المستدامة.

كما أن مكافحة الفساد لها علاقة بدولة القانون، وسيادته، فالإدارة الرشيدة تتطلب أطر قانونية عادلة يتم تطبيقها دونما تحيز، كما تتطلب جهاز قضائي مستقل وكذا أجهزة أمنية خالية عن الفساد وغير منحازة، لفئة من فئات المجتمع، وكذلك العدالة والمساواة ومدى شعور المجتمع بأن لهم نصيبهم في ذلك المجتمع، و أنهم غير مستثنون منه تحت نصيبهم في ذلك المجتمع، و أنهم غير مستثنون منه تحت مختلف التصنيفات التي غالبا ما تكون منقطعة.

وبالحديث عن مؤشر التنمية وبالتحديد التنمية المستدامة نجدها من المفاهيم الجديدة التي تبنتها الهيئات الدولية كونها تعبر عن مجموعة من المؤشرات الهامة والمرتبة مع بعضها، منها الاقتصادية والسياسية البيئية، وهي من المحددات القوية على وجود حكمراشد، و إستراتيجية بعيدة المدى في التنمية وتطوير وتحسين أوضاع المجتمع والمحافظة على الثروات الطبيعية واستغلالها بعقلانية وتوجيه الاستثمار أكثر نحو الموارد البشرية والحفاظ على البيئة،تم تقسيم هذا المؤشر إلى ثلاثة عناصر التنمية الاقتصادية ويضم المواضيع المتعلقة بالفعالية الاقتصادية بالفاعلية الاقتصادية للمتعاملين العموميين والخواص في ترقية ورفع مستوى رفاهية في المجتمع وكذا السعي لتطوير نسيج اقتصادي يخدم المصلحة العامة، ويدخل فيها التوزيع المنظم والانتشار الجيد لهذا النسيج في مختلف مناطق البلاد حتى يسمح للاستقر ار وترقية التجمعات السكنية من حيث القضاء على البطالة و إخراج هذه المناطق من العزلة وتكوين ورفع مستوى الموارد البشرية المحلية، كما يوازي هذا العنصر الانتشار المتوازن، التركيز على النشاطات الاقتصادية التي تعود بالمنفعة العامة على المواطن وتستعمل الموارد المحلية وتكون نشاطات غير ملوثة للبيئة وتساهم في ترقية الخصوصيات التي تتمتع بها كل منطقة وتكون متأقلمة معها ومكملة لها، أما العنصر الثاني ويتعلق بالتنمية السياسية والتي تهدف إلى تحقيق

استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا ، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحا وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام[1]

كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقق التكامل والاستقرار داخل المجتمع بوجه عام، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة، بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم كل منهما على هيئة مستقلة عن الأخرى، أما التنمية البيئية فيقصد بها نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية أي المواضيع التي لها علاقة بحماية البيئة والاهتمام بالمساحات الخضراء ونشر وعي محاربة التلوث من خلال الحملات التحسسية وإدخال مواد تعليمية في البرامج الدراسية وغيرها، كما تعالج واقع المساحات الخضراء والفضاءات المفتوحة داخل المدن، في البرامج العمرانية ومخططات البناء والمشاريع الصديقة للبيئة.

[1]- السيد الزيات: **التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية، 1986، ص 150

ولقد مثل هذا المؤشر نسبة تجاوزت النصف فقدرت بـ 50,57 % أي حوالي 131 موضوع، وهي بهذا احتلت المرتبة الأولى، وجاءت التنمية السياسية في أعلى نسبة تمثلت في 26,64 % ولقد تفاوتت النسبة من يوم لآخر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن فترة الدراسة كانت مشحونة بالأحداث السياسية و أبرز حدث غالب دائما هو الحملة الانتخابية، ثم تليها التنمية الاقتصادية والتي كانت مدرجة ضمن البرامج الانتخابية للمرشحين الذين شرحوا أهم المشاريع الاقتصادية المستقبلية التي يريدون تجسيدها، و آخر عنصر التنمية البيئية على اعتبار أن هذا المصطلح حديث الاهتمام فقد مثل اضعف نسبة قدرت 4,63 %.

والملاحظ من خلال هذه النتائج أن التلفزيون الجزائري أولى اهتماما كبيرا لمؤشر التنمية والذي يعتبر من الدعائم الأساسية والضرورية لموضوع الحكم الراشد، ولهذا فان التناول الكبير لموضوع التنمية لم يكن اعتباطيا بل كان مقصودا وهذا يعكس اتجاه معالجة التلفزيون لمفهوم الحكم الراشد والذي أيد بشدة هذا المفهوم وذلك من خلال مؤشر التنمية، ويرجع السبب إلى أن هذا المؤشر لا يمس بالنظام السياسي ولا ينتقد السلطة في الأمور التي تتعلق بها بشكل واضح ولا بمسؤولية مباشرة لها في تلك الأوضاع، أن طبيعة مواضيع التنمية تجعل منها نقطة التقاء مباشرة بين المواطن والمسئول، بين الحاكم والمحكوم وتجلياتها واضحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي متكررة ومتجددة، والمسؤولية فيها مشتركة وموزعة على عدة أطراف مما يسهل عملية معالجتها وتحليلها والاقتراب من خلالها إلى المجتمع أكثر فأكثر، لذا جاءت نسبة حجم هذه المواضيع كبيرا نوعا ما مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

لكن النسبة المرتفعة التي شكلتها التنمية ومنظمة ومستمرة في هذا المجال حيث أن كل قطاع يعمل منفرد، ودون مراعاة مستلزمات وخصوصيات القطاعات الأخرى، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى فشل هذه السياسات وعدم نجاعتها في المشاريع والانجازات المحققة مما يؤدي إلى الإهمال والتسيب في تسيير هذه المرافق، وتبنى سياسة الترقيع والفعل المؤقت والعمل الارتجالي لتغطية هذه المساوئ جاءت اغلب مواضيع البيئة في الاتجاه المؤيد، وذلك من خلال تسليط

الضوء عن الجهود المبذولة في نظافة المحيط من خلال مشروع الجزائر بيضاء، حيث تم التطرق لأهم المشاريع البيئية المقامة.

أما آخر مؤشر وهو مؤشر الأمن والسلم، فقد مثل نسبة 24,7 % حوالي 64 موضوعا وهي نسبة قليلة جدا إذا ما قارناها بالنسبة للمؤشرات السابقة ويعتبر مؤشر الأمن والسلم من المؤشرات الدالة عن وجود استقرار سياسي من عدمه وغياب العنف والإرهاب، ويقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب، لكن الإعلام الجزائري لم يسلط الضوء على الجانب الأمني بصفة كبيرة بالمقارنة بمؤشر التنمية، ومتغير المصالحة جاء في المرتبة الأخيرة فنسبته ضعيفة جدا قدر ت ب 1,93 % فلم يتطرق للمصالحة الوطنية إلا مرة واحدة خلال خمسة أيام، وهي نسبة ضعيفة جدا على اعتبار أن مصطلح المصالحة الوطنية من المشاريع البارزة في الجزائر، والتي أصبحت تؤخذ كنموذج تقتدي به أكبر الدول في العالم، وهو المشروع الذي جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، على الرغم من ترشحه في هذه الانتخابات إلا أن الاهتمام بالمصالحة كان ضعيفا، فكان الحديث عنها من باب التذكير، أما الأمن فقد مثل أعلى نسبة في مؤشر الأمن والسلم 15,83 % وذلك بنسب متفاوتة طيلة أيام الحملة الانتخابية، أما الاستقرار فجاء بنسبة قليلة قدرت ب 6,94 % .

أن هذه النسب المتدنية تدل على أن التلفزيون الجزائري لم يركز على مؤشر الأمن والسلم، لأنه من المواضيع التي تم التحكم فيها سابقا، دون الرجوع إلى فتح الملفات الأمنية، فهنا يظهر الحياد وخاصة من طرف نشرة الأخبار في معالجة مثل هذا الموضوع الذي يعتبر من المواضيع الشائكة والحساسة والجادة، فعدم الاهتمام بها في هذا الموقف أو الفترة الزمنية تدل على أن السلطة مسيطرة على هذا الجانب جيدا فلا يحتاج إلى المعالجة، على الرغم من أن هذا المؤشر من المؤشرات الفاعلة في مفهوم الحكم الراشد.

كما أن هذا المؤشر يحتوي على عناصر تم تجميعها من مصادر مختلفة يقيس احتمالات ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (توترات أثنية أو عرقية، نزاع مسلح، اضطرابات

اجتماعية، عصيان مدني، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغيرات دستورية، انقلابات عسكرية) وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار في الدول العربية المجاورة كان على التلفزيون الجزائري أن يتخذ موقف الحياء حيال هذه المواضيع التعليق على الجدول رقم 06: فئة الموضوع من جهة مؤشر المسائلة، ومكافحة الفساد، والتنمية والأمن، حسب مجالات العناوين يبين الجدول الذي بين أيدينا توزيع مؤشرات فئة الموضوع على مجالات العناوين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدولي والوطني والمحلي، والملاحظ من خلال النسب المتحصل عليها أن مجال العناوين السياسية مثلت أعلى نسبة من جهة مجالات العناوين، وذلك بنسبة 33,8 % ، واحتلت المسائلة السياسية أعلى نسبة في مجال العناوين السياسية قدرت 39,2 % في مجال مؤشر المسائلة، أما في مجال مؤشر مكافحة الفساد. فقد احتل عنصر الاختلاس أعلى نسبة في العناوين السياسية، بمعنى أن الاهتمام بالاختلاس ذكر في العناوين فقد دون التحليل داخل المضمون، أما مجال العناوين الاقتصادية فقد احتلت كذلك نسبة الاختلاس معدلا كبيرا قدر بـ 35,71 % ويليه التنمية الاقتصادية بنسبة 22,76 % فيكثر الحديث عن تنمية القطاع الاقتصادي في العناوين الاقتصادية أما الأخبار الاجتماعية فقدرت بـ 9,43 % فنجد أنها تمثلت في المسائلة القانونية بنسبة 14,71 % ، فكل قطاعات المجتمع أو الأخبار الاجتماعية تؤكد على مسائلة قانونية خاصة الأخبار التي تتعلق بالسكن، فتأخير تسليم بعض المشاريع السكنية مثل ADDEL جعل وزير السكن يصرح بضرو ة مسائلة قانونية للوكلاء المعتمدون لانجاز هذه السكنات، وحتى السكن الترقوي الذي حصلت فيه تلاعبات منها زيادة فرض مبالغ مالية على المشتركين، وبالنسبة للأخبار أو العناوين الثقافية فمثلتها مؤشر التنمية الاقتصادية وذلك بنسبة 2,7 % ذلك من خلال التطرق لموضوع " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية" فتم تسليط الضوء على أهم المشاريع التي أقيمت والتي لها علاقة بالتطور والنمو الاقتصادي، فمثل هذه المشاريع الموجهة للقطاع الثقافي بإمكانها توفير مناصب شغل، وانجاز مرافق متنوعة، أما المجال الجغرافي للعناوين فقد انعدم تمثيل مؤشرات فئة الموضوع في العناوين الدولية، وكانت أكبر نسبة ممثلة في الأخبار الوطنية وذلك بنسبة

49,40 % وهي نسبة مرتفعة جدا، وكانت أكبر النسب في مؤشر المسائلة ومكافحة الفساد، والأمن، حيث تباينت النسب، و أعلى نسبة كانت في التنمية السياسية بنسبة 52,63 % ، وذلك لأن للتنمية علاقة وطيدة بالحكم الراشد، وهو ضرورة لإتمامها وذلك عن طريق، النهوض بالعامل البشري حيث أن الاستثمار في المورد البشري ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنضمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري، كما يجب من جانب آخر تقريب المواطن من الإدارة ويتأتى هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من الإدارة[1].

بالإضافة إلى ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه،وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء،وتحديد معايير المحاكمات العادلة هذا,مع توفير مجتمع مدني فعال ،إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد ولهذا نجد أن أغلب العناوين الوطنية تركز على مفهوم التنمية الحقيقية للبلاد ولهذا نجد أن أغلب العناوين وبالأخص العناوين الوطنية تركز على مفهوم التنمية ،بشكل كبير ونستخلص من خلال تحليل هذا الجدول أن التلفزيون الجزائري لا يركز على مؤشرات الحكم الراشد في العناوين والتي تعتبر أهم من الخبر بحد ذاته ،فهي التي تنقل الصورة العامة عن الأخبار فلم يتم تمثيل كل المؤشرات في العناوين ماعدا السياسية منها والوطنية ،وهذا كذلك يعكس اتجاه

[1] مكتب العمل العربي، **الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية** ، مجلة العمل العربي، القاهرة، العدد98، سنة 1997 ، ص 117

نشرة الأخبار الحياد اتجاه موضوع الحكم الراشد،كما أن التطرق لهذا الموضوع في الأخبار المحلية اختصر على التنمية الاقتصادية.

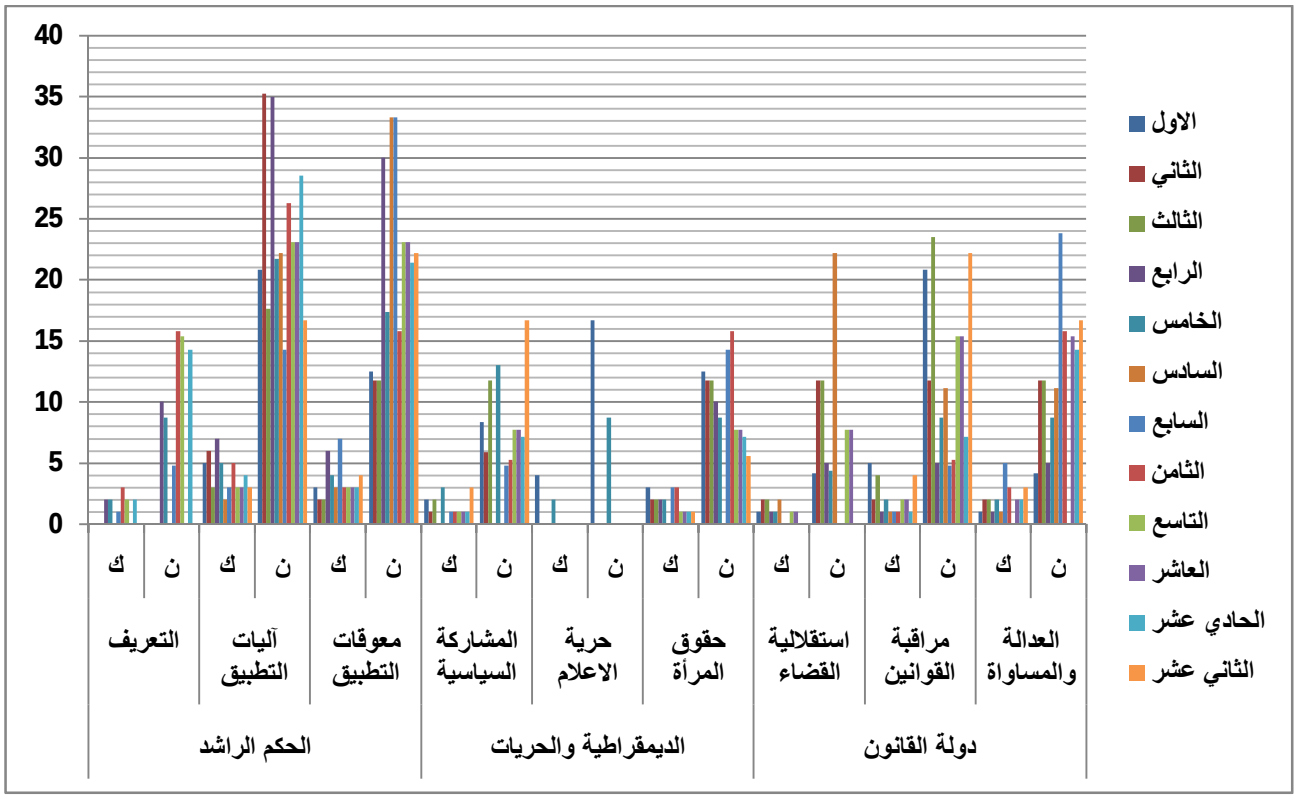

جـــدول رقــم 07 مجـــالات العـــــناوين حسب المواضيع

اليوم	مجالات العناوين								المجال الجغرافي للعناوين										المجموع الكلي
	سياسية		اقتصادية		اجتماعية		ثقافية		دولي		وطني		وسط		شرق		غرب		جنوب		
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	
03/30	3	8,11	3	8,11	1	2,70	1	2,7	6	16,2	10	27,027	3	8,11	5	13,5	3	8,11	2	5,41	37
03/31	2	4,00	6	12,00	4	8,00	2	4	4	8,0	12	24	10	20,00	5	10	3	6,00	2	4	50
04/01	4	7,14	6	10,71	2	3,57	2	3,57	9	16,1	17	30,357	7	12,50	2	3,57	4	7,14	3	5,36	56
04/02	3	13,04	1	4,35	1	4,35	0	0	0	0,0	8	34,783	5	21,74	1	4,35	2	8,70	2	8,7	23
04/03	8	16,67	6	12,50	0	0,00	0	0	6	12,5	16	33,333	5	10,42	1	2,08	5	10,42	1	2,08	48
04/04	5	20,83	0	0,00	3	12,50	0	0	1	4,2	7	29,167	4	16,67	1	4,17	2	8,33	1	4,17	24
04/05	7	12,73	6	10,91	6	10,91	1	1,82	5	9,1	16	29,091	3	5,45	2	3,64	7	12,73	2	3,64	55
04/06	5	8,06	9	14,52	8	12,90	1	1,61	5	8,1	17	27,419	7	11,29	3	4,84	6	9,68	1	1,61	62
04/07	8	15,69	4	7,84	3	5,88	2	3,92	5	9,8	14	27,451	6	11,76	2	3,92	5	9,80	2	3,92	51
04/08	6	12,50	6	12,50	4	8,33	1	2,08	0	0,0	17	35,417	5	10,42	5	10,4	2	4,17	2	4,17	48
04/09	11	25,00	0	0,00	5	11,36	1	2,27	0	0,0	15	34,091	4	9,09	5	11,4	2	4,55	1	2,27	44
04/10	17	32,69	2	3,85	3	5,77	0	0	0	0,0	20	38,462	5	9,62	2	3,85	1	1,92	2	3,85	52

تحليل الجدول رقم (07): مجالات العناوين والمجال الجغرافي حسب المواضيع.

يبين الجدول الذي بين أيدينا ،مجالات العناوين الموزعة على العناوين السياسية وعناوين اقتصادية وأخرى اجتماعية ،والثقافية وذلك وفقا لتاريخ كل نشرة أخبار مادة الدراسة والتحليل ،نجد أن العناوين تباينت بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،أو وفقا للمجال الجغرافي الدولي والوطني ،وسط غرب،شرق،جنوب،فأكبر نسبة مثلتها العناوين السياسية طيلة أيام الدراسة بنسبة 14.36% وهي نسبة كبيرة مقارنة بباقي النسب ،ويرجع ذلك لاعتبار أن مواضيع الحملة الانتخابية تندرج ضمن الأخبار السياسية وتمثلت أكبر نسبة في اليوم الأخير لعينة الدراسة بنسبة 4.52 %،حيث تم نقل مجريات الانتخابات في المهجر وخصص لذلك مساحة زمنية كبيرة ،بداية من باريس وضواحيها وباقي المقاطعات الفرنسية ،ثم الانتقال إلى باقي الدول الأجنبية كألمانيا وكندا وكذلك دون الإغفال عن الدول العربية تونس والإمارات العربية المتحدة ،وكما عهدنا فإن الأخبار الثقافية تتحصل على أقل نسبة 2،لعدم الاهتمام بالمجال الثقافي وخاصة في فترة الانتخابات ،على اعتبار أنه لا يدخل في اهتمام المواطنين مثل الأخبار الاقتصادية والاجتماعية ،فما ميز الأخبار الاقتصادية التركيز على التنمية من خلال إبراز مشاريع الشراكة مع الدول الأجنبية وكل هذه المشاريع تخدم المجتمع ،وتعكس قدرة السلطة على تحقيق طفرة اقتصادية وتمكين فرص العمل وزيادة الدخل والإنتاجية ،أما الأخبار الاجتماعية دائما كانت تظهر الجانب الايجابي للسلطة مثل توزيع السكن والحملات التي تقام من أجل تنظيف البيئة ،زد على ذلك تحسين الخدمات الاستشفائية والتعليم،في الجانب الآخر نجد أن المجال الجغرافي للعناوين أعلى نسبة فيه استحوذت عليها الأخبار الوطنية بنسبة 30.72%،على اعتبار أن الحملة الانتخابية تدخل ضمن الأخبار الوطنية ،ولقد تباينت نسب الأخبار الوطنية طيلة أيام الحملة فكانت نسب مرتفعة وطبعا أكبر نسبة كانت في اليوم الأخير.

كما أن الأخبار الدولية كانت نسبتها مرتفعة 7.45،إذا ما قارناها بالأخبار الاجتماعية والاقتصادية ،فتم تسليط الضوء على القمة المنعقدة وكذلك الأخبار الرياضية والدولية والقضية الفلسطينية والصحراوية ،أما الأخبار التي توزعت بين الشرق والغرب والوسط والجنوب ،فأعلى نسبة كانت لأخبار بنسبة 11.63%،فكل تحركات الوزراء أو المرشحون للانتخابات أو الوالي ،كانت في الجزائر العاصمة وضواحيها ،فهي قريبة من مركز السلطة وكذلك المحطات

التلفزيونية ولذلك يسهل تغطيتها ،وتليها منطقة الغرب الجزائري بنسبة 7.63،وهي نسبة معتبرة ذلك أن أغلب المرشحين في الانتخابات شنو حملتهم في الغرب الجزائري، وهران ،مستغانم و غيليزان.

وينجح ذالك لأن أغلب أصول المرشحين في الانتخابات من غرب الجزائر ولذلك يسهل جمع الأصوات في تلك المنطقة كما أن السلطة تولي اهتماما بالغرب الجزائري و الذي يعتبر منطقة استثمار رائجة في حين تم تهميش أخبار الجنوب الجزائري والتي مثلت نسبة 3.81% وهي نسبة صغيرة جدا فالمرشحون للانتخابات لم يسلطوا الضوء علي منطقة الجنوب علي الرغم في أنها تشهد أكبر نسبة في التصويت كل انتخابات وهي مصدر ثروة فتبقى مهمشة لا يتم التطر ق لها دائما.

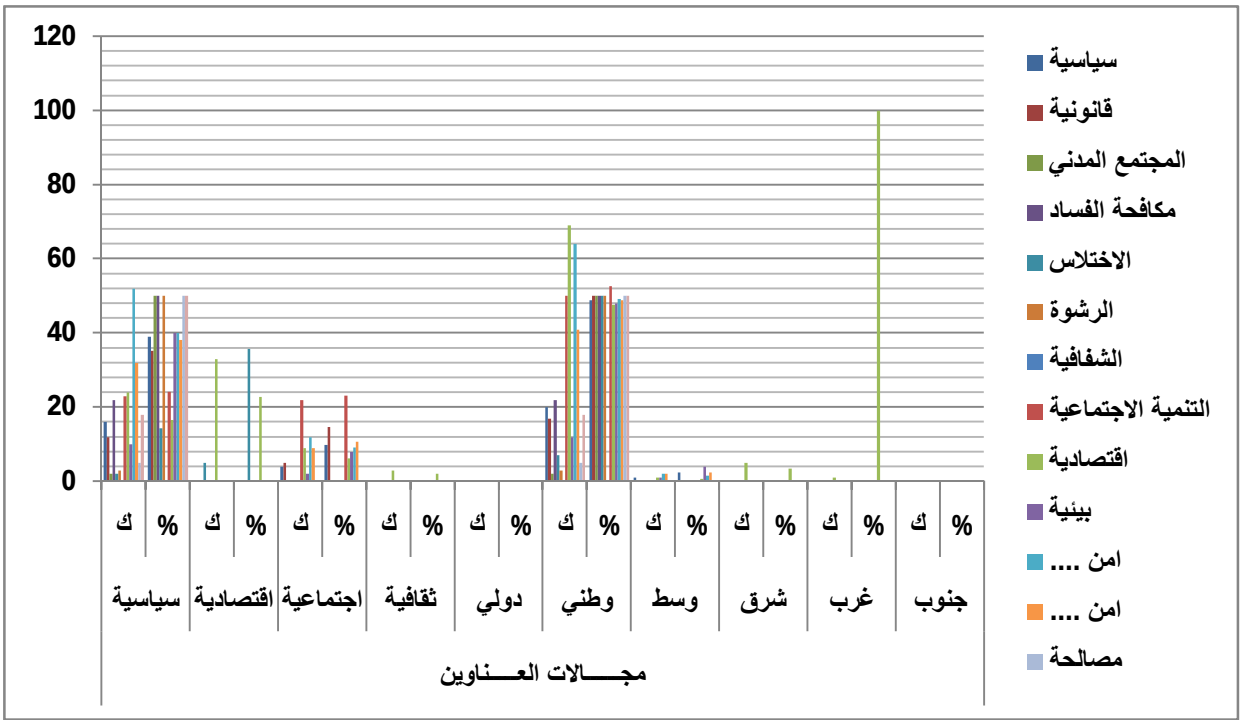

المطلب الثاني:فئة حجم الاهتمام بموضوع الدراسة حسب تاريخ النشرة

الجـــدول رقـــم 08: يبين حـجـم الاهـتـمـام

فئة الموضوع	أنواع الأخبار				طول الأخبار						عدد الأخبار تناولت الموضوع				المجموع الكلي	
	أخبار بسيطة		أخبار مركبة		أخبار طويلة		أخبار متوسطة		أخبار قصير		الحكم الراشد		التنمية			
اليوم	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الأول	12	22,64	7	13,21	7	87,50	8	15,09	9	16,98	4	7,55	6	11,32	53	
الثاني	11	30,56	3	8,33	2	20,00	10	27,78	2	5,56	2	5,56	6	16,67	36	
الثالث	7	14,00	13	26,00	4	40,00	10	20,00	7	14,00	3	6,00	6	12,00	50	
الرابع	2	7,69	6	23,08	3	100,00	3	11,54	2	7,69	3	11,54	7	26,92	26	
الخامس	5	11,11	13	28,89	6	100,00	6	13,33	5	11,11	5	11,11	5	11,11	45	
السادس	2	7,69	6	23,08	1	16,67	6	23,08	1	3,85	4	15,38	6	23,08	26	
السابع	3	6,67	15	33,33	5	41,67	12	26,67	3	6,67	2	4,44	5	11,11	45	
الثامن	8	13,33	16	26,67	3	18,75	16	26,67	6	10,00	5	8,33	6	10,00	60	
التاسع	1	2,33	14	32,56	2	16,67	12	27,91	4	9,30	4	9,30	6	13,95	43	
العاشر	3	6,52	15	32,61	2	16,67	12	26,09	3	6,52	4	8,70	7	15,22	46	
الحادي عشر	4	8,70	13	28,26	7	77,78	9	19,57	3	6,52	4	8,70	6	13,04	46	
الثاني عشر	2	3,57	21	37,50	4	21,05	19	33,93	2	3,57	4	7,14	4	7,14	56	

تحليل جدل رقم (08) بدين حجم الاهتمام

تم تقسيم حجم الاهتمام وفق الأنواع الأخبار والتي تراوحت بين الأخبار البسيطة التي تتضمن واقعة واحدةو أخبار مركبة التي تتضمن أكثر من واقعة. كما تم التقسيم كذالك وفق لطول الأخبار فتراوحت بين الأخبار الطويلة و الأخبار المتوسطة والأخبار القصيرة.هذا بالإضافة إلى عدد الأخبار التي تناولت كل من الحكم الراشد والتنمية.

نأ هذا التقسيم المعتمد في الدراسة يقصد منه إبر از الأهمية المعطاة لموضوع الحكم الراشد والتنمية من خلال الأخبار المركبة تعطي أهمية أكبر للموضوع من الأخبار البسيطة التي تتناول واقعة واحدة حيث أن الموضوع العام أو موضوع الدراسة يتمحور حول الانتخابات الرئاسية.وكل الأخبار التي تدور حول نفس هذا الموضوع تكون لنا خبرا مركبا.ولهذا نجد أن نسبة الأخبار المرتفعة فكانت أكبر من نسبة الحديث قدرة ب 37.50% فتناول الموضوع في شكل أخبار مركبة له من الأهمية والحرص على إبرازه ما يكفي ،وهذه الأهمية تقل تناوله كأخبار بسيطة ، فهذا يعكس القدر العالي من الاهتمام لكون أن التلفزيون خصص قدرا كبيرا من الأخبار من خلال عرض التفاصيل والتحليل كل الجزئيات التي يظهر من خلالها الحكم الراشد والتنمية ،فموضوع الحكم الراشد والتنمية تم التطرق له في الأخبار المركبة وخاصة في اليوم الثامن للدراسة بنسبة 26.67%وهي نسبة كبيرة تنوعت فيها الأخبار المركبة ،أكثر منها الأخبار البسيطة وفيما يتعلق بطول الأخبار نجد أن أغلب الموضوعات تم التطرق إليها من خلال أخبار متوسطة الحجم هذه الأخيرة التي مثلت أكبر نسبة ثم تليها الأخبار الطويلة وأقل نسبة كانت الأخبار القصيرة ،نجد أن الأخبار المتوسطة تخدم مختلف المواضيع ،وا ٍذا تكلمنا عن الأخبار المركبة حسب كل نشرة نجدها توفرت في 12 نشرة ،أي 21مرة تكررت وتكررت 13 مرة في ثلاثة نشرات وهي نسبة كبيرة في حين أن الأخبار المركبة التي تتضمن أكثر من واقعة في الخبر الواحد،وتسود هذه النوعية تغطية الانتخابات ،والأخبار التي ترتبط بالأزمات والكوارث والانقلابات والحروب،مثل الذعر الذي أصاب العالم بعد انتشار ما يعرف (بأنفلونزا الطيور)حيث قد يحمل الخبر مضامين كثيرة منها انتشاره ،ثم وفاة حالة من الهند،ثم ظهور حالات جديدة في اسبانيا ،وتقرير لمركز كل من الدراسات الأوربي يؤكد خطورة هذا المرض على سكان العالم وأن المتوقع وفاة 15 مليون مواطن خلال العشرة سنوات القادمة من خلاله ،ثم اتهام تنظيم القاعدة بأنها وراء انتشار هذه الأوبئة الجرثومية ،ويمكن إسقاط هذا المثال على

موضوع النشرة أي الحملة الانتخابية ،فنجد في الخبر الواحد أكثر من واقعة ،فيتم تغطية كلمة المرشحين وزياراتهم أثناء الحملة الانتخابية فيبدأ الحديث عن الوزير الأول عبد المالك سلال كمرشح عن الرئيس عبد العز يز بوتفليقة فكانت زيارتهم لبعض ولايات الغرب ،فتم نقل مقتطفات من كلامه فكان الموضوع المهم في الخبر هو شرح مشاريع المرشح المستقبلية مع الحديث عن الانجازات السابقة ،ثم يتم الانتقال إلى المرشح فوزي رباعين والذي غطى ولاية عنابة فكان حديثه عن التجاوزات المسجلة خلال الحملة وخاصة عدم إعطاء المساحة الكافية للتمثيل الإعلامي على القنوات التلفزيونية ثم تنتق إلى المرشحة لويزة حنون ،فكانت التغطية من ولاية الجزائر العاصمة حيث تحدثت عن الأمن وأن الجزائر من الدول المستهدفة من الخارج،ثم المرشح عبد العزيز بالعيد عن واقع التعليم العالي والمشاريع السياحية والاستثمار في سواحل الجزائر من منطقة تيز ي وزو تم المرشح موسى التواتي من ولاية الجلفة الذي ركز على أن الجزائريين لهم شرف الحصول على الحرية وجيل الثورة الذي عاش معاناة تجعله من المواطنين الذين يجب أن يحافظوا على هذه الحرية ،ثم يتم التكلم عن العملية الانتخابية والرد على اتهامات بعض المرشحين ،ولهذا الأخير علاقة بالأخبار المتوسطة أنسب للأخبار المركبة ،ذلك أنها لا تخل بالمعنى ولا تطيل ليمل المشاهد فإذا كانت طويلة في أغلبها فسيمل المشاهد وقد يغير القناة ،وا ٍذا كانت قصيرة فقد لا يعطي هذا تفاصيل أكثر ،كما أن الأخبار الطويلة تؤدي إلى الإقناع في بعض المواقع فأكبر نسبة في الدراسة كانت في اليوم ما قبل الأخير لنهاية الحملة الانتخابية وتمثل في 77.78%ذلك أنه تم نقل مباشر لمجريات الانتخابات في المهجر فطال الحديث عن هذا الحدث حيث كان نقل مباشر من مكان الاقتراع أو أماكن الفرز وكذلك أخذ بعض تصريحات المسئولين والمواطنين عن العملية التنظيمية للانتخابات ،أو مفهوم المواطنة والحق في الانتخاب حتى المهاجرين عن الوطن ،نجد أن الأخبار المتوسطة تم التطرق لها أربع مرات في نشرة واحدة ،بينما الأخبار الطويلة تم التطرق لها ثلاثة مرات في نشرتين،وهذا التباين يعكس اهتمام النشرة بموضوع الحملة الانتخابية التي خصص لها مساحة زمنية كبيرة ،بالتالي الاهتمام بمشاريع التنمية والحكامة الراشدة في كل موضوع يتم التطرق إليه خلال هذه الحملة الانتخابية ،وفيما يخص عدد الأخبار التي تناولت مفهوم الحكم الراشد والتنمية،نجد أن المكانة والاهتمام بموضوع الحكم الراشد في التلفزيون الجزائري خلال فترة الدراسة لم يكن بنفس الوتيرة في كل أيام الدراسة مقارنة بمفهوم التنمية ،حيث تم تسجيل

15.38%كأعلى نسبة في اليوم السادس من الدراسة وأقل من 4.44%في اليوم الذي يليه ،مما يؤدي إلى الاستنتاج أن حجم المعالجة مرتبط أساسا بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في البلاد ،فعدد الأخبار قدر بخمسة مرات في حوالي نشرتين وهو عدد متواضع وأربعة في ستة نشرات ،فموضوع الحكم الراشد ظهوره و اختفاؤه في نشرة الأخبار مرتبط ومتأثر بما يجري من حراك في المجتمع وفي الدولة ومختلف مؤسساتها وأجهزتها ،وفي فترة الانتخابات بالتحديد مرتبط بمشاريع المرشحين ومدى وعيهم وتقبلهم لفكرة السلطة الراشدة ومكافحة الفساد،فكان الارتفاع في أخبار المرشحين للانتخابات ،فالتعبير عن الرسالة الإعلامية المتعلقة بالحكم الراشد وواقع تطبيقه ومعوقاته ،من خلال مؤشراته في الميدان ،ولم يأتي بشكل مباشر ،فلا يربط بين المفهوم والصورة الإعلامية المقدمة ،فهي لا تقول أي نشرة الأخبار أن هذا يخالف مبادئ الحكم الراشد ولا تشير إلى هذا المفهوم مباشرة بالمصطلح المعروف به والمتناول في هذا الشأن،وعلى المشاهد أو المحلل اكتشاف الدلالة أو المغزى من خلال طريقة عرض هذه المادة وأسلوب توصيلها وكذلك من طرف المرشحين ،الذين تحدثوا عن الفساد الحاصل في الدولة وسبل مكافحته كأهم معوقات الحكم الراشد ،والمشاريع السياسية التي اعتبرت بمثابة آليات لتطبيقه.

أما موضوع التنمية فعدد الأخبار التي تناولت موضوع التنمية كانت أكبر من عدد الأخبار التي تناولت موضوع الحكم الراشد ،فأكبر نسبة قدرت ب26.92%وهي نسبة كبيرة جدا أي حوالي ستة مرات في سبعة نشرات وهي نسبة مرتفعة ،وقد ركزت أخبار التنمية عن البحث على المواضيع المتعلقة بمستوى المرافق العامة والخدمات المقدمة فيها كالصحة والتربية والتعليم ،كما أشارت إلى الارتباط هذه الخدمات بالتركيبة البشرية القائمة عليها وركزت على المناطق المعزولة والنائية بالخصوص ومن خلال هذه المواضيع يتضح لنا عدم وجود سياسة حكومية متناسقة وذلك من خلال تغطية الواقع المعاش ووصف الوضعية المزرية والمعاناة اليومية للمواطنين والتسييرالعشوائي لهذه المنشآت والمرافق وتحديد النقاط السلبية وا ٍبراز الأخطاء والهفوات في تنفيذ المشاريع بسبب عدم وجود دراسات شاملة وكاملة تضم كل المعنيين بالأمر وبإشراك كل القطاعات والمجتمع المدني .

أما الجانب الاقتصادي لم يتسم بالتوازن والتوزيع الجيد حسب الإمكانات والخصوصيات التي تتمتع بها كل منطقة بل انتشرت بشكل فوضوي ودون دراسات سابقة لمدى فعالياتها ،وجوانبها

الايجابية والسلبية المتوقعة كما أنها تتجه إلى تكثيف الجهود للتخلص من التبعية الاقتصادية في مجال المحروقات والمنتج والمستورد ،وتحقيق الاكتفاء الذاتي رغم أنه كان الشعار المرفوع منذ التسعينات في النظام السياسي ولم تنجح الهيكلة وا ٍعادة الهيكلة والخوصصة أو حتى الشراكة في المساهمة في انتقاد المؤسسات الاقتصادية ،ولم تحقق هدفها والمتمثل في التخلص من التبعية للخارج ،كما أنها لم تساهم بشكل كبير في ترقية اقتصادية للمواطنين ورفاهية اقتصادية تعتمد على استغلال الموارد المحلية المادية منها والبشرية ،بل أدت إلى تفكيك النسيج الاقتصادي وانحصاره في مناطق محددة تخدم عملية التصدير والاتجاه نحو أنماط إنتاجية استهلاكية أو تصديرية لمواد غير ضرورية لا تخدم المجتمع بل تزيد من التبعية للمنتج الأجنبي وذلك بترسيخ استهلاك الماركات الأجنبية في الوعي الجماعي وا ٍهمال المنتج المحلي كما أنها أي هذه الصناعات تعتمد على موارد أولية مستوردة كليا من الخارج وعلى موارد بشرية أجنبية مما لا يخدم التنمية في هذا المجال.

أما التنمية في مجال البيئة فإن ارتباط مسألة حماية البيئة بتهيئة الإقليم ،فقد أدى عدم التوازن في الانتشار السكاني بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية ،وكذا التطور والنمو الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بشكل خاص في المدن على حساب المناطق الأخرى ،أدى إلى نزوح سكاني نحو المناطق الشمالية وخاصة بمحاذاة المدن الكبرى للبلاد ،وأصبح الخطر يهدد بشكل كبير البيئة الطبيعية على مختلف المستويات ،على أساس هذا التحليل وهذه الاستنتاجات تقترح البعثة في تقريرها.

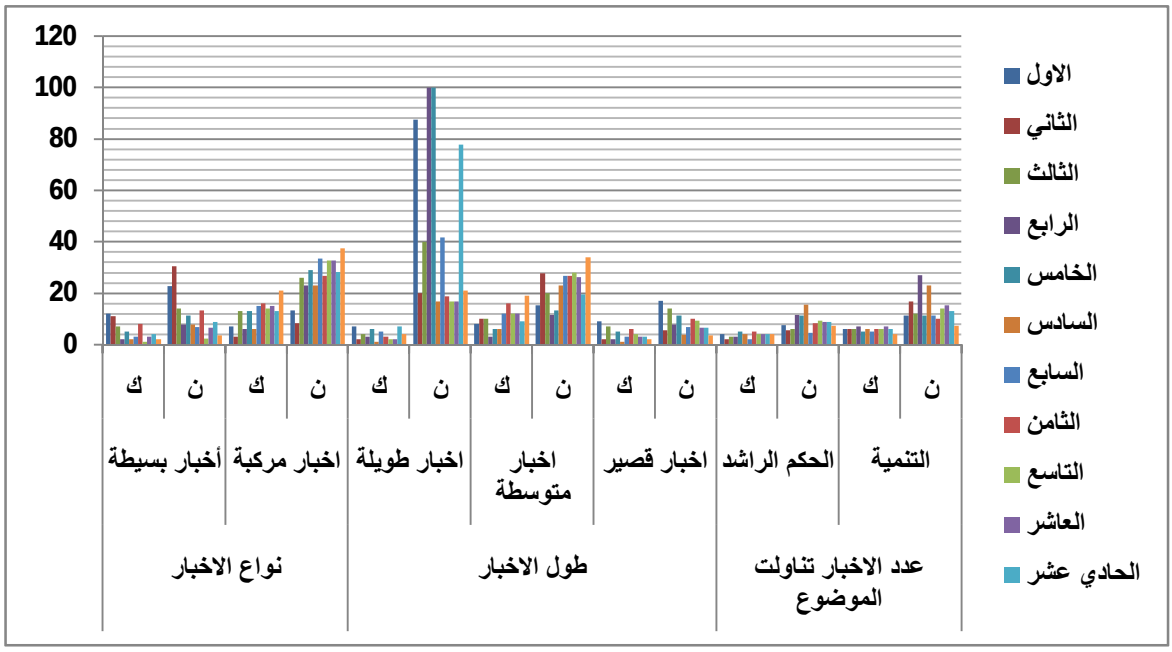

المبحث الثاني :فئة الاتجاه

المطلب الأول:فئة الاتجاه حسب تاريخ النشرة

جدول رقم 09: يمثل فئة الاتجاه

اليوم	معارض				مؤيد				محايد		المجموع الكلي	
	معتدل		بشدة		معتدل		بشدة					
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الأول	0	0,00	0	0,00	3	50,00	2	33,33	1	16,67	6	
الثاني	0	0,00	0	0,00	2	40,00	2	40,00	1	20,00	5	
الثالث	0	0,00	0	0,00	1	20,00	3	60,00	1	20,00	5	
الرابع	0	0,00	0	0,00	4	50,00	4	50,00	0	0,00	8	
الخامس	0	0,00	0	0,00	3	42,86	3	42,86	1	14,29	7	
السادس	0	0,00	0	0,00	1	16,67	4	66,67	1	16,67	6	
السابع	0	0,00	0	0,00	1	16,67	4	66,67	1	16,67	6	
الثامن	0	0,00	0	0,00	3	50,00	2	33,33	1	16,67	6	
التاسع	0	0,00	0	0,00	1	16,67	4	66,67	1	16,67	6	
العاشر	0	0,00	0	0,00	1	16,67	4	66,67	1	16,67	6	
الحادي عشر	0	0,00	0	0,00	1	16,67	4	66,67	1	16,67	6	
الثاني عشر	0	0,00	0	0,00	1	14,29	5	71,43	1	14,29	7	

تحليل جدول رقم (09) فئة الاتجاه:

الجدول الذي بين أيدينا يقدم لنا نتائج لاتجاه التلفزيون نحو مفهوم الحكم الراشد والتنمية وذلك وفقا لنسبة تمثيل هذا الأخير ،حيث تعالج فئة الاتجاه الطريقة التي تم بها عرض المادة الإعلامية في التلفزيون وهي تحدد موقف التلفزيون من خلال نشرة الأخبار وذلك حسب طريقة العرض وتتكون هذه الفئة كن الاتجاه المعارض(معتدل-بشدة)،الاتجاه المؤيد(معتدل –بشدة)والاتجاه المحايد .

الاتجاه المعارض:وهذا الأخير ينقسم إلى قسمين المعارض المعتدل ويحتوي على المادة الإعلامية التي تشير في مضمونها إلى تعارض بينها وبين مؤشرات الحكم الراشد ،وذلك من خلال النقد وتحديد نظرة سلبية عن تلك الأفكار المطروحة فيه كذلك معارضة بشدة ،أي تقديم مواضيع تتعارض تماما مع الحكم الراشد والتنمية ،أو تقديم عبارات وتعليقات تحتوي على عدم الرضا والانتقاص من أهمية الحدث والتشكيك في مقاصده وأهدافه بعبارات قاسية وتهكمية ويستعمل هذا النوع كثيرا في أساليب الرأي كالتعليق عن المعارضة.

الاتجاه المؤيد :يقصد به الاتجاه الذي يدخل في سياقه الفعل أو الرأي أو الفكرة المطروحة ،فيقوم الإعلامي بإبراز هذه الفكرة من جانبها الايجابي،وقد يعلق عليها ويدعمها بأفكار أخرى تسير في نفس الاتجاه ،وذلك من خلال الكلمات والعبارات والجمل المستعملة في المادة الإعلامية .

وينقسم الاتجاه المؤيد إلى قسمين :المؤيد المعتدل وهو الذي تكون فيه المادة الإعلامية تشير إلى توافق وتناسب بين مضمونها وبين مؤشرات الحكم الراشد والتنمية بشكل عام وبعبارات تلميحية وبشكل مسهب،أما القسم الثاني فيشير إلى الاتجاه المؤيد بشدة وهو الذي يقدم أفكارا وتعليقات وعبارات أكثر مما يتضمن من أخبار في حد ذاته ويستعمل فيه التعبير والتعليقات لإبراز الموقف من الحدث والدفع بالموضوع إلى الاتجاه المؤيد بشدة مما يجعل من التلفزيون محاميا ممتازا عن تلك الأفكار.

الاتجاه المحايد :وهو الذي يكون فيه التلفزيون من خلال الإعلاميين غير منحاز لأي من الاتجاهين ،يقوم بعرض الموضوع كما هو دون التدخل فيه أو دون إبداء أي إشارات توحي بالميل إلى المعارضة أو التأييد ومن خلال تحليل مضمون النشرات الإخبارية أثناء فترة الانتخابات.

الملاحظة الأولى :تكمن في وجود الاتجاه المؤيد والمحايد فقط وهذا يدل على أن التلفزيون يتبنى موقفا منحاز إلى السلطة في تقديمها وسهرها على تطبيق مفهوم الحكم الراشد والتنمية فهو موائم للنظام السياسي في كل خططه ومدعم لها.

الملاحظة الثانية: أن الاتجاه المعارض سواء كان معتدل أو بشدة لم تكن له مساحة في النشرة الإخبارية ،سواء من طرف المرشحين في الانتخابات أو الإعلاميين من خلال مختلف المواضيع ،ويرجع السبب في ذلك أن المرشحين في الانتخابات يهدفون إلى إبراز مشاريعهم التنموية والسياسية والاقتصادية وذلك من خلال تدعيمهم لمفهوم الحكم الراشد كمفهوم جاءت به الأنظمة المتقدمة كسبيل للوصول إلى التنمية ،وتم المصادقة عليه في مؤتمرات دولية وانه أنجع الحلول للنهوض بالدول والذي ينعكس على الاقتصاد وعلى الاستقرار والأمن ،كما أن الاتجاه المعارض يمكن أن نجده أكثر في الجريدة والتي تكثر فيها الأقلام المعارضة من خلال أنواع الرأي.

الملاحظة الثالثة :الاتجاه المؤيد بشدة مثل أعلى النسب والتي وصلت إلى نسبة 71.43% في اليوم الأخير من الدراسة وهي نسبة توحي بالنظرة الايجابية التي تبناها التلفزيون الجزائري في معظم الأحيان اتجاه سياسة الحكم في تمثيل الحكم الراشد والتنمية ،وما يتم انجازه لتحقيق هذا المبدأ وتؤكد هذه النسبة عدد المواضيع الواردة في الاتجاه المؤيد بشدة .

الملاحظة الرابعة :ترجع أسباب ارتفاع نسبة الاتجاه المؤيد بشدة إلى الرقابة التي يفرضها التلفزيون الجزائري على الإعلاميين فهو تلفزيون عمومي تابع للسلطة مدعم للنظام السياسي هذا من جهة الوسيلة،أما من جهة المرشحين للانتخابات فيظهر هذا الاتجاه المؤيد بشدة وعي بعض المرشحين في الانتخابات بأهمية هذا الأخير في إنشاء الدولة الجديدة للجزائر ،وحتى من جهة الوزراء و السياسين الذين تكلموا بصراحة عن مفهوم الحكم الراشد والتنمية وتحمل المسؤولية الكاملة لهذا المفهوم.

الملاحظة الخامسة :لا نغفل عن أن السبب المرتفع للاتجاه المؤيد بشدة يرجع إلى:

كون النظام السياسي متجه بشكل مستمر نحو التحسن فيما يخص تطبيق الحكم الراشد ،وذلك من خلال ظهور إيجابيات هذه السياسة في المادة الإعلامية المدروسة وهذا ما لم يكن مؤكدا وواضحا في مؤشر مفهوم الحكم الراشد .

بالإضافة إلى اقتراب سياسة التلفزيون أكثر فأكثر من سياسة النظام لأسباب متعددة،فقد يكون للجانب الاقتصادي دور كبير في هذا التقارب في أوجه النظر ،ففي ضل التعددية أصبح التلفزيون العمومي قناة ناجعة لخدمة النظام ،فطبيعة نشرة أخبار الثامنة وخطها الافتتاحي يظهر الوجه الحسن لأحوال المجتمع والدولة والسياسة والاقتصاد.

الملاحظة السادسة :فتخص الاتجاه المحايد والذي أخذ منحى المعاكس،حيث كانت النسب متقاربة خلال فترة الدراسة ،وهذا يدل على استقرار رأي بعض المرشحين في الانتخابات على الحياد فمثلت أعلى نسبة 20% فالانخفاض في الاتجاه المحايد يقابله طبيعيا ارتفاع في الاتجاه المؤيد يفسر أن المادة الإعلامية التي تقلص حجمها في الاتجاه قد انتقلت إلى الاتجاه المؤيد وهذا يفسر بأن الاتجاه قد انتقلت إلى الاتجاه المؤيد وهذا يفسر بأن الاتجاه الإعلامي للتلفزيون قد أصبح أكثر تأثيرا و أصبحت المادة الإعلامية المعروضة والخاصة بمفهوم الحكم الراشد والتنمية أكثر فأكثر ،لمسات فكرية وا ٍعلامية وحتى سياسية وهذا يعكس التمثيل الإعلامي الايجابي للحكم الراشد والتنمية.

من خلال تحليل محتوى العينة محل الدراسة الخاصة بالتلفزيون الجزائري وحسب المعطيات التي تم تجميعها وتصنيفها وتسجيل الملاحظات العامة والجزئية واستقراء النتائج المتعلقة بالجهود المبذولة طيلة الحملة الانتخابية في المقابل التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية يمكن القول أن نسبة 55.40%من المادة الإعلامية الخاصة بالموضوع تمثل النصف أي استحواذ التأييد بشدة على عينة الدراسة وهذا يؤكد على أن التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية كان مقصودا خلال الحملة الانتخابية ومخطط له من طرف السلطة والذي انعكس على الإعلام مباشرة،وف المقابل نجد أن نسبة التأييد المعتدل مثلت 29.72% وهي نسبة متوسطة ،أما نسبة المحايدة 14.86%وهي نسبة قليلة تدل على التوجه إلى الاتجاه المحايد ،وكل هذه النتائج تؤكد على تبني وتقبل والترحيب بمفهوم الحكم الراشد والتنمية من الجانبين السلطة والمعارضة وهذا خلال فترة الحملة الانتخابية .

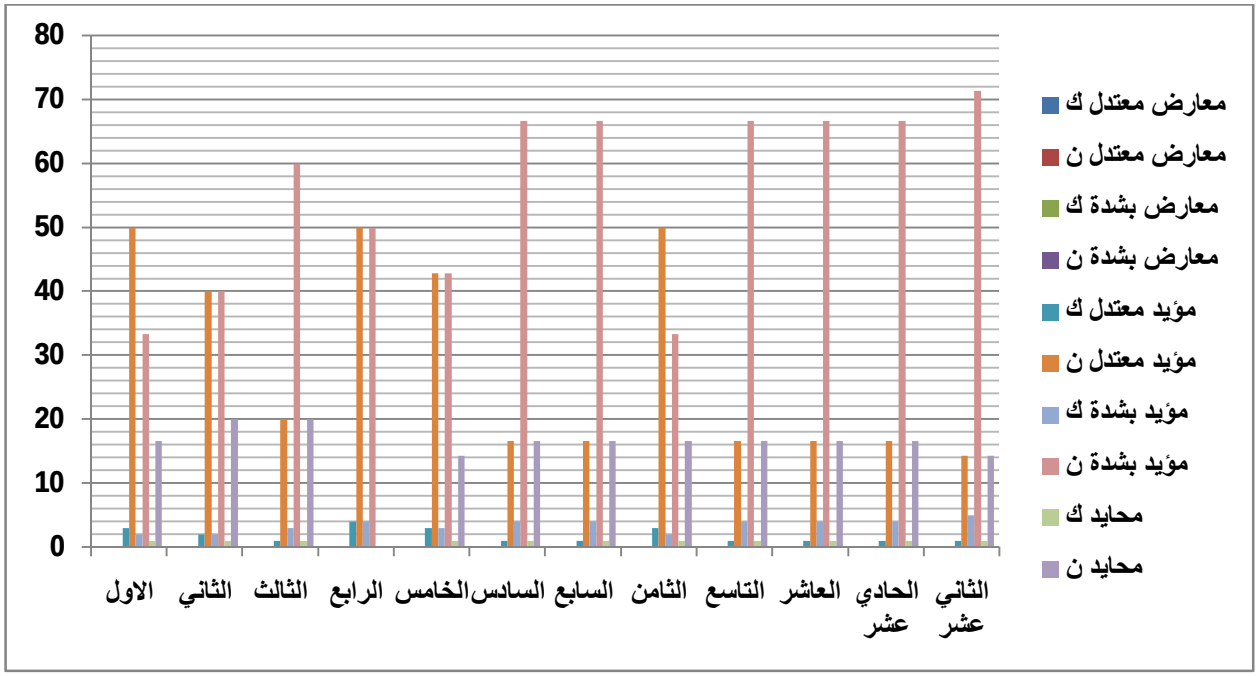
80
70
60
50
40
30
20
10
0
الاول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
السابع
الثامن
التاسع
العاشر
الحادي عشر
الثاني عشر
معارض معتدل ك
معارض معتدل ن
معارض بشدة ك
معارض بشدة ن
مؤيد معتدل ك
مؤيد معتدل ن
مؤيد بشدة ك
مؤيد بشدة ن
محايد ك
محايد ن

المطلب الثاني :فئة الاتجاه حسب الأشكال الصحفية

جدول رقم 10: يبين توزيع الاتجاه على الأشكال الصحفية

الاتجاه / الأشكال الصحفية	معارض				مؤيد				محايد		المجموع الكلي	
	معتدل		بشدة		معتدل		بشدة					
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الخبر	0	0	0	0	30	69,767	10	2,3256	3	6,9767	43	
التقرير	0	0	0	0	41	55,405	22	2,973	11	14,865	74	
التعليق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
التحقيق	0	0	0	0	3	100	0	0	0	0	3	
الروبرتاج	0	0	0	0	0	0	5	7,1429	2	28,571	7	
الحديث	0	0	0	0	0	0	4	8	1	20	5	
غير محدد	0	0	0	0	10	33,333	17	5,6667	3	10	30	

تحليل الجدول رقم (10) فئة الاتجاه حسب الأشكال الصحفية :

يبين هذا الجدول المركب من فئة الاتجاه (المؤيد بشدة –معتدل،المعارض بشدة –معتدل،محايد. وعلاقته بالأنواع الصحفية التي تتم من خلالها معالجة المادة الإعلامية المتمثلة في (الخبر ،التقرير ،التعليق،التحقيق،الروبرتاج،الحديث،غير محدد)

وكما سبق الذكر أن نسبة الاتجاه المعارض منعدمة وبالتالي لم يتم معالجته أو التطرق إليه من خلال هذه الأنواع الصحفية ولذلك نجد أن الاتجاه المؤيد تم معالجتها لموضوع الحكم الراشد والتنمية أو تناولهما في الاتجاه المؤيد المعتدل أكثر شيء من خلال الأنواع الإخبارية التي تحتوي على أي رأي أمعارضة وخاصة الخبر بنسبة 69.76% ،ذلك أن الخبر والتقرير يقوم بتغطية المواضيع وخلوه من أي رأي كان فتناول أو تمثيل مفهوم الحكم الراشد و التنمية كان في شكل تصريحات لبعض الوزراء كوزير الخارجية من خلال كلمته في القمة الأوربية الإفريقية أو بعض المرشحين في الانتخابات الذين تحدثوا عن معوقات الحكم الراشد بطريقة معتدلة ،أما ظهور التأييد بشدة فكان من خلال الروبرتاج المنجز من طرف التلفزيون الجزائري بنسبة 7.41كأكبر نسبة ،حيث تم إبراز أهم المشاريع المنجزة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي خلال العهدة السابقة ومخططات الدولة لتوفير الأمن وتسيير شؤون الشؤون السياسية للدولة والشؤون بالخارجية ،وروبورتاجات البيئة وتشجيع السياحة .

أما الاتجاه المحايد فلقد ظهر في الحديث الصحفي الذي تم إجراؤه مع بعض الشخصيات السياسية والوزراء الذين لم يبدوا أي رأي حول الحكم الراشد والتنمية ،فلم يظهروا ميلهم لهذا المفهوم بكل أبعاده وآليات تطبيقه .

ونجد انعدام الاتجاه المعارض في الأنواع الصحفية فالمعارضة تنعكس من خلال الأنواع الصحفية المتداولة في الجرائد خاصة (التعليق ،المقال ،العمود،الرسوم الكاريكاتورية)وباقي الأنواع الصحفية الاستقصائية أو الإخبارية قد لا تحمل معاني المعارضة خاصة في التلفزيون العمومي.

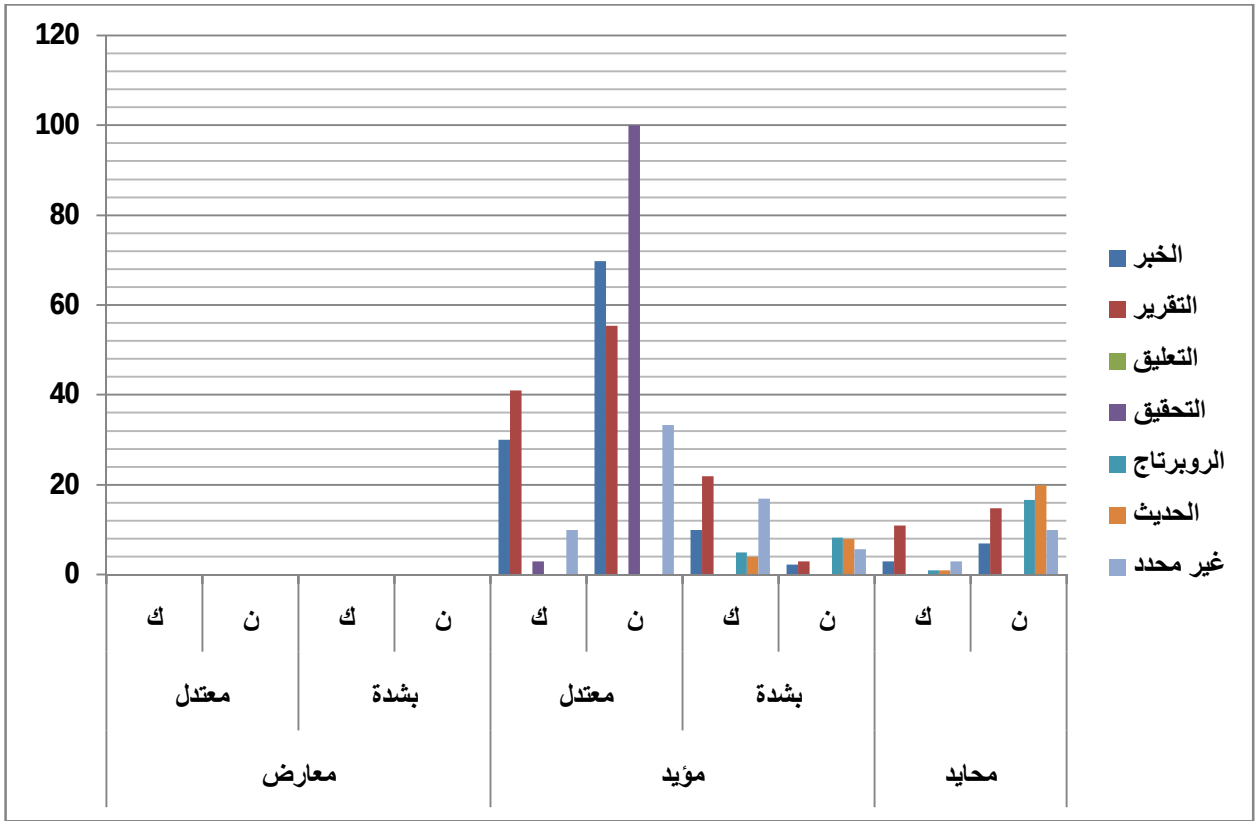
120
100
80
60
40
20
0
الخبر
التقرير
التعليق
التحقيق
الروبرتاج
الحديث
غير محدد
ك
ن
معتدل
بشدة
معارض
مؤيد
محايد

المبحث الثالث:المواضيع الأكثر تناولا والشخصيات الفاعلة

المطلب الأول:فئة المواضيع الأكثر تناولا حسب تاريخ النشرة

الجـــدول رقـــم 11: يبين المواضيع الأكثر تناولا

اليوم	أخبار سياسية						أخبار اقتصادية						أخبار اجتماعية						المجموع الكلي	
	الحملة الانتخابية		البرلمان		القضاء		فلاحة		تجارة وصناعة		سياحة		الشباب		العمل		السكن			
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الأول	3	23,08	0	0,00	0	0,00	1	7,69	2	15,38	1	7,69	3	23,08	1	7,69	2	15,38	13	
الثاني	2	9,52	0	0,00	0	0,00	3	14,29	2	9,52	1	4,76	7	33,33	3	14,29	3	14,29	21	
الثالث	5	25,00	0	0,00	0	0,00	3	15,00	2	10,00	1	5,00	4	20,00	1	5,00	4	20,00	20	
الرابع	2	11,11	0	0,00	0	0,00	3	16,67	3	16,67	1	5,56	2	11,11	1	5,56	6	33,33	18	
الخامس	3	25,00	0	0,00	0	0,00	3	25,00	1	8,33	1	8,33	1	8,33	1	8,33	2	16,67	12	
السادس	3	16,67	0	0,00	0	0,00	3	16,67	3	16,67	1	5,56	2	11,11	2	11,11	4	22,22	18	
السابع	2	8,00	0	0,00	0	0,00	4	16,00	2	8,00	1	4,00	10	40,00	3	12,00	3	12,00	25	
الثامن	4	14,29	0	0,00	0	0,00	2	7,14	6	21,43	2	7,14	6	21,43	5	17,86	3	10,71	28	
التاسع	5	29,41	0	0,00	0	0,00	2	11,76	2	11,76	1	5,88	3	17,65	1	5,88	3	17,65	17	
العاشر	4	23,53	0	0,00	0	0,00	1	5,88	3	17,65	1	5,88	5	29,41	1	5,88	2	11,76	17	
الحادي عشر	3	30,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	10,00	1	10,00	2	20,00	2	20,00	1	10,00	10	
الثاني عشر	4	33,33	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	8,33	2	16,67	3	25,00	1	8,33	1	8,33	12	

تحليل الجدول رقم 11 يبين المواضيع الأكثر تناولا:

تم تقسيم هذا الجدول حسب مواضيع الأخبار إلى أخبار سياسية تنوعت بين أخبار الحملة الانتخابية والبرلمان والقضاء،وأخبار اقتصادية تنوعت بين أخبار الفلاحة والتجارة والصناعة معا والسياحة،كما نجد الأخبار الاجتماعية التي تنوعت بين أخبار الشباب وأخبار الشغل وأخبار السكن.

ففي الأخبار السياسية نجد أن أخبار الحملة الانتخابية قد استحوذت على أخبار النشرة السياسية فمثلت 18.95%،وذلك راجع إلى أن الحملة الانتخابية كانت في أوجها فكل الأخبار السياسية كانت لها علاقة مباشرة بالأخبار الانتخابية سواء تغطية أخبار تنقلات المرشحين أو التحضيرات للانتخابات ،أو المراقبين الدوليين ،وكذلك أخبار المهجر وتحضيراتهم للانتخابات ،وكذلك برامج المرشحين وخططهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتجارة والصناعة على حد سواء ،ولهذا الأخير علاقة بمفهوم التنمية المستدامة فمثلت نسبة 13.27% ذلك أن أخبار الاقتصاد تمحورت حول المشاريع الاقتصادية في مجال التجارة ،وذلك من خلال محاولات الجزائر الجاهدة للدخول أو الانضمام لمنظمة التجارة سنة 1995 واستخلافها للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ،تقدمت الجزائر للمرة الثانية بطلب الانضمام سنة 1996،واشترط عليها آنذاك تقديم وثيقة تحتوي على معلومات شاملة عن الحالة الاقتصادية والقوانين الجزائرية ،وهذه الوثيقة حسب وزير سابق ،عبارة عن مذكرة تحتوي على 70 صفحة علما أنه طرح على الجزائر منذ سنة 1997 إلى يومنا هذا أكثر من 1600سؤال [1] والمفاوضات لا تزال إلى يومنا هذا قائمة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ولذلك لابد وأن تصيغ مجموعة من المشاريع الاقتصادية وتقديمها لمجلس الحكومة ،وهذه المشاريع تعكس درجة التنمية في الدولة ،أما الصناعة فالأخبار تمثلت في الاتفاقيات الجزائرية مع بعض الدول الأجنبية لإنجاز مصانع ذات طابع متطور وتحقق طفرة في الاقتصاد ،وتحقق مناصب الشغل وتمتص البطالة ذلك من خلال تكوين اليد العاملة المؤهلة في ذلك ،وربط العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات السوق ،من خلال تخصصات أكثر حيوية .

أما الأخبار الفلاحة فمثلت نسبة 11.84 %وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بنسبة التجارة والصناعة ،وذلك يعكس بأن السياسة التنموية للدولة تركز على الصناعة والتجارة والفلاحة

[1]-جلال بوعاتي ،**جريدة الخبر** ،**أخبار الوطن** ،**أطول** مفاوضات للجزائر منذ إيفيان لدخول منظمة التجارة العالمية .
http// www.elkhabar.com/press/article/87386 8أوت /2015 16:00 ص1

كأهم ثلاث قطاعات حيوية في أي دولة ،وأقل نسبة كانت للسياحة 6.63% ذلك أن الجزائر تستحدث المشاريع الاستثمارية في السياحة حديثا ،مقابل غياب إستراتيجية فعالة للنهوض بقطاع السياحة ذلك لخروج الجزائر من تجربة الإرهاب حديثا ،وعدم الاستقرار الأمني نسبيا ، و الحديث عن السياحة ،أما الأخبار الاجتماعية فمثلت أكبر نسبة في الأخبار كل موضوعات النشرة الإخبارية مقارنة بالأخبار السياسية والاقتصادية بنسبة 49.27%كأكبر نسبة ومثلتها الأخبار الشباب وذلك بنسبة 22.48% ثم تليها أخبار السكن والصحة أو الخدمة العمومية بنسبة 16.11%وأقل نسبة كانت لمجال الشغل 10.42%.

ويرجع سبب استحواذ الأخبار الاجتماعية على كافة المواضيع ذلك أن الحديث عن الأوضاع الاجتماعية تجلى حتى في مشاريع وبرامج المرشحين فركزت كلها على عنصر الشباب على اعتبار أن الجزائر من الدول الفتية التي تزخر بثروة من الشباب الجامعي المؤهل والمعرض لأزمة الهجرة غير الشرعية أو هجرة الأدمغة ،وكذلك حل أزمة السكن التي أنجز لها أكثر من مخطط من مخططات الدولة في العهدة السابقة والتي أصبحت تؤرق المواطن الجزائري (مشروع المليون سكن) وذلك في صيغ مختلفة اجتماعية ،ترقوية ،تساهمية، وغيرها.

وكذلك حل أزمة البطالة التي تعاني منها الجزائر منذ سنوات مقابل هذا الكم الهائل من المتخرجين من الجامعات و المتحصلين على شهادات ،فلا يمكن توفير مناصب شغل .

فموضوع الشباب يذكر حوالي 10مرات في النشرة الواحدة فالشباب عمود المجتمع ،بهم يقوى ويبقى ومن دونهم يضعف ويضمحل ،وتقوم الأمم والشعوب بسواعد ونشاط وعلم الشباب فيها،كما أن كسلهم وجهلهم هو عين التخلف والتراجع عن ركب الحضارة والتقدم.

إن الشباب في كل زمان ومكان عماد للأمة وسر نهضتها ومبعث حضارتها وحامل لوائها ورايتها وقائد مسيرتها إلى المجد والتقدم والحضارة وصناع مجدها ومستقبلها .

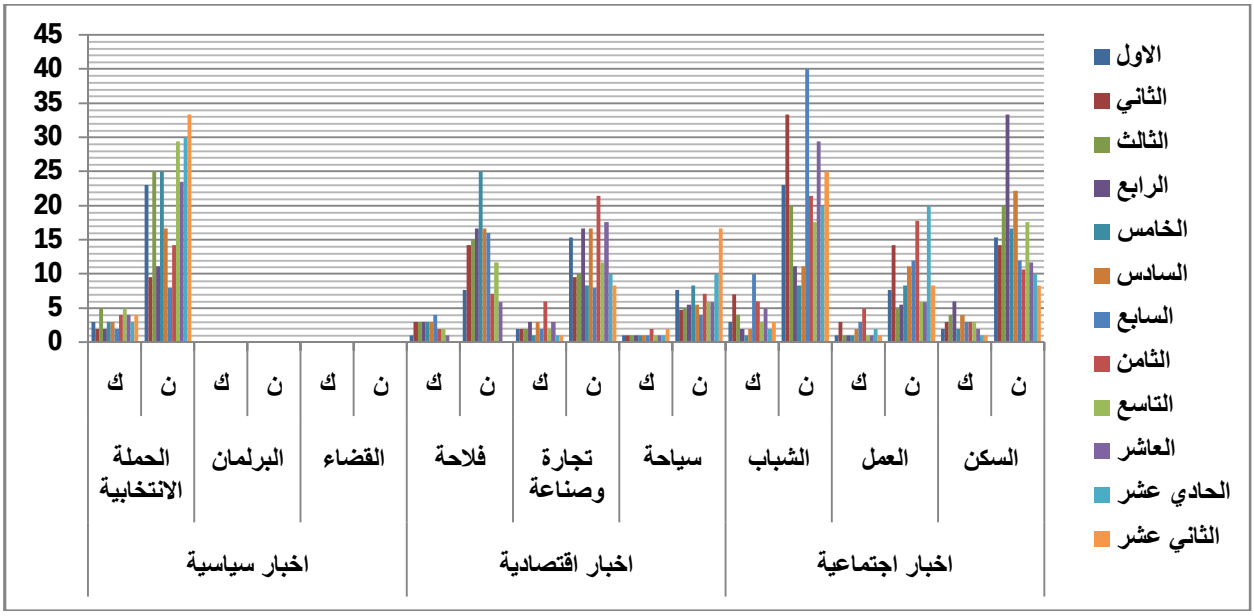
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
ك
ن
الحملة الانتخابية
البرلمان
القضاء
فلاحة
تجارة وصناعة
سياحة
الشباب
العمل
السكن
اخبار سياسية
اخبار اقتصادية
اخبار اجتماعية
الاول
الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
السادس
السابع
الثامن
التاسع
العاشر
الحادي عشر
الثاني عشر

المطلب الثاني :المواضيع الأكثر تناولا حسب الأشكال الصحفية

الجـــدول رقـــم 12: يبين توزيع المواضيع الأكثر تناولا على الأشكال الصحفية

المواضيع	أخبار سياسية						أخبار اقتصادية						أخبار اجتماعية						المجموع الكلي	
	الحملة الانتخابية		البرلمان		القضاء		فلاحة		تجارة وصناعة		سياحة		الشباب		العمل		السكن			
الأشكال الصحفية	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الخبر	40	25,00	0	0,00	3	1,88	19	11,88	21	13,13	3	1,88	23	14,38	8	5,00	43	26,88	160	
التقرير	40	14,13	0	0,00	3	1,06	25	8,83	28	9,89	13	4,59	48	16,96	22	7,77	104	36,75	283	
التعليق	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	
التحقيق	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	12,50	2	25,00	0	0,00	2	25,00	0	0,00	3	37,50	8	
الحديث	5	27,78	0	0,00	0	0,00	2	11,11	2	11,11	1	5,56	2	11,11	1	5,56	5	27,78	18	
غير محدد	30	26,09	0	0,00	0	0,00	10	8,70	15	13,04	5	4,35	13	11,30	12	10,43	30	26,09	115	

تحليل جدول رقم 12 يبين المواضيع الأكثر تناولا حسب الأنواع الصحفية :

من خلال هذا الجدول يتم توزيع المواضيع الأكثر تناولا على الأنواع الصحفية المتداولة في معالجته لهذه المواضيع أي تقسيم الأخبار السياسية (الحملة الانتخابية ،القضاء ،البرلمان) ،والأخبار الاقتصادية (فلاحة ،تجارة وصناعة ،سياحة) والأخبار الاجتماعية إلى (الشباب،الشغل،السكن) حيث تم توزيعها على الأنواع الصحفية (الخبر ،التقرير ،التعليق،التحقيق،الحديث،الروبرتاج،غير محدد).

ذلك أن الحملة الانتخابية تتضمن كل الأخبار التي لها علاقة بالعملية التنظيمية للانتخابات، والمرشحين للانتخابات وبرامجهم المختلفة ،،أما القضاء فيتعلق بشؤون العدالة والقوانين والتشريعات، والبرلمان يتعلق بانعقاد الدورة العادية لمجالسه وكل ما يدور في الجلسات من مصادقة على القوانين وغيرها .

أما الفلاحة فتتعلق بالأخبار الفلاحة من سلتصلاح أراضي زراعية و استهلاك ،ومشاكل الفلاحين ،السكن الريفي والقروض المتنوعة ،والإنتاج الفلاحي،أما الصناعة والتجارة تتعلق بتشييد المصانع وا ٍنعاش الصادرات والتقليل من الواردات .

أما السياحة فكل ما يتعلق بالاستثمار السياحي في الوطن ،من إنشاء مرافق وفنادق ذات جودة عالمية .

أما الشغل فيتعلق بمواضيع القضاء عن البطالة وتوفير مناصب شغل، والسكن كل ما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية المنوج ة من أزمة السكن وكذلك تحسين مستوى المعيشة والصحة والخدمة العمومية ولذلك نجد أن موضوع الحملة الانتخابية الذي مثل أعلى نسبة عولج بأنواع صحفية غير محددة قدر بنسبة 26.9%.فهناك أخبار وتقارير يومية عن مجريات الحملة الانتخابية .

كما أن هناك أحاديث صحفية مع المراقبين الدوليين وغيرها .

أما أخبار التجارة والصناعة كأكبر نسبة في الأخبار الاجتماعية فلقد تمت معالجتها من خلال التحقيق الصحفي بنسبة 25 25%،فالتحقيق الصحفي يهدف إلى تتبع وتقصي أسباب الظواهر والقضايا والمواضيع ونتائجها و استشراف المستقبل فهناك الكثير من المواضيع المرتبطة بالصناعة والتجارة مثل غلق بعض المصانع وا ٍعادة إدماجها مع مصانع أخرى ،وكذلك تجربة الجزائر الرائدة في صناعة السيارات من نوع "رونو" و"بيجو"إلى جانب الشراكة في مجال صناعة الأدوية ،وبالنسبة للأخبار الاجتماعية فنجد أن الأخبار المتعلقة بالشباب تمت معالجتها

عن طريق الخبر والتقرير وحتى الريبورتاج وذلك من خلال أخبار التعليم والجامعة وقوانين الخدمة الوطنية والتشغيل ،وفتح آفاق العمل والاستفادة من القروض الشبابية التي تمنحها الدولة (لونساج ،كناك).

أما أخبار الشغل فقد كانت الأنواع الصحفية فيها غير محددة ،فكان مؤشر الشغل يتم التطرق إليه في أغلب المواضيع والأخبار فلا يخلوا من الخبر أو التقرير أو الروبرتاج أو التحقيق وذلك بنسبة 10.43%،حيث انتهج النظام أو السلطة السائدة آنذاك مخطط فعال للقضاء نهائيا عن البطالة بكل مظاهرها وتوفير مناصب شغل ولذلك تم التركيز عليه في أغلب نشرات الأخبار .

وأخيرا نجد أن السكن وغيرها من مواضيع الخدمة العمومية والصحة والتعليم قد عولجت عن طريق التحقيق بنسبة 37.50%وهي نسبة كبيرة ،ويرجع السبب في ذلك إلى التحقيق في سكنات عدل والنتائج المتوصل إليها ،حيث لم يتم تسليم السكنات التي حددت لها آجال وتواريخ وتم تجاوزها ،بالإضافة إلى بعض المقاولين وعرقلتهم لعملية الإسكان من خلال مشروع الرئيس أو النظام السياسي .

أضف إلى ذلك بعض التحقيقات المتعلقة بالمستشفيات وما آلت إليه من إهمال وعدم النظافة وعدم تقديم منجزات استشفائية جديدة ،ونقص الأطباء المتخصصون.

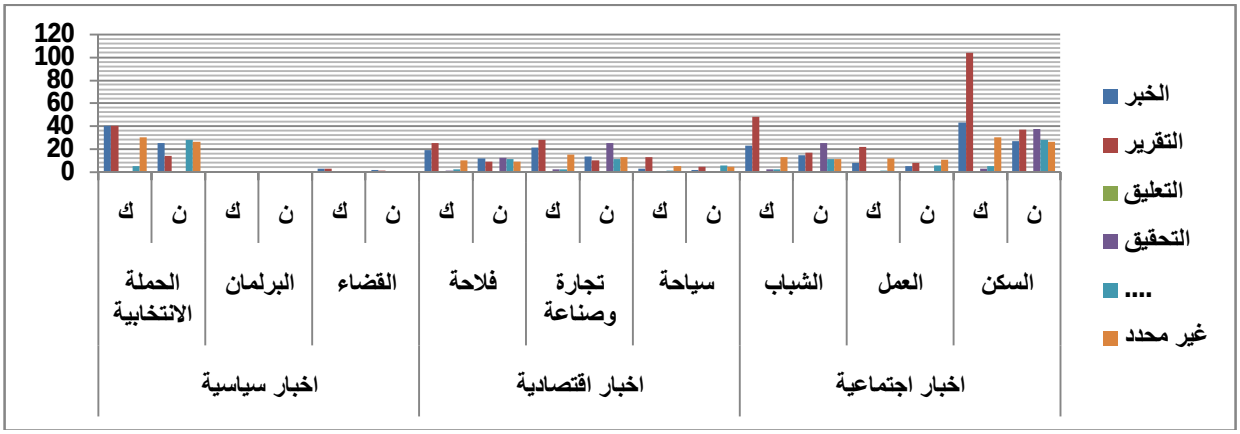

المطلب الثالث:فئة الشخصيات الفاعلة

جدول رقم 13: الشخصيات الفاعلة والوزراء

الايام	الرؤساء						وزراء						المجموع الكلي	
	رئيس الجمهورية		رئيس مجلس الأمة		رئيس المجلس الشعبي الوطني		الوزير الاول		وزير الداخلية والجماعات المحلية		وزراء آخرون			
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الأول	7	38,89	0	0,00	0	0,00	1	5,56	0	0,00	10	55,56	18	
الثاني	4	28,57	0	0,00	0	0,00	1	7,14	1	7,14	8	57,14	14	
الثالث	7	50,00	0	0,00	0	0,00	1	7,14	0	0,00	6	42,86	14	
الرابع	8	44,44	1	5,56	0	0,00	1	5,56	0	0,00	8	44,44	18	
الخامس	12	35,29	3	8,82	3	8,82	1	2,94	1	2,94	14	41,18	34	
السادس	4	30,77	1	7,69	0	0,00	1	7,69	0	0,00	7	53,85	13	
السابع	4	25,00	0	0,00	0	0,00	1	6,25	0	0,00	11	68,75	16	
الثامن	2	13,33	0	0,00	0	0,00	1	6,67	0	0,00	12	80,00	15	
التاسع	2	20,00	0	0,00	0	0,00	1	10,00	0	0,00	7	70,00	10	
العاشر	3	21,43	0	0,00	0	0,00	1	7,14	0	0,00	10	71,43	14	
الحادي عشر	3	60,00	0	0,00	0	0,00	1	20,00	0	0,00	1	20,00	5	
الثاني عشر	5	45,45	0	0,00	0	0,00	1	9,09	0	0,00	5	45,45	11	

تحليل الجدول رقم 13 يبين الشخصيات الفاعلة والوزراء:يبين هذا الجدول توزيع أهم الشخصيات الفاعلة في الحدث وذلك حسب درجة ومهمة كل شخصية ،بداية بالرؤساء والذين تم تقسيمهم إلى رئيس الجمهورية ،رئيس مجلس الأمة،رئيس المجلس الشعبي الوطني ،أما الوزراء فتوزعوا حسب الوزير الأول ،وزير الداخلية والجماعات المحلية ،والتقسيم الثالث وزراء آخرون كل حسب وظيفته ،أي وزير التربية والتعليم ،وزير الصحة وا إصلاح المستشفيات ،وزير الشباب والرياضة ،وزير الثقافة ،وزير الاتصال ،وزير الفلاحة والصيد البحري وزير الصناعة وغيرهم من الوزراء في الحكومة .

ومن خلال النتائج الموضحة أمامنا نجد بأن رئيس الجمهورية ظهوره في نشرة الأخبار استحوذ على النسبة الإجمالية ،حيث تم التطرق إليه في أكثر من خبر وذلك بنسبة 33.51%،ويرجع سبب الحديث المتكرر عن شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تفعيل ما يسمى بالشخصنة وذلك من خلال أسلوب التكرار لترسيخ هذه الشخصية في أذهان المنتخبين فيتم اختيارهم ،ولذلك أصبحت شخصية الرئيس من أولويات نشرة الأخبار ،فيجب أن تبدأ كل نشرة بالحديث عن ما أصدره رئيس الجمهورية من قوانين ولوائح ،وعن الرسائل الدبلوماسية التي يرسلها لمختلف الدول في إطار تهنئة أو تعزية ،وكذلك اجتماع رئيس الجمهورية بالوزر اء والولاة الجدد في إطار التغيير الحكومي ،وأكثر تناول كان في نشرة الأخبار الثالثة بنسبة 50 وهذا خلال فعاليات زيارة وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري " للجزائر ،حيث تم التركيز على لقاء رئيس الجمهورية بهذه الشخصية والمحادثات بين الطرفين والتي كانت مطولة ،في أول ظهور لرئيس الجمهورية وهو يتحدث أمام وسائل الإعلام ويتبادل أطراف الحديث مع هذا الأخير ،أي بمعدل اثنة عشر مرة في نشرة واحدة ،وهي نسبة كبيرة جدا .

أما رئيس مجلس الأمة تم ذكره في ثلاثة نشرات بنسبة 2.33 %وهي نسبة قليلة جدا ،وهذا يدل على عدم إشراك مجلس الأمة في فترة الانتخابات ،على الرغم من أن الحكم الراشد والتنمية بحاجة إلى تدخل كل الفاعلين السياسيين في تشييد وبناء البلاد ،فلم يظهر رئيس مجلس الأمة إلا خلال زيارة "جون كيري" أو رئيس وزراء دولة قطر.أما رئيس المجلس الشعبي الوطني ،فكادت تنعدم حيث ذكر مرة واحدة وذلك بنسبة 1.64%،وهذه النسبة القليلة تؤكد عدم مشاركة المجالس العليا في الدولة في العملية الانتخابية وعدم التدخل قد يكون

سببه حياد من مبدأ الديموقراطية،أو عدم الاهتمام والإهمال قد يعرقل عملية سير الحكم الراشد والتنمية .

والجانب الآخر نجد أن الوزراء الذين تم تقسيمهم أولا الوزير الأول وهو عبد المالك سلال والذي مثل ظهوره نسبة 9.56%أي بمعدل مرة واحدة في كل نشرة ،كان يظهر فيها كمتحدث رسمي وممثل لرئيس الجمهورية طيلة الحملة الانتخابية .

وأكبر نسبة استحوذ عليها الوزراء الآخرون بنسبة 54.39%بمعنى أنها فاقت النصف ،ذلك أن كل نشرة وفي كل موضوع يتم فيه ذكر وزيد الخارجية ،كممثل لرئيس الجمهورية في المؤتمرات والمحافل الدولية ،أو وزير الصحة ،وزير السكن والعمل ،وكذلك وزير التجارة ووزير الصناعة ،ولذلك حققت نسبة الوزراء الآخرون أكبر نسبة وهذا يعكس الحراك الفعال للوزراء كل حسب وزارته المسئول عليها ،فلقد ازدهر هذا النشاط في فترة الحملة الانتخابية في إطار تحقيق مشاريع تنموية وسياسية و اقتصادية واجتماعية .

وأقل نسبة كانت لوزير الداخلية والجماعات المحلية بنسبة 1.9%،فكان دوره ضعيف جدا حيث ظهر مرة واحدة في نشرتين فقط،تعلق فيها موضوع النشرة بمخطط الأمن الذي وضعته الجزائر لمكافحة الإرهاب كتجربة رائدة بين مختلف الدول،والمرة الثانية في الاعتداء على الصحفيين في بجاية أثناء تغطية زيارة عبد المالك سلال لهذه الولاية.

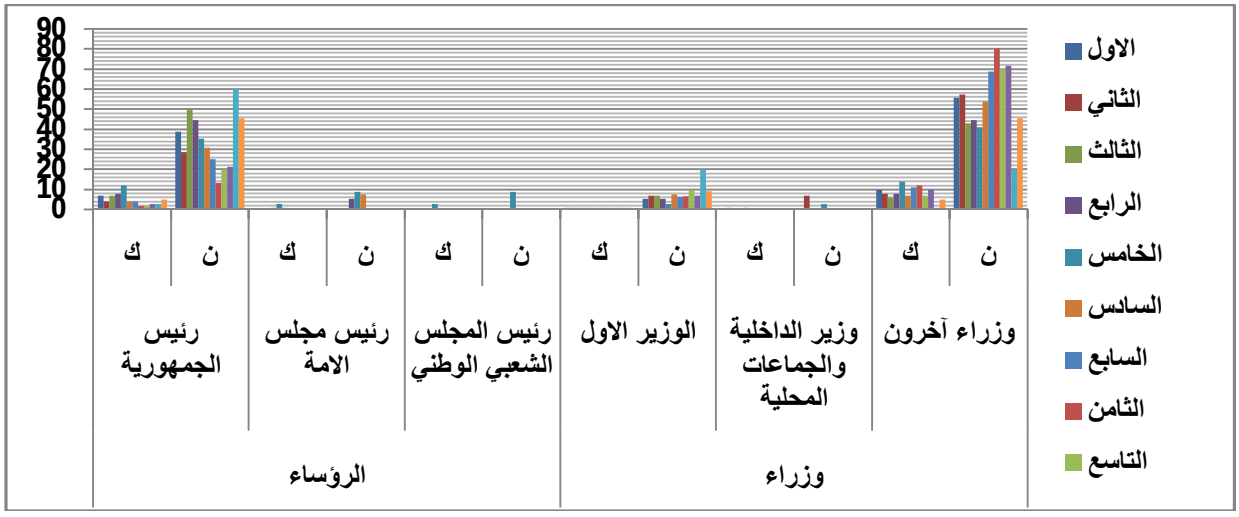

الفصل الثاني

فئات الشكل

الفصل الثاني :فئات الشكل

المبحث الأول :فئة الأهداف

المطلب الأول :فئة الأهداف حسب تاريخ النشرة

المطلب الثاني :فئة وسائل تحقيق الأهداف

المبحث الثاني:فئة الأخبار والأشكال الصحفية

المطلب الأول:فئة مصادر الأخبار حسب تاريخ النشرة

المطلب الثاني:فئة مصادر الأخبار حسب الأشكال الصحفية

المطلب الثالث:فئة الأشكال الصحفية

المبحث الثالث :فئات الشكل

المطلب الأول:فئة العناصر الفنية والتقنية حسب تاريخ النشرة

المطلب الثاني :فئة العناصر الفنية والتقنية حسب الأشكال الصحفية

المطلب الثالث:نتائج الدراسة

المبحث الأول :فئة الأهداف

المطلب الأول :فئة الأهداف حسب تاريخ النشرة

جدول رقم 14: يبين فئة الأهداف

اليوم	أهداف القائم بالاتصال						أهداف الجمهوري				أهداف الشخصيات						المجموع الكلي	
	الإعلام		التغير		التوجيه		الحصول على الأخبار		معرفة برامج المرشحين		أهداف تنموية		الحصول على أصوات الناخبين		أهداف سياسية			
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
03/30	1	5,26	2	10,53	3	15,79	3	15,79	3	15,79	3	15,79	1	5,26	3	15,79	19	
03/31	0	0,00	2	8,33	4	16,67	5	20,83	5	20,83	2	8,33	1	4,17	5	20,83	24	
04/01	3	13,64	0	0,00	2	9,09	3	13,64	3	13,64	4	18,18	2	9,09	5	22,73	22	
04/02	1	5,00	3	15,00	2	10,00	2	10,00	2	10,00	6	30,00	2	10,00	2	10,00	20	
04/03	3	10,71	2	7,14	3	10,71	6	21,43	6	21,43	4	14,29	4	14,29	0	0,00	28	
04/04	1	6,67	0	0,00	2	13,33	2	13,33	2	13,33	3	20,00	2	13,33	3	20,00	15	
04/05	2	7,41	2	7,41	3	11,11	3	11,11	3	11,11	5	18,52	4	14,81	5	18,52	27	
04/06	4	18,18	2	9,09	5	22,73	2	9,09	2	9,09	2	9,09	2	9,09	3	13,64	22	
04/07	3	16,67	1	5,56	3	16,67	4	22,22	4	22,22	1	5,56	1	5,56	1	5,56	18	
04/08	3	10,71	3	10,71	7	25,00	3	10,71	3	10,71	3	10,71	3	10,71	3	10,71	28	
04/09	4	14,81	0	0,00	3	11,11	5	18,52	5	18,52	4	14,81	3	11,11	3	11,11	27	
04/10	3	13,04	1	4,35	1	4,35	5	21,74	5	21,74	3	13,04	3	13,04	2	8,70	23	

تحليل جدول رقم 14 يبين فئة الأهداف :

يبين لنا هذا الجدول فئة الأهداف والتي تم تقسيماها حسب أهداف القائم بالاتصال والمتمثلة في (الإعلام،التغيير ،التوجيه)،أهداف الجمهور الحصول على الأخبار ،معرفة برامج المرشحين ،أهداف الشخصيات (أهداف تنموية ،الحصول على أصوات الناخبين ،أهداف سياسية).

من خلال أهداف القائم بالاتصال والمقصود به الإعلاميين القائمين على نقل وصناعة الأخبار في التلفزيون الجزائري ،وبالتالي المتوافقين والسياسة التحريرية لهذه المؤسسة العمومية الذي يخدم النظام السياسي ،والسلطة الممثلة في رئيس الجمهورية ولقد مثلت أكبر نسبة من حيث أهداف القائم بالاتصال في عملية التوجيه بنسبة 13.91%،ذلك أن التوجيه يقصد به ذلك العملية المنظمة على شكل خطوات وتخطيطوا إرشادات يضعها القيادي أو القائد لأفراد وفئة معينة من الناس ،ليساعدهم على تحقيق أهدافهم بالشكل الصحيح أي دون الحاجة لطرق ووسائل قد تعرضهم للوقوع في الخطأ والضرر ،ووسائل الإعلام تلعب دورا أساسيا ووظيفيا في توجيه الرأي العام أو أفراد المجتمع حول قضية معينة ،وخاصة توجيه الرأي العام أو أفراد المجتمع حول قضية معينة ،وخاصة توجيه سلوكهم الانتخابي ،وكما سلف الذكر أن اتجاه التلفزيون نحو الحكم الراشد والتنمية إيجابي ،فإن الهدف يكمن في توجيه الجمهور ،لفهم هذا الأخير وتطبيقه ويبقى الإعلام كوظيفة أساسية أو هدف لابد من تحقيقه من طرف الوسيلة الإعلامية حيث مثل نسبة 10.25%.

ويظهر التوجيه جليا من خلال أسلوب التكرار الذي يهدف إلى توجيه المواطنين نحو المرشح عبد العزيز بوتفليقة كبديل مناسب ،وذلك من خلال ما حققه خلال مسيرته رئيس وا إبراز المشاريع التنموية المحققة ،وتخطي أزمة الإرهاب وكذلك من أساليب التوجيه ما يتطابق وأساليب الإقناع من استمالات عاطفية وأخرى عقلية مثل نظرة السرور والفرح المرسومة في وجوه المستفيدين من سكنات اجتماعية ،وهذا بالرجوع إلى الحكامة الرشيدة أو الحوكمة التي تهدف إلى تحقيق التنمية ،كما يظهر الإعلام من خلال الأخبار بالتحديد من الوقائع والأحداث الوطنية والدولية والمؤتمرات وأخبار الوزراء والمرشحين والرئيس.

أما التغير فقد مثل نسبة قليلة قدرت ب6.59%وجاءت هذه النسبة ضعيفة ذلك أن التغيير يقترح دائما البديل ،فالهدف الأسمى هنا التوجيه نحو سياسة محددة ومرشح محدد فالتغيير نحو الأحسن في المشاريع التنموية والتعليم والاستثمار في السياحة والتغيير على مستوى البيئة وليس

على مستوى النظام السياسي ولذلك كانت نسبته قليلة جدا،فهنا التوجيه كان و اضحا وليس ضمنيا وذلك من خلال الشخصنة أو الحديث المتكرر عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وا إنجازاته وخططه المستقبلية بالنسبة لأهداف الجمهور ،قد تكون ضمنية تفهم من خلال التحليل فعند الحديث عن ضرورة إعلام الجمهور بأخبار معينة أو عن برامج المرشحين ،فهنا تظهر أهداف الجمهور ولذلك جاءت النسبة متساوية بين الرغبة في الحصول على الأخبار ،وهذه الأخبار متنوعة سواء كانت أخبار سياسية عن الانتخابات أو الأمن وخاصة أخبار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،الذي كثرت عنه شائعات مرضه وعدم قدرته على إدارة سدة الحكم ،فالجمهور شكل عامل ضغط في رغبته الملحة عل الحصول عن الأخبار بكل مصداقية ،على أن يكون ذلك من خلال تلفزيون عمومي ،في ضل هذا الزخم الإعلامي وتعدد قنوات الإعلام ،وتتمثل هذه النسبة في 15.75%من التقسيمين ،أي بمعدل أي سبعة مرات في النشرة الواحدة ،فتطلعات الجمهور إلى الرئيس المثالي الذي يحكم البلاد ويسير شؤونها بحيث تتوفر فيه شروط الحاكم الرشيد ،لتحقيق التنمية ويتم القضاء على البيروقراطية والفساد الذي يعاني منه المواطن الجزائري ،وكذلك لمحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار بالدرجة الأولى ،وكذلك القضاء على الأمية وتوفير مناصب الشغل ،ففترة الانتخابات كانت محفزة لمشاهدة نشرة الأخبار من الجمهور .أما أهداف الشخصيات ،وهنا يقصد بها الشخصيات المرشحة للانتخابات ،وهي أربع شخصيات على التوالي عبد المالك سلال الوزير الأول ممثل لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ،وموسى تواتي ،عبد العزيز بالعيد ،لويز ة حنون فوزي رباعين.

فتنوعت أهدافهم فكانت أعلى نسبة للأهداف التنموية فكل مرشح كان يشرح برنامجه الانتخابي ممثلا في أهم المشاريع التي تحقق الرفاهية التنمية للوطن ،وذلك بنسبة 14.65% ويكون ذلك من خلال:

- تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنهوض بالمستوى العيشي لكافة أفراد المجتمع
- الاستقلال الاقتصادي الذي يعني لنا القضاء على التأخر والتخلف وا إنشاء وتدعيم الاقتصاد الوطني على مستوى كل قطاعاته ،وتحقيقه لموارد مالية معتبرة ،وعليه الأخذ بهذه الأهداف
- العمل على زيادة طاقة التصدير لكن خارج قطاع المحروقات
- إعطاء عناية أكبر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية وهذا بتأهيلها

- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي والمحرك لعملية التنمية
- التركيز أكثر على القطاع الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،شرط أن يقودها أولئك الشباب البطال من ذوي الشهادات والمهارات الكامنة وهذا بتدعيم ماليا ،فنيا وقانونيا
- إعطاء فرص متساوية متكافئة لكافة المستثمرين الجزائريين والأجانب على السواء
- التجديد المستمر للطاقة الفكرية البشرية ،التي تتحكم في الإدارة الجزائرية،وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير .
- وضع سياسة اقتصادية وتجارية ،واعتماد إستراتيجية تنموية بعيدة المدى ،معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط كل من اتفاق الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط والمساومة أي الرشوة ،التمييز ،المحسوبية (الفساد بكل أنواعه).
- العمل على تعديل المزيد من القوانين التي من شأنها تسهيل وتطوير المعاملات الاقتصادية في ظرف وجيز .
- تعديل المنظومة المالية والبنكية مثل تأسيس البنوك الخاصة بالاستثمارات ،خاصة منها المتعلقة بالقطاعات والخدمات الضرورية للفرد الجزائري والاقتصاد الجزائري ككل

أما الأهداف السياسية فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 12.82 %وذلك من خلال تحقيق الأمن والاستقرار ، ومكافحة الإرهاب والعدو الخارجي ،فكل المرشحين تكلموا عن نبذ القطيعة والعنف والعنصرية وخاصة أزمة غرداية آنذاك.وذلك من خلال تحقيق مبدأ الوطنية والهوية القومية وجعل الجزائر وطن واحد دون تفرقة بين شماله وجنوبه وشرقه وغربه،بين العروبة والأمازيغية .وكذلك إعطاء هامش لحرية الإعلام ،بالإضافة إلى تسوية بعض النزاعات الخارجية مع الجارة المغرب ،وحماية الحدود من أي خطر أجنبي يهددها والتصدي لتنظيم داعش في ظل الربيع العربي الذي كانت نتائجه وخيمة على الدول المجاورة.أما عبد المالك سلال فركز دائما على اعتبار تمثيله لعبد العزيز بوتفليقة ،على نجاح الجزائر في تطبيق مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية ،وكذلك إقامة الصلح بين المالكيين والأباظيين في غرداية ، وعدم القبول بإقامة قواعد عسكرية في الجزائر بأي صيغة.

وأخيرا كانت النسبة الأقل للحصول على أصوات الناخبين ،فدائما يظهر المرشحون كشخصيات وطنية جاءت في خدمة البلاد ،حتى وإن لم يصوتوا عليهم المهم شرف المشاركة ،حيث عارضوا فكرة مقاطعة الانتخابات وشجعوا المواطنين على التوجه إلى صناديق الاقتراع لتمثيل الشخصية التي تستحق أن تسير الجزائر ،وذلك بكل شفافية وديموقراطية وبروح رياضية وبدون أي تحيز ،وأن عدم مشاركتهم سيجعل الجزائر تتخبط في مشاكل لا طائل لها ،ومن الأحسن التوجه إلى انتخاب الأجدر بهذه المكانة.

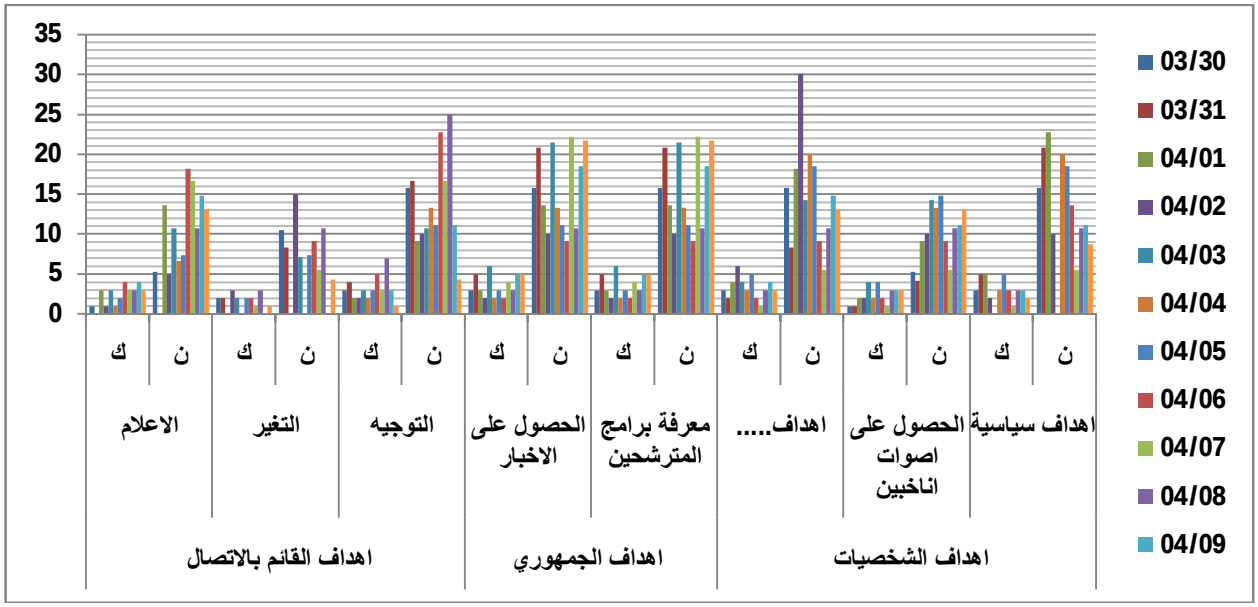

المطلب الثاني :فئة وسائل تحقيق الأهداف

جدول رقم 15: يبين وسائل تحقيق الأهداف

اليوم	وسائل تحقيق الأهداف						المجموع الكلي	
	مشاريع تنموية		أسلوب التكرار		برامج انتخابية			
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
03/30	3	42,86	1	14,29	3	42,86	7	
03/31	2	25,00	1	12,50	5	62,50	8	
04/01	4	36,36	2	18,18	5	45,45	11	
04/02	6	60,00	2	20,00	2	20,00	10	
04/03	4	50,00	4	50,00	0	0,00	8	
04/04	3	37,50	2	25,00	3	37,50	8	
04/05	5	35,71	4	28,57	5	35,71	14	
04/06	2	28,57	2	28,57	3	42,86	7	
04/07	1	33,33	1	33,33	1	33,33	3	
04/08	3	33,33	3	33,33	3	33,33	9	
04/09	4	40,00	3	30,00	3	30,00	10	
04/10	3	37,50	3	37,50	2	25,00	8	

تحليل الجدول رقم 15 وسائل تحقيق الأهداف:تم التطرق من خلال الجدول السابق لأهداف كل من القائم بالاتصال والجمهور والشخصيات ،،وهذا الجدول سيتم التطرق من خلاله لوسائل تحقيق الأهداف حسب كل المرشحين هي عرض المشاريع التنموية المختلفة فعبد المالك سلال ركز على أهم مشروع تم إنجاز جزء كبير منه وهو مشروع المصالحة الوطنية والوئام المدني بنسبة 38.83%،وهو المشروع الذي جاء به عبد العزيز بوتفليقة وتم الاستفتاء عليه ،وكذلك من المشاريع القومية مشروع المليون سكن في صيغ مختلفة (اجتماعي ،تساهمي ،ترقوي ،سكنات عدل ،السكن الريفي ....)

بالإضافة إلى مشروع القروض المختلفة للشباب (لونساج كناك وغيرها) والحديث عن المشاريع المنجزة مثل الطريق السيار شرق غرب ،ترامواي وميترو الجزائر والتخفيف من أزمة السير في الطريق.

أما المرشحة لويزة حنون ركزت على مشروع تعميم الأمازيغية كلغة وطنية ،والتعميم يكون في القطاعات المختلفة أما عبد العزيز بالعيد قد اقترح الكثير من المشاريع حيث تم تبني البعض منها حتى قبل نهاية الحملة الانتخابية مثل تقليص مدة الخدمة الوطنية إلى سنة ،وكذلك قدم مشاريع استثمارية هادفة أهمها الاستثمار في منطقة تيز ي وزو التي تزخر بمقومات طبيعية للسياحة ،بالإضافة إلى مشروع ميناء جديد في هذه المنطقة ،وقدم قطر احات كثيرة فيما يتعلق بالجامعة والتعليم العالي وذلك للتصدي لمشكل هجرة الأدمغة ،ومشكل تحسين التعليم والنهوض بالجامعة فهي أساس التقدم ،أما المرشح فوزي رباعين ركز على الصناعة وذلك كبديل للمحروقات ومحاولة الاستفادة من الكفاءات الأجنبية لإيجاد مؤسسات متعددة الجنسيات ،أما موسى التواتي ركز على إقامة مشاريع لإصلاح المستشفيات في الجزائر وتحسين الخدمة فيها ،وذلك بتوزيع الأطباء المتخصصون على مختلف الولايات في الوطن وخاصة في الجنوب المهمش ،وكذلك تحسين مستوى المعيشة من خلال استغلال الأراضي الزراعية الموجودة في الجزائر للاستثمار فيها والتقليل من الواردات وتصدير الفائض إلى الخارج ،ومن الوسائل التي احتلت نسبة كبيرة البرامج الانتخابية بنسبة 33.98%وهذه الأخيرة لها علاقة بالمشاريع التنموية ،ذلك أن برامج المرشحين حملت في طياتها مشاريع متنوعة اقتصادية وسياسية واجتماعية ،أما الأسلوب الأخير وهو أسلوب التكرار بنسبة 27.18%،فأسلوب التكرار كان منخفضا فنلمس التكرار من خلال تكرار البرامج المقترحة والمحققة سابقا أثناء العهدة السابقة ،فالتكرار يعني

إعادة ما تم عرضه من برامج سابقة فالرجوع إلى الشيء قد يرسخه في ذهن المتلقي ،فهو أسلوب من أساليب الدعاية الانتخابية فمن العادي أن يستعمل أسلوب التكرار ،فلا يكتفي المعلنون عادة بمجرد التنميط والكذب ،بل يعمدون كثيرا إلى التكرار ،المستمر في شعاراتهم وحملاتهم التي تلاحق الناس أينما ذهبوا ،وقد يلجأ البعض إلى التكرار في عرض برامجهم غير المباشرة ليحصلوا على نتائج أكثر فعالية ،عندما يكون التصريح مثيرا للحساسية أو الرفض ،إذ دلت إحدى الدراسات على أن تكرار ظهور أحد نجوم السينما وهو دخن خلال الفيلم لأربع مرات ،قد يؤدي إلى زرع صورة إيجابية للتدخين عند المراهقين المعجبين بهذا النجم ،مما يعطي دلالة واضحة على أثر الإعلان غير المباشر في بث الرسائل الإعلانية مع تكرار مستمر وهو أمر يزداد خطورة عندما يقترن بالتصريح المباشر والموجه.

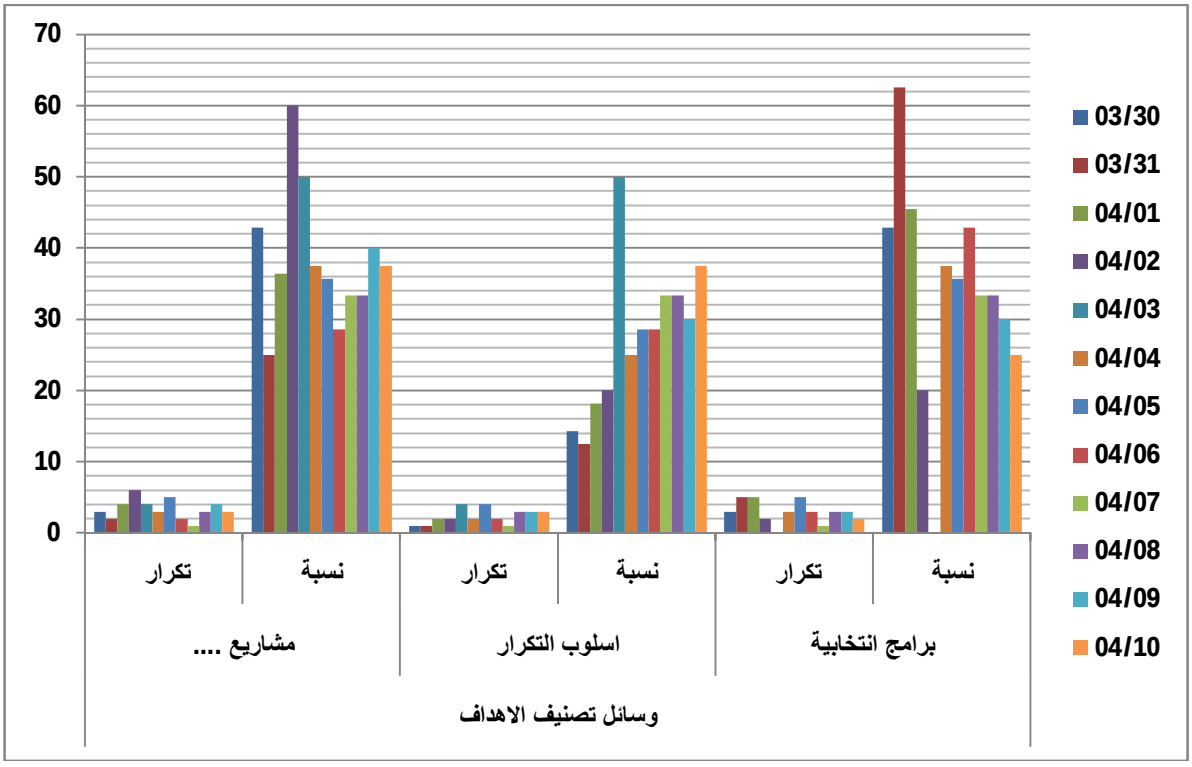

المبحث الثاني:فئة مصادر الأخبار والأشكال الصحفية

المطلب الأول:فئة مصادر الأخبار حسب تاريخ النشرة

جدول رقم 16: يبين مصادر الأخبار

اليوم	مصادر داخلية				مصادر خارجية				المجموع الكلي	
	المراسلون		الصحفي		وكالة الأنباء		شخصيات حزبية وسياسية			
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
03/30	8	33,33	5	20,83	5	20,83	6	25	24	
03/31	2	10,53	7	36,84	4	21,05	6	31,58	19	
04/01	2	8,70	7	30,43	8	34,78	6	26,09	23	
04/02	1	7,69	6	46,15	0	0,00	6	46,15	13	
04/03	2	9,52	10	47,62	3	14,29	6	28,57	21	
04/04	0	0,00	9	56,25	1	6,25	6	37,50	16	
04/05	4	16,00	10	40,00	5	20,00	6	24,00	25	
04/06	1	3,70	14	51,85	6	22,22	6	22,22	27	
04/07	1	4,76	11	52,38	3	14,29	6	28,57	21	
04/08	1	5,00	11	55,00	2	10,00	6	30,00	20	
04/09	6	31,58	4	21,05	3	15,79	6	31,58	19	
04/10	13	48,15	8	29,63	0	0,00	6	22,22	27	

تحليل جدول رقم 16 يبين مصادر الأخبار :

تعتبر فئة مصدر الأخبار عنصرا أساسيا في عملية تحليل المحتوى حيث أن تحديد مصادر الإعلامية في التلفزيون وهو محل الدراسة ،وا إبراز أنواعها ونسبة تمثيلها قد تسمح لنا من معرفة طبيعة المواضيع وعلاقتها بالفئات الأخرى كالحجم والأنواع الصحفية ،وكذا الاتجاه ،كما تساعدنا في توجيه الوسيلة الإعلامية ،وتحدد المصادر التي قد تعتمد عليها النشرة الإخبارية في تغطية الأحداث ومعالجتها في الزمان والمكان المناسبين وقد تم تقسيم مصادر الأخبار إلى مصادر داخلية مقسمة بدورها إلى قسمين ،المراسلون والصحفيون ،ومصادر خارجية متمثل في وكالات الأنباء والشخصيات الحزبية والسياسية.

ولقد برز من خلال التحليل بأن أكبر نسبة استحوذت عليها الصحفيين أي أغلب المادة المتعلقة بالنشرة تم تحريرها من قبل الصحفيين العاملين في التلفزيون الجزائري وذلك بنسبة 40%وهذا يدل على أن التلفزيون الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على مصادرها الخاصة أي الصحفيين التابعين لها والذين يقومون بتغطية الأخبار ،بحضورهم الشخصي في مكان وقوع الحدث،أي التغطية الإعلامية من حيث الموارد البشرية لهذه النشرة جد هامة ،حيث توضع فيها ثقة نقل الخبر ،وهذا يدل أيضا على حرص التلفزيون الجزائري على الالتزام بالخط الإخباري المنتهج وما توفره مصادر التلفزيون المحترفة باعتبارها الأكثر تأهيلا لتقديم هذه المادة بخصائصها الإعلامية والتقنية المعمول بها في المجال الإعلامي ،وخاصة في فترة الانتخابات ، ويظهر هذا الحرص على عدد التغطيات الإخبارية المرفقة باسم الصحفي الذي يلقيها ويعلق عليها بصوته ،والنسبة قاربت النصف وهي كبيرة ومتزايدة في الارتفاع تدعم الملاحظات السابقة ،فالخبر دائما والتقرير الصحفي هما نوعان أساسيين في المعالجة الإعلامية لموضوع الحكم الراشد والتنمية وهما يتطلبان وجود صحفيون محترفون من أصحاب المهنة فمن هؤلاء الصحفيين لا ينبغي أن يكونوا من خارج هيئة التحرير التابعة للمؤسسة وبذلك يمكن اعتبار الصحفيون المصدر الأساسية في تمويل التلفزيون وهذا يؤكد ما تمت الإشارة إليه سابقا حول الخط الإعلامي للتلفزيون حيث أن الصحفيين ملزمون باتجاه معين وتطبيق الرقابة الذاتية وتعرف جيدا الخطوط التي لا يمكن تجاوزها في الخطاب الإعلامي بشتى أنواعه،ولا يفتح التلفزيون فضاءات كثيرة خارج عن المراقبة للآراء والأفكار والمواقف والاتجاهات للأشخاص والجمعيات والجماعات السياسية والمنظمات الاجتماعية ،خاصة في مجال موضوع الحكم

الراشد والتنمية الذي يمس مباشرة بالسلطة وهيئاتها التنفيذية وهذا ما يظهر من خلال نسبة الشخصيات الحزبية والسياسية 28.23%فتمثل هذه النسبة النصف من نسبة الصحفيين ،فتصريحات الشخصيات المرشحة للانتخابات وباقي الشخصيات السياسية الأخرى لم تتجاوز أعلى مستوياتها ،وهذا يدل أن التلفزيون لا يعطي أهمية كبيرة أو أنها تسمح للتعبير عن موضوع الحكم الراشد والتنمية من خلال مشاركات خارجية،أو أنها لم تجد ضمن هذه الأفكار والآراء في المشاركات الخارجية ما يتناسب وخطها الإعلامي في موضوع الحكم الراشد والتنمية،فكانت عبارة عن مجموعة من الانتقادات .

ولذلك نجد أن مصدر وكالات الأنباء كمصدر خارجي جاء منخفض جدا 15.68 %،والمراسلون كمصدر داخلي 16.07 %ذلك أن المراسلون كانوا يعملون لصالح التلفزيون الجزائري،وكانوا يغطون أخبار المؤتمرات الدولية الممثلة في الخارج ،أما وكالات الأنباء فقد تم الاعتماد عليها في الأخبار الدولية أكثر شيء ولم تكن هناك أخبار تتحدث عن الحكم الراشد والتنمية ومصدرها وكالات الأنباء بل كانت مصدرا للأخبار الدولية الخارجية ،وحتى المراسلون كانوا متحفظين حول هذا الموضوع ،بل كانوا ناقلين لفعاليات أحداث خارجية محددة ،ولم تتعداها إلى الأخبار المحلية أو السياسية ،فكانت نقل مباشر للانتخابات في المهجر ،كذلك .

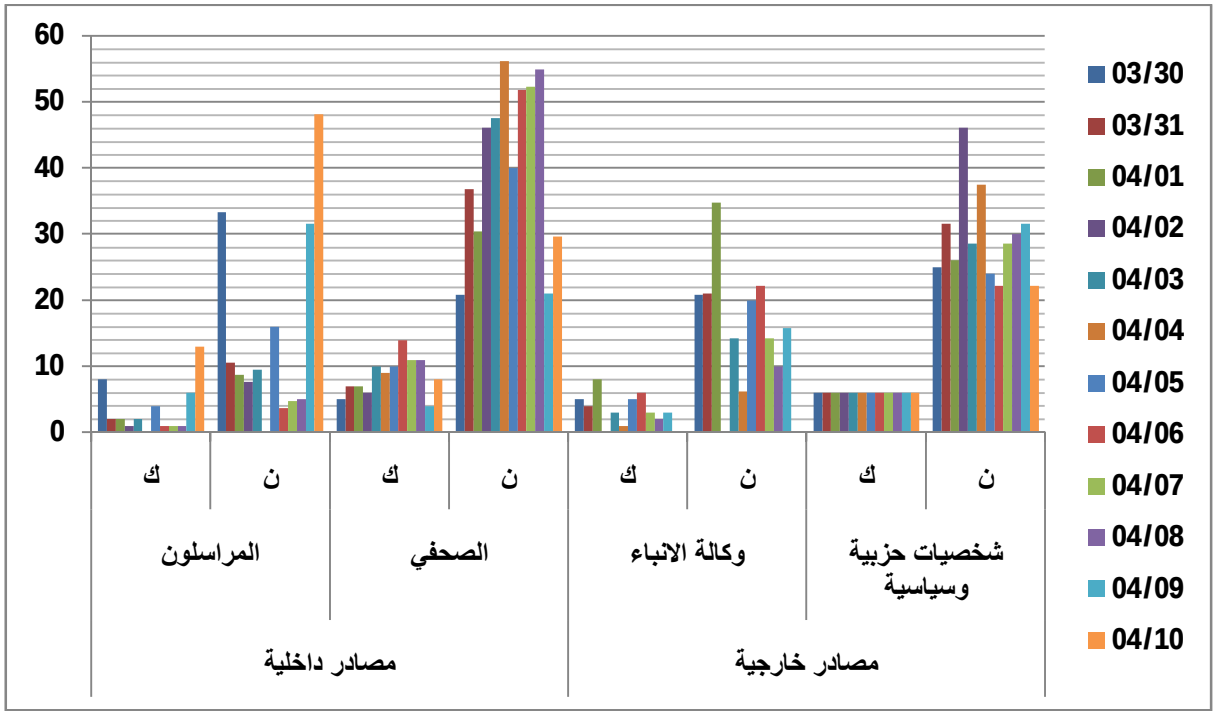

المطلب الثاني:فئة مصادر الأخبار حسب الأشكال الصحفية

جدول رقم 17: توزيع المصادر على الأشكال الصحفية

المصدر / الأشكال الصحفية	مصادر داخلية				مصادر خارجية				المجموع الكلي	
	المراسلون		الصحف		وكالة الأنباء		شخصيات سياسية			
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الخبر	5	11,63	20	46,51	2	4,65	16	37,21	43	
التقرير	20	12,58	102	64,15	7	4,40	30	18,87	159	
التعليق	0	0	0	0	0	0	0	0,00	0	
التحقيق	0	0	3	100	0	0	0	0,00	3	
الحديث	0	0	0	0	0	0	5	100,00	5	
غير محدد	10	33,33	20	66,67	0	0	0	0,00	30	

تحليل جدول رقم 17 توزيع المصادر على الأشكال الصحفية:

إن هذا الجدول المركب تكملة للجدول السابق ،حيث تم من خلاله توزيع مصادر الأخبار حسب الأنواع الصحفية أي مصادر الأخبار الداخلية (المراسلون والصحفي)والخارجية (وكالات الأنباء والشخصيات السياسية)وذلك حسب الخبر،التعليق،التقرير،التحقيق،الحديث ،الروبرتاج،غير محدد.

وبعدما تبين بأن موضوع الحكم الراشد والتنمية قد نال اهتماما كبيرا ،فوصل في بعض الأحيان إلى الذروة ،أو نصف المساحة الزمنية المخصصة للحملة الانتخابية مقارنة بنسبة الشخصيات السياسية.

والملاحظ من خلال هذه الفئة انعدام مصدر المساهمون والمصادر الأخرى في الحكم الراشد والتنمية ،وهذا حرصا على عدم وجود مصادر أخرى خارج الخط الافتتاحي للتلفزيون لتغطي الأخبار المتعلقة بالحملة الانتخابية ،حيث تكتب الأخبار بالطريقة الخاصة للتلفزيون الجزائري من خلال الحق في التصرف في هذه المادة وا ٍعادة صياغتها وتركيبها وا ٍدخال إضافات أو تلخيصها والتعليق عليها مما يجعلها تصبح من إنتاج التلفزيون الجزائري ،ولذلك فإن أكبر نسبة وهي نسبة الصحفيين عولجت بأنواع صحفية غير محددة بنسبة 66.67%فتنوعت المعالجة بين الخبر والتحقيق والتقرير والروبورتاج ،الحديث الصحفي.أما المصادر الخارجية المتمثلة في الشخصيات السياسية فقد مثلت عن طريق الحديث الصحفي بشكل كبير ،الذين قدموا تصريحات متضمنة لمفهوم الحكم الراشد ومعوقاته وموضوع التنمية.

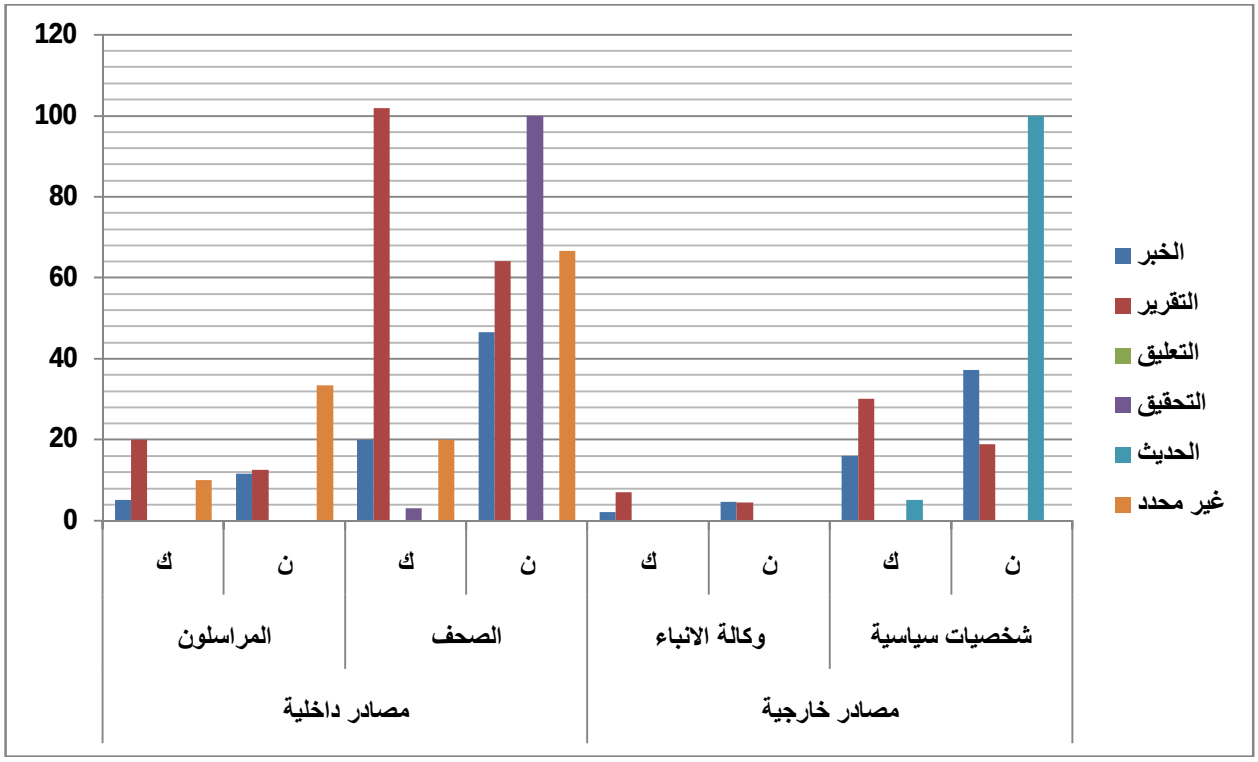
120
100
80
60
40
20
0
الخبر
التقرير
التعليق
التحقيق
الحديث
غير محدد
ك
ن
ك
ن
ك
ن
ك
ن
المراسلون
الصحف
وكالة الانباء
شخصيات سياسية
مصادر داخلية
مصادر خارجية

المطلب الثالث:فئة الأشكال الصحفية

جدول رقم 18 : يبين الأشكال الصحفية

اليوم	الخبر		التقرير		التحقيق		الروبرتاج		الحديث		التعليق		غير محدد		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
03/30	3	20,00	10	66,67	0	0,00	0	0,00	1	6,67	0	0,00	1	6,67	15	
03/31	2	10,53	11	57,89	0	0,00	0	0,00	1	5,26	0	0,00	5	26,32	19	
04/01	5	20,83	12	50,00	1	4,17	2	8,33	0	0,00	0	0,00	4	16,67	24	
04/02	3	23,08	9	69,23	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	7,69	13	
04/03	6	27,27	12	54,55	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	4	18,18	22	
04/04	1	10,00	7	70,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	2	20,00	10	
04/05	5	20,83	14	58,33	0	0,00	2	8,33	0	0,00	0	0,00	3	12,50	24	
04/06	7	25,00	17	60,71	0	0,00	1	3,57	0	0,00	0	0,00	3	10,71	28	
04/07	4	18,18	14	63,64	1	4,55	1	4,55	0	0,00	0	0,00	2	9,09	22	
04/08	3	14,29	17	80,95	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	1	4,76	21	
04/09	3	13,04	16	69,57	0	0,00	1	4,35	2	8,70	0	0,00	1	4,35	23	
04/10	1	3,85	20	76,92	1	3,85	0	0,00	1	3,85	0	0,00	3	11,54	26	

الجدول رقم 18 يبين الأشكال الصحفية:

يمكن اعتبار فئة الأنواع الصحفية من أهم الفئات الدالة على شكل وطبيعة الموضوع المعالج ولذلك فإن التعرف على كيفية استعمال هذه الفئة يساعد بشكل كبير على استنباط مقومات المعالجة الإعلامية لموضوع الحكم الراشد ومعرفة الشكل أو الأشكال البارزة المستخدمة في تقديم الرسالة الإعلامية والدلالات الواضحة والخفية منها في محل هذا الاختيار وعلاقته بنوعية الموضوع أو المواضيع المعالجة ،وتؤدي معرفة وتصنيف وترتيب هذه الأشكال والأنواع إلى معرفة أسلوب المعالجة وأهداف هذه الرسالة والأهمية المعطاة للموضوع ،كما تسمح بمعرفة الخط الإعلامي والسياسي من خلال تحليل هذه الرسالة والأهمية المعطاة للموضوع ،من خلال تحليل الرسالة والشكل الذي وردت فيه والسياق الذي سارت عليه ،ولذلك نجد أن معظم الفئات المدرجة في الدراسة تم ربطها بالأنواع الصحفية في الجداول المركبة ،وتم الاعتماد في هذا البحث على دراسة وتحليل موضوع الحكم الراشد والتنمية من خلال الأنواع الصحفية التالية:

الخبر الصحفي:وهو كل معلومة جديدة لم تنشر ولم تبث ولم تذاع أي لا يعرفها الجمهور الجمهور بعد ،حول قضية أو حدث أو واقعة تهم الرأي العام (حدث،قضية،حزب،أو حكومة ، أو برنامج أو شخصية ،أو حالة طبيعية ،أو غيرها)ويجيب الخبر بالضرورة على كل الأسئلة (من ،لماذا،ماذا ،متى ،كيف ،كم)،وقد يكون الخبر بسيط يتناول واقعة واحدة أو مركبا يجمع بين عدة أخبار ،كما يأخذ الخبر ثلاثة أشكال الهرم المعكوس ،المعتدل المتدرج [1].

التقرير الصحفي :هو النوع الذي يقوم بنقل تفاصيل الوقائع والأحداث والظروف المحيطة بها وتفاصيل مجرياتها ،ويكون في شكل تقرير حي إذ ا كان الصحفي في عين المكان ويكون تقريرا إخباريا حين يقوم على أساس جمع كم من المعلومات من مصادر مختلفة ونشرها.

الروبورتاج:هو النوع الذي يقوم بتصوير الواقع ونقله إلى الجمهور من خلال الوصف والسرد بغية تقديم صورة حية ملونة وشفافة لواقعة أو حدث حتى يستطيع القارئ أن يقترب أكثر من ذلك الواقع أو الحدث ،فهو نوع إعلامي يجمع بين الأسلوب والمعلومة في نفس الوقت ويتطلب إنجاز الروبولرتاج نزول الصحفي إلى الميدان لتغطية الحدث ونقله في شكله الحي.

التحقيق الصحفي:هو الذي يمكن من التركيز على شريحة من الواقع أو على ظاهرة معينة أو مجموعة من وقائع أو على تطور معين في أي مجال من مجالات الحياة ،وذلك ليس فقط

[1]-نصر الدين لعياضي :**مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي**،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر 19994

بقصد الإعلام ،أو وصفها وعرضها أو تقديم موقف منها ،بقصد دراستها أساسا وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى الاستنتاجات أو حلول أو أفاق تطور واضحة محددة بشأنها ،ويهدف التحقيق إلى فضح التصرفات غير السليمة،وكشف انتهاكات النظام أو معايير أو حتى البديهيات وحسن السلوك.

الحديث الصحفي:هو استظافة شخصية من الشخصيات وطرح أسئلة بهدف الحصول على أجوبة محددة ،يسعى الصحفي من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف سواء أكانت عامة أو أهدافا خاصة ،كالتأكد من معلومات يعرفها من قبل،أو لإثبات وجوده في عين المكان وبالتالي يزيد من مصداقية معلوماته،وتجري المقابلة مع شخصية تحظى باهتمام جمهور وسائل الإعلام ويتم الإعداد لها مسبقا وبشكل جيد وتكون أسئلة المقابلة أسئلة شخصية حسب طبيعة الموضوع ونجد أن أعلى نسبة حققها التقرير وقدرت ب64.37% أي فاقت النصف ،فالتقرير من أنسب الأنواع الصحفية لتغطية الأخبار التلفزيونية والإذاعية ،حيث أن المشاهد لنشرة الأخبار حتى لا يشعر بالملل تقدم له تقارير مختصرة على عكس الصحافة المكتوبة التي تعتمد على التحليل وصحافة الرأي .

كما أن التقرير تطور استعماله لتغطية أخبار الحكم الراشد والتنمية حتى تظهر أنها أكثر آنية وجديدة ،كما أن التقرير يقدم تفصيلا أكثر من الذي يقدمه الخبر ،بالاعتماد على شهود العيان والأدلة والحجج ،وهذا يعكس لحترافية التلفزيون الجزائري في استعمال التقرير الأكثر تداولا في التلفزيونات العالمية .كما نلاحظ ارتفاع نسبي لتداول الخبر قدر ب17.40%،ونجد هذا التقارب العام بين الخبر والتقرير في حجم الاستعمال كان بنفس الحدة في كل أيام الحملة الانتخابية محل الدراسة وكما سبق ذكره من قبل أن الخبر المتوسط هو الذي سيطر عل أنواع الأخبار وأن هذه الأخبار المتوسطة التي تركز على تقديم المعلومة الواقعة هي أكثر الأخبار التي تناولت وهذا ما يتناسب والأحداث الجارية والمرتبطة بالحملة الانتخابية التي عاشتها الجزائر،فالتقرير جاء بمعدل سبعة تقارير في النشرة الواحدة ،أما الخبر جاء بنسبة خبرين في نشرة واحدة ،وأقل نسبة كانت للتحقيق وذلك بنسبة1.21% ،لأن التحقيق كنوع صحفي يفسر الظاهرة ويطرح حلولا للمشاكل والقضايا العامة والمعقدة التي تهم شرائح واسعة من الناس ،وله قدرة فائقة على التأثير والإقناع خاصة مع الوضع الحالي كما نجد أن التعليق انعدم تماما ،فلم

يتم تسجيل أي تعليق ذلك أنه من الأنواع الصحفية التي تبرز فيها رأي الصحفي ،والذي قد يعارض النظام السياسي ولا نغفل على أن التلفزيون الجزائري عمومي ،أما الروبرتاج فقد سجل 1.83% وهي نسبة صغيرة ،مثلت مجموعة من المشاريع التنموية.ولقد تباينت نسبة النوع الصحفي غير المحدد،وذلك بنسبة 12.14% بمعنى أن هذه النسبة التي لا يستهان بها ،،صعب فيها تحديد النوع الصحفي الذي تتدرج فيه هذا الموضوع فيكون غير مفهوم.

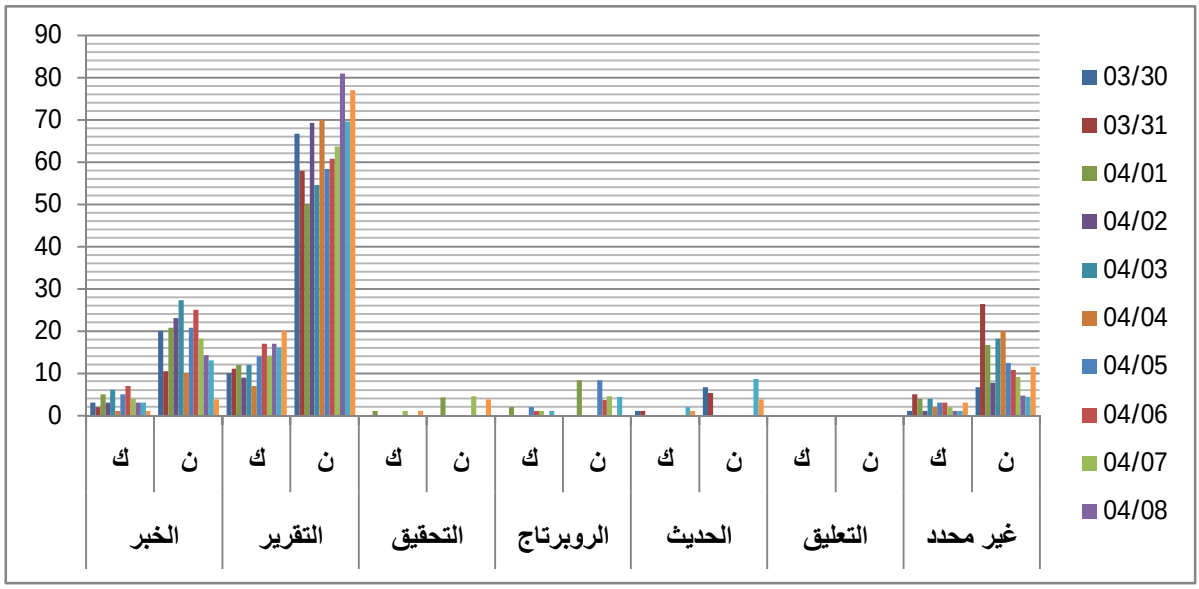

المبحث الثالث :فئات الشكل

المطلب الأول:فئة العناصر الفنية والتقنية حسب تاريخ النشرة

جدول رقم 19 : يبين العناصر الفنية والتقنية

اليوم	أماكن التصوير						اللغة								تطابق الصورة				المجموع الكلي	
	داخلي		خارجي		أرشيف		عربية		فرنسية		أمازيغية		مختلطة		مطابقة		غير مطابقة			
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
03/30	15	25,00	7	11,67	2	3,33	4	6,67	7	11,67	1	1,67	7	11,67	13	21,67	4	6,67	60	
03/31	10	18,18	9	16,36	3	5,45	6	10,91	3	5,45	0	0,00	10	18,18	12	21,82	2	3,64	55	
04/01	13	18,31	10	14,08	2	2,82	9	12,68	6	8,45	3	4,23	13	18,31	13	18,31	2	2,82	71	
04/02	12	25,00	4	8,33	3	6,25	4	8,33	2	4,17	0	0,00	10	20,83	12	25,00	1	2,08	48	
04/03	13	18,06	8	11,11	6	8,33	11	15,28	5	6,94	0	0,00	11	15,28	14	19,44	4	5,56	72	
04/04	10	25,64	2	5,13	1	2,56	5	12,82	1	2,56	0	0,00	7	17,95	12	30,77	1	2,56	39	
04/05	15	20,00	6	8,00	3	4,00	7	9,33	4	5,33	1	1,33	16	21,33	18	24,00	5	6,67	75	
04/06	13	16,67	9	11,54	8	10,26	4	5,13	4	5,13	0	0,00	16	20,51	18	23,08	6	7,69	78	
04/07	11	18,97	7	12,07	3	5,17	3	5,17	2	3,45	0	0,00	13	22,41	18	31,03	1	1,72	58	
04/08	12	20,00	6	10,00	3	5,00	4	6,67	1	1,67	0	0,00	15	25,00	19	31,67	0	0,00	60	
04/09	14	21,88	8	12,50	3	4,69	4	6,25	4	6,25	0	0,00	12	18,75	18	28,13	1	1,56	64	
04/10	17	21,52	9	11,39	1	1,27	4	5,06	8	10,13	0	0,00	14	17,72	24	30,38	2	2,53	79	

تحليل الجدول رقم 19 يبين العناصر الفنية والتقنية :

سيتم في هذا الجدول تحليل كل العناصر الفنية والتقنية المكونة لتغطية نشرات الأخبار وتعتبر النشرة تتويجا لعمل كافة أعضاء الفريق الصحفي،الذي قام بإنتاج التقارير وتعبر عن الخط الافتتاحي التحريري الذي قرره رئيس التحرير وفريقه وفق احترام التسلسل الهرمي في قسم الأخبار كما تؤخذ بعين الاعتبار طرق تقبل المشاهدة للنشرة فضروري أن يكون إيقاعها ديناميكيا وأن تتسم بالوضوح والجاذبية ،كل هذه المتطلبات حول الشكل والمضمون والجاذبية،كل هذه المتطلبات حول الشكل والمضمون يجب تقاسمها بين كافة الفرق التقنية والتحريرية ،فإلى جانب المذيع مقدم النشرة وفق التسلسل الموجود في دليل النشرة (ترتيب الأولويات)بما يضمن تواتر كل العناصر المكونة لتلك النشرة ،فهو الذي يحرر نصوص تقديم التقارير بالإضافة إلى طريقة قراءة للأخبار وحركاته فإنه بإمكان المقدم أن يهول الأخبار أو أن يدخل ديناميكية على النشرة فتكون سلسلة وطريفة كما لا نجهل السكريبت أو منسقة النشرة الذي يراقب طول تقارير ويتم تسجيل الكلمات الأخيرة لكل تقرير حتى تضمن العودة السلسة من التقارير إلى المذيع بالأستوديو ومن الأستوديو إلى التقرير وهي التي تقوم غالبا برقن أسماء الضيوف ،كما يراقب مخرج اللغة وزوايا الكاميرا ،أما تقني أو مهندس الصوت يؤمن بث الصوت يؤمن بث الصوت في أحسن الظروف بالنسبة للتقارير أو الأستوديو المباشر ، بالإضافة إلى المؤشرات التي تؤمن تطابق الصورة مع الصوت.

ولهذا تم تقسيم العناصر الفنية والتقنية إلى أماكن التصوير ،المقسمة على التصوير الداخلي أي داخل الأستوديو أو قاعات المؤتمرات والمحاضرات أو المباني ،أما التصوير الخارجي فيقصد به خارج الأستوديو أي على الهواء الطلق أو مكان وقوع الحدث ،كما أن التقسيم الثالث يكون طبعا للأرشيف أي الصور الخاصة بالتلفزيون ،أما الجانب الثاني فيتعلق باللغة والذي تم تقسيمه إلى اللغة العربية والفرنسية ،والأمازيغية ،واللغة المختلطة ،ويخص الجانب الثالث مدى تطابق الصورة من عدم تطابقها،ولذلك نلاحظ أن أماكن التصوير مثلت نسبة كبيرة منها التصوير الداخلي ،وذلك بنسبة 20.42% وهي نسبة كبيرة لأماكن التصوير وقد كثر التصوير الداخلي عند نقل فعاليات الحملة الانتخابية وعرض برامج المرشحين للانتخابات

،فكانت معظم الأخبار مصورة داخل أماكن مغلقة ،تتكون من حشد وفير من المواطنين ،الذين جاؤو ا لسماع المرشحين في الانتخابات ،فمنهم من يشجع ومنهم من يستمع،ومنهم من يعارض ،فالأماكن المغلقة يسهل السيطرة عليها عند حدوث أي فوضى على عكس الأماكن المفتوحة .

كما نجد أن التصوير الداخلي كان كذلك في بعض الأخبار التي تتعلق بالحملة الانتخابية لقاء رئيس الجمهورية برئيس الوزراء الأمريكي " جون كيري" أو بعض تصريحات الوزراء والشخصيات السياسية من داخل مباني الوزارة أو مكاتبهم الشخصية.

أما التصوير الخارجي فمثل نسبة 11.19% وكان التصوير الخارجي في معاينة بعض المشاريع مثل تلك التي قام بها والي ولاية الجزائر ،أو معاينة وزير الطرق والأشغال العمومية للطريق السيار أو معاينة وزيرة البريد وتكنولوجيات الاتصال لبعض المحطات الجديدة ،أما النسبة الضعيفة فكانت للصورة المأخوذة من أرشيف التلفزيون الجزائري مثل صور بعض الشخصيات بنسبة 5% فالاعتماد الكبير على التصوير الداخلي والرجوع من الحين إلى الآخر للأرشيف ،يعكس قلة الاحترافية التلفزيون الجزائري في تغطية البث المباشر أوالتصوير خارج البنايات بما يحقق السبق الصحفي ،وهذا قد يعيق التصوير بعض الأماكن واقعيا ومباشرة .

ومن جانب اللغة نجد أن اللغة المختلطة أخذت مساحة كبيرة مثلت 18.97%،ونقصد باللغة المختلطة أن المتحدث يمزج بين كل من اللغة العربية الفصحى والعامية والفرنسية معا.

وفي المرتبة الثانية اللغة العربية بنسبة8.56%وهي لغة القرآن الكريم ،أما اللغة الفرنسية مثلت 6.19%وفي المرتبة الأخيرة اللغة الأمازيغية التي تحدث بها المرشحون أو المواطنون نادرا فقط بنسبة%.0.65

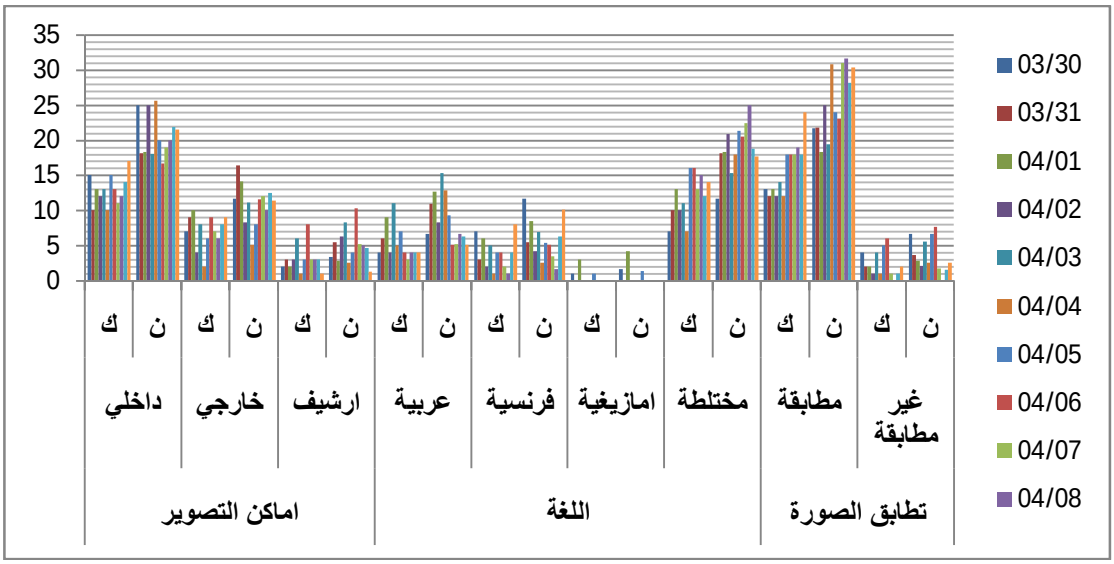

المطلب الثاني :فئة العناصر الفنية والتقنية حسب الأشكال الصحفية

جدول رقم 20 : يوزع العناصر الفنية والتقنية على الأشكال الصحفية

العناصر	أماكن التصوير				اللغة								تطابق الصورة				المجموع الكلي	
	داخلي		خارجي		عربية		فرنسية		أمازيغية		مختلطة		مطابقة		غير مطابقة			
الأشكال الصحفية	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
الخبر	23	19,66	10	8,55	5	4,27	2	1,71	10	8,55	25	21,37	35	29,91	7	5,98	117	
التقرير	119	24,95	40	8,39	15	3,14	5	1,05	39	8,18	100	20,96	140	29,35	19	3,98	477	
التعليق	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	
التحقيق	0	0,00	3	33,33	3	33,33	0	0,00	0	0,00	0	0,00	3	33,33	0	0,00	9	
الحديث	3	20,00	2	13,33	0	0,00	2	13,33	0	0,00	3	20,00	5	33,33	0	0,00	15	
غير محددة	20	22,22	10	11,11	10	11,11	2	2,22	0	0,00	18	20,00	10	11,11	20	22,22	90	

تحليل الجدول رقم 20 توزيع العناصر الفنية والتقنية على الأشكال الصحفية :

يتم من خلال هذا الجدول المزدوج التركيب بين العناصر الفنية والتقنية ،وتوزيعها على الأشكال الصحفية أي توزيع أماكن التصوير (الداخلي والخارجي والأرشيف)واللغة المستخدمة (العربية الفرنسية والأمازيغية والمختلطة ،وتطابق الصورة من عدم تطابقها ،على الأنواع الصحفية (الخبر ،التقرير،التحقيق ،التعليق ،الروبورتاج ،الحديث غير محدد)ولهذا نجد أن التصوير الداخلي دائما يكون في شكل تقرير كأعلى نسبة بلغت24.95 %ذلك أن التقرير يعتمد على النزول إلى الميدان ونقل الأحداث من مكان وقوع الخبر ،فالصحفي يكون في التقرير كشاهد عيان ينقل أر اء المو اطنين ويصور مباشرة لحظة بلحظة ،أي عند خروج الوزراء ونزولهم من السيارة وتوجههم نحو معاينة المشاريع حتى تكون المواضيع أكثر مصداقية كما نجد حصة كبيرة لأنواع صحفية غير محددة 22.22% كما أن نسبة الحديث وصلت إلى 20% وكل هذه النسب متقاربة مع بعضها البعض ،فالحديث مع الشخصيات دائما يكون داخلي أي داخل أماكن العمل والمكاتب ،ويكون في شكل التصريحات السريعة ،بالنسبة للغة العربية نجد أن أعلى نسبة تحدث بها التحقيق 33.33% وكانت أغلبها في التحقيق الذي ينقل باللغة العربية الفصحى ،أما اللغة الفرنسية فأعلى نسبة فيها كانت في الحديث 13.33 %وذلك لإصرار بعض المراقبين الدوليين من شخصيات إسبانية وأمريكية وا إفريقية.

أما الأمازيغية فجاءت في شكل أخبار كأعلى نسبة 8.55% بالنسبة لتطابق الصورة فتطابق أكثر شيء في الروبورتاج والتحقيق والحديث فأعلى نسبة كانت 33.33% وهي نسبة متساوية ،فالتحقيق يبحث في تقصي الحقيقة ويستعين بالفيديو والصورة لتأكيد المعلومات ،وعليه يجب أن تكون هذه الصورة متطابقة.

أما عدم التطابق فكان في أنواع صحفية غير محددة تستعين بالأرشيف وهذا بنسبة 22.22%.

فلم تكن متناسقة لا فنيا ولا تقنيا ولا تعكس أي احترافية في بعض الأحيان تظهر بعض الخصائص التقليدية في التلفزيون الجزائري.

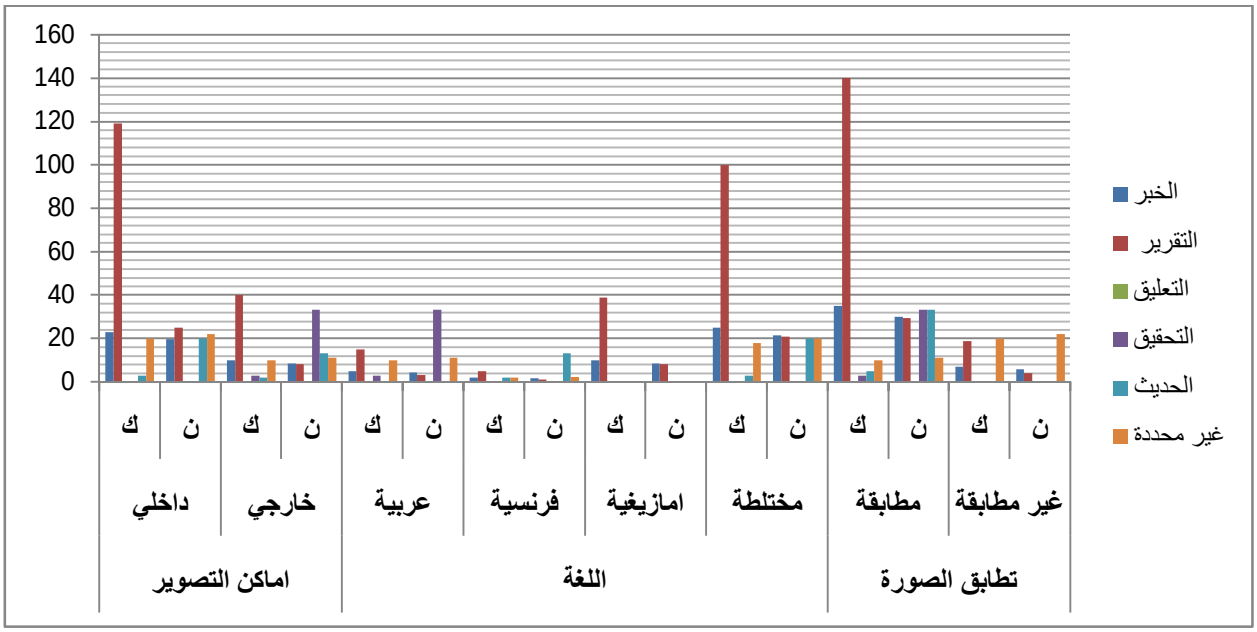

المطلب الثالث:نتائج الدراسة

لقد استهدفت الدراسة التعرف على التناول الإعلامي أو التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري ،وذلك من خلال فترة الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014،بالاعتماد على تحليل نشرة أخبار الثامنة للقناة الجزائرية ،ويتم هذا بالتركيز على مفهوم الحكم الراشد والتنمية والمواضيع التي يتكون منها ،وآليات تطبيق الحكم الراشد ومعوقاته،وأهم المؤشرات الدالة عنه من حريات وديموقراطية ومشاركة سياسية ومسائلة ومكافحة الفساد ،بالإضافة إلى أنواع التنمية والأمن والسلم ،أضف إلى ذلك حجم الاهتمام بموضوع الحكم الراشد و التنمية من خلال أنواع الأخبار وطولها والمساحة الزمنية المخصصة للنشرة وكذلك فئة الاتجاه وفئة الشخصيات الفاعلة ، وفئة مصادر الأخبار ،وفئة العناصر الفنية والتقنية ،وأسفرت الدراسة على النتائج التالية:

*فيما يتعلق بالبيانات الأولية للدراسة:

-زيادة في طول النشرات الإخبارية تزامنت مع طول الحملات الانتخابية وذلك طيلة 12 نشرة حوالي 7 ساعات ونصف (471.10 دقيقة) وهذه مساحة زمنية كبيرة

تسمح للتلفزيون الجزائري من خلال نشرة الأخبار تمثيل مفهوم كل من الحكم الراشد والتنمية من خلال هذه النسبة الكبيرة .

-يوجد تباين في عدد عناوين الأخبار والتي كانت منخفضة في بداية الحملة الانتخابية بنسبة 4.51 %نظرا لقلة الأحداث والأخبار الرئيسية ،لكن سرعان ما ارتفعت في الأيام الأخيرة التي سبقت الموعد الانتخابي ،وذلك بنسبة 12.99% وهذا مابين أن العناوين الرئيسية لها أهمية كبيرة في إبراز أهمية الحدث ،فهي واجهة رئيسية لكل الأحداث.

-أظهرت النتائج بأن أغلب العناوين في نشرة الأخبار حسب أنواعها ،غلبت عليها العناوين السياسية وذلك بنسبة 32.69%،وهذا يؤكد أن اختيار فترة الحملة الانتخابية كمحل للدراسة كان مناسبا جدا ،على الرغم من صغر حجم العينة ،وكانت أقل نسبة للأخبار الثقافية 3.57% وهذا يعكس عدم الاهتمام بالمجال الثقافي في نشرة الأخبار.

-كشفت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة من حيث مجالات العناوين ،كانت للعناوين الوطنية بنسبة 30.72%،وأقل نسبة للأخبار الدولية بنسبة 7.45%،والسبب في ذلك أن الأخبار الوطنية أكثر أهمية في نشرة الثامنة ،والتي تشاهدها جماهير كثيرة بالرجوع إلى توقيت عرضها المناسب.

-كما بينت نتائج الدراسة بأن نشرة الأخبار من حيث توزيع العناوين المحلية ،تركز على أخبار الوسط ذلك بنسبة 11.63% والولايات المجاورة للعاصمة ،وتهميش واضح لولايات الجنوب بنسبة ضعيفة قدرت ب3.81%،وذلك ظهر جليا في فترة الحملة الانتخابية ،وهذا أكبر معوق يواجه تطبيق مفهوم الحكم الراشد كما يعرقل التنمية التي تحتاج إلى مكافحة اللامركزية،وعليه فإن البيانات الأولية تساعدنا على رصد مسيرة الحكم الراشد والتنمية.

*فيما يتعلق بفئة الموضوع:

- أظهرت النتائج الدراسة ،بأن نسبة مادة موضوع الحكم الراشد قدرت بحوالي 44.25% والتي قاربت النصف ،فلا تخلو نشرة من تناول أو ذكر موضوع الحكم الراشد صراحة أو ضمنيا ،وبأي صورة سواء من خلال تعريفه أآليات تطبيقه أو معوقاته وهذا يدل على أن التلفزيون الجزائري كتلفزيون عمومي ،يفرض رقابة ويدعم النظام السياسي ،قد أعطى مساحة معتبرة لمعالجة مفهوم الحكم الراشد فترة الانتخابات ،وجعله كبديل للوصول إلى الدولة الراشدة.

-بينت النتائج أن موضوع التنمية قد مثل نسبة فاقت النصف 55.74% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بموضوع الحكم الراشد ،على اعتبار أن الجزائر رسمت مخطط جد فعال للحاق بركب التنمية والتقدم .

-نسبة المادة التي بثت في نشرات الأخبار خلال فترة الدراسة مرتفعة من الجهتين الحكم الراشد والتنمية ،وهذا لا يرتبط فقط بمدة البث بل وحتى تسارع الأحداث وكثرة الأخبار ،وكذلك كان التمثيل جادا للمفهومين من خلال برامج المرشحين في الانتخابات .

-أظهرت نتائج الدراسة من خلال مؤشرات فئة الموضوع أن الحكم الراشد من خلال مؤشر المفهوم بلغ نسبة لا بأس بها وهي 5.76% وكانت أكبر نسبة لآليات تطبيق الحكم الراشد بنسبة 23.55،أما معوقات تطبيق الحكم الراشد وصلت إلى 20.67،%ومن هنا نستنتج أن التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد يركز على آليات تطبيق هذا الأخير بالدرجة الأولى ثم معوقات تطبيق الحكم الراشد ،وذلك من خلال جانبه الايجابي ليسهل تحقيقه على أرض الواقع.

- كشفت الدراسة كذلك من الجانب الثاني لفئة الموضوع ،بأن أعلى نسبة من حيث مؤشر الحريات و الديموقراطية ،تمثلت في حقوق المرأة بنسبة 11.5%،وأقل نسبة كانت لحرية الإعلام 2.88%،فلم تعطي للديموقراطية حقها في كل مؤشراتها ،وخاصة حرية الإعلام والصحافة فكان التركيز على حقوق المرأة ،وهذا يعكس عدم اهتمام التلفزيون الجزائري بالمشاركة السياسية والإعلام .

-يتبين من خلال الجانب الثالث لفئة الموضوع أي مؤشر دولة القانون ،فكانت نسبة مراقبة القوانين مرتفعة جدا قدرت ب12.5%،وأضعف نسبة هي استقلالية القضاء ،ومؤشر له دور كبير في تجسيد مفهوم الحكم الراشد فقد كان الاهتمام به ضعيفا جدا،،نظرا للفوضى الحاصلة في مجال العدالة وهذا أحد معوقات تطبيق الحكم الراشد .

-عكست النتائج أن مؤشرات الحكم الراشد ارتفع تمثيلها من حيث مجالات العناوين ،بالتحديد في المجال السياسي بنسبة 40.51%،كما أن تمثيل الأخبار الاقتصادية لفئة الموضوع كان قليلا جدا 3.53 %وهي نسبة غير كافية ،ذلك أن من أبعاد الحكم الراشد البعد الاقتصادي ،والأمر نفسه بالنسبة للأخبار الاجتماعية.

-نستنتج بأن مؤشرات فئة الموضوع من مفهوم الحكم الراشد ،الحريات دولة القانون أخذت حصة النصف 50%من الأخبار في الانتخابات و معوقات تطبيق الحكم الراشد في الأخبار الاجتماعية .

- أظهرت النتائج بأن فئة الموضوع من جهة المسائلة ومكافحة الفساد والتنمية والأمن من حيث تاريخ النشرة كانت أعلى نسبة فيها للمساءلة السياسية 7.72%،في حين انعدمت نهائيا مسائلة المجتمع المدني ،فأهمل التلفزيون الجزائري الحديث عن المجتمع المدني كأحد أهم مقومات الحكم الراشد ذلك أن الإصلاح يبدأ بالفاعلين السياسيين .

.بينت النتائج أن مؤشر مكافحة الفساد احتلت المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 9.64% وهذا يدل على أن التلفزيون الجزائري بعيد كل البعد عن تناول قضايا الفساد التي تعاني منها السلطة والمجتمع ،فبلغت نسبة تمثيل الرشوة 1.15%،بينما تحصل مؤشر الشفاقية في مكافحة الفساد أعلى نسبة تتمثل في 5.79%،حيث كان تمثيل الشفافية من قبل التلفزيون مقصودا لإبراز مدى شفافية الانتخابات .

تجاوز مؤشر التنمية النصف حيث قدرت ب50.57% احتلت المرتبة الأولى ،وجاءت التنمية السياسية في أعلى نسبة تمثلت في 26.64%،نظرا لفترة الدراسة أي الحملة الانتخابية التي كانت مشحونة بالأحداث السياسية ،ثم تليها التنمية الاقتصادية ،وأخيرا عنصر التنمية البيئية فهو حديث التناول حيث مثل 4.63% وهي نسبة ضعيفة جدا ،والملاحظ أن التلفزيون الجزائري أولى اهتماما كبيرا بمؤشر التنمية بكل أنواعها.

-تبين النتائج بأن مؤشر السلم والأمن مثل نسبة قليلة تتمثل في 24.7% مقارنة بالمؤشرات السابقة ،أما المرتبة الأخيرة فكانت لمصطلح المصالحة الوطنية وذلك بنسبة 1.93 %وهي نسبة ضعيفة جدا ،وفي المقابل فإن الإعلام الجزائري لم يسلط الضوء على الجانب الأمني بصفة كبيرة بالمقارنة مع مؤشر التنمية على الرغم من أن الجزائر خطت خطوة إيجابية في هذا المجال.

-أثبتت الدراسة بأن فئة الموضوع من جهة مؤشر المسائلة ومكافحة الفساد والتنمية والأمن ،حسب مجالات العناوين أن أعلى نسبة كانت للعناوين السياسية 33.8%،وفي ذلك احتلت المسائلة السياسية أعلى نسبة قدرت ب39.2%،واحتل الاختلاس أعلى نسبة في مكافحة الفساد ،وكذلك في العناوين فقط دون التحليل بنسبة 22.76%.

- نستنتج أن أعلى نسبة ممثلة في الأخبار الطويلة وذلك بنسبة 46.40%،حيث احتلت التنمية السياسية أعلى هذه النسب 52.65%،فلم يتم تمثيل كل المؤشرات في العناوين ماعدا السياسية والوطنية ،،وهذا قد يعكس حياد تجاه موضوع الحكم الراشد .

-أظهرت الدراسة أن أعلى نسبة من حيث مجالات العناوين مثلتها العناوين السياسية وذلك بنسبة 14.36% ذلك على اعتبار أن موضوع الحملة الانتخابية من المواضيع السياسية ،كما أن الأخبار الوطنية مثلت نسبة عالية قدرت ب30.72%،أما الأخبار الدولية احتلت مرتبة أخيرة ب7.45%،كما أن الاهتمام الأكبر كان منصبا على أخبار الوسط أكثر من الجنوب بنسبة 11.63% وأضعف نسبة للجنوب الذي همش كليا 3.81%.

*نتائج متعلقة بفئة حجم الاهتمام:

- نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للأخبار المركبة 37.50% فهي مرتفعة وهذا يعكس القدر الكبير من الاهتمام التلفزيون الجزائري بأخبار الحملة الانتخابية ،وبالتالي الحكم الراشد والتنمية حسب أنواع الخبر ،والتي تتضمن أكثر من واقعة .

-نستنتج أن الأخبار من حيث الحجم ممثلة في الأخبار الطويلة مثلت أكبر نسبة 77.78% على الرغم من أن الأخبار المتوسطة أنسب الأخبار المركبة ،فهي لا تخل بالمعنى ولا تجعل المشاهد يميل وهذا يعني أن نشرة الأخبار خصصت مساحة كبيرة للحملة الانتخابية من خلال الوعي بأهمية هذا الحدث السياسي الكبير.

-أظهرت النتائج الدراسة بأن أعلى نسبة 15.38%،وأن حجم المعالجة مرتبط بحجم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة،وأما عدد الأخبار الخاصة بمفهوم الحكم الراشد فأعلى نسبة قدرت ب26.92 %وهي نسبة كبيرة- نستنتج عدم وجود سياسة حكومية متناسقة في تجسيد مفهوم الحكم الراشد على أرض الواقع

،وكذلك عدم إشراك كل الفاعلين السياسيين والقطاعات المختلفة في عملية التنمية ،أي المركزية في اتخاذ القرار ،وهذا من معوقات التنمية .

*فيما يتعلق بفئة الاتجاه:

- كشفت الدراسة أن الاتجاه المؤيد بشدة أعلى نسبة فيه وصلت 71.43%،وهي توحي بالنظرة الايجابية التي تبناها التلفزيون الجزائري في معظم الأحيان اتجاه سياسة الحكم الراشد والتنمية ،بالإضافة إلى الرقابة التي يفرضها التلفزيون الجزائري على الإعلاميين فهو تلفزيون عمومي تابع ومساند للنظام السياسي،وهي رغبة النظام في تطبيق وتفعيل الحكم الراشد وتحقيق القدر الكافي من التنمية.

-يتبين لنا من خلال هذه الدراسة بأن الاتجاه المحايد كانت نسبته متقاربة خلال فترة الدراسة ،و استقرار رأي بعض المرشحين في الانتخابات ومثلت النسبة 20%،ذلك نتيجة الانتقال من الاتجاه المحايد إلى الاتجاه المؤيد وبذلك التمثيل الإعلامي الايجابي للحكم الراشد والتنمية والذي كان مقصودا خلال فترة الحملة الانتخابية .

أظهرت لنا الدراسة بأن موضوع الحكم الراشد والتنمية تم تناوله من خلال الاتجاه المؤيد المعتدل أكثر شيء بالاعتماد على الأنواع الصحفية الإخبارية،التي لا تحتوي على أي رأي كان ،أو حتى معارضة وخاصة الخبر بنسبة 69.76%.

-نخلص بأن اتجاه التأييد بشدة ظهر واضحا من خلال الروبورتاجات بنسبة 7.41%،بالإضافة إلى الانعدام النهائي للاتجاه المعارض في الأنواع الصحفية التي يكثر في الصحافة المكتوبة (المقال ،العمود،التعليق،الرسوم الكاريكاتورية).

*نتائج تتعلق بالمواضيع الأكثر تناولا:

- استحوذت الأخبار السياسية خاصة المتعلقة بالحملة الانتخابية على أعلى نسبة من نشرة الأخبار بنسبة 18.95% حيث اعتبرت الحملة الانتخابية من الأخبار السياسية .

-أعلى نسبة في الأخبار الاقتصادية مثلتها أخبار التجارة والصناعة معا،ذلك لأن أخبار الاقتصاد تمحورت حول المشاريع الاقتصادية في مجال التجارة ،بمحاولات الجزائر الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة أما الصناعة فكانت في تجربة الجزائر الرائدة في مجال السيارات بنسبة13.27%،وأقل نسبة كانت للسياحة 6.63 %على الرغم من استحواذ الجزائر على مشاريع استثمارية حديثة في مجال السياحة.

-بينت الدراسة أن الأخبار الاجتماعية مثلت أعلى نسبة في أنواع الأخبار بصفة عامة ،49.27%،والنسبة الغالبة في الأخبار الاجتماعية هي الأخبار المتعلقة بالشباب22.48%،ذلك أن أغلب مشاريع وبرامج المرشحين كانت منصبة على المشاكل الاجتماعية وبالتحديد .

- أظهرت الدراسة بأن موضوع الحملة الانتخابية كموضوع سياسي عولج بأنواع صحفية غير محددة بنسبة26.9%،فتباينت بين الخبر والتقرير والحديث والروبورتاج.

أما الأخبار الاقتصادية وخاصة أخبار التجارة والصناعة قد عولجت بالتحقيق الصحفي بنسبة 25%،والذي يهدف إلى تقصي الحقائق وتتبعها وأسباب الظواهر ونتائجها وحلول المشاكل،وكذلك نجد نسبة كبيرة من المواضيع الاجتماعية المتعلقة بالسكن عولجت كذلك بالتحقيق بنسبة 37.50%

*نتائج متعلقة بالشخصيات الفاعلة :

-نستنتج أن أكثر شخصية تم تناولها في نشرات الأخبار هي شخصية رئيس الجمهورية وذلك بنسبة 33.51% ويرجع سبب الحديث المتكرر عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى أسلوب التكرار ، خاصة بعد لقائه مع رئيس الوزراء الأمريكي "جون كيري".

-كشفت الدراسة بأن أقل نسبة في تمثيل الشخصيات كانت لرئيس مجلس الأمة ،وكادت تنعدم في رئيس المجلس الشعبي الوطني ،وقد يكون السبب هو الحياد من مبدأ الديموقراطية ،كما أن شخصية الوزير الأول كان لها حضور بنسبة 6.59%،ذللك لأنها كانت تنوب عن رئيس الجمهورية طيلة فترة الحملة الانتخابية.

-تبين بأن نسبة الوزراء الآخرون كانت مرتفعة في التناول قدرت ب54.39%أي أكثر من النصف،ويرجع السبب إلى تنوع ظهور الوزراء خاصة وزير الخارجية في المؤتمرات والمحافل الدولية ،والوزراء كذلك الذين مثلوا رئيس الجمهورية في تدشين المشار يع المختلفة .

*فيما يتعلق بفئة الأهداف :

-كشفت الدراسة بأن أهداف القائم بالاتصال أعلى نسبة فيها كانت لتوجيه وقدرت ب13.91%حيث أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في عملية التوجيه وخاصة توجيه السلوك الانتخابي ،و أضعف نسبة كانت للتغيير والذي مثل 6.59%لأن التغيير دائما يقترح البديل ،لكن التلفزيون الجزائري لم يركز على البديل ،فالتداول على السلطة من أهم خصائص الحكم الراشد.

-تمثلت أهداف الجمهور ضمنيا من خلال الرغبة في الحصول عل الأخبار وذلك بنسبة 15.75% لتكذيب كل الشائعات والتعرف أكثر على المرشحين في الانتخابات.

-بينت الدراسة أن أهداف الشخصيات كانت أهدافا تنموية من خلال حملة طرح الأهداف التنموية بنسبة 14.65%،وهذا يخدم مفهوم التنمية على التلفزيون الجزائري ،أما الأهداف السياسية شكلت 12.82% من خلال السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

*فيما يتعلق بفئة وسائل تحقيق الأهداف :

- أظهرت النتائج أنه يتم تحقيق الأهداف من خلال عرض البرامج الانتخابية بنسبة 38.83% وأهم أساليب ووسائل تحقيق الأهداف حسب المرشحين أو مشاريع تنموية.

- بينت الدراسة بأن المرتبة الثانية من الوسائل احتلتها البرامج الانتخابية بنسبة 33.98%،والتي لها علاقة بالمشاريع التنموية ،ذلك أن برامج المرشحين حملت في طياتها مشاريع تنموية اقتصادية وسياسية واجتماعية .

-كشفت الدراسة أن آخر الوسائل المعتمدة في الحملة الانتخابية أو لتحقيق الأهداف هي التكرار ،وذلك بنسبة 27.18%،حيث كان هذا الأخير منخفضا فاقتصر على تكرار البرامج المقترحة والمحققة سابقا أثناء العهدة السابقة.

*فيما يتعلق بفئة مصادر الأخبار:

-أبرزت الدراسة أن أكبر نسبة استحوذت عليها الصحفيين ،كأهم مصدر من مصادر الأخبار ،فأغلب المادة المتعلقة بالنشرة تم تحريرها من قبل الصحفيين العاملين في التلفزيون الجزائري بنسبة 40%،وهذا دليل على أن التلفزيون يعتمد بصفة شبه كلية على مصادره الخاصة أي الصحفيين التابعين للتلفزيون الجزائري والذين يقومون بتغطية الأخبار ،بحضورهم الشخصي لعين المكان.

-تبين لنا الدراسة أن مصدر الشخصيات السياسية والحزبية جاء في المرتبة الثانية بنسبة 28.23% فتمثل النصف من نسبة الصحفيين ،فتصريحات الشخصيات المرشحة للانتخابات وباقي الشخصيات السياسية الأخر ى تتجاوز أعلى مستوياتها ،وهذا يدل على أن التلفزيون الجزائري لا يسمح للتعبير عن موضوع الحكم الراشد من خلال مشاركات خارجية ،أي فقط ما يتناسب والخط الافتتاحي له.

-كشفت الدراسة أن أقل نسبة جاءت منخفضة جدا حوالي 15.68% تمثلت في مصدر وكالات الأنباء كمصدر خارجي ،فقد كانت مصدرا للأحبار الدولية .

-أظهرت الدراسة أن أكبر نسبة من مصادر الأخبار المتمثلة في الصحفيين ،قد شكلت من حيث الأنواع الصحفية التي عالجت بها المواضيع حوالي 66.67% في أنواع صحفية غير محددة ،بين الخبر والتقرير والتحقيق،أما الشخصيات السياسية فقد عولجت عن طريق الحديث الصحفي .

*نتائج تتعلق بفئة الأشكال الصحفية :

- أظهرت النتائج أن أعلى نسبة حققها التقرير قدرت ب 64.37%أي فاقت النصف ،فالتقرير من أنسب الأنواع الصحفية لتغطية الأخبار التلفزيونية والإذاعية ،لعدم الشعور بالملل تقدم تقارير بصورة مختصرة ،على عكس الصحافة المكتوبة التي تعتمد على التحليل والرأي ،وخاصة فيما يتعلق بتغطية موضوع الحكم الراشد حتى يظهر أكثر جدية وآنية.

-إن أقل نسبة كانت للتحقيق 1.21 %لأن هذا الأخير يفسر الظاهرة ويطرح حلول للمشاكل المعقدة التي تهم شرائح واسعة في المجتمع.

-*فيما يتعلق بفئة العناصر الفنية والتقنية،

أظهرت النتائج أن أماكن التصوير الداخلي مثلت نسبة 20.42% وهي نسبة كبيرة حيث كثر التصوير الداخلي خاصة عند نقل فعاليات الحملة الانتخابية وعرض برامج المرشحين ،ومشاريعهم وكذلك داخل مكاتب المسئولين .

-كشفت الدراسة أن التصوير الداخلي مثل نسبة 11.19 %خاصة عند معاينة المشاريع من قبل الوزراء ،أو الولاة وكانت أضعف نسبة هي الصورة المأخوذة من الأرشيف مثلت 5%،فالرجوع للأرشيف بحد ذاته يعكس قلة احترافية التلفزيون الجزائري على الحصول على الصورة الآنية.

-تبين الدراسة أن نسبة 18.97% من اللغة المختلطة بين العربية والأمازيغية و الفرنسية والتي تكون أقرب للجمهور.

-التحقيق الصحفي أكبر نسبة تحدث بها اللغة العربية 33.33% واللغة الفرنسية ظهرت في الحديث الصحفي 13.33%.

-بالنسبة لتطابق الصورة كانت النسبة الكبيرة للصورة المتطابقة 25.16% أي لأن الصورة المتطابقة كانت معبرة عن الموضوع المعروض وعدم التطابق مثل 3.82%وهي نسبة ضعيفة جدا حيث لا تطابق الصورة المأخوذة من الأرشيف مع الموضوع مثل صور المستشفيات والجامعات وغيرها.

النتائج الإحصائية: المتوسط الحسابي

الفئات	الحكم الراشد	حجم الاهتمام	الاتجاه	المواضيع	الشخصيات الفاعلة	الأهداف	مصادر الأخبار	الأشكال الصحفية	العناصر الفنية والتقنية	العناوين	المجال الجغرافي
النسب	8.67	5.00	1.83	3.33	5.08	2.33	3.42	0.58	12.92	6.58	3.42

الانحراف المعياري:

الفئات	الحكم الراشد	حجم الاهتمام	الاتجاه	المواضيع	الشخصيات الفاعلة	الأهداف	مصادر الأخبار	الأشكال الصحفية	العناصر الفنية والتقنية	العناوين	المجال الجغرافي
النسب	2.93	3.69	1.11	3.07	2.93	1.30	3.82	0.79	4.16	3.82	1.72

النتيجة العامة:

1 من خلال هذه الدراسة نجد أن أكثر مؤشرات الحكم الراشد والتنمية والأكثر بروزا في هذا الموضوع هو مؤشر آليات تطبيق الحكم الراشد ومعوقاته،وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد ركز على الجانب الايجابي ليسهل تحقيق هذا الأخير ،كما أن مؤشر حقوق المرأة مثل نسبة كبيرة ،فكان التلفزيون الجزائري مركزا على هذا الجانب بالإضافة إلى مؤشر مراقبة قوانين الانتخابات خاصة ،فلهذا المؤشر دور كبير في تجسيد مفهوم الحكم الراشد والتنمية ،كما نجد أن النسبة الكبيرة كذلك كانت للمساءلة السياسية لأن الإصلاح يبدأ من الفاعلين السياسيين ،أما مؤشر الفساد فجاء بنسبة ضعيفة جدا ،فيبتعد التلفزيون الجزائري عن معالجة قضايا الفساد وكان التركيز على مؤشر الشفافية .

ونجد نسبة مفهوم التنمية تجاوزت بكثير مفهوم الحكم الراشد وجاءت التنمية السياسية كأعلى نسبة وأقل نسبة كانت لمؤشر الأمن والسلم على الرغم من نجاح الجزائر في تجربة مكافحة الإرهاب.

2-نستنتج من خلال النسبة المرتفعة للأخبار المركبة والطويلة ،بأن مفهوم الحكم الراشد والتنمية لاقى اهتماما كبيرا ،ذلك أن حجم الاهتمام بموضوع الحكم الراشد فاق كثيرا حجم الاهتمام بموضوع التنمية وهذا يعتبر أكبر معوقات لتطبيق الحكم الراشد.

3-شكل الاتجاه المؤيد بشدة أعلى نسبة ،وهذا يدل على الاتجاه الايجابي الذي تبناه التلفزيون الجزائري في معالجته لموضوع الحكم الراشد والتنمية ،وهذا يعكس تأييد التلفزيون الجزائري لسياسة الحوكمة في إطار تحقيق التنمية .

4-أظهرت الدراسة بأن الأخبار السياسية المتعلقة بالحملة الانتخابية قد مثلت أعلى نسبة في المواضيع المتعلقة بالحكم الراشد والتنمية ،أما الأخبار الاقتصادية فركزت

على التنمية من جانب الصناعة والتجارة ،وبالنسبة للأخبار الاجتماعية سلط الضوء على قضايا الشباب بالدرجة الأولى وهذا بالرجوع إلى برامج المرشحين في الانتخابات.

5- تناول التلفزيون الجزائري لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال أسلوب التكرار ،بالإضافة إلى تنوع ظهور الوزراء الذين مثلوا رئيس الجمهورية في أغلب التظاهرات المختلفة وحتى المشاريع والمحافل الدولية.

6-كشفت الدراسة أن أهداف القائم بالاتصال أعلى نسبة فيها كانت للتوجيه ،أما أهداف الجمهور يهدف إلى الحصول على الأخبار لتكذيب كل الشائعات ،فمفهوم الحكم الراشد لا يأتي إلا بتحقيق مبدأ الشفافية والمصداقية ،وأهداف الشخصيات كانت الأهداف التنموية والتي تخدم مباشرة مفهوم التنمية .

7- نجد أن أكبر وسيلة يتم الاعتماد عليها لتحقيق الأهداف هي عرض البرامج الانتخابية للمرشحين و آخر الوسائل هي التكرار أي تكرار البرامج المقترحة.

8-أبرزت الدراسة أن أهم مصدر لمصادر الأخبار يتمثل في المصادر الداخلية خاصة الصحفيين ،فموضوع الحكم الراشد والتنمية من المواضيع التي يحرص التلفزيون الجزائري أن تكون مصادره من التلفزيون ،أو مصادره الخاصة أكثر من الشخصيات السياسية ،كما ينخفض الاعتماد على وكالات الأنباء.

9-إن أكثر الأنواع الصحفية المعتمدة في تغطية نشرة الأخبار هو التقرير ،الذي يتلاءم وطبيعة الوسيلة على عكس الصحافة المكتوبة التي تعتمد على التحليل والتفسير ،فإن التلفزيون يقدم الأخبار بشكل مختصر .

10-نجد أن أغلب أماكن تصوير المشاهد الإخبارية كانت داخلية ،وعدم الاعتماد الكبير على الأرشيف ،كما أن اللغة المختلطة بين الامازيغية والعربية والعامية

والفرنسية مثلت أكبر نسبة ،أما تطابق الصورة مع الموضوع فأغلب المواضيع فيها تطابق وهذه أهم العناصر التقنية والفنية البارزة.

الخـــاتـمـــــة

الخـــاتمـــة

حاولت من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء حول موضوع حديث ،وهو الحكم الراشد والتنمية من خلال تمثيله الإعلامي وذلك في التلفزيون الجزائري بالاعتماد على تحليل نشرة أخبار الثامنة خلا فترة الانتخابات الرئاسية .

ومن منظور الإشكالية تم محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس والذي يتمحور حول كيفية مساهمة التلفزيون الجزائري في تجسيد مفهوم الحكم الراشد والتنمية في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من التساؤلات الفرعية حول مؤشرات موضوع الحكم الراشد والتنمية ،وحجم الاهتمام بهذا الموضوع ،والأهداف التي يجب تحقيقها ووسائل تحقيق هذه الأهداف ،ومصادر أخبار النشرة ،و اتجاه التلفزيون الجزائر يحول الموضوع ،والأشكال الصحفية المعتمدة في ذلك ،وأخيرا الوسائل التقنية والفنية المسخرة لتغطية نشرة الأخبار.

ولقد تم التوصل إلى جملة من النتائج تصب في نفس السياق المتمثل في التناول الإيجابي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية وتمثيله للموضوع الدراسة وكذلك حجم الاهتمام الكبير بهذا الموضوع من خلال جملة من الأهداف التي يسعى التلفزيون الجزائري لتحقيقها .

من خلال النتائج المتوصل إليها آمل أن تكون الدراسة بداية للقيام بدراسات أخر ى على سبيل التأسيس لهذا المجال في البحث من حيث المفاهيم والتنظير والتقنيات المنهجية ولا تفوتني الإشارة إلى أن لهده الدراسة حدود ولا أدعي أنني أجبت على السؤال الكبير المتعلق بالتمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية ،ولا أعتقد بأنني توصلت إلى معرفة كل ما يتناوله التلفزيون الجزائري في نشرة الأخبار بل تمكنت من معرفة جزء من المضمون.

قائـــمة المـراجـــع والمصـادر

قائمة المصادر والمراجع:

* المصادر

1/القران الكريم.

1-القران الكريم، سورة إبراهيم
2- القران الكريم، سورة آل عمران
3-القران الكريم، سورة الشورى
4- القران الكريم، سورة القصص
5- القران الكريم، سورة المائدة
6- القران الكريم، سورة النساء
7- القران الكريم، سورة ص

* المراجع باللغة العربية

1/الكتب:

10. ابن خلدون عبد الرحمان: **المقدمة**، تحقيق حامد احمد الطاهر، لدار الفجر التراث القاهرة، 2004.
11. أبو العلا يسرى محمد: **إستراتيجية الإعلام والتنمية**، دار الفكر الجامعي، ط1، 2008.
12. أبو غنيمة زياد: **السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية**، ط1 ، دار عمار، عمان،1404.
13. احدادن زهير: **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

14. احدادن زهير: **مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
15. أحمد أحمد علي سامية : **الصحافة التليفزيونية والمجتمع المصري** ، الطباعي العربي ، القاهرة ،1989.
16. آل زعيبر سعيد مبارك:**التلفزيون والتغيير الاجتماعي في الدول النامية** ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2008.
17. الإمام إبراهيم : **الإعلام الإذاعي التلفزيوني**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989.
18. آوزي أحمد: **تحليل المضمون ومنهجية البحث**، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، المغرب، 1993.
19. أيوب محمد نافر: **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه**، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.
20. بجنيل جوناثان ، جلرمياوليبار: ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي ، **التلفزيون**(مرجع شامل) ، درا الفجر للنشر والتوزيع ، 2007، القاهرة.
21. بغدادي عبد السلام إبراهيم: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
22. بهلول محمد بلقاسم حسن: **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دار حلب، الجزائر، 1993.
23. البياني فارس رشيد: **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار وهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
24. تمار يوسف: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر، ط1، 2007، الجزائر.
25. تواتي نور الدين:**الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، 2008.

26. جلوب حسين: **مهارات الاتصال مع الآخرين**، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2010.
27. حامد سهير: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
28. حسن كريم: **مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2006.
29. الحلواني ماجي: **مدخل إلى الفن الإذاعي والتلفزيوني والفضائي**، عالم الكتاب، 2002.
30. خورشيد كامل مراد :**الاتصال الجماهيري والإعلام**، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
31. داوود خبير الله: **مفهوم الحكم الصالح " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
32. الدسوقي عبده إبراهيم: **التلفزيون والتنمية**،ط1، دار الوفاء الإسكندرية، 2004.
33. الدليمي عبد الرزاق محمد: **الإعلام والتنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012.
34. دليو فضيل و آخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ، قسنطينة، الجزائر، 1999.
35. دليو فضيل: **تاريخ وسائل الاتصال**، ط 3، دار الأقطاب للفكر،الجزائر، 2006.
36. رشيد أحمد ، **إدارة التنمية والإصلاح الإداري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

37. رمضان زياد وآخرون: **المفاهيم الإدارية الحديثة**، ط2، مركز الكتب الأردني، الأردن، عمان، 2003.

38. الريس محمد ضياء الدين: **النظريات السياسية الإسلامية**، دار التراث القاهرة، 1976.

39. السروحي طلعت مصطفى: **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009.

40. سمارة نصير: **ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2005 .

41. سيد أحمد غريب: **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

42. السيد مصطفى كمال: **الحكمانية، البعد السياسي التنمية المستدامة**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003.

43. شطاح محمد: **دراسات عربية وأجنبية في الإعلام التلفزيوني ، نشرات الإخبار**، درا الكتاب العربي ، القاهرة، 2007.

44. الشطي إسماعيل وآخرون: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

45. الشهوان نوفل: **مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2004.

46. طعيمة رشدي: **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، أسسه، مفهومه، إستخداماته**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

47. عبد الحليم محي الدين: فنون الإعلام و تكنولوجيا الاتصال ،المكتبة الأنجلو مصرية ، 2006.

48. عبد الحميد محمد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، عالم الكتب، 2000.
49. عبد الحميد محمد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2004.
50. عبد الحميد محمد: **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** ديو ان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
51. عبد الغني محمد حسن هلال: **مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على أسباب الفساد**، مركز تطوير الأداء، القاهرة، 2007.
52. عبد المالك أحمد**: فضائيات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2000.
53. عبد النبي سليم: **الإعلام التلفزيوني**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
54. عجميدة محمد عبد العزيز ، الليثي محمد علي: **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)** مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
55. عجوة علي: **الإعلام وقضايا التنمية** ' عالم الكتب، ط1، 2004.
56. العسل إبراهيم حسين:**التنمية في الفكر الإسلامي(مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)**، دار مجد، بيروت، 2006.
57. عطوان فارس: **الفضائيات العربية ودورها الإعلامي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
58. عطية عبد القادر محمد عبد القادر:**اتجاهات حديثة في التنمية**، دار الجامعية للطبع ونشر والتوزيع، مصر، 1999.
59. علام سعد طه: **التنمية والدولة**، القاهرة، دار طيبة، ط2، 2004
60. العيسوي عبد الرحمان: **الإسلام والتنمية**، الإسكندرية، المكتب العر بي الحديث.

61. قرفي عبد الحميد: **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

62. القريشي مدحت: **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2007.

63. قنديل أماني: **المؤسسة العربية للمجتمع المدني**، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

64. الكايد زهير عبد الكريم: **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003.

65. الكايد زهير عبد الكريم: **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003.

66. كريم حسن : **مفهوم الحكم الصلاح من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

67. كريم حسن :**مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

68. محمد جابر سامية: **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1984.

69. محمد حسين سمير: **بحوث الإعلام (الأسس والمبادئ)**، عالم الكتب، القاهرة.

70. محمد منير حجاب: **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003

71. محمد منير حجاب: **الإعلام والتنمية**، ط **3**دار الفجر القاهر ة.

72. معوض محمد: **فن الخبر الإذاعي والتلفزيوني**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة ،2007.

73. مقري عبد الرزاق: **الحكم الصالح واليات مكافحة الفساد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

74. منيسي أحمد: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004.

75. المؤمن قيس وآخرون، **التنمية الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1997.

76. النشاشيبي كريم وآخرون: **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

77. نعيم البارود: **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

78. الهيني هيثم: **الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات**، دار أسامة الأردن.

2/الصحف والمجلات

79. الأخضر جلطي عزي:**عالم التنمية البشرية للحكم الصالح**، مجلة عالم الغد فينا، العدد الرابع، 2006.

80. بودهان يامين: **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، جمعة قاصدي مرباح ورقلة، افريل 2011.

81. تسيير محيسن: **محاولة أولية للتأهيل في مفهوم الإصلاح**، مجلة رؤية ، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، 2006، العدد 29.

82. الجابري محمد عابدي: **هل يمكن الانتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد مختلف؟ مجلة البرلمان العربي**، السنة 11، العدد 81، أكتوبر، 2001.

83. شعراوي جمعة سلوى: **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، إشكاليات نظرية المستقبل العربي، عدد 249، بيروت، 1999.

84. عاكوم إبراهيم فريد: **إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية**، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 117، 2006.

85. عبد القادر قندوز: **دور الإعلام في التنشئة السياسية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 3، جوان .

86. عبد الله تركمان: **مقاربة حول مواجهة الذات العربية**، صحيفة أخبار الشرق، الصادرة عن معهد الشرق العربي، لندن، 2004.

87. الفهداوي فهمي خليفة: **الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة**، نحو بناء مجتمع المؤسسة والمواطنة العامة، مجلة النهضة، العدد الثالث المجلد الخامس، 2007.

88. كريم حسن: **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر بيروت، 2004.

89. مكتب العمل العربي: **الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية مجلة العمل العربي**، القاهرة، العدد 98، 1997.

90. الياسين بوجدة: واقع **ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد 2، جيجل، جوان، 2007.

3/الرسائل والأطاريح:

91. أزروال يوسف: **الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق (دراسة في واقع التجربة الجزائري)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة باتنة، 2009

92. خشة أحسن : **النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية** – دراسة ميدانية في أولويات المشاهدة لدى أساتذة جامعة عنابة ، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة عنابه ،2001،2002.

93. رحال حسينة: " **متابعة النشرات الإخبارية التلفزيونية الجزائرية والفرنسية** ،– دراسة حالة نشرة المساء –، رسالة ماجيستر (غير منشورة)،قسم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ،1999.

94. ساقور عبد الله: **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية،** أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة 1997-1998.

95. سويقات عبد الرزاق: **إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر،** رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

96. شخمون محمد: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية،** دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

97. شطاح محمد :**النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري (دراسة تحليلية وميدانية)**رسالة دكتور اه دولة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ،2004.

98. صبطي عبيدة:**الإعلام الإسلامي وقضايا التنمية البشرية دراسة تحليلية لبرنامج،** صناع الحياة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2010-2011.

99. فرج شعبان: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق والحد من الفقر (** دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر (2011-2012).

100. فرجي محمد: **تخطيط التنمية الاقتصادية في منظور إسلامي حالة الجزائر،** رسالة دكتوراه(غير منشورة،) جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

101. فلاح أمينة: **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا،** مذكرة ماجستير(غير منشورة) جامعة قسنطينة، 2011.

102. قرش عبد القادر: **أثر البعد القيمي الثقافي في تغيير وتحسين أداء السلوك الإداري للمؤسسة لحالتي مؤسسة سونلغاز واتصالات الجزائر (الأغواط، الجلفة)**رسالة دكتور اه (غير منشورة)، جامعة الجزائر.

103. قلاتي عبد الكريم:**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ مفهوم الحكم الراشد في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010، 2011.

104. مطير سمير عبد الرزاق:**واقع تطبيق معايير الحكم الراشد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2013.

105. يمايغ بوبكار: **إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينا فاسو** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، 2002.

4/البرامج والتقارير :

106. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (NNpp) : **تقرير التنمية الإنسان سئية العربية** 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية: نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية 2002.

107. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام 2002.

108. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام** 2002، نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، المطبعة الوطنية، 2005.

109. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، مطبعة كركي، لبنان، 2004.

110. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام** 2004، الحرية الثقافية في عالمنا، مطبعة كركي، بيروت، 2004.

111. البنك الدولي: **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2004.

112. تقرير البنك العالمي حول: **الحكم الراشد والتنمية**، واشنطن، 1992.

113. تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تحسين التضمنية والمساءلة البنك الدولي، واشنطن، 2002.

114. الفقيرة، مشروع **مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية**، جامعة القاهرة، مارس 2012.

115. القانون 6-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية منن الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية الصادرة 2006/3/8.

116. مركز الأبحاث للتنمية الدولية: **استراتيجيه برنامج صندوق الحكم الجيد بالشرق الأوسط**، كندا، 2005.

5/الجريدة الرسمية:

117. قانون الإعلام: **النصوص التأسيسية**، المجلس الأعلى للإعلام.

118. **5 -القانون 6-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية منن الفساد ومكافحته**، الجريدة الرسمية الصادرة 2006/3/8

6/قائمة المراجع بالأجنبية

119. Ahmed Benbetour **, l'Algérie en troisième millénaire** ,Alger, ed maincor,199811-.

120. 7Anne ditrich, **le management des compétences**, France, imprimerie zert , 2008.

121. Arlette Heyman.Doatgarenaette.**liberté public et droit de l'homme,** Paris, 8ed.2005.ed L.G.D.J, France.

122. -Benjamin (Bomakarvé**) la gouvernance et l'état en Afrique**, thèse de doctorat Dir**.etienne le ray**. Université paris1, 2001.

123. -Bertandbadie**,le développement politique**, economicaedition, 1984.

124. -Bouzidi Abdelmajid**, les annee 90 de l'économie Algérienne** enag,edition, Alger, 1994.

125. -Chaibbenoua**, une analyse de la corruption en Algérie**, communication université de Tlemcen, 2008.

126. -Daniel kanfman et Al. **covernancematter III coveranceindicators**. 1996-2002 the world bank.may 2003.

127. -Francoisjubert et autres, la e_ **administration_ lever de la reforme de letat**, Belgique, impremeriesnel_ grafics, 2005.

128. -Garry (stoker) **cinq propositions pour une théorie de la gouvernance**, Riss.

129. -Gruyhermet**, la gouvernance un concept et ses applications,** khartala, Paris, 2005.

130. -Jean Carddy, **Directin de la gouvernance publique du developpementterrial**, Paris, 2001 .

131. - JUDIT LAZER ,**la science de la communication,** édition dahlab, Alger,1992.

132. - la banque mondiale : **rapport sur le développement au Moyen** - Orient Afrique du nord vers une meilleure gouvernance au moyen –orient Washington D.C 2003.

133. - Lequin Marie**, Ecotourisme et gouvernance participative press** universitaire du Quebec, 2001.

134. - M. Tammarhamid**, strategie de developementindependant**, alger, opu, 1983.

135. - Marlénecolonlgully.**lesinormationstélévisees**,edit /puf collection que saisje.1995.

136. - Martin doornfos. **Good governance** : the rice and décline of apolicy. Metaphor. **Contribution du séminaire organisé par le haut** conseil de la coopération international le 29 aout 2000 Durfan. France.

137. - Nacer - eddinesaadi**, la privatisation des entreprises publiques en algerie,** objectifs, modalise et engins, 2eme edition, alger ,apr ; 2006.

138. - Paquet Gilles, **la gouvernance en tant précaution auxiliaires**, centre d'étude en gouvernance université d'auttawa, press de l'université d'auttawa, 2000.

139. - Pierre (de semarclars) **gouvernance et crise de mécanisme de régulation international**, Riss.

140. -Pierre jacquet, Jean dissar ; **Perry « gouvernance mondiale** » Paris 2005. de la grace P18.

141. - RiadhBouriche, **la gouvernance, la conférence de la bonne gouvernance**, université de Sétif, 2007.

142. - SevrineBéllina, **hervé, magra et violaine de villmeur**, la gouvernance démocratique, institut de recherche et débat sur la gouvernance.

143. - Suchitrapungaratrabandha**, commitment to good governance**, development, and povertyreductioncisctth session of the committée on developmentpolicy, 2004.

144. - world bank**, governance and developementwashington**. D.C.1992.

145. - Zahialhaddaden.**colloque sur la presse écrit au Maghrab** .tunis1-3.décembre. editwalf zyg.humburg.1989.

7/المجلات باللغة الفرنسية

146. - François Castainge**, la gouvernance : Défis d'une approche non normative,** revue jDara, numéro spécial actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 2005, N 2 .

147. - KhemissiFaizaDebfache**, quelque réflescions sur le journal tv**, revue algerienne de commnication, N.5, Qlger,1991.

8/المواقع الالكترونية:

148. - http:// www.ged.u-bordeaux.fr/cedd t37 pdf..120: 54 12/01/2015

149. - http:// www.ohchr.org/documents/publication/good gouvernance.fr. pdf 15 :01. 13/01/2015.

150. - http://worldbank.org consulter 115/03/2015

151. - http://www.cejii.fr/institutions/doc/2007-11-dt-fr 13:51-2015/01/13

152. - http://www.elghad.net/files.pdf. 2015/9/6 2 ص 20.00سا

153. - http://www.elhorokomlin.com/economie.html 20/04/2015.

http://www.hayat,center.org

154. - http://www.institut-gouvernance.org le 22/03/2011.

155. - P h. Joseph kizerbo. le cadre historique de la gouvernance en Afrique. http://www.ecdpm.fr, du 18/12/2003 consulter le 17/11/2015.

156. - PNUD, le role de la gouvernance. http://www.pnud. P10 consulter le 29/11/2015.

157. - PNUD. forum pour la gouvernance en Afrique de 1997 à 2000 ; http://www.pnud/fga.org. le 21/11/2015.

158. -أمارابـــاك، مجلـــة علميةمحكمـــة تصـــدر عـــن الأكاديميـــة الأمريكيـــة للعلـــوم والتكنولوجيـا **مـــدخل تـــاريخي لنشـّـأة التلفزيـــون**، المجلـد الثالـث، العـدد السـابع ، 2012، ص 3 www.amarabac.com.

159. -بغـداد كربـالي ومحمـد حمـداني، **اســتراتيجيات التنميـــة المســتدامة فـــي ظـــل التحـــولات الاقتصـــادية والتكنولوجيـــة بـــالجزائر**، مجلـة العلـوم الانسـانية، العـدد 45 جانفي 2011، ص 5 الموقع www.ulum.com.

160. -بومـدين طاشـمة، **التنميـــة الاداريـــة (مـــدخل بـــديل للاصـــلاح والتمكـــين للتنميـــة السياســـــية)**، كليـــة الحقـــوق، جامعـــة تلمســـان، الموقـــع الالكترونـــي .www.voefreview.dzlspip.php

161. -الديمقراطية والحكم الصالح http://www.pogar/themes/participation.asp.fr .. 16/12/2015.

162. -عبـد الله تركمـاني، **التنميـــة فـــي افريقيـــا**، المعوقـات والافـاق المسـتقبل ، الحـوار المتمـــــــــــــــــــدن، العـــــــــــــــــــدد 2818،02، 11، 2012، .www.alhewar.org/debat.com[1]

163. -عز الدين دياب، **التنمية السياسية في الوطن العربي** (الضرورات والصعوبات) http:// www.al-taleaa.net ، 2015/07/06.

164. -مركز الحياة التنمية المجتمع المدني: **الحاكمية الراشدة**، الأردن، 2015 http://www.hayat,center.org

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

إهداء

المقدمة.....أ-ب-ج-د

الباب الأول:الإطار المنهجي

الفصل الأول:إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

1-إشكالية الدراسة.....13-15

2-تساؤلات الدراسة 15-16

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة.....16-17

4-الجدوى العلمية والنظرية للدراسة.....17-18

5-أهداف الدراسة.....18

6-تحديد مفاهيم الدراسة 18-20

7-نوع الدراسة ومنهجها.....20-22

8-مجتمع الدراسة وعينتها.....23-27

9-أدوات جمع بيانات الدراسة.....28

10- تحديد فئات التحليل.....29-33

11- تحديد وحدات التحليل.....34-36

12- صدق ثبات التحليل.....36-37

13- صعوبات الدراسة.....37-39

الفصل الثاني: تقييم ونقد الدراسات السابقة..... 40

تمهيد.....41
المبحث الأول: دراسات عن التلفزيون.....41
المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية.....41-47
المطلب الثاني:تقييم ونقد الدراسات العربية.....47-52
المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية.....52-57
المبحث الثاني: دراسات عن الحكم الراشد 58
المطلب الأول:تقييم ونقد الدراسات الجزائرية.....58-63
المطلب الثاني:تقييم ونقد الدراسات العربية.....63-67
المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية.....67-70
المبحث الثالث: دراسات عن التنمية.....70
المطلب الأول :تقييم ونقد الدراسات الجزائرية.....70-75
المطلب الثاني:تقييم ونقد الدراسات العربية.....75-80
المطلب الثالث:تقييم ونقد الدراسات الأجنبية عن التنمية.....81-85
خلاصة.....85
الفصل الثالث: المداخل والمقاربات النظرية للدراسة:.....86
تمهيد.....87
المبحث الأول:نظريات خاصة بوسائل الإعلام والتلفزيون.....87
المطلب الأول: نظريات تأثير الإعلام.....87-90
المطلب الثاني: مدخل لنظريات الإعلام :.....90-92

المطلب الثالث التمثيلات الاجتماعية وصناعة الأخبار.....92-93
المبحث الثاني: الأسس النظرية للحكم الراشد.....93
المطلب الأول:الأسس النظر ية للحكم الراشد حسب البنك الدولي.....93-95
المطلب: الثاني:مقاربة الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية.....95-100
المبحث الثالث: النظرية التنموية في الإعلام.....101
المطلب الأول:تعريف الإعلام التنموي.....101-107
المطلب الثاني: خصائص الإعلام التنموي.....107-109
خلاصة
الباب الثاني: الجانب النظري
الفصل الأول : مفهوم التلفزيون.....110
تمهيد.....111
المبحث الأول :نشأة وتطور التلفزيون 111
المطلب الأول: تعريف التلفزيون 111-112
المطلب الثاني نشأة التلفزيون 112-119
المطلب الثالث: خصائص التلفزيون وأهميته 119-129
المبحث الثاني:واقع التلفزيون الجزائري.....129
المطلب الأول: -تعريف التلفزيون الجزائري 129-154
المطلب الثاني: النشرات الإخبارية 154-167
خلاصة 168-169
الفصل الثاني: ماهية التنمية.....170

تمهيد.....171

المبحث الأول: مفهوم التنمية.....171
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية.....171-184

المطلب الثاني: خصائص التنمية 184-189
المطلب الثالث:أنواع التنمية 189-190
المبحث الثاني:أساسيات التنمية.....189
المطلب الأول:بلعاد و أهداف التنمية.....189-198
المطلب الثاني: معوقات التنمية.....198-202
المطلب الثالث: التنمية في الجزائر.....202-221
خلاصة:**.....222**
الفصل الثالث: الحكم الراشد.....223
تمهيد.....224
المبحث الأول:مدخل مفاهيمي للحكم الراشد.....224
المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد.....224-248
المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحكم الراشد.....248-259
المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد وأسسه.....260-273
المبحث الثاني:واقع الحكم الراشد.....274
المطلب الرابع: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.....274-282
المطلب الخامس: واقع الحكم الراشد في الجزائر ومعوقات تطبيقية.....282-288
خلاصة : 289

الباب الثالث:الجانب التطبيقي

الفصل الأول:تحليل فئة الموضوع.....290

تمهيد.....290
المبحث الأول:فئة الموضوع في النشرة الإخبارية.....292
المطلب الأول :فئة الموضوع حسب تاريخ النشرة ومجالات العناوين 292-299
المطلب الثاني:فئة حجم الاهتمام بموضوع الدراسة حسب تاريخ النشرة 328-333
المبحث الثاني :فئة الاتجاه.....333
المطلب الأول:فئة الاتجاه حسب تاريخ النشرة 334-338
المطلب الثاني :فئة الاتجاه حسب الأشكال الصحفية.....339-341
المبحث الثالث:المواضيع الأكثر تناولا والشخصيات الفاعلة.....342
المطلب الأول:فئة المواضيع الأكثر تناولا حسب تاريخ النشرة.....342-343
المطلب الثاني :المواضيع الأكثر تناولا حسب الأشكال الصحفية 343-348
المطلب الثالث:فئة الشخصيات الفاعلة.....349-351
الفصل الثاني :فئات الشكل.....352
المبحث الأول :فئة الأهداف.....353
المطلب الأول :فئة الأهداف حسب تاريخ النشرة.....353-357
المطلب الثاني :فئة وسائل تحقيق الأهداف.....358-360
المبحث الثاني:فئة مصادر الأخبار والأشكال الصحفية.....361
المطلب الأول:فئة مصادر الأخبار حسب تاريخ النشرة.....361-363
المطلب الثاني:فئة مصادر الأخبار حسب الأشكال الصحفية.....363-366
المطلب الثالث:فئة الأشكال الصحفية.....367-370
المبحث الثالث :فئات الشكل.....371
المطلب الأول:فئة العناصر الفنية والتقنية حسب تاريخ النشرة.....372-373
المطلب الثاني :فئة العناصر الفنية والتقنية حسب الأشكال الصحفية.....374-376
المطلب الثالث:نتائج الدراسة.....377-390

خاتمة.....391

قائمة المصادر والمراجع.....392-404

فهرس المحتويات.....410

قائمة الجداول 411

قائمة الأشكال.....412

الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	البيانات الأولية	293
02	مجـــالات العـــــناوين	295
03	فئة الموضوع في النشرة الإخبارية فئة الموضوع	398
04	يبين فئــة الموضـــوع حســب تاريـــخ النشـــرة	302
05	توزيع فئة الموضوع حسب مجالات العناوين	310
06	يبين فئــة الموضـــوع حســب تاريـــخ النشـــرة	315
07	مجـــالات العـــــناوين حسب المواضيع	326
08	يبين حـجـم الاهـتـمـام	329
09	يمثل فئة الاتجاه	334
10	ج يبين توزيع الاتجاه على الأشكال الصحفية	339
11	يبين المواضيع الأكثر تناولا	342
12	يبين توزيع المواضيع الأكثر تناولا على الأشكال الصحفية	346
13	الشخصيات الفاعلة والوزراء	349
14	يبين فئة الأهداف	353
15	يبين وسائل تحقيق الأهداف	358
16	يبين مصادر الأخبار	361
17	توزيع المصادر على الأشكال الصحفية	362
18	يبين الأشكال الصحفية	367
19	يبين العناصر الفنية والتقنية	371
20	: يوزع العناصر الفنية والتقنية على الأشكال الصحفية	374

قائمة الأشكال

الرقم	الشكـــــــل	الصفحة
01	يوضح الحكم الراشد السليم	225
02	طراف الحكم الراشد ومهامها	602

الملاحـــــق

استمارة التحليل:

بين أيديكم استمارة التحليل ودليل للاستمارة اللتان تدخلان في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه العلوم تخصص علوم الإعلام والاتصال، والموسومة بـ: "التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري" (دراسة مسحية تحليلية للنشرات الإخبارية خلال رئاسيات 2014)، المطلوب من سيادتكم إبداء ملاحظاتكم وتصويب الأخطاء الموجودة وا ٍثرائها وتصحيحها.

ملخص منهجية الدراسة:

1-مجتمع البحث: يتكون من بعض النشرات الإخبارية التي يبثها التلفزيون الجزائري وبالتحديد نشرة أخبار الثامنة في التلفزة الجزائرية الوطنية والتي ستعرض طيلة الانتخابات الرئاسية.

2-العينة: استمرت الحملة الانتخابية فترة 19 يوما وهي الفترة التي سيتم دراستها وبعد التحليل المبدئي والاطلاع على عدد من النشرات الإخبارية التي سبقت الحملة الانتخابية بأسبوع والتي تلتها بأسبوع وبعد مراجعتها مرات عدة تبين ضرورة حصر العينة في الأسبوع الثاني للحملة الانتخابية الذي امتد من 30 مارس 2014 إلى 2014/04/10 بأسلوب العينة القصدية أي 12 عددا لاعتبارات عدة من بينها، أن الأسبوع الثاني للحملة الانتخابية تم فيه التركيز أكثر على برامج المرشحين ونقص فيه الاهتمام بالأخبار الأخرى الوطنية والدولية، كما أن جهود المرشحين كانت منصبة في التعريف والإقناع بمخططات سياسية واقتصادية لتقلد السلطة، ومساعي السلطة لتحقيق مضامين الحكم الراشد والتنمية كانت من أولويات الحاكم، كما أن"ستامبل"يرى أن زيادة حجم للعينة عن 12 عدد قد يكون استثمارا فقيرا لوقت الباحث.

3-فئات التحليل: بعد الاطلاع على محتوى مجتمع البحث من خلال التحليل الأولي (المبدئي) تم حصر الفئات المذكورة في استمارة التحليل.

4-وحدات التحليل: لدراسة وتحديد فئات التحليل المذكورة لا بد من استخدام وحدة التحليل المتمثلة في وحدة الموضوع (الفكرة) وهي إحدى وحدات التسجيل (العد) من خلال المؤشرات التالية :

- المواضيع التي تتعرض لمفهوم الحكم الراشد والتنمية
- المواضيع التي تتعرض لمفهوم الديمقراطية والحريات و المشاركة السياسية
- المواضيع التي تتعرض لحكم القانون واستقلالية القضاء والعدالة
- المواضيع التي تتعرض المسائلة والمحاسبة بكل أنواعها (سياسة، قانونية، اجتماعية)
- المواضيع التي تتعرض لمكافحة الفساد والشفافية
- المواضيع التي تتعرض للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
- المواضيع التي تتعرض للسلم والأمن والاستقرار

كما تم استخدام وحدة القياس المتمثل في وحدة الزمن وهي الدقيقة لتحديد حجم المادة المعنية بالدراسة.

نرجو من خلال هذا التلخيص المقتضب انه قد تم إعطاء فكرة تمكنكم من دراسة الاستمارة وتحليلها.

دليل التعريفات الإجرائية:

أعد هذا الدليل في إطار التحضير لرسالة دكتوراه العلوم تخصص علوم الإعلام والاتصال والموسومة بـ:"التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري" (دراسة مسحية تحليلية للنشرات الإخبارية خلال رئاسيات 2014).

وهي دراسة وصفية الهدف تحليلية المضمون لنشرات الأخبار خلال فترة الانتخابات وقد شملت الدراسة حوالي 12 عددا ابتداءا من 30 مارس 2014 إلى غاية 04 أفريل 2014 وتم خلالها الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون كأداة تحليل العينة المختارة للدراسة.

تحتوي الصفحات الآتية على الفئات وعناصرها وكذا التعريفات الإجرائية، أما الفئات المختارة كالآتي: فئات المضمون

فئة الموضوع: فئة حجم الاهتمام، فئة اتجاه المعالجة، فئة المواضيع الأكثر تناولا، فئة الشخصيات الفاعلة، فئة الأهداف ووسائل تحقيق الأهداف، فئة مصادر الأخبار، فئة الأشكال الصحفية، فئة العناصر الفنية والتقنية.

وقد تم الاعتماد على الفكرة (الموضوع) كوحدة تسجيل (العد) في سياق الفقرة وكذا وحدة الزمن كوحدة للقياس وهي الدقيقة وطبعا يعتمد العد على أسلوب التكرار.

وعليه نرجو من سيادتكم المحترمة القيام بما يلي:

- قراءة الوثيقة التي بين أيديكم قراءة وافية ومتمعنة
- قراءة شاملة ومدققة للتعريفات الإجرائية
- مشاهدة متأنية لنشرات الأخبار محل الدراسة على ضوء عناصر هذا الدليل والقيام بما يلي :

- إذا وجدتم أي تعريف لأي مصطلح من مصطلحات التعريفات الإجرائية يتماشى والمفهوم الذي ورد في عينة النشرات محل الدراسة الرجاء وضع علامة (X)أمام هذا التعريف.
- إذا وجدتم أي تعريف لأي مصطلح من مصطلحات التعريفات الإجرائية لا يتطابق والمفهوم الذي ورد في عينة النشرات محل الدراسة، الرجاء وضع علامة (O) أما هذا التعريف
- إذا رأيتم أي تعريف لأي مصطلح من مصطلحات التعريفات يحتاج إلى تعديل أو توضيح أو إضافة، الرجاء كتابتها في المكان المناسب أو في ورقة منفصلة إذا استلزم الأمر ذلك.

ولكم منا جزيل الشكر.

إشراف: **الطالبـــة**

الأستاذ/ صحراوي مقلاتي **صونية قوراري**

دليل الاستمارة:

1-بيانات أولية خاصة بالنشرة:

- المربع رقم 1: يشير إلى تاريخ النشرة باليوم والشهر وتمثل الفترة من 03/30/ إلى 2014/04/05 فترة الحملة الانتخابية
- المربع رقم 2: يشير إلى مدة النشرة وتحسب بالدقيقة
- المربع رقم 3 : يشير إلى عدد عناوين النشرة
- المربع رقم 4 إلى 7: يشير إلى مجالات عناوين النشرة وتنقسم إلى سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي
- المربع رقم 7 إلى 12 : المجال الجغرافي للعناوين وهي دولي ، وطني،محلي وتنقسم بدورها إلى وسط، شرق، غرب وجنوب.

2-بيانات خاصة بفئات التحليل

-المثلث رقم13: يشير إلى فئة الموضوع، والمربع رقم 14 خاص بمفهوم الحكم الراشد وينقسم إلى ثلاثة أقسام الدائرة رقم 15 المواضيع الخاصة بالتعريف، الدائرة رقم 16 المواضيع الخاصة بآليات التطبيق، الدائرة رقم 17 معوقات التطبيق.

-المربع رقم 18 خاص بمؤشر الديمقراطية والحريات، وينقسم إلى الدائرة 19 المشاركة السياسية ، الدائرة رقم 20 حرية الإعلام والدائرة 21 حقوق المرأة.

-المربع رقم 22 مؤشر دولة القانون وينقسم إلى الدائرة رقم 23 استقلالية القضاء، الدائرة رقم 24 مراقبة قوانين الانتخابات، الدائرة رقم 25 العدالة والمساواة.

-المربع رقم 26 مفهوم المساءلة وتنقسم إلى الدائرة رقم 27 مساءلة سياسية(سلطة و أحزاب)، والدائرة رقم 28 مساءلة قانونية، الدائرة رقم 29 مساءلة المجتمع المدني.

-المربع رقم 30 يمثل مؤشر مكافحة الفساد وينقسم إلى الدائرة 31 الاختلاس، الدائرة رقم 32 الرشوة، الدائرة رقم 33 الشفافية.

-المربع رقم 34 مؤشر التنمية ينقسم إلى الدائرة رقم 35 تنمية اجتماعية، الدائرة 36 تنمية اقتصادية ، الدائرة 37 تنمية بيئية.تنمية سياسية للحقوق والواجبات

-المربع رقم 38 يمثل مؤشر الأمن والسلم وينقسم إلى الدائرة رقم 39 الأمن، الدائرة رقم 40 المصالحة، الدائرة رقم 41 الاستقرار.

-المثلث رقم 42 فئة حجم الاهتمام وينقسم إلى المربع رقم 43 مؤشر أنواع الأخبار وينقسم إلى الدائرة 44 أخبار بسيطة، الدائرة 45 أخبار مركبة،
المربع رقم 46 مؤشر طول الخبر وينقسم إلى الدائرة رقم 47 أخبار طويلة، الدائرة 48 أخبار متوسطة، الدائرة 49 أخبار قصيرة، المربع رقم 50 عدد الأخبار التي تناولت موضوع الحكم الراشد والتنمية، الدائرة 51 الحكم الراشد، الدائرة 52 التنمية.
-المثلث رقم 53 يمثل فئة اتجاه الطرح وينقسم إلى المربع رقم 54 اتجاه ايجابي ينقسم إلى الدائرة رقم 55 مؤيد بشدة، الدائرة رقم 56 مؤيد معتدل، المربع رقم 57 اتجاه سلبي ينقسم إلى الدائرة رقم 58 معارض بشدة، الدائرة رقم59 معارض معتدل، المربع رقم 60 اتجاه محايد.
-المثلث رقم 61 فئة المواضيع الأكثر تناولا وتنقسم إلى المربع رقم 62 المواضيع السياسية وتشمل الدائرة رقم 63 الحملة الانتخابية، الدائرة رقم 64أخبار البرلمان، الدائرة رقم 65 القضاء، المربع رقم 66 أخبار اقتصادية تنقسم إلى الدائرة رقم 67 الفلاحة، الدائرة رقم 68 التجارة ، الدائرة رقم 69 السياحة، المربع رقم 70 الأخبار الاجتماعية وتنقسم الدائرة رقم 71 الشباب، الدائرة رقم 72 العمل والتشغيل، الدائرة 73 السكن.
-المثلث رقم 74 الشخصيات الفاعلة وتنقسم إلى المربع رقم 75 الرؤساء وتنقسم إلى الدائرة رقم 76 رئيس الجمهورية، الدائرة رقم 77 رئيس مجلس الأمة، الدائرة رقم 78 رئيس المجلس الشعبي الوطني.
المربع رقم 79 الوزراء وينقسم إلى الدائرة رقم 80 الوزير الأول، الدائرة رقم 81 وزير الداخلية والجماعات المحلية، الدائرة رقم 82 وزراء آخرون.
-المثلث رقم 83 فئة الأهداف وتنقسم إلى المربع رقم 84 أهداف القائم بالاتصال وتنقسم إلى الدائرة رقم 85 الإعلام، الدائرة رقم 86 التغيير، الدائرة رقم 87 التوجيه ، المربع رقم 88 أهداف الجمهور وتنقسم إلى الدائرة رقم 89 الحصول على الأخبار الدائرة رقم 90 معرفة برامج المرشحين، الدائرة رقم 91 مشاهدة الأخبار الدولية.
المربع رقم 92 أهداف الشخصيات الأخرى وتنقسم إلى الدائرة رقم 93 أهداف تنموية، الدائرة رقم 94 الحصول على أصوات الناخبين، الدائرة رقم 95 أهداف سياسية واقتصادية.أهداف أخرى

-المربع رقم 96 يمثل وسائل تحقيق الأهداف وتنقسم إلى الدائرة رقم 97 مشاريع تنموية والقوانين ، الدائرة رقم 98التكرار، الدائرة رقم 99 برامج انتخابية.

-المثلث رقم 100 تمثل فئة مصادر الأخبار وتنقسم إلى المربع رقم 101 مصادر داخلية(المراسلون الصحفي ومصادر خارجية وكالات الأنباء والشخصيات الحزبية هيئات حكومية، هيئات قضائية، مساهمين، وكالات أنباء... إلى غاية 104

-المثلث رقم 105 فئة الأشكال الصحفية من 106 إلى 112 الروبرتاج، الخبر، الحديث، التعليق، التقرير، التحقيق ، غير محدد

-المثلث رقم 113 فئة العناصر الفنية والتقنية، المربع رقم 114 أماكن التصوير تنقسم إلى الدائرة 115 داخلي، الدائرة 116 خارجي، الدائرة 117 أرشيف، المربع 118 اللغة والدائرة من 119 إلى 122 تمثل (عربية، فرنسية، أمازيغية، مختلطة) المربع 123 تطابق الصورة والدائرة من 124 إلى 125 (مطابقة غير مطابقة).

3-ملاحـــظات:

:.....

.....

.....

.....

استمارة التحليل:

1-البيانات الأولية

- تاريخ النشرة [1]
- مدة النشرة [2]
- عدد عناوين النشرة [3]
- مجالات عناوين النشرة [4] [5] [6] [7]
- المجال الجغرافي للعناوين [8] [9] [10] [11]

2-بيانات خاصة بفئات التحليل

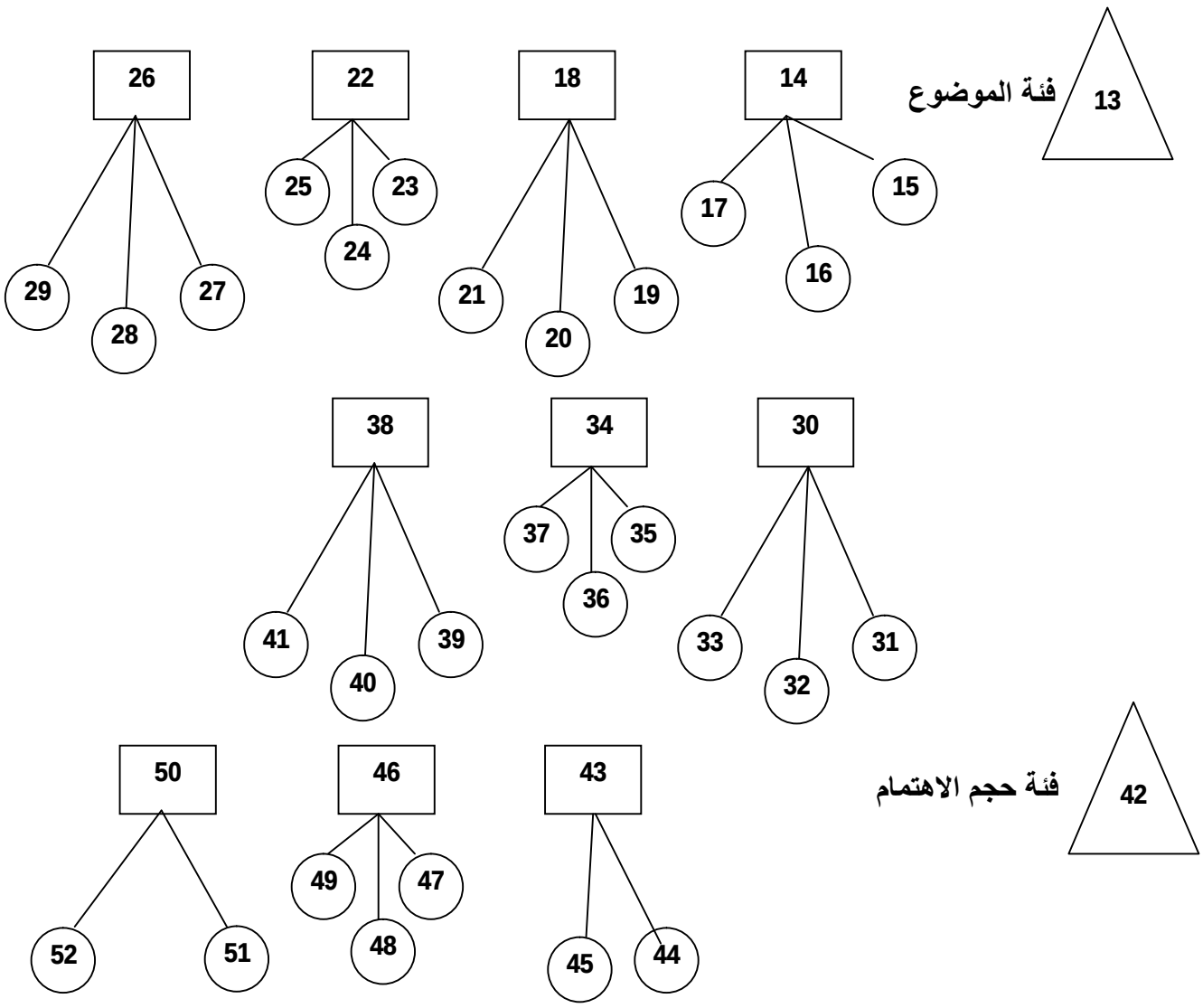

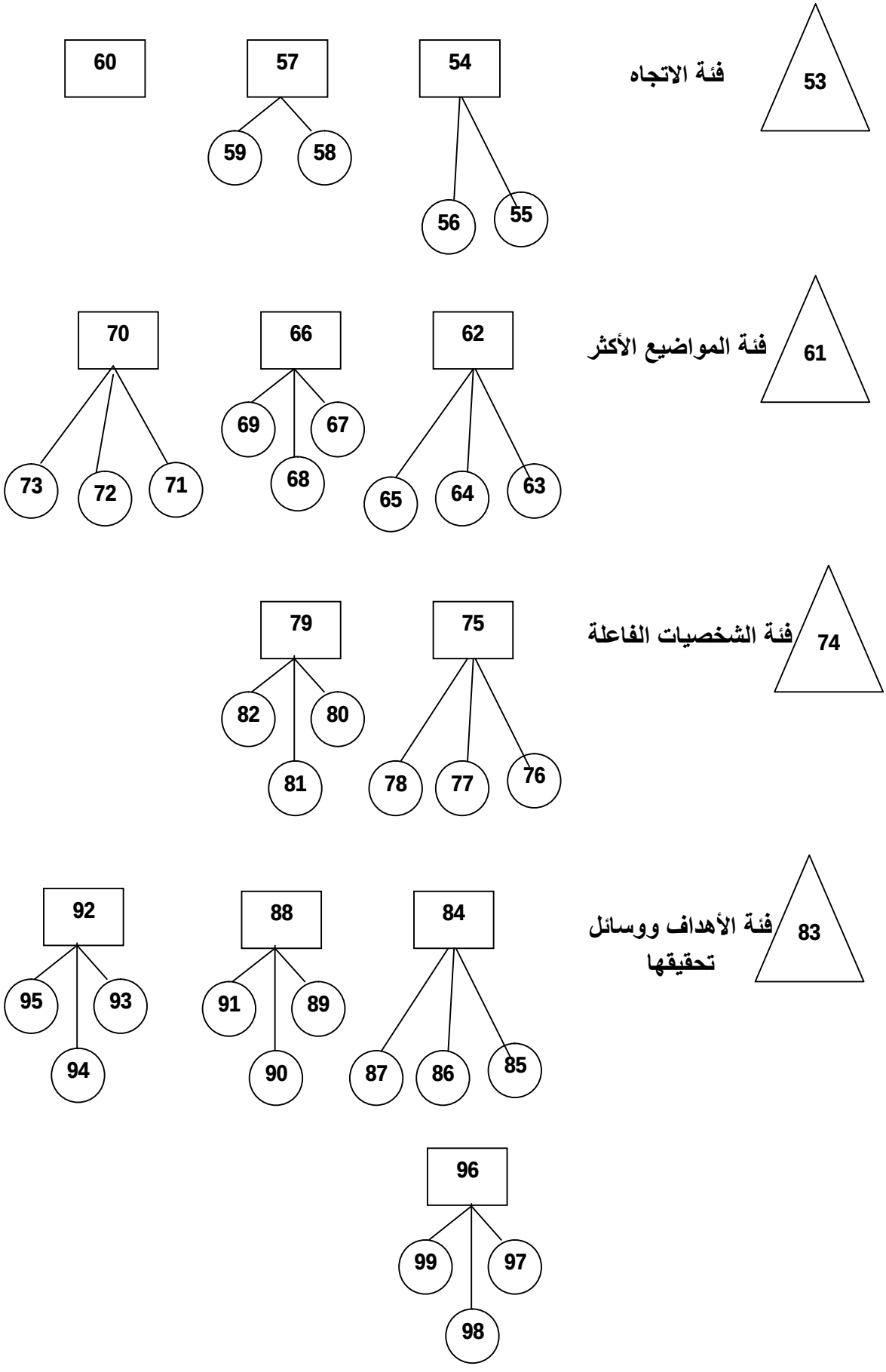
فئة الاتجاه
53
60
57
59
58
54
56
55
فئة المواضيع الأكثر
61
70
73
72
71
66
69
67
68
62
65
64
63
فئة الشخصيات الفاعلة
74
79
82
80
81
75
78
77
76
فئة الأهداف ووسائل تحقيقها
83
92
95
93
94
88
91
89
90
84
87
86
85
96
99
97
98

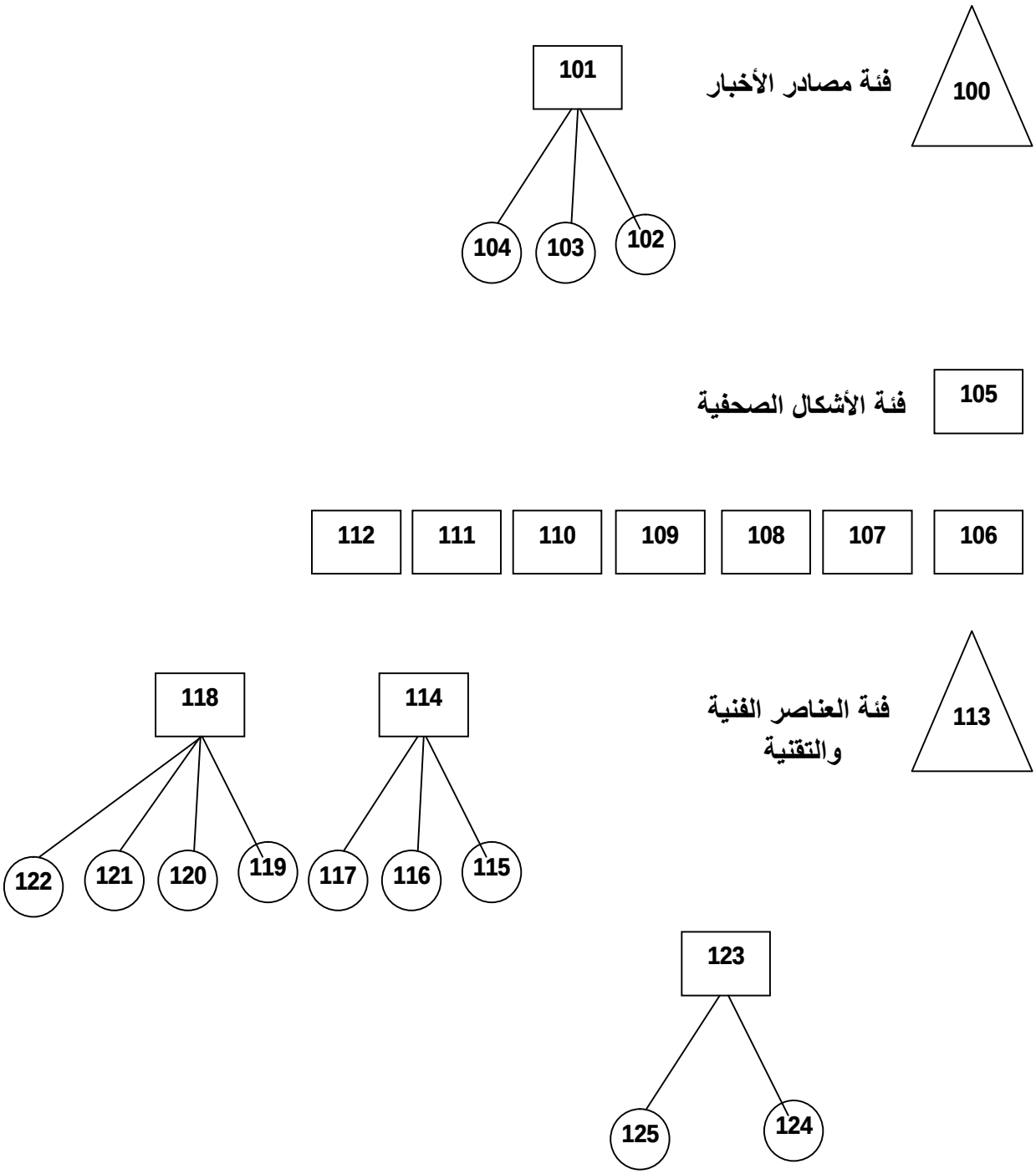
100
فئة مصادر الأخبار
101
104
103
102
105
فئة الأشكال الصحفية
112
111
110
109
108
107
106
113
فئة العناصر الفنية
والتقنية
118
114
122
121
120
119
117
116
115
123
125
124